اعداد مكتبة الروضة الحيدرية

المكتبة الرقمية

الرسائل الجامعية

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية التربية للعلوم الانسانية



القناصل الفرنسيين ودورهم السياسي في مصر ١٨٠٥-١٨٧٩

رسالة تقدمت بها

دعاء عبد الهادي محمد

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث

بإشراف

الاستاذ الدكتور

علي هادي عباس المهداوي

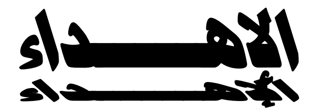
١٤٣٧هـ ٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة، آية (١١)



إلى... من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .... إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمـــد صلى الله عليه واله وسلم

إلى... من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى (والـدي العزيز)

إلى... من غمرتني بالحب والحنان إلى رمز البراءة وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض

(والدتـــي الحبيبة)

إلى... القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياح ألأحبه

(إخوتـــي)

إلى... الروح التي سكنت روحـــــــي الى من سار معي في كل صغيرة وكبيرة خلال مسيرتي العلمية

الى زوجي الحبيب (ذوالنـــون)

الباحثة

شكر وأمتنـــــــان

بعد أن أنعم علي الله سبحانه وتعالى بإنجاز بحثي هذا، وبعد أن انتهيت من مرحلة البحث عن المصادر والكتابة ، أجد من واجبي ان أتوجه بشكري إلى السيد رئيس قسم التاريخ الأستاذ مساعد الدكتور أسامة كاظم الطائي لرعايته العلمية لطلبة الدراسات العليا. وأوجه شكري وتقديري العالي إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور علي هادي المهداوي لما بذله من جهد ووقت في توجيهي في مرحلتي البكالوريوس والماجستير، فكان لرعايته المستمرة الأثر الأكبر في إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود. فجزاه الله خير الجزاء وأطال الله في عمره.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والمحبة الى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة الى جميع اساتذتنا الأفاضل في قسم التاريخ وأخص منهم اساتذتنا في السنة التحضيرية وهم كل من: الأستاذ الدكتور كريم مطر الزبيدي والأستاذ الدكتور ماجد محيي الفتلاوي والأستاذ المساعد مشتاق طالب حسين والأستاذ الدكتور عصام عبد الحسين نومان والأستاذ الدكتور حسن عبد علي الطائي والأستاذ الدكتور يحيى كاظم المعموري والأستاذة الدكتورة وفاء كاظم ماضي لجهودهم التي بذلوها في السنة التحضيرية.

ووجب علَي أن أقدم عظيم امتناني وشكري الخاص جداً الى من زرع التفاؤل في طريقي وازال كل عثرة تعرقل مسيرتي وكان النور الذي يضيء دربي الى الدكتور أحمد بهاء عبد الرزاق . كما اتوجه بشكري واحترامي الفائق الى الدكتور علي خان المدني من جامعة الكوفة.

وأقدم جزيل الشكر والتقدير الى جميع من قدم لي المساعدة سواء في جامعة بابل أو خارجها وهم كل من الدكتور نعيم جاسم محمد من جامعة بابل والأستاذ الدكتور محمود صالح الكروي من جامعة بغداد لما قدموه من نصح وإرشاد خلال كتابتي للرسالة.

وأتوجه بالثناء إلى العاملين في مكتبة كلية التربية في جامعة بابل، المكتبة المركزية في جامعة بابل , والمكتبة المركزية في جامعة بغداد , والمكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية , ودار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد

وأقدم شكري لعائلتي الكريمة التي لم تبخل بدعمي بكل ما تملك اطال الله لي في عمرهم (أبي وأمي وأخوتي)و لزوجي(ذو النون)الذي ساندني منذ بداية مسيرتي الدراسية في الماجستير وكان لي الداعم الأكبر حفظه الله لي من كل مكروه .وفي الختام أتوجه بشكري وتقديري الى كافة زملائي والى كل من ساهم في مساعدتي ودعمي لإخراج هذه الرسالة بشكلها الحالي ، فلهم مني جميعا كل التقدير والاحترام .

الباحثة





ان المكانة المتميزة التي تحتلها مصر ، ومن موقعها الجيوستراتيجي، هذه المكانة التي أسهمت وبشكل فاعل في جذب انظار الأوربيين ودولهم ،وقدوم عدد كبير من القناصل والرحالة الأوربيين لا سيما الفرنسيين منهم الذين سجلوا كتاباتهم عن مصر والتي كانوا يبعثون بها الى حكوماتهم على شكل تقارير رسمية والتي شغلت حيزاً مهماً في رسم مسار سياسات دولهم واطماعها تجاه مصر بشكل خاص، والبلاد العربية على وجه العموم .

تلك الاطماع والطموحات لم تأتي من فراغ وانما جاءت وفقاً لما املته الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرّت بها مصر في العهد العثماني ومنذ ان وطأت اقدام الدولة العثمانية أرض مصر عام ١٥١٧ . لتصبح مصر بعد حين سهلة المنال للعديد من الدول الاوربية ، ولاسيما فرنسا وبريطانيا ، مستغلتين بذلك مراحل الضعف الذي مرت به الدولة العثمانية ، الا انه يلاحظ ان صاحبة الامتياز في ذلك التغلغل كان من نصيب الحكومة الفرنسية التي حظيت برعاية واهتمام بالغين من قبل والي مصر محمد علي باشا، أما الحكومة الفرنسية فقد اعتمدت في تسيير سياستها وتوجيهها على قناصلها الذين ما فتئوا ان مارسوا دوراً محورياً وكبيراً في مصر ، وكان لهم القول والكلمة المسموعة في كافة اجزاء البلاد سواء ماكان منها على الصعيد السياسي او العسكري بل حتى تعدته الى الصعيد الاقتصادي .

وهنا تأتي اهمية الرسالة وسبب اختيار هذا الموضوع المهم الا وهو " القناصل الفرنسيين ودورهم السياسي في مصر (١٨٠٥-١٨٧٩) ". لما قام به القناصل الفرنسيين من نشاط سياسي واقتصادي كبير في مصر خلال هذه الحقبة المهمة والتي يمكن القول بأن دورهم تراوح ما بين الولاء لمصر والاخلاص للوالي

المصري محمد علي باشا وما بين استغلال البلاد في عهد احفاده وصولاً الى محاولة فرض النفوذ تحديا للمنافس الآخر المتمثل ببريطانيا .

اعتمدت الباحثة المنهج العلمي القائم على التسلسل التاريخي للأحداث التاريخية ، من رصد الأحداث والتطورات التي مرت بها مصر خلال السنوات الممتدة من ١٨٠٥ وحتى عام ١٨٧٩ مع بيان دور القناصل الفرنسيين .

هذه الدراسة التي تحاول ابراز الدور الحقيقي للقناصل الفرنسيين في مصر، تقع في مقدمة واربعة فصول وخاتمة . تناول الفصل الاول (الدور السياسي للقناصل الفرنسيين في مصر خلال القرن الثامن عشر) وضّحت فيه الباحثة البواكير الاولى للتمثيل القنصلي الفرنسي في مصر خلال النصفين الأول والثاني من القرن الثامن عشر، معرجاً على موضوع الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ وازدياد دور القناصل الفرنسيين بعدها حتى مجيء والي مصر محمد علي باشا الى السلطة .

واختص الفصل الثاني بموضوع (علاقة القناصل الفرنسيين بالوالي محمد علي باشا ١٨٠١-١٨٤٨)،إذ تطرقت فيه الباحثة الى جملة مواضيع مهمة يأتي في مقدمتها موقف القناصل الفرنسيين من جهود محمد علي للوصول الى السلطة(١٨٠١-١٨٠٥)،فضلاً عن دور القناصل الفرنسيين في عهد الوالي محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٢٩) ، اضافة الى القناصل الفرنسيون والدور الذي قاموا به في الحياة السياسية المصرية (١٨٢٩ -١٨٤٨).

وعُني الفصل الثالث بدراسة موقف القناصل الفرنسيين من التغلغل الأوربي في مصر (١٨٤٨- ١٨٦٣)، إذ ركُز البحث فيه على الجهود الاستثنائية التي قام بها الدبلوماسي الفرنسي فرديناند دي لبس لإنشاء مشروع قناة السويس، فضلاً عن موقف القنصلية الفرنسية من التدخل البريطاني في مصر في عهد الوالي عباس باشا

(١٨٤٨-١٨٥٤)، وبعد ذلك دور القناصل الفرنسيين السياسي في مصر في عهد الوالي سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣).

أما موضوع الصراع القنصلي الفرنسي والبريطاني في عهد الخديوي اسماعيل(١٨٦٣-١٨٧٩) فقد كان هو مادة الفصل الرابع والاخير ، اذ تطرقت من خلاله الباحثة الى موقف الدول الأوربية من أعتلاء إسماعيل الحكم وموقفه من مشروع قناة السويس عام ١٨٦٣، فضلاً عن تعاظم دور القناصل الفرنسيين خلال سنوات حكم اسماعيل باشا(١٨٦٤-١٨٦٩)، وأخيراً تناولت الباحثة تفاقم التدخلات القنصلية (الفرنسية-البريطانية) في عهد إسماعيل باشا (١٨٧٠- ١٨٧٩) ذلك العهد الذي اطلق عليه المؤرخون اسم"عهد الأزمات السياسية والمالية" والذي يمتد تحديداً من عام ١٨٧٠ وحتى نهاية حكم الخديوي اسماعيل عام ١٨٧٩.

ختمت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة .

اعتمدت هذه الدراسة على مصادر متنوعة ومتباينة في عرض هذه الاحداث والمعلومات نظراً لتنوع اتجاهاتها وآراء اصحابها ، لذا حرصنا على التعامل معها بموضوعية وحيادية من اجل الوصول الى الحقيقة التاريخية بغض النظر عن اتجاهات الكُتّاب. واهم هذه المصادر الوثائق الفرنسية المنشورة (French National Archives) التي شكلت أهمية بالغة إذ تم الاطلاع على بعض الوثائق الخاصة بأرشيف وتقارير الدبلوماسيين والقناصل الفرنسيين لاسيما خلال سنوات حكم الوالي محمد علي باشا ، وسلّطت تلك الوثائق الضوء على علاقة محمد علي باشا بالحكومة الفرنسية ومواقف الاخيرة من السياسة المصرية المتبعة في عهد ذلك الوالي وفي كافة الجوانب .

اما فيما يتعلق بالمصادر العربية والمعربة فقد كانت كثيرة ومتنوعة وفي مقدمتها كتاب ((محمد علي واوربا)) للمؤلفين رينيه قطاوي وجورج قطاوي ترجمة : الفريد يلوز ، وهو كتاب مترجم من اللغة الفرنسية ويعد من المصادر المهمة للغاية لأنه يحتوي على تقارير للدبلوماسيين الاوربيين بشكل عام والفرنسيين على وجه الخصوص المعاصرين للوالي محمد علي باشا ، وهو بمثابة الكتاب الوثائقي عن تلك الحقبة التاريخية المهمة من تاريخ مصر الحديث .

وكتاب ((مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين)) للمؤلفة الهام محمد ذهني، والذي يقع في جزئين في الجزء الأول منه يتحدث عن مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في مصر في القرن الثامن عشر، اما الجزء الثاني فقد تطرق الى الدور المهم للرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر . وهو بذلك يغطي هذه المدة الحيوية لقرنين من الزمان وبالتالي أفاد الباحثة في معظم فصول الرسالة .

ولم تخلُ الرسالة من المصادر الاجنبية سواء كانت انكليزية ام فرنسيةوكان في مقدمتها كتاب : " The Founder of Modern Egypt : Astudy of Muhammad

Ali " للمؤلف Henry Dodwell. وهو من الكتب الانكليزية المهمة التي تم استخدامها في بعض زوايا الرسالة. وفيه معلومات ثمينة وموثقة عن طبيعة المواقف الفرنسية تجاه مصر في السنوات المظلمة التي عاشتها البلاد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

اما كتاب "Le Canal de suez et la Politique Egyptienne" للمؤلفHussainHusny وهو كتاب باللغة الفرنسية وفيه تحليلات ممتازة لمعلومات وثائقية ، ولكن مع بعض تفسيراته ووجهات نظره التي لا يمكن ان نطمئن لها ولا يتم

قبول بعض افكارها كونها تبرر الوجود الاجنبي وتحديداً الفرنسي في مصر بأنه وجود ايجابي .

وأفادت الدراسة من بعض الرسائل الجامعية ويأتي في مقدمتها رسالة الماجستير المعنونة " الموقف الفرنسي من سياسة محمد علي باشا في مصر ١٨٠٥-١٨٤٠ " للباحث احمد بهاء عبد الرزاق . وفيها معلومات مهمة عن السياسة الفرنسية وتوجهاتها تجاه مصر خلال عهد محمد علي باشا ، ويلاحظ فيها تباين ذلك الموقف بحسب المصالح الفرنسية في مصر.

واجهت الباحثة جملة مصاعب في مقدمتها عدم توفر المصادر المختصة عن القناصل الفرنسيين على الرغم من توفر مصادر عديدة عن تاريخ مصر خلال العهد العثماني، هذا فضلاً عن صعوبة الحصول على الوثائق التاريخية في مكتباتنا فكان لزاماً على الباحثة بذل المزيد من الجهود والأستعانة ببعض أساتذة التاريخ في مصر للحصول على بعض الوثائق باللغتين الفرنسية والأنكليزية والتي كتبت بخط اليد مماجعل صعوبة في قرائتها وترجمتها والتي سدت من خلالها الثغرات الموجودة في الرسالة، هذا فضلاً عن صعوبة الحصول على الهوامش التعريفية لبعض من الشخصيات التي تناولتها الدراسة .

وختاماً أضع هذه الرسالة بين يدي أساتذتي الأفاضل رئيس واعضاء لجنة المناقشة الموقرة والتي ستكون لملاحظاتهم وآرائهم السديدة الدور الفاعل لسد ثغراتها ونواقصها .

وصدق الكاتب العماد الاصفهاني عندما قال ((اني رأيت انه لا يكتب انساناً كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان احسن ، ولو زيد كذا لكان

يستحسن ، ولو قدم هذا لكان افضل ، ولو ترك هذا لكان اجمل)) ، من اعظم العبر ، و دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .. فالكمال لله وحده سبحانه.

واسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير

الباحثة

المبحث الأول

التمثيل القنصلي ألفرنسي في مصر خلال

النصف الأول من القرن الثامن عشر

حكم المماليك[١] مصر قبل استيلاء العثمانـــيين عليها [٢] وابتدأ في مصر عهد جديد منذ عام ١٥١٧ في عهد السلطان العثماني سليم الأول [٣]بوقوع معركة

---

(١) المماليك :وكانوا يعرفون بالخزر (بفتح الخاء) ولايزال المصريون يصفون حكمهم بحكم الغز ومعظمهم من جورجيا وكان السلاطين الأيوبيون أول من استجلب المماليك إلى مصر، وما لبث هؤلاء أن أصبحوا سادة البلاد الحقيقيين بفضل صفاتهم العسكرية الباهرة، وكان برقوق أول سلاطين دولة المماليك الشراكسة ، تولى الحكم سنة ١٣٨٢. للمزيد ينظر : المستر جورج يانج ، تاريخ مصر الحديث من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل ،تعريب :علي احمد شكري،(مكتبة مدبولي ، القاهرة ،ط٢، ١٩٩٦)، ص٢٣ ؛ محمد محمود السروجي ،دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، (جامعة الاسكندرية ،١٩٩٨)،ص١٥٢؛أنور محمود زناتي ،موسوعة تاريخ العالم (تاريخ مصر)،ج ١،(جامعة عين الشمس، د.م، د.ت)، ص١٥٢-١٥٤.

(٢) عطا محمد صالح زهرة ،السيطرة الأجنبية والتغير ،مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣٤ ، بغداد السنة الثالثة عشر، ١٩٨٧.

(٣) السلطان سليم الأول:ولد في مدينة اماسيا وكانت امه عائشة خاتون وهي ابنة علاء الدولة حاكم امارة دلفار، اعتلى الحكم عام ١٥١٢ ولم يكن اعتلائه قد تم بهدوء وبصورة سلمية، فقد خاض صراعاً مريراً مع أخويه أحمد وقورقود اللذين نازعاه على العرش وقد كان عمره حينها (٤٢) سنة، وهو أصغر أولاد السلطان بايزيد الثاني وقد قدر له أن يتسلم السلطة، وعندها عرض على أخيه أحمد حكم قونيا لكن الأخير كان يطمح بمنصب أكبر بكثير، فقد أعلن نفسه سلطاناً على الأناضول لكن السلطان سليم اتخذ الإجراءات اللازمة لإنهاء عصيان أخيه، توفي في ٣٠ أيلول عام ١٥٢٠ . للمزيد ينظر: جاسم محمد حسن العدول، الدولة العثمانية ابان حكم السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠)، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)،كلية التربية،جامعة الموصل ، ٢٠٠٤، ص٧١-٧٦؛ عيسى الحسن، الدولة العثمانية، عوامل البناء وأسباب الانهيار، (عمان، ٢٠٠٩)، ص١١٩.

الريدانية[١] وسمي هذا العهد بالعهد العثماني المملوكي غير العربي وأمتد هذا العهد الى عام ١٧٩٨ وذلك بمجيء الحملة الفرنسية إلى مصر في تلك السنة[٢].

وطمعاً في خيرات مصر قرر العثمانيون جعلها ولاية عثمانية [٣]وفرضوا عليها طوق العزلة عن العالم الاوربي ومع ذلك زار القناصل[٤]والتجار الأوربيون مصر باستمرار إذ قام قناصل تلك الدول بتكوين مجموعاتهم التجارية الخاصة وأستثمروا في السوق المصرية [٥] وكان العثمانيون هم الطبقة الحاكمة في مصر والى جانبهم المماليك[٦].

زار عدد من الرحالة الفرنسيين مصر ونشروا مذكراتهم عن اسفارهم ورحلاتهم وباستمرار الجهود المبذولة لفتح البحر الأحمر للسفن الفرنسية التجارية إلا إن ملك فرنسا لويس الرابع عشر (١٦٦١-١٧١٥) ووزراء فرنسا حينها لم يبدوا اهتماماً كبيراً بالمجهودات والاقتراحات التي قُدمت للحكومة الفرنسية بشأن تقسيم الدولة العثمانية من

---

(١) معركة الريدانية: هي المعركة التي دارت بين القوات العثمانية والقوات المملوكية في ٢٣ كانون الثاني عام ١٥١٧، وكانت نتيجتها انتصار العثمانيون وهزيمة المماليك وأصبحت مصر تبعاً لها ولاية تابعة للدولة العثمانية. للمزيد ينظر: عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦- ١٩١٦، (منشورات ألف باء- الأديب ، دمشق، ١٩٧٤)، ص٦٣.

(٢) جرجي زيدان ،تاريخ مصر الحديث ،ج٢ (مطبعة المقتطف،القاهرة ،١٩٨٩)، ص ٨٦.

(٣) عصام شبارو ،المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي والغزو البريطاني ، (دار التضامن،د.م ،١٩٩٢)، ص ١٧ .

(٤) القناصل: مفردها قنصل وهو النائب عن دولة في دولة أخرى يدعي حقوقها وتجارتها ويدافع عن رعيتها ومرتبته دون مرتبة الوزير المفوض ومرتبة هذا دون مرتبة السفير.للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، معجم المعاني الجامع، مجمع عربي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ،www.almaany.com

(٥) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر (١٧٩٨-١٨٨٢)، ترجمة :عبد العظيم رمضان، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.م ،١٩٧٦)، ص ١١ .

(٦) محمد أنيس، التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث ،(دار النهضة العربية ، القاهرة ،د.ت)، ص ٣٣- ٤٨.

قبل سفراء فرنسا في الأستانة وقناصلهم مثل قنصلهم في دمياط الاب jean coppin (جان كوبن) والتجار الفرنسيين في مارسيليا[١]وايضاً قُدمت اقتراحات للحكومة الفرنسية من قبل القنصل الفرنسي Benois Maillet (المسيو بينو دي مايبه)[٢]الذي قضى مدة طويلة في القاهرة متفاوضاً وعاملاً كل ما بوسعه من أجل فتح البحر الاحمر امام السفن الفرنسية فقدم اقتراحه الى الحكومة الفرنسية في عام ١٦٩٧ من اجل حفر قناة السويس في مصر وكان رد الحكومة الفرنسية هو الرفض في تلك الفترة وتأجيل الفكرة[٣] .

وبأزدياد اهتمام الحكومة الفرنسية في مصر زادت فرنسا عدد قناصلها والرحالة والتجار لاسيما بعد الحرب التي نكبت بها الا وهي حرب السنوات السبع[٤]ويرجع سبب اهتمام الفرنسيون في مصر عقب هذه الحرب[٥] بسبب خسارتها المذلة أمام بريطانيا

---

[١] عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢) ، (منشورات دار النهضة العربية ، بيروت ، د.ت) ، ص ٢٢٥ .

[٢] بنوا دي مايبه: وهو دبلوماسي ومؤرخ طبيعي فرنسي ولد في سان مارسيل في الشمال الشرقي من فرنسا في ١٢نيسان ١٦٥٦، وهو من عائلة كاثوليكية مشهورة لم يلتحق بالجامعة لكنه تلقى تعليماً تقليدياً متميزاً، شغل منصب القنصل العام للقاهرة، وقام خلال هذه المدة بدراسة أهرامات مصر كما كان مشرفاً على بلاد الشام من ١٧١٥ وحتى تقاعده، فضلاً عن انه كان مشرف على مناطق فرنسا في بلاد الشام ، كوّن فرضيات حول أصل الأرض ونشأتها، توفي في مارسيليا في ٣٠ كانون الثاني ١٧٣٨. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، بنوا دي مايبه ،ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة، www.wikipidia.com

[٣]عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي ، ص ٢٢٤ .

[٤] حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣): وهي الحرب التي نشبت بين فرنسا وبريطانيا واستمرت لسبع سنوات وانتهت بعقد صلح باريس ١٧٦٣ ، اشتركت فيه إسبانيا إلى جانب فرنسا وبريطانيا وحصلت فيه بريطانيا على كل كندا ونوفاسكوشيا ورأس بريتون والسنغال في افريقية وجرينادا وسان فنسين والدومنيك وتوباجو في جزر الهند الغربية ومينورقة في الحوض الغربي للبحر المتوسط وفلوريدا الإسبانية، فضلاً عن أنها أصبحت صاحبة اليد العليا في الهند بعد طرد الفرنسيين من معظم معاقلهم واحتفظت فرنسا بلويزينا ولكنها خسرت معظم مستعمراتها. للمزيد ينظر: عبد العزيز نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى ، (دار الفكر العربي، د.م، ١٩٩٩)، ص٢٦٩-٢٧٠؛ عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار،التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر،(دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥)، ص٢٦٠-٢٦٦.

[٥] جون مارلو ،المصدر السابق،ص١٤ .

وأحتلال بريطانيا لكثير من مستعمراتها وممتلكاتها مما اضطرهم الى ثورة عام ١٧٨٩ ومانجم عنها من فكرة احتلال مصر للتخلص من اعباء النظام السابق.

ومن تواجد هؤلاء القناصل والرحالة في مصر ومعايشتهم في اغلب الاحيان مع المصريين اجمعوا على ان مصر أُديرت بواسطة ثلاثة قوى رئيسية الا وهي قوة (الباشا[١] ،البكوات ،الاوجاقات[٢] العسكرية) وقد أُسس هذا النظام اثناء الحكم العثماني وكانت دعائم هذا النظام عسكرية خالصة ومتنازعة فيما بينها فضلاً عن التنازع فيما بين الجند وكانت من المهام المناطة بهم هي الدفاع عن البلاد وكانوا يسمون اغاوات ورئيسهم يلقب بـ(شيخ البلد)[٣] .

وان من مهام الباشا هو عقد الديوان[٤] ثلاث مرات أسبوعياً واتيح للقنصل الفرنسي Millias (ميليه)[٥](١٦٩٢-١٧٠٨) الحضور في احداها بشأن شكوى قدمها

---

[١] الباشا (الوالي): وهو نائب السلطان العثماني في حكم مصر وكان مقره قلعة الجبل بالقاهرة ويعينه السلطان لمدة تتراوح بين سنة الى ثلاث سنوات ، والوالي يرأس الديوان الذي يساعده في الحكم وعليه ان يعتمد على القناصل الفرنسيين . للمزيد ينظر: احمد زكريا الشلق ،العرب والدولة العثمانية من الخضوع الى المواجهة (١٦١٦-١٩١٦)، (مصر العربية للنشر ، القاهرة ،٢٠٠٢)، ص٩٠ .

[٢] الاوجاقات : ومفردها اوجاق وهي حامية عسكرية ذات صبغة عثمانية خالصة وكانت تضم عناصر من العرب والعثمانيون والمماليك وكانت مقسمة الى ست فرق وعدد رجالها بلغ اثني عشر او اربعة عشر الفاً .للمزيد ينظر: عصام شبارو ، المصدر السابق، ص١٨ .

[٣] شيخ البلد: وهو الشخص القائم على شؤون القرية وأطلق عليه فيما بعد (عمدة القرية) ولم يكن من الالقاب الرسمية العثمانية ، واقتصر على البكوات فقط. للمزيد ينظر : عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الاثار في التراجم والاخبار ،ج١،(مطبعة دار الكتب المصرية ،الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٧) ، ص١٤٤.

[٤] الديوان: وهو عبارة عن مجلس مؤلف من رؤساء جميع الفرق العسكرية والدفتر دار والرزنامجي وامير الحج وقاضي القضاة ورؤساء المشايخ والاشراف والعلماء فضلاً عن طائفة من الموظفين وكانت جلساته تعقد اربع مرات اسبوعياً وكان الوالي يرأس الديوان وكان هذا الديوان يسمى بالديوان الكبير ، أما الديوان الصغير كان يعقد عدة مرات في الاسبوع ويتألف من كتخدا الباشا والدفتردار والروزنامجي ومندوب عن كل فرقة من فرق الجند .للمزيد ينظر : احمد زكريا الشلق ، المصدر السابق ،ص٩١ .=

التجـار الفرنسـيون المصـدرة بضـائعهم الـى جمـرك الإسـكندرية فأسـتنجد هـؤلاء التجـار بالقنصل الفرنسي ميليه ليجد لهم حلاً لهذه المشكلة فكتب القنصل عن حضوره لذلك لأجتماع ذلك الديوان قائلاً" **اتيح لي مشاهدة انعقاد الديوان وهو أمر لا يتيسر للقناصل الا نـادراً** " إذ أكد القناصل أيضاً ان من مهام الولاة في مصر هو "**العمل على حماية الفرنسيين وتوفير الأمان لهم**" [(١)].

نقل القناصل الفرنسيون الذين كانوا في مصر صورة واضحة ومعبرة عن الحياة السياسية والاوضـاع في مصر في النصف الأول من القرن الثامن عشر وأتضح ذلك من الكتابات التي كتبوها والتقارير التي رفعوها الى الحكومة الفرنسية إذ كتب القنصل ميليه الى الوزير الفرنسي بونشرتران[(٢)] في التاسـع والعـشرين من تشرين الأول ١٦٩٧ " **لقد تزايدت نفوذ الانكشارية** [(٣)] **بصورة واضحة وهم يحاولون الاستيلاء على ايرادات**

=[(٥)]بينو دي ميليه:ولد ميليه في اللورين (١٦٥٦–١٧٣٨)وعُين قنصلاً في القاهرة في عام ١٦٩٢ وأقام أواخر ايامه في مارسيليا مكث ميليه في مصر حوالي ستة عشر عاماً وهو أول من نبه لدراسة أثار مصر دراسة علمية دقيقة . للمزيد ينظر: الهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ،(الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م،١٩٩٢)،ص٨٥–٨٦.

[(١)] نقلاً عن: المصدر نفسه ، ص٩٩–١٠١.

[(٢)] بونشرتران: وهو الوزير الفرنسي الذي كتب عن الصناعات التي نالت اهتمام علماء الحملة الفرنسية في (كتاب وصف مصر) ومنها الجلود التي كتب عنها بونشرتران عام ١٦٩٢ ان اجودها وأفضلها التي ترد من مصر وقد تكونت شركات لشرائها وعينت غرفة تجارة مارسيليا مراقباً منها لشراء الجلود لصالح اليهود وبريطانيا .للمزيد ينظر: همت صلاح الدين، مصر ولع فرنسي، جريدة الأهرام اليومي، ٤ تموز ٢٠١٤؛ الهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ،ص١٨٣–١٨٩.

[(٣)] الانكشارية :وهي كلمة تركية مركبة من كلمتين يني بمعنى جديد وجري بمعنى عسكر والمعنى الكلي هو (العسكر الجديد) وانشئ هذا الجيش في عهد السلطان اورخان وكانت الانكشارية في بادئ الامر نعمة على الدولة العثمانية ثم انقلبت الى نقمة على الدولة والرعية فأخذت تتدخل في الحكم والسلطة. وكانت الدول العثمانية تترك في كل ولاية فرقة من هذا الجيش ليكون القوة الضاربة لحاكم الولاية واصبح هذا الجيش بعيداً عن ممارسة مهامه الرئيسية في ضبط الحدود وحمايتها من الأخطار وكان همه العبث بمقدرات السلاطين . للمزيد ينظر: جميل بيضون واخرون، تاريخ العرب الحديث،(دار الامل، د.م ،١٩٩٢)، ص٦١ ؛ عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم=

الجمارك وقد طلب منهم الوالي اسماعيل باشا[1] **تسليم الأموال الى خزانة الدولة فرفضوا فاشتعلت النار بين الطرفين واستمر النزاع ثلاثة اشهر اسفر عن عزل الباشا**"[2].

كانت ظاهرة المدح والذم للولاة من قبل القناصل الفرنسيين متوقفة على نوع العلاقة التي تربط الوالي بالقنصل الفرنسي إذ كان الوالي اسماعيل باشامن ابرز الولاة الذين حكموا مصر للفترة الممتدة (١٦٩٥-١٦٩٧) إذ من خلال العلاقة التي كانت تربطه بالقنصل الفرنسي ميليه يأتي وصف القنصل له بالعدل والحكمة فقال عنه "**انه افضل من قابلت وافضل والي في الإمبراطورية العثمانية**" ووصفه بالشجاعة إذ أتضح من هذا النص الذي جاء وصفاً للوالي من قبل القنصل ان الوالي اسماعيل باشا كان على علاقة طيبة بالقنصل ميليه، وبحكم عمل القناصل واحتكاكهم والعلاقة التي تربطهم مع السلطات الحاكمة في مصر وبقائهم في مصر سنوات عديدة جاء حديثهم أدق وأوثق من الرحالة الذين زاروا مصر وزودوا الحكومة الفرنسية بالتقارير التي امتلأت بالحديث عن مصر[3].

=والأخبار ،ج١، ص٤٧؛ أحمد محمود علوان السامرائي ومحمد حمزة حسين الدليمي، مجلة التربية والعلم، مج١٧، العدد ٢، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٠؛ توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، (القاهرة، ١٩٦١)، ص٥؛ ايرينا بيتروسيان، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، (معهد الدراسات الشرقية المجمع العلمي الروسي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث الأدبي،د.م، ٢٠٠٦)، ص١٦.

(١) إسماعيل باشا: هو أحد باشوات مصر للمدة (١٦٩٥-١٦٩٧) الذي قام العسكر المصري في الثاني عشر من ربيع الأول بعزله وكانت مدة حكمه سنتين وأنيطت الباشوية من بعده لمصطفى بك قائم مقام مصر .للمزيد ينظر : شبكة المعلومات الدولية ، ويكيبديا،الموسوعة الحرة. www.wikipidia .com

(٢) نقلاً عن: الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ،ص١١٦ .

(٣) المصدر نفسه ،ص١٠٢-١٠٥ .

كتب القنصل الفرنسي ميليه في عام ١٧٠٣ عن نمو وتصاعد سلطة الانكشارية وازدياد شأنهم مبيناً أن السلطة بأيديهم وهم أصحاب الكلمة الأولى حتى أن تعيين الباشا نفسه لايتم الا بموافقتهم ،وتقرب الفرنسيون من الوالي علي آغا[١] فأهداه القنصل ميليه ستره من فرو الثعلب الا انه طمع بهدايا مالية مقابل السماح للتجار الفرنسيين بالإتجار في مصر الا انهم رفضوا فرد عليهم علي اغا بالتنكيل والقى القبض على تاجر فرنسي شقيق القنصل الفرنسي في حلب وهو (لازاريلان) فقام علي اغا بتعذيبه فتدخل ميليه لعزل الوالي علي اغا بحجة أنه لايلصح للولاية بشئ الا ان القنصل ميليه لم يستطع عزله وأخذت الأحداث مجراها وكانت النتيجة بالتالي قتل الوالي (علي اغا) في العام عينه من قبل المنافسين على السلطة[٢].

إلا إن الظروف تغيرت في عهد الوالي محمد باشا (١٧٠٤-١٧٠٧) إذ كان ميليه معجباً به كثيراً وكان يكثر من مدحه والثناء عليه ووصفه بأنه سياسي كبير في الإمبراطورية العثمانية وحين عُزل ابدى ميليه اسفه على ذلك ، وكذا الحال مع الوالي ابراهيم بك [٣] إذ أثنى عليه ميليه كثيراً ومن دلائل ذلك هو قوله عنه بأنه قائد بحري،

---

(١) علي آغا: تولى السلطة في مصر عام ١٧٠٣ م وهو اغا الانكشارية وبعد توليه السلطة باربع سنوات بدأت فترة طويلة من التوتر كانت بمثابة حرب اهلية، والآغا هي كلمة تركية تعني رئيس الفرقة او الكبير او القائد ينظر: عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ،ج١، ص٤٤ ؛ عصام شبارو، المصدر السابق، ص١٨ .

(٢) الهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ،ص ١١٦-١١٧ .

(٣) إبراهيم بك: وهو أحد ولاة مصر وكان زعيم حزب الكردوغلية الذي كان إلى جانب حزب الجلفية في خروج عثمان بك من مصر ، اتفق زعيم الحزب الأول مع زعيم الحزب الثاني رضوان بك على توحيد كلمتها ونزع السلطة من عثمان بك وجعلها في أيديهما وبعد صراعات طويلة مع عثمان بك احرزا نصراً في توليهما السلطة واتفقا على شغل منصب شيخ البلد وأمير الحج بالتناوب سنة بعد اخرى ولما رأى الولاة أن السلطة سلبت من أيديهم عملوا على تدبير النكايات بإبراهيم ورضوان بك ، إلا أن محاولاتهم فشلت في إسقاطهما. للمزيد ينظر: عمرالاسكندري وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر ،(مكتبة مدبولي ،القاهرة ،ط٢، ١٩٩٦)، ص٨٠-٨١.

واما عن الوالي علي باشا الحكيم[١] فقد جاء وصف ميليه له بالعدل والادارة الحازمة ،وكان امتداح القناصل للولاة قد جاء بسبب علاقتهم الطيبة مع بعضهم البعض[٢] .

بعد رحيل القنصل ميليه تولى شؤون القنصلية الفرنسية في مصر القنصل Peleron(بيليرون) (١٧٠٨-١٧١١) إذ جاءت كتابات هذا القنصل نقلاً عن الصراع الذي دار مع التجار الفرنسيين الذين كانوا يرفضون اتباع اوامره إذ كتب قائلاً "**يمضي أحياناً يوماً كاملاً لا يزورني أحد في الصباح** "ونقل القنصل بيليرون صورة معبرة وواضحة عن سوء الاوضاع السياسية في مصر ونشوب الحرب الأهلية والتي استمرت لعدة سنوات بين الانكشارية والعزب[٣]إذ كان العزب موزعين في اماكن عديدة في مصر إذ رفع الى حكومته انباء الفتنه وكتب شاكياً لها عن سوء اوضاع الجالية الفرنسية في

---

[١] علي باشا الحكيم:(١٧٤٠-١٧٤١) وكان هذا الوالي من أهم المفاوضين في معاهدة بلجراد وذكر أحمد الدمرداشي بأنه أهتم بمعاقبة الباعة وكذلك التشدد في الموازين .للمزيد ينظر: الهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ،ص١٠٤ .

[٢] عمر الاسكندري وسليم حسن،المصدر السابق، ،ص١٠٣-١٠٤.

[٣] العزب: (العزبان)هم فرقة من أهم الفرق العسكرية في مصر العثمانية بعد فرقة الانكشارية وهم مشاة مسلحون بالبنادق تولوا اداء خدمات التشريف للباشا وحراسة القلعة بالأشتراك مع الأنكشارية وكان سردار العزبان يشرف في الأسكندرية على الجلود الواردة الى مصر وقد قدرت أعدادهم بنحو ثمانية الآف ومنهم شخصيات مهمه مثل الشوربجي والصابونجي ،وكان يشار إليهم في المصادر العربية باسم (عزب) وهو من لا زوج له. للمزيد ينظر: ثامر نعمان مصطاف وماجد ثامر مجلي، مشاهير مؤرخي مصر والشام والعراق في العصر العثماني ومصنفاتهم التاريخية (١٥١٧-١٩١٤)، مجلة كلية التربية، واسط، العدد ١١، ص ٢١٤؛ الهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ،ص١١٢-١١٣.

الحي الفرنسي **"لقد عانينا من الحرب الأهلية وتعرض الحي للهجوم عدة مرات "**[1] .

ودارت الحرب الأهلية بقيام الثورة الكبرى عام ١٧١١ فبسبب سيطرة الانكشارية على السلطة نشأت خصومة بينهم وبين غيرهم من الاوجاقات وقام بالدور الاكبر في تلك الحرب قائد انكشاري وهو الباشا اوده باشا[2] (افرنج احمد)[3] [4] .

وقد تكاتف خصوم افرنج احمد من الاوجاقات الستة الذين هم ضد الانكشارية فتأمروا مع جماعة القازدوغلية[5] لطرده وبدأت تظهر هذه الخصومات بشكل واضح في اذار عام ١٧١١ ووقفت جماعة الفقارية[6] مع افرنج احمد على عكس موقف جماعة القاسمية [7] الذين تحالفوا مع العزبان ضده وحدثت المواجهة خارج القاهرة في الثاني

---

[1] نقلاً عن: الهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ،ص١١٨-١١٩ .

[2] الباشا اوده باشا: وهي كلمة تركية مركبة من كلمتين وهي (اوده) وتعني الفرقة و(باش) تعني الرئيس، وهم ضباط صغار يرأسون الاورط التي انقسم اليها ضباط الانكشارية .للمزيد ينظر: عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج١،ص ٥٥ ؛ عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي ، ص ١٤١ .

[3] افرنج احمد : وهو قائد انكشاري استحوذ على السلطة في داخل اوجاق الانكشارية بعد وفاة مصطفى كاهيا القازدوغلي في عام ١٧٠٤م . للمزيد ينظر :عمر عبد العزيز عمر ،تاريخ المشرق العربي، ،ص١٤٢ .

[4] المصدر نفسه ،ص ١٤٢.

[5] القازدوغلية: وهي طائفة من الطوائف التي ظهرت في مصر وزعيم هذه الطائفة هو عبد الرحمن كاهيا ، كان كبير القازدوغلية قد قتل بتحريض من خليل بك الدفتر دار لعلي بك الغزاوي امير الحج . للمزيد ينظر:المصدر نفسه، ص١٤٤.

[6] الفقارية: وهم جماعة من المماليك كانوا يعرفون قديماً باسم (سعد)وتضم هذه الجماعة اهل الحرف والبدو وكان رضوان بك الفقاري الذي كان من اصل شركسي هو زعيم هذه الجماعة وبنهاية القرن السابع عشر سميت هذه الجماعة باسم الفقارية ومنها انحدرت تسعة شخصيات كان لها دور بارز من ضمنهم ابراهيم بك امير الحج ودرويش بك ونشبت صراعات دامت طويلاً فيما بين هذه الجماعة وجماعة اخرى عرفت بالقاسمية . للمزيد ينظر :عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ،ج١ ،ص٤٢ .

[7] القاسمية: وهم جماعة من المماليك انحدر منهم ابراهيم بك ابو شنب وقانصوة بيك وقد سميت فترة الصراع فيما بينهم وبين الفقارية بفترة الفوضى المملوكية .للمزيد ينظر : المصدر نفسه،ص٤٢؛ عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي ، ص١٤٠-١٤١؛.

والعشرين من نيسان ١٧١١ وقتل فيها ايواظ بك [١] زعيم القاسمية وكان لمقتله نقطة لتحول الصراعات فيما بين الفريقين الى ارادة كل منهما بالقضاء النهائي على الآخر والثأر منه منذ بداية العام ١٧٠٧ [٢] ، ومنذ ذلك الوقت اصبح الصراع فيما بين الاوجاقات السبعة هيناً بالنسبة الى الصراعات العنيفة التي دارت بين الجماعتين الفقارية والقاسمية[٣] .

وقد تدخل بيليـــرون عندما نشب الصراع بين الانكشارية والعزب عندما أُتهموا من قبل العزب بأنهم يمدون الأنكشارية بالسلاح ويساندونهم فقد حاول القنصل الفرنسي أقناعهم بأنهم لا يملكون السلاح والذخائر وانهم يقفون موقف الحياد من الصراع الدائر بينهم وبين الانكشارية، الإ إن العزب لم يصدقوا ذلك مما أُضطر القنصل بعد ذلك للأستنجاد بالانكشارية إذ بين القنصل أنه طلب المساعدة من الأنكشارية ليضمنوا له حياته وحياة التجار الفرنسيين وأختتم بيليرون الحادثة بمقتل افرنج احمد في عام ١٧١١ بذبحه على سلالم القلعة وعزل خليل باشا المؤيد والمناصر له[٤].

وأشار Derona (ديرونا)أحد الرحالة الاوربـــيين الذين زاروا مصر في مستهل القرن الثامن عشـــر الى التسامـــح الديني للسلطات الحاكمة ازاء اهل الذمـــة فقد كتب اليسوعي والرحالة الفرنســـي Vailboa (فليربـــوا) الذي زار مصر تحديداً للفترة الممتدة

---

(١) إيواظ بك: وهو الأمير الكبير والد إسماعيل بك وأصل اسمه عوض مُحرف بأعوجاج التركية إلى إيواظ فأن اللغة التركية ليس فيها الضاد تلفظ فحرفت بما سهل على لسانهم حتى صارت ايواظ وهو جركسي الجنس قاسمي تابع مراد بك الدفتردار القاسمي الشهير بالغزوات ومراد بك تابع ازبك بك أمير الحجاج سابقاً ابن رضوان بك المشهور بأبي الشوارب. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، الموسوعة الشاملة ،ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة ، www.islamport.com

(٢) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ،ص١٤٢-١٤٣.

(٣) عمر الأسكندري وسليم حسن، المصدر السابق ،ص٧٩ .

(٤) المصدر نفسه ،ص٧٩ .

(١٧١٠-١٧١١) برسالة بعث بها الى الأب اليسوعي في فرنسا مؤرخة في العشرين من تموز لعام ١٧١١ عن السبب الذي جعل النصارى من كافة الأرجاء يرغبون بالأقامة في مصر وذلك بسبب التسامح الديني والحرية الكبيرة المعطاة لأهل الذمة وحقهم في ممارسة تقاليدهم وشعائرهم الدينية[١].

تولى شؤون القنصلية الفرنسية للفترة الممتدة (١٧١١-١٧٢٢) القنصل Lee MIR (لي مير) [٢] الذي نقل صورة الأوضاع السياسية بأن الأوضاع لم تستقر بعد مقتل افرنج احمد وعبر القنصل عن استياءه مما آلت اليه الحياة السياسية في مصر وضياع الإدارة والسلطة برسالة بعثها الى حكومته في السادس والعشرين من كانون الأول عام ١٧١١ بينت مدى سوء تلك الأوضاع وانتشار الخوف والفزع حتى في شوارع المدن هذا فضلاً عن تقريره الآخر الذي أوضح فيه ضعف نفوذ الباشا وعدم سيطرته على الأوضاع وهذا مادل على أنعدام السلطة و فقدان الدولة العثمانية السيطرة على زمام الأمور، وفي الرابع والعشرين من ايلول عام ١٧١٥ كتب لي مير لحكومته شاكياً سوء الأوضاع السياسية واستمرار الفوضى والأضطرابات التي ضربت اطناب البلد وممتدحاً ابراهيم بك الذي كان حامياً للفرنسيين وايضاً روى القنصل الحرب الأهلية التي

---

[١] موسى موسى نصر ، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية ، (الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية ،الأسكندرية، د.ت) ،ص٤٧ .

[٢] لي مير: وهو القنصل الفرنسي الذي تولى الشؤون القنصلية وكان مهتماً بالآثار المصرية وايضاً كشفها والكتابة عنها وأيضاً كان يدور بينه وبين التجار الفرنسيين صراعات إذ كانوا يقدمون الشكاوى ضده وذلك لأنه عمل على اجبارهم بتقديم الهدايا لأبنته عند زواجها. للمزيد ينظر: الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ص٩٠-١٢٢.

دارت بين اسماعيل بن ايـواظ[١] وجركس[٢] والتي انتهت اخيراً بسيطرة جركس على البلاد ومقتل اسماعيل فشكى لي ميـر لحكومتـه جركس وجنوده الذين عاثـوا في البلاد ، وهدأت الأوضاع لفترة قصيرة بعد ذلك [٣].

الا ان الحرب الأهلية عادت من جديد عندما ناصب ذو الفقار جركس العداء[٤] فكـون جـركس جيشـاً لمحاربتـه وروي القنصـل Dexpilly (دكسـبيلي) عـام ١٧٢٩ الأحداث السيئة وعودت العنف من جديد وعدم تمكن جركس من دخول القاهرة واعد ذو الفقار له جيشاً عظيماً في دهشور واحاط بـه اعداؤه اتباع جركس فنزل بفرسه الى النيل ولـم يسـتطع ان يخلص فرسـه ففرت الـى جانبهـا واحضـر اثنـين مـن الفلاحـين جثمانـه فقطـع خصـومه رأسـه وارسلوها الـى القاهرة عام ١٧٣٠ ،ولم تستقر الأوضاع السياسية بعد مقتل جركس بفرض الوالي الجديد غرامة جديدة وكبيرة على الفرنسـيين كأدعاء من الوالي بحجة ان جركس أعطى مبلغاً كبيراً من المال للقنصـل دكسبيلي ولإجبار فرنسا علـى الـدفع سـجن الباشـا المتـرجم الفرنسـي واضـطر Benon (بينـــون) القنصـــل الفرنسـي الجديـد تـولي شـؤون القنصـلية الفرنسـية بعـد القنصـل دكسـبيلي لعـدم سـيطرة

---

[١] إسماعيل بن إيواظ: وهو الذي أصلح ما بين المماليك ووحد كلمتهم وتولى مشيخة البلد خلفاً لأبيه الذي قتل بسبب الفتنة التي نشبت بين الفقارية والقاسمية وكان اسمه (قاسم بك إيواظ) وصارت لشيخ البلد الكلمة العليا على الوالي عندما تولاها ابنه إسماعيل ، فعمل الوالي سراً على تحريض الفقاريين عليه، الى أن قتله (ذو الفقار) فوهب له الوالي ثروة إسماعيل بك وأسند منصب شيخ البلد إلى (جركس بك) بعد أن فتك باتباع إسماعيل بك. للمزيد ينظر: عمر الأسكندري وسليم حسن، المصدر السابق، ص٧٩.

[٢] الجراكسة :استمرت دولة الجراكسة في مصر من عام ١٣٨٣ وحتى العام ١٥١٧ وكان اولهم برقوق الجركسي وتولاهم بعده ابنه فرج واستمر الملك فيهم واولادهم الى الاشرف قانصوه الغوري وكانت نهايتهم بسبب فتنة الوالي سليم شاه بن عثمان وقدومه الى مصر .للمزيد ينظر :عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ،ج١ ،ص ٣٦.

[٣] الهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ،ص٩٠-١٢٢.

[٤] عمر الاسكندري وسليم حسن ، المصدر السابق ،٧٩ .

الأخير على الأوضاع، وكما مع بقية القناصل دار الصراع من جديد بين هذا القنصل والتجار الفرنسيين ولكن بشكل اكبر الى حد إن هذا القنصل لم يسلم من الاتهامات التي وجهت اليه من غرفة تجارة مارسيليا إذ اتهموه بالقسوة مع التجار لأنه اقوى قنصل عمل مابوسعه لأصلاح التجارة واوضح هذا القنصل حالة فرنسا التجارية المتدهورة والتي ستزداد تدهوراً اذا لم تُتبع أساليب معالجتها مما قد أصابها، وايضاً أشار الى عدم سماع التجار الفرنسيين أوامره وأنه لا سلطة ولانفوذ له عليهم مما سيؤدي بالتالي الى مالا تُحمد عقباه في التجارة الفرنسية وقام الوزير الفرنسي Moroba (موروبا) بالدفاع عن بينون والرد على اتهامات غرفة تجارة مارسيليا في عام ١٧٣١ مبيناً أن القنصل عمل كل ما هو بصالح فرنسا وهو الأنسب لمعالجة ما أصاب تجارتها وأتباعه غير هذا الأسلوب سيؤدي الى عواقب وخيمة وقدم القنصل بينون اقتراحاً لحكومته بترحيل التجار الفرنسيين الموجودين والمجيء بغيرهم ، وبالتالي استطاع هذا القنصل ان يبذل كل ماهو بوسعه وبتدخل من الوزير الفرنسي كما اشرنا،اذ يعود الفضل والدور الكبير لهذا القنصل بإصلاح وتحسين اوضاع التجارة الفرنسية[١].

واما عن الانكشارية فقد أكد بينون قول القنصل السابق بيليرون عن قوة الانكشارية وسطوتهم وبين تميزهم عن باقي الأوجاقات في العدد والعدة والنفوذ الكبير الذي تمتعوا به و وذكر بينون انه خلال الفترة الممتدة (١٧٣٠-١٧٣٦) اقتسمت اربع قوى مملوكية السلطة وكان لكل من هؤلاء النفوذ والسلطة والظهور الواضح والدور الكبير فلمعت اسماء اربع شخصيات بارزة من المماليك وهم كل من (عثمان كتخدا

[١] الهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ص ٩٠-١٢٤ .

الانكشاري) [١] الى جانب محمد بك قطماشي[٢]وعلي بك[٣] ويوسف بك كخيا[٤]، وذكر بينون انه كانت للتجار الفرنسـيين علاقة طيبة مع عثمان كتخدا كما اشار في عام ١٧٣١ . وازيلت هذه القوى الاربع بعد التآمر عليهم من قبل محمد بك الدفتر دار، وتولى شؤون القنصلية الفرنسية (١٧٣٦-١٧٤٧) القنصلD΄Amirat (داميرا) الذي كشف في تقاريره ومذكراته التي رفعها الى الحكومة عن التنافس الذي دار بين القنصل ونوابه حتى اضطر القاضي الفرنسي لتهديدهم[٥] .

---

[١]عثمان كتخدا الانكشاري: وهو تابع شاهين جرجي انفرد معه بالكلمة بعد مصطفى كتخدا الشريف ورجب كتخدا ، وكان عثمان ذات مقدرة وبأس وعمل على توطيد السكينة وسهر على حفظ الأمن وإقامة العدل فحسنت سيرته وأحبه الأهلون وبقي ذكره بعده زمناً طويلاً، حتى أنه لما ثار عليه اعداؤه واضطروه إلى الهرب من مصر صارت الناس تؤرخ الحوادث بسنة خروجهم، فكانوا يقولون هذا الأمرحدث بعد خروج عثمان بك كتخدا بكذا من السنين ، ولد فلان في سنة كذا من خروج عثمان بك. للمزيد ينظر: عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٢، ص٢١٠؛ عمر الأسكندري وسليم حسن،المصدر السابق، ص٨٠.

[٢]محمد بك قطامشي: وهو من أمراء مصر من أواخر سنة أربع وأربعين ومائة وألف ومن اقوال محمد بك قطماشي انه قال ان كل إقليم يتقيد بتحريره الكاشف المتولي عليه ومعه الأغا والكاتب وكان قوله ذلك بعد أن تم التشاور بعد صدور مرسوم بتعيين صنجق للوجه القبلي بتحرير النصارة واليهود من الجزية ،في كل بلد العمال أربعمائة نصف وعشرون نصف وفئة الوسط مائتان وسبعون ودون المائة. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ،محمد بك قطامش، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،www.islamport.com

[٣] علي بك ذو الفقار: وهو من أمراء مصر في أواخر سنة أربع واربعين ومائة وألف والذي تولى القائم مقامية في ولاية عثمان باشا الحلبي فطلع إلى الديوان ولبس القفطان من عثمان باشا ونزل إلى بيته وحضر إليه الأمراء وهنوه واجتمعوا في بيت محمد بك قطامش بعد انتشار الطاعون وبعد اكتمال الجمعية أمر محمد بك قطامش بكتابة عرضها له وقال للكاتب أكتب كذا وكذا. للمزيد ينظر: عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار،ج١ ،ص ٢١٨ .

[٤] يوسف بك كخيا: وهو احد الشخصيات المملوكية البارزة في مصر اثناء ثلاثينيات القرن الثامن عشر والذي توفي أثناء سفره إلى بلاد الروم. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، يوسف بك كتخيا، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.islamport.com .

[٥] عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٢، ص٢١٠؛ عمر الأسكندري وسليم حسن، المصدر السابق ، ص ٩٠-١٢٤؛ الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ص٩٠-١٢٤.

استلـــم الوالي أحمد باشا(١٧٤٨-١٧٤٩) حكم مصر في نهاية النصف الأول من القرن الثامن عـــــشر وكانت له علاقة طيبة وودية مع القنصل Leroncourt (ليريكـور)(١٧٤٧-١٧٥٠) [١]الذي كان معجباً به حتى انه وصفه بالأدب الشديد وشبهه بالنبلاء في اخلاقه ولم تناسبه عادات وتقاليد المصريين ولم يتقبل ذلك وجاءت كتاباته معبره عن ذلك بقوله " **لقد ارسلت الى بلد لا يعرف المبادئ ولا المثل** " وعبر ايضاً عن غلاء الاسعار في مصر واستعان بصديقه الذي كان سفيراً في روما بأن يتوسط له لأرساله الى بلد آخر غير مصر التي لم يستطع البقاء فيها اكثر [٢].

مما تقدم يبدو ان جميع تقارير القناصل الفرنســـيين هي عباره عن صورة تكلمت عن واقع الاوضاع السياسية في مصر خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر والتي كانت مليئة بالحـــروب والصراعـات سواء تلك التي كانت بين القناصـــل الفرنسيين والتجار الفرنسيين او التي دارت بين القوى السياسيـة المتناحرة على السلطـة وعن العلاقات التي كانت تربط القناصل بالولاة في مصر.

لم يترك القناصل عملاً متكاملاً أبان القرن الثامن عشر فجاءت اعمالهم غير متكاملة ولا يمكن التعرف على آراؤهم واعمالهم الا عبر التقارير والرسائل التي كانوا يبعثونها الى السفراء الفرنسيين في الاستانة او غرفة تجارة مارسيليا وحتى الذين تولوا

---

[١] ليريكور: وهو القنصل الفرنسي الي تولى شؤون القنصلية الفرنسية بعد القنصل داميرا في أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر،ولم تطب لهذا القنصـــل الاقامة في مصر . للمزيد ينظر: الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ص٩٠-١٢٤.

[٢] الهام محمد ذهني،مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ص٨٩-٩٣ .

شـؤون القنصـلية الفرنسـية لفتـرات طويلـة ولكـن القنصـل الفرنســي ميليــة جمــع آراؤه وتوصياته ووضعها في كتاب (وصف مصر)[١] [٢].

---

[١] وصـف مصـر : وهو موسوعة كاملة صـورت تفاصيل الحياة المصـرية ليس فقط في سنوات الحملة الثلاث وانما جـاءت اعمـال علمـاء الحملـة تقلـب فـي ذاكـرة الـزمن فـي تـاريخ مصـر القـديم، وفـي عـام ١٨٠٢ م أمـرت الحكومـة الفرنسية بجمع اعمال علماء الحملة ونشرها في مؤلف واحد و المسمى (وصف مصر) (Eygpte Description de l) فكان اكبر واوفى مؤلف ظهر الى الآن في وصف الديار المصرية. للمزيد ينظر : زهير الشايب، وصـف مصر ،(دار الشايب ، د.م ، ط٣، ١٩٩٤) ؛ عمر الأسكندري وسليم حسن ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

[٢] الهام محمد ذهني،مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ص٨٩-٩٣ .

المبحث الثاني

الدور السياسي للقناصل الفرنسيين في النصف الثانـــي من القرن الثامن عشر

نقل القناصــل والرحالة الفرنسيون صورة معبرة لسوء الاوضاع السياسية في مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عبر تقاريرهم التي رفعوها الى الحكومة الفرنسية والتي بينوا فيها بأنهم لم يجدوا من يعتمدون عليه رسمياً لتسيير مصالح بلادهم، إذ تولى القنصــلية الفرنسية في مستهل النصف الثاني من القرن الثامن عشر القنصــلية في القاهرة (M.D Jonvelle) المسيو دي جوانفيل (١٧٥٢-١٧٥٨) ومن الجدير بالذكر ان علاقة هذا القنصل بعلي بك الكبير[١]الذي تمرد على الباب العالي[٢] واستطاع ايضاً ازاحة كل منافسيه قبل اعتلائه السلطة لم تكن علاقة جيدة وأما القنــصل الفرنسي في الأسكندرية Martan مارتان(١٧٥٥-١٧٥٨) فقد سجل التنافس

---

(١) علي بك الكبير :وهو من المماليك الشراكسة كان ابوه قسيساً وقد جُلب علي بك كعبد الى مصر في عام ١٧٤٣ ومما قوى مركزة طلب السلطان العثماني منه مساندتهم في حربهم الدائرة مع روسيا لهذا كون جيشاً له في الحرب واشترك مع العثمانيين في هذه الحرب ضد روسيا .تولى الحكم لأول مرة عام ١٨٦٣ الا انه لم يستطع الأحتفاظ بمنصبه وعاد لتولي الحكم مرة ثانية عام ١٧٦٨ ولغاية العام ١٧٧٥ . للمزيد ينظر: أحمد عوف ،أحوال مصر من عصر لعصر ، (العربي للنشر ،القاهرة ، د.ت) ، ص ٩٦ .

(٢)الباب العالي: وهو ترجمة لفظية لعبارة تركية هي باب همايون، وهو عبارة عن ثلاثة أبواب في قصر السلطان، الباب الأول هو المدخل، ثم توجد ثكنة للجيوش الانكشارية، والباب الثاني حيث وجدت السرايا ومقر السلاطين ومكاتب الوزراء والباب الثالث كان يسمى بالعثمانية (المابين الهمايوني) وهو باب الحريم، أما الاصطلاح الشائع للفظة الباب العالي فيقصد به مقر سلطة الدولة العثمانية . للمزيد ينظر: زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث ،(بيروت، ١٩٦٨) ، ص٣٤٣.

بينه وبين بعض المماليك خاصة الأمير رضوان بك[١] الا ان القنصل جوانفيل اكد وجود منافسين اقوياء جدد خاصة أبان الفترة الممتدة (١٧٥٦-١٧٥٧) لكن علي بك كان اقواهم نفوذاً إذ استولى المماليك على السلطة بعد التنافس الكبير بين الحكام واصبحوا القوة الوحيدة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وساعدهم على ذلك ضعف الدولة العثمانية بنهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر[٢] إذ بين المسيو دي جوانفيل أن تمرد علي بك جعل من مصر دولة مستقلة نوعاً ما عن الدولة العثمانية وبيد المماليك الذين أصبحت لهم اليد الطولى في البلاد[٣]،فامتدت يد هذا الوالي المتمرد حتى على الزعماء البارزين في الصعيد فقام بقتل الشيخ همام[٤].

عاش المصريون تحت حكم الوالي المملوك علي بك الكبير حياة البؤس والمذلة والعبودية[٥] إذ استمر حكمه للمرة الثانية طيلة الفترة الممتدة (١٧٦٨-١٧٧٥)[٦] وتمتع الذميون وعلى وجه

---

[١] رضوان بك :وهو مملوك وزعيم حزب الجلفية الذي ظهر في عهد عثمان بك الذي فر من مصر بعد ان قوي امر الحزبين (الكردغلية والجلفية) وأتفق رضوان مع زعيم حزب الكردغلية (ابراهيم بك) على توحيد كلمتهما والاطاحة بعثمان بك وبعد نزاع طويل بين عثمان بك وهذين المملوكين تمكنا من التغلب عليه وفراره الى الشام فشغلا منصب شيخ البلد وأمير الحج بالتناوب سنة بعد اخرى . للمزيد ينظر : عمر الاسكندري وسليم حسن ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

[٢] الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ص ٩١-١٢٩ .

[٣] عمر عبد العزيز عمر ،تاريخ المشرق العربي ، ص١٤٧ .

[٤] الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ص١٣١ ؛ محمد انيس، النشاط الاوربي في مصر وجيرانها في اواخر القرن الثامن عشر الميلادي ، المجلة التاريخية المصرية ، مج ٢ ، العدد الثاني ،١٩٤٩ ص ٧٥.

[٥] محمد فرج ، النضال الشعبي ضد الحملة الفرنسية، (مكتبة الاسكندرية، د.ت)، ص ١١ .

[٦] جلال يحيى ،تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ،(الاسكندرية ،١٩٩٩)، ص٢٤٦ .

الخصوص بعض النصارى في عهده بمكانة عالية ومراكز مرموقة في اجهزة الحكومة وذلك بفضل خدماتهم التي قدموها للوالي[١] .

كان من أبرز مؤيدي هذا الوالي هو محمد بك ابو الذهب[٢] والذي ساعده في اعلان تمرده وخروجه على الباب العالي وكذلك قام بشن حملات عسكرية وطرد الوالي العثماني ورفض الوالي علي بك دفع الجزية وسكَ عملة جديدة حملت اسمه وبمرور الايام اصبحت سلطة الباب العالي مجرد سلطة اسمية مما ادى بفرنسا الى ان تتبع سياسة التقرب من المماليك من اجل الحصول على امتيازات ومناطق نفوذ لها في مصر خاصة بعد ان منع التجار البريطانيين،التجار الفرنسيين استخدام لطريق السويس[٣]،مقارنة بالتجار البريطانيين الموجودين في مصر ، مما تسبب بالأضرار للتجار الفرنسيين الذين كانوا مقيمين في مصر إذ بدأت أعدادهم بالانخفاض إلى درجة كبيرة خلال المُدّة (١٧٧٠- ١٧٧٣)[٤].

وامتدت سلطة ونفوذ علي بك الكبير حتى على القناصل الفرنسيين فعندما قام القنصل دي جوانفيل ببناء باب للحي الفرنسي للحفاظ على حياة الفرنسيين فيه

---

[١] موسى موسى نصر ، المصدر السابق، ص ٤٨ .

[٢] محمد بك أبو الذهب: وهو زوج ابنة سيدهِ علي بك الكبير وهو ايضاً قائد جيش علي بك الكبير ،وُصف ابو الذهب بالقسوة والطاغوت والعنف وقيل انه قتل (٦٠) فلاحاً مصرياً في يوم واحد وكان يتبع اسلوب القسوة مع المصريين واتبع اسلوب الأنفتاح مع الأجانب ورغب في فتح موانئ البحر الأحمر أمام الملاحة الأوربية. وتوفي في عام ١٧٧٥ بالحمى عند اسوار عكه. للمزيد ينظر: جمال بدوي ، محمد علي و أولاده ، (منشورات، مكتبة الأسرة، د.م، ١٩٩٩)، ص٢٣؛ الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ص١٤٣.

[٣] احمد بهاء عبد الرزاق ،موقف فرنسا من سياسة محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨١١) ، رسالة ماجستير،(غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ،٢٠٠٦،ص ١٤ .

[٤] عبد العزيز سليمان نوار، مصر والعراق دراسة في تاريخ العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، (مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٨) ، ص٧٨ .

وحمايتهم ارسل هذا الوالي جنوده وامرهم بنزع الباب إذ سجل لنا نائب القنصل عدائهم لهذا الوالي وسجنه المترجمين الفرنسيين وطغيانه على الرعية[١].

شن علي بك في الفترة الممتدة (١٧٦٦-١٧٧٥) الغزوات باستمرار مما كلف مصر واهلها الكثير من الاموال حتى وصلت الى (٢٦،٠٠٠،٠٠٠) جنية إذ ذكر الرحالة الفرنسي Vollney (فولنـــي)[٢] " **ان علي بك ابتاع خنجراً مرصعاً بالجواهر الكريمة بمبلغ (٢٢٥،٠٠٠) جنية ووصل الحال بالفلاح المصري انه لم يجد سكناً يقيم فيه فكان يلتحف بالعراء** " [٣].

وايضاً وصف القنصل الفرنسي داميرا حرب علي بك الكبير على الحجاز في الرابع والعشرين من تشرين الاول قائلاً :" **ان استيلاء علي بك الكبير على الحجاز من اكبر الحروب التي خاضها**" و امتدت فترة تولي القنصل داميرا لشؤون القنصلية الفرنسية للمرة الثانية (١٧٥٩-١٧٧٤)[٤] .

كانت سلطة العثمانيين حينها لاتزال ضعيفة فازدادت مطالبات فرنسا بالحصول على الامتيازات في مصر واستغلال الاوضاع لتحقيق مطامعها خاصة بعد عقد

---

(١) الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ص ١٣٠ .

(٢) فولني : وهو مستشرق ورحالة فرنسي استقر في كورسيكا في عام ١٧٩١ م لكي ينشئ استثمارة زراعية حديثة وقد لعب دوراً كبيراً في الصراع الذي دار بين باولي وبونابرت فيما بعد ، وقد جاء الى مصر في عام ١٧٨٣ ، وقد تعلم اللغة العربية وزار مدن الوجة البحري فقط والف كتاباً صدر عام ١٧٩٢ وقد نقل هذا الكتاب الى العربية ادوارد البستاني بعنوان ثلاثة اعوام في مصر والشام والقاهرة . للمزيد ينظر : سيد أحمد علي الناصري ، مذكرات رحالة عن المصريين وعاداتهم وتقاليدهم في الربع الأخير من القرن الثامن عشر من خلال وصف الرحالة جون أنتيس (١٧٧٠-١٧٨٢)، (المجلس الاعلى للثقافة، د.م ،١٩٩٧)، ص ٣٠ ؛ عبد العزيز محمد الشناوي ،صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر في اواخر القرن الثامن عشر ، (دار الكتب ، د.م ،١٩٧١)، ص ٦٣ .

(٣) نقلاً عن:أحمد حافظ عوض، نابليون بونابرت في مصر ،(كلمات عربية ،القاهرة ، د.ت) ، ص ٣٥ .

(٤) نقلاً عن:الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ،ص ١٣٥ .

بريطانيا معاهدتين تجاريتين مع المماليك إذ تم التوصل إلى معاهدة جديدة في شباط ١٧٧٣، وتضمنت تعهد محمد بك بتسهيل أمور التجارة البريطانية في القاهرة والسويس، مع منحهم تخفيضاً ضريبياً من(١٤%) الى (٨%) إلا إن تلك المعاهدة لم تستمر أيضاً، بسبب معارضة السلطان العثماني مصطفى الثالث (١٧٥٧ – ١٧٧٤) وإصداره فرماناً نص على منع السفن الأوربية من التوغل في مياه البحر الأحمر بين جده والسويس. غير ان البريطانيين لم يكونوا على استعداد للتراجع والعدول عما حققوه من تقدم تجاري في البحر الأحمر، ولهذا فقد أخذوا يحاولون الالتفاف على قرار المنع العثماني بتوجيه سفنهم مباشرة الى السويس طيلة العام ١٧٧٤ ، فضلاً عن اقدام الحاكم العام للهند W.Histenks (وارن هستنكز) [١] (١٧٧٤– ١٧٨٥) على عقد اتفاق جديد مع محمد بك أبو الذهب في السابع من آذار١٧٧٥ تضمن تخفيض الضرائب إلى(٦،٥%) مع إمكانية دفعها نقداً أو عيناً، فضلاً عن قيام حاكم مصر علي بك الكبير بتامين حماية البضاعة البريطانية المنقولة من ميناء السويس إلى القاهرة والثانية في آذار عام ١٧٧٥[٢].

لم تكن الأحداث مؤاتية لعلي بك الكبير إذ انقلب عليه محمد أبو الذهب الذي عاد من الشام ليعلن الحرب على سيده و يقتله في الصالحية وهو الذي أفشل المحاولة الاستقلالية التي قام بها علي بك الكبير بعد انقلابه عليه وتوترت العلاقات فيما بينهم

---

[١] وارن هستنكز : ولد في ديلسفورد ريسيتر شاير في ٦ كانون الأول عام ١٧٣٢، كان قد سقط في براثن الفقر عندما توفيت والدته بوقت قصير، غادر والده الجزر الهند الغربية، وهو أول حاكم عام للهند ١٧٧٤، كان المسؤول والمشرف والمختص على بعض العلاقات الانجلو الهندية في المستقبل بشكل حاسم واستقرت إدارته المثيرة للجدل وجعلت منه موضع الاتهام والمحاكمة في بريطانيا العظمى.للمزيد ينظر : هـ. ف. بوين، المشكلة الهندية السياسية البريطانية ٧٥٧–١٧٧٣،(كامبردج، ١٩٩١)،ص ٧٥ .

[٢] أميل خوري وإسماعيل عادل، السياسة الدولية في المشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، ج١، من الثورة الفرنسية ١٧٨٩ إلى مؤتمر فينا ١٨١٥،(بيروت، ١٩٥٩) ،ص٢٤٧–٢٤٩ .

ورست الأمور الى محمد ابي الذهب الذي اختلف في سياسته عن علي بك الكبير وتفاءل القنصل الفرنسي داميرا بذلك لأنه كان بحاجة الى الحماية والدفاع حتى انه خشى من اعداء الدولة فأحسن استقبال محمد بك ابو الذهب الباشا الجديد[١]. الذي اراد أن يثبت ولاءه للسلطان عبد الحميد الأول(١٧٧٣-١٧٨٩)[٢]فأرسل الجزية الى الاستانة وخضع للسلطان العثماني الجديد وقام بأرسال قواته الى الساحل الفلسطيني للقضاء على انتفاضة ظاهر العمر[٣]، لكن محمد ابو الذهب مات فجأة فعادت قواته التي ارسلها الى القاهرة[٤].

شهدت الحقبة التي تلت وفاة محمد ابي الذهب صراعاً على السلطة بين اكابر القازدوغلية فشب الصراع بين اسماعيل بك واثنين من مماليك محمد ابي الذهب كان لهما الاثر الكبير في الفوضى والقضاء على اسماعيل بك والتربع على السلطة الا وهما

---

[١] الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ص ١٤١.

[٢] السلطان عبد الحميد الأول: وهو ابن السلطان أحمد الثالث، ولد سنة ١٧٢٤ وقضى مدة حكم أخيه مصطفى الثالث محجوزاً في سرايته، وكما جرت العادة في اليوم الثالث من توليه توجه في موكب حافل إلى جامع أبي أيوب لتقلد سيف السلطان عثمان مؤسس الدولة ولم يوزع على الجنود الانعامات المعتادة لنضوب خزائن الدولة التي استنزفتها الحرب وبموجب معاهدة (كوجك كينارجي) مع روسيا ١٧٧٤ سمح للسلطان بالاحتفاظ بحقوق معينة منها لقبه (خليفة المسلمين). للمزيد ينظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية ،(دار النفائس، بيروت، ط١٩٨١،٢)، ص٣٤١ ؛ جاسم محمد حسن العدول ،المصدر السابق، ص٢٩٥ .

[٣] ظاهر العمر: ينتمي في نسبه إلى جده زيدان، من أشراف زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي ارتحل مع اسرته إلى الشام في أواخر القرن السابع عشر، واستقر بهم المقام في منطقة صفد وحول بحيرة طبرية، وكانت صفد تتبع ايالة صيدا وبعد وفاة زيدان تمكن ابنه عمر في أن يصبح على بلاد صفد سنة ١٦٩٨ بكفالة الأمير أمير الدروز، توفي سنة ١٧٧٥. للمزيد ينظر:عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، ص١٧٦-١٨٠.

[٤] جلال يحيى، مصر الحديثة ١٥١٧ – ١٨٠٥، (الإسكندرية د.ت)، ص٢٥٨ –٢٧٠.

مراد بك[١]وابراهيم بك وبذلك اصبحت مصر تحت حكم هذين الأميرين واستقر حكمها خلال عامي ١٧٧٥ و ١٧٧٦ واتفقا على ان يتناوبا منصب شيخ البلد و أمارة الحج سنة بعد آخرى [٢] .

خلال الفترة التي سيطر فيها هذين الاميرين عانى الشعب ما عاناه من الظلم وسوء الاوضاع الاقتصادية إذ يعُد حكمهما من اسوء الفترات التي مرت في تاريخ مصر وازدادت الفوضى والاضطرابات اكثر مما سبق حتى امتد بطشهما الى الخارج فلم يقيما وزناً لعلاقة مصر بالدول الاوربية فضلاً عما تعرض له التجار الاجانب الذين كانوا حينها في مصر من سلب ونهب وبعلم السلطات الحاكمة إذ افاضت تقارير القناصل الفرنسيين بكثير من التقارير التي كانت تشكو من معاملة المماليك للتجار الأجانب[٣].

تزايدت على الحكومة الفرنسية التقارير العديدة التي دعت لضرورة الإسراع باتخاذ قرار لأرسال حملة الى مصر إذ كشفت تلك التقارير عن ضعف الدولة العثمانية وتفككها ومنها التقرير الذي أرسله السفير الفرنسي في الأستانة Saint–Priest(سانت بريست)[٤]إلى الحكومة الفرنسية وكان في عام ١٧٦٨ [٥].

---

[١] مراد بك : وهو من مواليد ١٧٥٠ وهو من المماليك الشراكسة الأصل زعيم سلاح الفرسان والحاكم المشترك لمصر مع ابراهيم بك وبعد هزيمته على يد نابليون بونابرت في معركة الاهرام ..فر الى صعيد مصر ومن هناك شن حرب عصابات قصيرة ضد الحملة بقيادة دوزية لمدة عام ..وتوفي عام ١٨٠١ .للمزيد ينظر : عصام عبد الفتاح ، ايام محمد علي ،(الشريف ماس للنشر، القاهرة ، د.ت)، ص ٩ .

[٢] أحمد عوف ،المصدر السابق ،ص ٩٦ .

[٣] محمد محمود السروجي ،دراسات في تاريخ مصر والسودان، ص ١٤ .

[٤] سانت بريست : وهو السفير الفرنسي الذي عينته الحكومة الفرنسية لتولي شؤون السفارة الفرنسية للمدة الممتدة (١٧٦٨–١٧٨٤) وكان سكرتيره جان باتيست مير قبل أن يصبح قنصلاً. للمزيد ينظر: عبد الرحمن بدوي، موسوعة تاريخ مصر وحضارتها(مصر الاسلامية من الدولة الايوبية حتى الفتح العثماني)، ج ٤،(مركز الشرق الاوسط الثقافي، د.م ، ٢٠١٠)، ص٢٠–٢٣.

[٥] المصدر نفسه،ص١٦٨؛ أنور محمود زناتي ، المصدر السابق، ص ١٦٣.

كانت فرنسا تهدف الى الاستحواذ على الدولة العثمانية عبر الأستيلاء على مستعمراتها[1] وخاصة بعد تنافس الدول الاوربية عليها لاسيما بريطانيا وروسيا وشجعها على ذلك التقارير التي كانت ترد اليها إذ اعتقد السفير الفرنسي سانت بريست ان على فرنسا ان تختار ما بين احد الامرين وهما :أما أن تقوم فرنسا بتقديم المساعدات الحاسمة للدولة العثمانية التي لم ينفع معها اي مساعدة وبالتالي ستؤول الى الانهيار ،أو تتركها فرنسا تنهار بدون ان تقدم لها المساعدات ومن ثم تستحوذ على النصيب الذي ترغب فيه، ولكن سانت بريست كان يفضل الخيار الاول وكان يعمل على اقناع النمسا بوجوب الاشتراك والتضامن مع فرنسا لكي يحافظوا على ممتلكات الدولة العثمانية وكيانها واذا كان جواب النمسا الرفض فحينها يتوجب على فرنسا ان تأخذ نصيبها من تركة الدولة الضعيفة وهو مصر "**اخصب بقاع الارض قاطبة**" على حد قول سانت بريست والذي اوضح ان اهمية مصر التجارية بالنسبة لموقعها الجغرافي لا تقل اهمية عن خصوبة اراضيها وبين ان الفرصة مؤاتية لفرنسا بسبب الظروف التي تمر في البلاد المصرية فالإسكندرية بلد مفتوح بالإضافة الى الفوضى العارمة التي كان يسببها المماليك حينها وكراهية اهل البلد لهم واضاف ان من مزايا احتلال مصر هو ضعف سيطرة بريطانيا على الهند [2] .

إذ اثيرت مخاوف فرنسا بنشاط البريطانيين وتواجدهم في شمال جدة والذي ازعج العثمانيين أيضاً وكان سبباً في فشل المعاهدة البريطانية المصرية لعام ١٧٧٥ وكل ما فعلته فرنسا امام طغيان المماليك وتعسفهم هو نقلهم مركز تجارتهم وقنصليتهم في

---

[1] وليد عبود محمد ومحمود عبد الواحد محمود ،محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية والتدخل الأوربي (١٨٠٨-١٨٧٦) ، مجلة الأستاذ ،(كلية التربية /ابن رشد)،العدد ١١،بغداد ،١٩٩٨ ،ص ١٢٣ .

[2] نقلاً عن :طلال المهتار، آثار حملة بونابرت على مصر،رسالة ماجستير ،(غير منشورة)، الجامعة اللبنانية ، بيروت، ١٩٦٢،ص١٩-٢٠.

القاهرة الى الإسكندرية وتعيينهم نائب قنصل لهم في دمياط احد موانئ التجارة الهامة وكانت الغاية المبتغاة من نقل مركز القنصلية الى الإسكندرية هو الهرب من الضرائب والإتاوات الفادحة التي فرضها المماليك على التجار الفرنجة[١].

بعثت الحكومة الفرنسية الرحالة De Montiny دي مونتاني(دي توت) [٢]في عام ١٧٧٦ في رحلة كانت مصر احدى محطاتها وعندما وصل دي توت الى القاهرة كان البكوات يتقاسمون السلطة في مصر وعندما هدأت الأوضاع بدأ دي توت بمهمة تفتيشية على المؤسسات الفرنسية وعلى اساس مهمته كتب الى وزير البحرية الفرنسية بأن حصون مصر الحربية ضعيفة ومن الجدير اتخاذ كريت قاعدة للاستيلاء منها على ثغور الاسكندرية ورشيد ودمياط وكان دي توت قد أكد ان الاستيلاء على مصر لن يكون الا احتلالاً سلمياً لبلد أعزل وكان يرى ضرورة اذاعة منشور لتهدئة الهائجين من ابناء الشعب والادعاء بأنهم ما جاءوا إلا لتحريرهم من تعسف المماليك وظلمهم ، وفي نفس العام قدم دي توت تقريره الذي كان صورة ناقلة لواقع ضعف الدولة العثمانية وتفككها وسهولة فتح مصر واحتلالها في مذكراته التي جاءت على اربعة اجزاء في عام ١٧٨٤ والتي وصف فيها مصر بأنها "**مستعمرة مثالية**" ، وفي العام التالي من بعثة دي توت اي في ١٧٧٧ بُعث دي توت في مهمة سرية لتقديم تقارير مفصلة عن مصر

---

[١]اسماعيل أحمد ياغي ،العالم العربي في التاريخ الحديث ،(مكتبة العبيكان ،الرياض ،١٩٩٧)،ص ١٩٥-١٩٧ .

[٢] دي توت : هو احد المبعوثين الفرنسيين من اصل هنكاري أرسلته الحكومة الفرنسية لاصطحاب السفير الفرنسي إلى ألأستانة إضافة إلى ممارسة عمله كمدرب ومنظم للجند العثمانيين، تفاوض مع السلطان العثماني آنذاك وهو مصطفى الثالث(١٧٥٧-١٧٧٤) واقترح عليه مشروع حفر قناة تصل بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، إلا أن موت السلطان العثماني أدى إلى عدم الاستمرار بالمباحثات حول المشروع، ومعها عاد البارون إلى فرنسا وقدَّم تقريره إلى الحكومة الفرنسية وأشار إلى " أن الدولة العثمانية آيلة للسقوط وان الاستيلاء على مصر أمرٌ يخدم المصالح الفرنسية ".للمزيد ينظر: طلال المهتار، المصدر السابق، ص٢٤؛ كرستوفر هيرولد، بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، (القاهرة، د.ت)، ص٢٠ -٢٢؛ محمد فؤاد شكري وآخرون، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر،(القاهرة ، د.ت)، ص ٤٢- ٥٤؛ محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٣٣٦.

ونقل كافة الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية في الدولة العثمانية في حين كان ظاهر الحملة هي لتفقد المؤسسات القنصلية والتجارية الفرنسية وحمايتها في شرق البحر المتوسط[١] .

كذلك كان من اهم الرحالة الفرنسيين هو الرحالة سافاري[٢] الذي مكث في مصر ثلاث سنوات وتحدث في كتابه (رسائل عن مصر) عن خصوبة ارضها وسهولة أحتلالها ونشر كتابه بين عامي ١٧٨٥ و١٧٨٦ [٣] كان سافاري من ضمن الرحالة والقناصل والتجار الذين جاءت كتاباتهم وتقاريرهم وصفاً لمصر ، وقد اهتم القناصل بتكوين مجموعاتهم الخاصة لتموين السوق ، وقام القناصل بتأييد الأجانب الذين قاموا بنقل الآثار الثمينة وكان هذا التأييد يحصل بصفة دائمة إذ عاملوا مصر كأنها ملكيتهم الخاصة ويأخذون منها ما يشاؤون[٤] .

ومن القناصل الفرنسيين الذين بذلوا جهودهم لأقناع الحكومة الفرنسية لأرسال الحملة أيضاً هو القنصل Juan Patest meer (جان باتيست مير)[٥] (١٧٧٤-١٧٨٩) ،غير ان الود والصداقة الظاهرية والتقارب الظاهري بين الدولة العثمانية وفرنسا كان له الأثر في تردد فرنسا في الأخذ بنصائحهم واحتلال مصر[٦] .

---

[١] نقلاً عن :كرستوفر هيرولد، المصدر السابق ، ص ٢٠-٢١ ؛ فهد عويد عبد البعيجي ، المصدر السابق، ص٦٩ - ٧١.

[٢] سافاري: وهو كلود ابيتان سافاري (١٧٥٠-١٧٨٥) جاء الى مصر في عام ١٧٧٧ وكان قد قضى فيها ثلاث سنوات ونشر عن هذه الزيارة كتاباً وهو:

Savary:Lettre Sur L'Egypt ،Paris ،1786

للمزيد ينظر : سيد أحمد علي الناصري ،المصدر السابق ،ص ٣٠ .

[٣] اسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث ،ص ١٩٥-١٩٧ .

[٤] جون مارلو، المصدر السابق ،ص ١٤-١٩ .

[٥] جان باتيست مير: كان مير سكرتيراً للكونت دي سانت بريست في الأستانة عام ١٧٦٨ ثم عين قنصلاً في سالونيك ثم قنصلاً عاماً في القاهرة والإسكندرية. للمزيد ينظر : طلال المهتار، المصدر السابق، ص٢٠-٢٣ .

[٦] عبد الرحمن محمد بدوي ،المصدر السابق،ص١٦٨ ؛ انور محمود زناتي ، المصدر السابق،ص١٦٣.

وكان من أهم ما تميزَ به هذا القنصل رسائله الثمانية، والتي اختصت بالتجارة وبرز دوره ايضاً في عقد المعاهدات مع بكوات المماليك وفي كشف النزاع الذي دار بين الامير اسماعيل بك[١] والأميرين ابراهيم بك ومراد بك[٢]، وارسل اسماعيل بك حملة للتخلص منهم وكانت ردود فعل الناس مشجعه وذلك بسبب اضطهادهم من قبل هذين الأميرين ولكن اسماعيل بك لم ينجح في هذه المهمة وذلك بسبب خيانة جنوده الذين قام ابراهيم بك بإغرائهم وبالتالي غدروا بسيدهم واصبحوا في جانب ابراهيم بك فأضطر اسماعيل للتراجع وعاد الأميرين سيدا البلاد من جديد وبعودتهما عادت الاضطرابات من جديد .وأوضح القنصل الفرنسي مير الحالة والأوضاع القائمة آنذاك بأنها سيئة جداً وأن حالة السكان صعبة وبين انتشار الجوع ووفاة العديد منهم بسبب الجوع ونقص الغذاء. ولهذا القنصل اهمية كبيرة وكان دوره واضحاً ومهماً وذلك عبر رسائله التي ارسلها الى السفير الفرنسي في الأستانة شوازيل جوفييه والتي حُفظت في ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية [٣].

رفع القنصل الفرنسي(مير) في عام ١٧٨٣ تقريره الى الكونت سان بريست في الأستانة والذي دعا فيه فرنسا الى أحتلال مصر خوفاً من انتهاز النمسا وروسيا الفرصة بتجدد الحرب العثمانية الروسية وأستيلائهم على مصر وفي هذا الحال أفترض احتمالين: الاول امتلاك النمسا لليونان وجزر الارخبيل، والثاني الاستيلاء على مصر

---

[١] اسماعيل بك : وهو احد بكوات المماليك كان العثمانيون قد عهدوا اليه بشياخة البلد ،وفي سنة ١٧٩١ حدث بالبلاد وباء شديد اكتسح اسرة اسماعيل بك فعاد الامر من جديد للأميرين ابراهيم بك ومراد بك فعادا من الصعيد مستردين منصبهما واستقر لهما الامر لحين مجيء الحملة الفرنسية ١٧٩٨ م فأخذا يعبثان بالبلاد وامتد ظلمهم حتى الى الافرنج فاستمرت شكاواهم مما ادى لاتخاذ هذا ذريعة لاحتلال مصر في عام ١٧٩٨ م. للمزيد ينظر : عمر الاسكندري وسليم حسن ،المصدر السابق، ص ٨٤ .

[٢] عمر عبد العزيز عمر ،تاريخ المشرق العربي ،ص ٢٢٩ .

[٣] الهام محمد ذهني ،مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ،ص ٩١ .

وقد رأى مير ان خير الحلول هو في عدم وقوف فرنسا كالجسد الهامد امام المطامع الاوربية ،وان تكون على أهُبة الاستعداد لاقتطاع حصتها من الدولة العثمانية وراح مير واضعاً امام فرنسا كل مايؤثر عليها ولم يقف عند هذا الحد بل رغب في أستيلاء فرنسا على بلاد الكنانة باجمعها[١] .

وكان محور اهتمام مير في الوسائل التي يتخذونها عقب الأحتلال لتعويض موارد البلاد فرأى ضرورة استيلاء فرنسا على القسم الاكبر من الاراضي وجعلها رهن البيع لتعويض نفقات الاحتلال ورأى ضرورة فرض الضرائب التي قسمت على نوعين(الضرائب العينية والضرائب على الكماليات) وقد ختم مير تقريره بأن على فرنسا الأستيلاء على مصر لضمان الناحيتين التجارية والبحرية الا ان اراء مير واراء السفير الفرنسي سانت بريست كانت نقيضاً لأفكار وزير الخارجية الفرنسية Vergennes (فرجين) [٢] إذ كان وراء هذا التقرير الذي رفعه هذا القنصل سبباً رئيساً للتقدم بهذا الاقتراح وهو احياء الملاحة التجارية في البحر الأحمر حتى تتحول تجارة الهند اليه. وكان التقرير يتضمن جزءاً مهماً وهو الجزء الذي بين فيه الخطط التفصيلية لاستعمار مصر بعد الاحتلال الفرنسي .فتصور هجرة الفلاحين الفرنسيين الى مصر لزراعة الأرض وتحسين طرق الري ، وتشجيع استيراد البضائع الفرنسية ،ومن مطالبات القنصل مير ايضاً هو حظر استيراد المنسوجات الصوفية والحريرية والقطنية الى مصر ماعدا المنسوجات المصنوعة في فرنسا او التي تقوم بنقلها سفن فرنسية وذلك للعلو بتجارة بلدهم على الدول الأوربية الأخرى وخلاصة ما جاء في تقريره انه لم يكن لأسباب تجارية واستراتيجية فحسب بل كان القنصل واضعاً في ذهنه جعل مصر مستوطناً

[١] طلال المهتار ، المصدر السابق ،٢١-٢٢ .

[٢]المصدر نفسه ،ص ٢٢ .

للعدد الفائض من السكان وسوقاً لمنتجات فرنسا، وهدف من ذلك التقرير ان تصبح مصر مستعمرة فرنسية ،الا ان الحكومة الفرنسية لم تتخذ موقفاً واضحاً بالنسبة لمسألة احتلال مصر [١] .

وورد في العام نفسه تقريرٌ آخر من قبل القنصل الى الحكومة الفرنسية اراد فيه مير اقناع الحكومة الفرنسية لإرسال حملة الى مصر ،أكد فيه بأن دفاعات مصر ليست قوية في العدد والعدة وأنه يمكن الاستيلاء عليها بدون اضرار كبيرة وأوضح اتباعها للنظام العسكري القديم الذي لا يقوى على مواجهة الأنظمة الفرنسية[٢].

قامت الحكومة الفرنسية بعد عام ١٧٨٥ بالتقرب من المماليك وقامت بإرسال مجموعة من الرحالة والمبعوثين الفرنسيين إلى مصر كان أبرزهم الرحالة فولني وتمكنهم من عقد ثلاث معاهدات مع المماليك وقد كان لعقد تلك المعاهدات الفرنسية – المملوكية اثراً كبيراً وصداً واسعاً في الأوساط الأوربية وخصوصاً في بريطانيا، التي عملت جاهدة من اجل إبطال مفعولها، كذلك روسيا التي كان ردُ فعلها قد اتخذ اسلوباً آخر إذ ارسلت سفينة حربية إلى دمياط من اجل الحصول على الامتيازات الاقتصادية في مصر ،ومما يشار إليه أن قوة المماليك لم تستمر طويلاً فسرعان ما دبَّ النزاع والصراع فيما بينهم حتى سميت السنوات الممتدة (١٧٧٥– ١٧٩٨) (بعهد الفوضى المملوكية)[٣]. لعب

[١] عمر عبد العزيز عمر ،تاريخ المشرق العربي ،ص ٢٢٩–٢٣٠ .

[٢]عصام شبارو ،المصدر السابق ،ص٣٦ .

[٣]وهو العهد الذي شهد صراعاً على السلطة بين المماليك أنفسهم، وقد اشتد هذا الصراع طوال القرن الثامن عشر وبلغ ذروته بعد عهد علي بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب، وكان من نتائج هذا الصراع أن سيطر إبراهيم بك ومراد بك على مصر، مما دفع السلطان العثماني عبد الحميد الأول إلى إرسال حملة عسكرية لتأديب المماليك عام ١٧٨٦ إذ تم طرد إبراهيم بك ومراد بك إلى الصعيد، إلا أنهما لم يلبثا هناك طويلاً فعادا إلى القاهرة في تموز عام ١٧٩١، وظلاً يحكمان البلاد معاً حتى وصول الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨. للمزيد ينظر: أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق ، ص١٥.

(Charels Majelon) شارل ماجلون[١](١٧٩٣-١٨٠٣) في تلك المعاهدات دوراً كبيراً بمساعدة الضابط البحري الفرنسي euguTeD(دي تروجية)[٢]

عقدت المعاهدة الأولى في كانون الثاني عام ١٧٨٥ مع الأمير المملوكي مراد بك و من اهم مضامين بنود هذه الاتفاقية هي ان مراد بك كان قد تعهد بحماية التجارة الفرنسية عند مرورها في مصر وأيضاً تضمنت حددت الضريبة على تجارة الهند بمقدار(٢%) للوالي على مصر و(٤%) للبيك الحاكم و(٣%)فقط اذا كانت هذه المتاجرة مصدرة الى فرنسا، كما تعهد مراد بك بقيامه على حفظ الأمن واستتبابه في الطريق بين السويس والقاهرة ، هذا كان مضمون المعاهدة الأولى واما المعاهدة الثانية التي استطاع ماجلون عقدها كانت مع يوسف كساب ملتزم الجمارك العام ،والتي تعهد فيها يوسف كساب بعدم زيادة الرسوم على التجارة الفرنسية وتحصيل نسبة(٠،٥ %) فقط من قيمة التجارة المفرغة في السويس[٣] .

واما المعاهدة الثالثة التي تمكن القنصل الفرنسي ماجلون من عقدها فقد كانت مع الحاج ناصر شديد أحد شيوخ الأعراب وفيها تعهد بنقل التجارة الفرنسية بأمان في طريق الصحراء بين السويس والقاهرة مقابل مبلغ معين عن كل حمل ،ولكن هذه

---

(١) شارل ماجلون : وهو التاجر الفرنسي الذي استطاع تولي شؤون القنصلية الفرنسية عام ١٧٩٣ وكان يقيم عادة في مدينة الإسكندرية، أشار في تقرير له رفعه بتاريخ ٩ شباط ١٧٩٨، الى الفوضى المنتشرة في مصر والتي لا تدعو إلى استتباب التجارة وكان الفرنسيين بالرغم من اضطراب أحوال البلاد لا يزالون متمسكون بمصالحهم التجارية فيها. للمزيد ينظر: محمد عبد الكريم الوافي، يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر، (منشورات قاريونس، بنغازي، ١٩٩٨)، ص٧٨.

(٢) دي تروجيه : وهو ضابط بحري فرنسي قام بمساعدة شارل مجالون التاجر الفرنسي والمشرف على مصالح الفرنسيين .للمزيد ينظر: عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي ، ص ٢٣٠ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٠ .

المعاهدات الثلاث لم تُحدث اي اثر او اي نقلة على مركز فرنسا التجاري[1] وكانت مجرد حبراً على ورق لأنها لم تحظى بتأييد الدولة العثمانية التي رفضت دعمها برفع الحظر المفروض على السفن المسيحية التي كانت تسير في شمال البحر الأحمر وقد اثارت هذه المعاهدات خوف البريطانيين ونشاطهم فحفزتهم بسبب اهتمام التجار البريطانيين بالتجارة بين مصر والهند وكان اهتمامهم مؤثراً في موقف الحكومة البريطانية والتي اعادت فتح القنصلية البريطانية في مصر وعينت بولدوين[2] قنصلاً عاماً في عام ١٧٨٦ وبينت ان " **الغرض من ايفاد بولدوين الى القاهرة هو لافتتاح طريق للاتصال بالهند عبر مصر** " ولكن سرعان مافتر اهتمام الحكومة البريطانية بمهمة بولدوين وقامت بأغلاق قنصليتها مرة اخرى في شباط ١٧٩٣ واقالت قنصلها من منصبه على الرغم من كل الجهود التي قام بها للحفاظ على منصبه فقام بعقد معاهدة مع مراد وابراهيم بك على نمط معاهدات تروجيه ولكن لا جدوى من ذلك فقد غادر مصر في عام ١٧٩٦ [3]. وتم فرض ضرائب كبيرة إذ كانت ردود الفعل خطيرة ازاء تلك الضرائب التي فرضت من قبل مراد بك على الذميين من رعايا الدولة العثمانية او الرعايا الأجانب، إذ تقدم القناصل الأجانب ايضاً بشكاوى الى سفرائهم وممثليهم في الأستانة في الثاني عشر والرابع والعشرين من شباط عام ١٧٨٦ طالبوا فيها انقاذهم

---

[1] صالح رمضان محمود ، الصراع الإنكليزي الفرنسي في مصر ١٧٦٣ – ١٨٨٢، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٧ ، (الكويت، ١٩٧٦)، ص٧١ – ٧٢.

[2] بولدوين: عينت بريطانيا جورج بالدوين قنصلاً لها في مصر إذ تولى القنصلية البريطانية (١٧٨٦-١٧٩٦) وكان مزودا بتعليمات من وزير خارجيته اللورد C. Martin (كار مارتن)على ان يسعى لعقد اتفاقية تتضمن امتيازات مشابهة لتلك التي حصل عليها الفرنسيون وفي مدة أقصاها سنة واحدة . للمزيد ينظر : فهد عويد عبد البعيجي ، سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية (١٧٩٨-١٨٠٩)، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة بابل، ٢٠٠٧ ،ص٥٠

[3]نقلاً عن: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، ص٢٣١-٢٣٢ .

من الضرائب الضخمة التي فرضت عليهم من قبل بكوات المماليك وعندها اتفق السفراء بتقديم طلب جماعي الى السلطان العثماني عبد الحميد الأول مطالبين برد المماليك ووقف الضرائب والتعديات التي لحقت بكنيسة الفرنسيسكان في الإسكندرية وبحسن معاملة رعاياهم في مصر[١] .

ارادوا من الحكومة الفرنسية القيام بإرسال حملة الى مصر إذ عُد ذلك احد اسباب ارسال الحملة الفرنسية على مصر للحفاظ على مصالح فرنسا [٢] بعد الانتهاكات التي تعرض لها الأجانب في مصر وبعد الأضرار التي لحقت بمصالح فرنسا وسوء المعاملة من قبل الأميرين مراد بك وابراهيم بك للأجانب وخاصة الفرنسيين وادى الحال فيما بعد الى أستجابة فرنسا لمطالب الدبلوماسيين الفرنسيين لأحتلال مصر بعد التقارير العديدة التي أُرسلت اليها. [٣].

سادت الفوضى وانعدم الأمن بكافة انحاء مصر في تلك السنوات الى درجة يمكن تلمسها من النص الذي صوره لنا الرحالة الفرنسي فولني واصفاً الحالة آنذاك بقوله : "**سلسلة من جرائم القتل والغدر والمؤامرات والدسائس قد انقطعت بين بعضهم وبعض كما انقطعت بينهم وبين سائر الناس المحبة والعطف وصلات القرابة والرحم**"[٤].

---

[١] موسى موسى نصر ،المصدر السابق ،٨٧ .

[٢]عمر عبد العزيز عمر ،دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧-١٩٥٢) ،(دار المعرفية الجامعية ، الاسكندرية ،١٩٩٨)، ص ١٤ .

[٣]عبد العزيز الرفاعي وحسين عبد الواحد الشاعر ،الوحدة الوطنية عبر التاريخ ،(عالم الكتب ،القاهرة ،د.ت)، ص ٣٣ .

[٤] نقلاً عن: محمد صبري، تاريخ مصر الحديث من محمد علي الى اليوم ،(دار الكتب المصرية ،القاهرة ،١٩٢٦)، ص٢٠.

تزايدت اعمال الأميرين سوءاً وضاقت الأستانة ذرعاً من المماليك وتصرفات ابراهيم ومراد بك فقامت الدولة العثمانية في عام ١٧٨٦ بإرسال اسطول بحري بقيادة حسن باشا[١] للقضاء على نفوذهم واستقبله المصريون بترحاب وحفاوة على طول الطريق في النيل، وعندما وصل القائد العثماني حسن باشا الى القاهرة كان مراد بك وابراهيم بك قد هربا الى الصعيد وعين منافسهما اسماعيل بك شيخاً للبلد والذي كان قد اتى بإصلاحات جديدة معه ولكنها كانت اصلاحات مظهرية وليست جوهرية واعاد مصر ولاية عثمانية خاضعة للأستانة والوالي العثماني بالقلعة وحَجَمَ نفوذ المماليك[٢] إذ مثلت المدة الممتدة (١٧٨٧-١٧٩١) فترة حكم اسماعيل بك مصر السفلى، حاول العثمانيون اثارة دولة المماليك في القاهرة لمحاربة متمردي الجنوب وارسل اسماعيل الى التاجر الفرنسي ماجلون بأن يبعث اليهم بعثة عسكرية فرنسية في وقت أنشغال الدولة العثمانية في خوض الحرب مع روسيا والنمسا[٣] .

وبعد وفاة اسماعيل بك عام ١٧٩١ رجع مراد وابراهيم بك الى مصر وعادت الاضطرابات في عودتهما اثناء انشغال الدولة العثمانية في حربها مع روسيا[٤].

---

(١) حسن باشا: وهو قائد الحملة العثمانية إلى مصر (١٧٨٦-١٧٨٧) للقضاء على المملوكين مراد وإبراهيم بك، وصل الإسكندرية في تموز ١٧٨٦، تلك الحملة التي ظن جميع المؤرخين المعاصرين منهم والمحدثين انها ارسلت من قبل الدولة العثمانية من أجل استعادة سلطة الباب العالي الفعلية على مصر وكسر شوكة إبراهيم ومراد بك، إلا أن الحقيقة الفعلية هي لاستعادة جميع الأموال التي نهبت وسلبت من الخزانة المصرية بواسطة بكوات المماليك. للمزيد ينظر: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق، ص١٥٠-١٥١ ؛ موسى موسى نصر، المصدر السابق، ص٤٩.

(٢) أحمد عوف ، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٣) هنري لورنس ، الحملة الفرنسية على مصر ،ترجمة بشير السباعي (سينا للنشر ، د.م ،١٩٩٥) ، ص ١١٧ .

(٤) عمر الاسكندري وسليم حسن، المصدر السابق ،ص ٨٤ .

المبحث الثالث

الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ وازدياد دور القناصل الفرنسيين حتى مجيء محمد علي الى السلطة

كشفت تقارير سانت بريست وسفير فرنسا في الاستانة من سنة ١٧٩٨ والبارون دي توت والمسيو مير قنصل فرنسا في الاسكندرية ضعف الدولة العثمانية وانحلالها، وقد بين التقرير ان موضوع غزو مصر أخذ اهتمام حكومة الإدارة التي قامت بعد الثورة الفرنسية وخرج من مرحلة النظر والتفكير إلى حيز العمل والتنفيذ وأصدرت قرارها التاريخي بارسال الحملة الى مصر في الثاني عشر من نيسان ١٧٩٨وتضمن القرار مقدمة وستة مواد اشتملت المقدمة على الأسباب التي دعت حكومة الإدارة إلى إرسال حملتها على مصر وفي مقدمتها عقاب المماليك الذين أساؤوا معاملة الفرنسيين واعتدوا على أموالهم وأرواحهم والبحث عن طريق تجاري آخر بعد استيلاء البريطانيين على طريق راس الرجاء الصالح ،وشمل القرار تكليف نابليون بطرد البريطانيين من ممتلكاتهم والعمل على شق قناة برزخ السويس، كان قائد الحملة بونابرت يشرف على التجهيز بكل عزم ونشاط ويتخير بنفسه القادة والضباط والعلماء والمهندسين والجغرافيين، وعني بتشكيل لجنة من العلماء وعرفت باسم لجنة العلوم والفنون وكانت مهامها هي دراسة مصر دراسة دقيقة لأستنزاف ثرواتها وجلب نابليون بونابرت معه مطبعة وجمع كل حروف الطباعة العربية الموجودة في باريس لكي يزود الحملة بمطبعة خاصة بها(١).

---

(١) انور محمود زناتي ، المصدر السابق ،ص ١٦٣ .

كانت مصر مطمعاً للدول الاوربية وعلى وجه الخصوص فرنسا وبريطانيا إذ فكر نابليون بونابرت[١] بجعل مصر قاعدة عسكرية له[٢] فقد عدت الحملة الفرنسية على مصر اول اتصال لمصر بالدول الاوربية والتي كانت بمثابة يقظة لمصر بعد سبات طويل[٣] .إذ يرجع ارتباط هذه الحملة ارتباطاً تاريخياً بالتاريخ الاستعماري لفرنسا التي جعلت (الشرق) هو ميدانها للاقتصاص من بريطانيا [٤]. وقد كان للتقارير التي بعثها الساسة الفرنسيين الجدد للحكومة الفرنسية محرضاً لهم بأن اللحظة المناسبة للثأر من العار الذي لحق بهم في معركة المنصورة قد حان وقتها[٥].

كانت الحملة الفرنسية على مصر حدثاً خطيراً وذلك بسبب الضعف الذي كانت تعانيه مصر في مجال التسليح فضلاً عن انها نبهت الدول الأوربية لأهمية مصر

---

(١) نابليون بونابرت (١٧٦٩– ١٨٢١): ولد في ١٥ آب عام ١٧٦٩ في أجاكسيو بجزيرة كورسيكا، دخل الكلية العسكرية وتخرج برتبة ملازم في سلاح المدفعية عام ١٧٨٥، اشتهر في تحرير مدينة طولون التي كانت محتلة من قبل بريطانيا، قاد حملة على ايطاليا عام ١٧٩٦ وانتصر فيها على النمساويين، ثم قاد حملة على مصر عام ١٧٩٨، عاد بعدها إلى فرنسا إذ قام بأنقلاب على حكومة الإدارة وأصبح قنصلاً أول عام ١٨٠٤ ومن ثم امبراطوراً بعد أن سحق العديد من الجيوش الاوربية المتحالفة ضدهُ، وأخيرا اجتاح روسيا ١٨١٤ وهزم على اثرها بعد ملاحقته من قبل الجيوش الأوربية في معركة واترلو الحاسمة عام ١٨١٥، ونفي إلى جزيرة كورسيكا وبعد عودته إلى فرنسا نفي مرة اخرى إلى جزيرة سانت هيلانة في أفريقيا وبقي فيها حتى وفاته. للمزيد ينظر: الياس طنوس الحويك ، تاريخ نابليون الاول ،المجلد الاول (دار ومكتبة الهلال ،د.م ، ١٩٨١) ،ص١٩–٢٠؛ ميلاد أ.المقرحي ، تاريخ أوربا الحديث،(منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٦٩)، ص٣١٩؛ الموسوعة العربية الميسرة، ج١– ج٢، مج٢، (دار نهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت، ١٩٨٧)، ص١٨١٢.

(٢) انور محمود زناتي ، المصدر السابق ،ص ١٦٣ .

(٣) ليلى سليمان نجار، اثر الثقافتين الفرنسية والانكليزية في مصر منذ ابتداء النهضة الحديثة حتى قيام الجامعة المصرية سنة ١٩٢٥،رسالة ماجستير،(غير منشورة) ،الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٦٥، ص ٦ .

(٤) زاهية قدورة ،المصدر السابق ، ص ٣٠١–٣٠٢ .

(٥) محمد عبد الستار البدري ،المواجهة المصرية الاوربية في عهد محمد علي ،(دار الشروق، القاهرة ،٢٠٠١)، ص٤٦ ؛ جون مارلو، المصدر السابق، ص ٣٤.

وخيراتها وفتحت باب الأطماع الأوربية عليها[١] ، واستطاعت فرنسا ان تحقق مشروعاً قديماً من المشروعات التي عرضت من قبل القناصل والرحالة والمفكرين والساسة والدبلوماسيين[٢] .

وكانت للحملة الفرنسية أهداف عديدة إذ اشارت بعض المصادر ان من اهداف الحملة الفرنسية هي رغبتها في زيادة نفوذها في البحر الأبيض المتوسط وضم وادي النيل اليها ، لما فيه من الخيرات الكثيرة التي تعوض لفرنسا عن كثير من مستعمراتها البعيدة ولما لها من المكانة التجارية العظمى التي تزيد من المصالح الفرنسية واطماعها فيها، ومن الاسباب ألأخرى هي تمهيد الطريق لقهر البريطانيين بطردهم من الهند واستيلاء الفرنسيين عليها لأن مصر هي مفتاح الطريق[٣] .

اشارت مصادر عديدة اخرى ان من اسباب الحملة هم اليهود الذين كانوا يمدون نابليون بونابرت بالمال اللازم وكانوا لهم بمثابة عيوناً تنقل اليهم الصورة واضحة عن الأوضاع السياسية والقوى المسيطرة في مصر حتى يستطيعوا ان يجعلوا من مصر موطناً لهم بعد تيههم الأول[٤] إذ كان اليهود منتشرين في جميع البلاد العربية[٥] هذا فضلاً عن التقارير والكتابات التي كان يبعثها الدبلوماسيون الفرنسيون الذين كانوا في

---

[١] عبد الرحمن محمد بدوي ،المصدر السابق ، ص ١٧٢-١٧٣ .

[٢] أحمد زكريا الشلق ، المصدر السابق ،ص١٤٣ ؛ شوقي عطا الله الجمل وعبدالله عبد الرزاق ابراهيم ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ،(دار الزهراء، الرياض ،ط٢، ٢٠٠٢)، ص ٢٦٧ .

[٣] عمر الإسكندري وسليم حسن ،المصدر السابق، ص ٨٧-٨٨ .

[٤] انور الجندي ،عقبات في طريق النهضة (مراجعة لتاريخ مصر الإسلامية منذ الحملة الفرنسية الى النكسة ١٧٩٨-١٩٦٤)، (دار الاعتصام ، د.م ، د.ت) ، ص ٢٨-٢٩؛ علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، (منشورات شركة الأمل للتجهيزات الفنية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بورسعيد، ٢٠٠١)، ص٣٢٧.

[٥] اندرية ريمون ، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، ترجمة لطيف فرج، (دار الفكر للنشر، القاهرة ، ١٩٩١)، ص ٨٤ .

الأستانة والقاهرة فالشيء المشترك بين هذه التقارير هو انها جميعها كانت تُرَغِبْ الحكومة الفرنسية باحتلال مصر وعندما تزايدت الرغبة في احتلال مصر اقبلوا على قراءة تللك التقارير بشكل أدق(١)، إذ بينَ فولني في تقاريره أن الاستيلاء الفرنسي على مصر سيكون الضمان لضم الهند الى فرنسا والتي تعتبر مكسباً ثميناً لفرنسا في كافة المجالات ، وأشار ايضاً الى أن ما دار من حديث عن المماليك وقوتهم ليس له وجود، وبين ان الغاية الحقيقة لهذه الحملة هي الاستيلاء على مصر واتخاذها ميداناً للقتال فكانت المسألة مسألة انشاء امبراطورية اكثر مما كانت نزهة عسكرية (٢). وتزايدت اهمية احتلال مصر بأعتبارها المهيمنة على الطرق البرية الى بلاد العرب والهند لاسيما لفرنسا التي كان لها قنصلاً عاماً سكن القاهرة وقنصليتين في ثغري الاسكندرية ورشيد(٣).

وقبل نزول الحملة كان الشعب المصري منشغلاً بمقاومة ظلم المماليك واستبدادهم الداخلي، وأما علاقة مصر التجارية في عهد الأميرين مراد بك وابراهيم بك فلم تكن على ما يرام ويعود ذلك الى المعاملة السيئة التي تعرض لها التجار الأجانب على يد هذين المملوكين هذا فضلاً عن عمليات السلب والنهب وكذلك سجن المترجمين الفرنسيين كل ذلك ادى الى ان تكون علاقة مصر التجارية بالدول الأوربية سيئة وكما اشرنا مسبقاً الى ان تلك المعاملة القاسية كانت قد خلفت كماً كبيراً من الشكاوى التي ارسلها القناصل والرحالة الفرنسيين الى الحكومة الفرنسية والتي بينت كل الاضطهاد

---

(١) عصام شبارو ،المصدر السابق ، ص٢٧-٢٨ .

(٢) المستر جورج يانج ،المصدر السابق ،ص ٢٨ .

(٣) عصام شبارو ، المصدر السابق، ص ٢٨ .

والعنف الذي تعرضوا له من قبل هذين الأميرين ومطالبتهم الحكومة بإرسال حملة الى مصر [١].

لعبت التقارير التي ارسلها القناصل والجنرالات في مصر والتي بينت حالة البلاد الضعيفة وتفككها وافتقارها الى السلاح وسطوة المماليك على السلطة دوراً كبيراً في استغلال الحكومة الفرنسية للباب العالي اي انها اتخذت من تلك الأوضاع ذريعة لأحتلال مصر إذ عُدت فرنسا اول الدول الاوربية التي حاولت تقسيم الدولة العثمانية وممتلكاتها بالقوة[٢]وحرص نابليون على تسويغ غزو مصر برغبة الانتقام من المماليك وشدد في تحذير المصريين من الهلاك نتيجة لمعاونتهم المماليك ضدهم[٣] .

وفي عام ١٧٨٢ قدم ماجلون مذكرة بين فيها ان التدخل الفرنسي في مصر سيجد ترحيباً ليس من جانب المصريين فحسب بل من جانب الدولة العثمانية صاحبة السيادة ايضاً[٤] .

أكد ماجلون " **ان احتلال مصر يمكن ان يتم بعدد قليل من الرجال (٢٠-٢٥) الف مقاتل ولا اظن ان الباب العالي سيغضب بهذا العمل غضباً يؤثر في علاقاتنا الودية معه لأنه في الواقع لا سلطة فعلية له على المماليك .واذا كانت حكومة الإدارة تأبى القيام بأي عمل لا يرضى عنه السلطان ،فأن في استطاعتها ان تقوم بهذه**

---

(١) محمد محمود السروجي ، دراسات في تاريخ مصر والسودان ،ص ١٤.

(٢)المصدر نفسه ،ص ١٥ .

(٣) حسام حفناوي ،الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت بين الدوافع الحقيقة والمبررات المعلنة ،شبكة الالوكة، http://www.alukah.net

(٤) محمد عبد الكريم الوافي ،المصدر السابق، ص ٧٨ .

الحملة لحسابه وبعد اخذ موافقته عليها ولكن في هذه الموافقة ما يحد من سلطتنا فيما بعد " [١].

عُين ماجلون في عام ١٧٩٣ قنصلاً فرنسياً عُد من ابرز القناصل الذين تناولتهم الدراسات العربية والفرنسية وذلك لأنه استغل الأوضاع السياسية والتنافس بين القوى المتناحرة وتحقيق المطامع الفرنسية في مصر حتى ان بعض الدراسات العربية وصفته بالجاسوس إذ برز الدور الذي لعبه هذا القنصل من رسائله التي كان يبعثها الى حكومته والى لجنة الأمن العام والتي بينت اوضاع مصر السياسية السيئة وكذلك الضعف الذي تعاني منه ودعا لضرورة الاستيلاء على مصر وبين أيضاً مساوئ المماليك[٢] وفي عام ١٧٩٤ قام القنصل ماجلون بنقل القنصلية الفرنسية كما اسلفنا من القاهرة الى الإسكندرية هرباً من الضرائب والإتاوات والأضرار التي أخذ يفرضها عليهم المماليك[٣] .

وفي العام التالي طالب القنصل حكومته بأن تحتل مصر ومعتمداً في ذلك على ضعف قوة مصر التسليحية وسهولة احتلالها وعدم وجود التحصينات العسكرية الكافية فيها[٤].

وجاء في التقرير الذي رفعه ماجلون لحكومته في عام ١٧٩٨ "**ان فرنسا بتفرغها من احتلال مصر يصبح بإمكانها ارسال خمسة عشر الف جندي لاحتلال شبه القارة**

---

[١] نقلاً عن: عصام شبارو، المصدر السابق ، ص ٢٧-٢٨ .

[٢] الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ، ص ٩٢-٩٣ .

[٣] هنري لورنس ،المصدر السابق ،ص ١١٩ .

[٤] محمد عبد الله عودة وابراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث ،(الدار الاهلية ،عمان ،١٩٨٩)، ص٦٦.

الهندية" [١]وبالتالي فأن الهدف الأساس من الحملة هو الأستيلاء على مصر واستغلالها و الوصول الى الهند.

ولم تكن لمصر عند قدوم الحملة الفرنسية علاقة مع الدول الأجنبية في ذلك الوقت فكانت علاقتها مقتصرة على التجارة مع البندقية (فنيسيا) وكانت اشد علاقة معها من الجميع ولها قنصل مقيم في الإسكندرية، وكانت الغالبية من الأجانب في مصر من الفرنسيين وكانوا مقيمين في السواحل وفي المدن الكبرى مثل دمياط ورشيد واسيوط وكانوا يعملون في التجارة [٢].

ونزلت الحملة الفرنسية في الإسكندرية حتى ارسلت زورقاً الى ميناء الإسكندرية[٣] واستدعى نابليون القنصل الأول في تموز (اليعازار ماغالون) [٤](١٧٨٩-١٧٩٣) فأخبره القنصل بقدوم البريطانيين بأسطول مؤلف من اربعة عشر سفينة حربية بقيادة Horashiwa Edmund Nelson (هوراشيو ادموند نيلسون) [٥] ومغادرتهم قبل ثلاثة ايام باتجاه ازمير بحثاً عن الأسطول الفرنسي [٦].

---

[١] نقلاً عن: محمد عبد الكريم الوافي، المصدر السابق ،ص ٧٨ .

[٢] جرجي زيدان ،المصدر السابق ، ص١٣١ .

[٣] عمر الأسكندري وسليم حسن ،المصدر السابق، ص ٩٢ .

[٤] اليعازر ماغالون: وهو ابن اخ شارل ماغالون قنصل فرنسا العام في القاهرة .للمزيد ينظر: عصام شبارو ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

[٥]هوراشيو ادموند نيسلون: ولد في ٢١ ايلول ١٧٥٨ ، كان مولده في أسرة دينية متوسطة الحال في مدينة نورفولك الواقعة على الشمال الشرق من العاصمة البريطانية لندن، وكان ترتيبه السادس من أحد عشر من الأبناء للقس ادموند نيلسون وزوجته كاثرين التي توفيت عندما بلغ التاسعة من عمره ، تلقى تعليمه الابتدائي في نورث يلشام إلى أن بلغ سن الثانية عشر ثم واصل تعليمه في نورويش ، بدأت حياته البحرية وارتباطه بالبحر مطلع عام ١٧٧١ وهو ما زال يافعاً. للمزيد ينظر : مجلة درع الوطن، الخميس ٥ تشرين الثاني ٢٠١٥.

[٦] عمر الأسكندري وسليم حسن ،المصدر السابق ،ص ٩٢؛ عصام شبارو ،المصدر السابق، ص ٣٧.

وبعد ان سمع نابليون بونابرت كلام القنصل واستيعابه، أمر جنوده بالنزول الى البر فساروا بالسفن الى جهة العجمي وبرج مرابوت على مسافة قصيرة جداً من الإسكندرية غرباً[١] ولم يكن احد يصدق حينها ان ثلاث ساعات كافية للاستحواذ على الإسكندرية [٢]وعند دخول نابليون الى مصر وجد حكومة ثنائية مؤلفة من الأميرين مراد بك وابراهيم بك [٣] .

اصطحب نابليون معه كل من وجد من كبار البلد[٤] واعيانهم، وتقرب منهم وتفاوض معهم من أجل إنشاء ديوان كبير مؤلف من عشرة أشخاص للفصل في الدعاوي فوقع الاتفاق على عشرة شخصيات كان لها ظهور بارز في مصر وكان من تلك الشخصيات البارزة الشيخ عبد الله الشرقاوي[٥] و خليل البكري[٦] ومصطفى

---

[١] المعلم نقولا الترك ، ذكر تملك جمهور الفرنساوية للأقطار المصرية والبلاد الشامية ،تحقيق ياسين سويد ،(دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٩٠)،ص ٢٧-٢٨ .

[٢] جراتيان لوبير ، مدينة الإسكندرية (موسوعة وصف مصر)، ترجمة زهير الشايب ،(د.م، د.ت)، ص ١٠ .

[٣] محمد صبري ،المصدر السابق ،ص ٢٤ .

[٤] عزت حسن افندي الدارندلي ،الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثمانية مخطوطة (ضيا نامة) للدارندلي ، ترجمة جمال سعيد عبد الغني ،(الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.م،١٩٩٩)، ص ٣٠ .

[٥] عبد الله الشرقاوي: وهو الشيخ عبد الله بن حجازي بن ابراهيم الشرقاوي من مواليد ١٧٣٧ م وهو أحد مشايخ الأزهر الشريف ،ولد بقرية الطويلة من قرى الشرقية بمصر تعلم في الأزهر الشريف وتولى مشيخته عام ١٧٩٤ وكانت له مواقف شجاعة اثناء الحملة الفرنسية على مصر، وقام محمد علي بوضع الشيخ الشرقاوي تحت الإقامة الجبرية في محاولة منه للقضاء على نفوذ علماء الأزهر وتوفي الشيخ عبد الله الشرقاوي في عام ١٨١٢ .. للمزيد ينظر : عصام عبد الفتاح ،المصدر السابق ، ص١٢ .

[٦]خليل البكري: وهو أحد شيوخ الأزهر ومن أعوان الفرنسيين والذي مال إليهم على أمل أن يعينوه في منصب نقيب الأشراف بدلاً عن الشيخ عمر مكرم ، فقلدوه هذا المنصب فكان يقدر ذلك لنابليون وسعى لإرضائه وقدم له الهدايا، وفي الاحتفالات بالمولد النبوى والتى بدأت يوم ٢٠ آب ١٧٩٨، وبلغت ذروتها فى ٢٣ آب ١٧٩٨"، إذ أقام السيد "خليل البكرى" حفلا عظيما فى بيته لـ"نابليون بونابرت"، اجتمع فيه مائة من كبار شيوخ الأزهر، افترشوا الأرض حول عشرين منضدة منخفضة، وشرع واحد منهم فى رواية سيرة النبى محمد "صلى الله عليه وسلم"وبعد جلاء الفرنسيين من مصر تم استدعاء الشيخ خليل البكري فعزل من نقابة الأشراف. للمزيد ينظر: جريدة اليوم السابع، ٢٣ آب٢٠١٤.

الصاوي[١] ومحمد المهدي[٢] وكل هذا الانتخاب قد حصل بمشورة القنصل الفرنسي في الإسكندرية[٣].

اثناء لقاء امير اللواء مراد بيك بالوزير السلطاني باكير باشا العثماني[٤] أسمعه كلام كان المقصود منه هو أن الفرنسيين ماكانوا يتجرأون على الدخول الى الأراضي المصرية التي هي من ممتلكات الدولة العثمانية لولا أن الأخيرين قد سمحوا لهم بالدخول وأعطوهم الأذن في ذلك، فرده الوزير واتفقوا حينها على سجن القنصل الفرنسي والتجار الفرنسيين الموجودين في القاهرة خوفاً من خيانتهم وبعد طرد ابراهيم بك وباكير باشا رجع نابليون بونابرت الى مصر واحضر القنصل Carlo Rossetti (كارلو روستي)[٥] لكي يطلب من مراد بك تقديم الطاعة الى امير الجيوش وكان مراد قد احسن

---

[١] مصطفى الصاوي: وهو أحد شيوخ الأزهر وأحد أعضاء الديوان الذي أمر نابليون بإنشائه في ٢١ كانون الأول ١٧٩٨ وكان هذا الديوان أوسع نطاقاً من الديوان القديم وكان عدد العلماء فيه عشرة وكان هذا الديوان ممثلاً لجميع الطوائف وهو الديوان العام. للمزيد ينظر : شبكة المعلومات الدولية ، الأزهر الشريف، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.facebook.com .

[٢] محمد المهدي: وهو شيخ من شيوخ الأزهر ، شغل منصب أمين سر الديوان الذي عينه نابليون لحكم القاهرة ، وقد احرق الثوار منزله أثناء ثورة القاهرة الثانية عام ١٨٠٠، ومن نصارى مصر من تعاون مع فرنسا يرى في وجودهم رفعة خاصة. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، جمال الجمل،حكايات عن سقوط المثقفين في مصيدة السلطة ،ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، http://elbadil.com .

[٣] جرجي زيدان ، المصدر السابق ،ص ١٤١ .

[٤] باكير بك باشا: احد ولاة مصر، ولى ولايته الثانية على مصر، قدم من جدة إلى السويس من القلزم لأنه كان والياً عليها بعد انفصاله من مصر ، له من الأبناء خمسة ركبوا امامه الى السويس فضلاً عن أتباعه الذين بلغ عددهم ثلاثين خيالاً ملبسة بالبزرخ المذهبة، وعند دخول الفرنسيين إلى مصر كان باكير قد ترقى إلى منصب الوزير السلطاني. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ،باكير باشا ،ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.wikipidia.com

[٥] كارلو: وهوشارل روزتي القنصل العام للنمسا وروسيا في وقت مجيء الحملة الفرنسية على مصر وقد لعب دوراً سياسياً مهماً في تاريخ مصر في تلك الحقبة وهو أحد تجار البندقية بمصر وكان من المقربين الى علي بك وكان الأخير قد سمح للسفن المسيحية بالدخول شمالاً بعد جدة ناحية السويس . للمزيد ينظر: عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي ، ص ٢٢٦ .

استقبال القنصل كارلو في مصر وذلك لأن هذا القنصل كان في مصر منذ مدة طويلة، الا انه رد عليه قائلاً له ارجع وقل له يجمع عساكره ويرجع الى الإسكندرية ونعوضه عن مصرف عسكره وغضب بونابرت لما سمع كارلو يقول له ذلك وامر بحرب مراد بك، فألتقى الجيشان في (معركة شبراخيت) في الثالث عشر من تموز ١٧٩٨ وانتهت بانتصار الجيش الفرنسي[١].

بعدها دارت معركة اخرى عرفت بـ(معركة امبابة) مع جيش ابراهيم بك في الحادي والعشرين من تموز ١٧٩٨ انتهت بانتصار جيش نابليون وفرار ابراهيم بك الى جهة بلبيس بعد هزيمته، هذا فضلاً عن المعركة التي جرت بين الأسطولين البريطاني والفرنسي في خليج ابي قير والتي سميت بـ (معركة ابي قير البحرية)وانتهت بانتصار الأسطول البريطاني وتحطيمه للأسطول الفرنسي وكانت احداث هذه الواقعة في (الاول –الثاني) من آب ١٧٩٨[٢] .

كذلك اشتبك نابليون مع العثمانيون في (معركة ابي قير البرية) في الخامس والعشرين من تموز ١٧٩٩م وانتهت بالقضاء على الجيش العثماني ودخول نابليون القاهرة في الحادي عشر من آب ١٧٩٩[٣].

---

[١] المعلم نقولا الترك، المصدر السابق ،ص ٣٢-٤٤ .

[٢] BELBES بلبيس: وذكر ايضاً ان لها اسماً قبطياً آخر (BIBLOS)اسمها القبطي واسمها الروسي BECOK بلبيس للمزيد ينظر: محمد رمزي ،القاموس الجغرافي للبلاد المصرية ،ج١ ،(الهيئة المصري العامة للكتاب ، د.م، ط٢، د.ت)، ص١٠٠-١٠١ .

[٣] عصام شبارو ،المصدر السابق، ص ٥٠-٨٠ ؛ عمر الاسكندري وسليم حسن، المصدر السابق، ص ١٠٤-١٠٥ .

وبعد عدة معارك دارت بين الفرنسيين والمصريين في مصر كانت ظروف فرنسا الداخلية السيئة حينها قد اجبرت نابليون الى العودة الى بلده[١] مخلفاً وراءه القائد كليبر [٢] [٣].

وكان لرحيل بونابرت عن مصر عدة اسباب منها سماعه خبر تجدد الحرب بين فرنسا والنمسا وكذلك بعد يأسه من الاستيلاء على عكا في الثالث والعشرين من اذار ١٧٩٩ وكذلك بعدما سمع باسترداد النمسا لشمالي ايطاليا لحسابها بعد ان كانت بيده فغادر مصر في الثاني والعشرين من آب ١٧٩٩ حينها أدرك كليبر صعوبة الموقف الذي هم فيه ورأى انه لابد من التفاوض مع السير سدني سمث[٤] والصدر الأعظم فعقدوا (معاهدة العريش)في كانون الثاني ١٨٠٠ وتضمنت خروج الفرنسيين على أن تكون نفقات خروجهم على حساب الدولة العثمانية الا ان الحكومة البريطانية غضبت عندما سمعت خبر المعاهدة واوعزت الى سدني سمث بعدم التفاوض مع الفرنسيين الا اذا سلموا جميع اسلحتهم ، فبلغ سدني سمث ذلك الى كليبر وبعدها سمح كليبر لجيش الصدر الأعظم بدخول مصر واستغل تدهورهم وشتاتهم بعدم احتلالهم القواعد التي اخلاها الفرنسيين مما ادى الى حدوث (معركة عين الشمس) في العشرين من

---

(١) الياس طنوس الحويك، المصدر السابق ،ص ١٣٩ .

(٢) كليبر: هو جان باتست كليبر قائد الحملة الفرنسية على مصر بعد نابليون وقد قتل على يد الطالب سليمان الحلبي، وكان في باريس (ميدان كليبر)، وسمي هذا الميدان باسم كليبر وكان لكليبر تمثال كبير فيه، وهو من ابناء مدينة ستراسبورغ واهتمت مدينته بتخليد ذكرى كليبر. للمزيد ينظر: جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، العدد ١١٨٦٨، ٢٧ مايو ٢٠١١.

(٣)محمد عمارة ، الحملة الفرنسية في الميزان،(نهضة مصر، د.م ، ١٩٩٨)، ص ١٣ .

(٤) سدني سمث: وهو القائد البريطاني في مصر وضابط البحرية اثناء الحملة فرنسا على مصر، ولد في ٢١ حزيران ١٧٦٤ وستمنسر في لندن ، توفي في ٢٦ ايار ١٨٤٠ في باريس. للمزيد ينظر: عمر الإسكندري وسليم حسن ، المصدر السابق ،ص ١٠٤-١٠٦.

اذار ١٨٠٠ وكانت نتيجتها هروب العثمانيين الى الصالحية ولحاق الفرنسيين بهم[١].وما عاد كليبر الى القاهرة حتى وجد بعض رؤساء العشائر قد اثاروا الشعب عليهم وتسببوا في هياجه ضدهم ورد الفرنسيين بضرب احيائها وقتلوا اهلها وما كاد كليبر يتحالف مع مراد بك ويوطد السلم حتى قتله[٢] سليمان الحلبي[٣]فأضطرب أمر الفرنسيين بعده، وسلمت القيادة الى الجنرال الفرنسي مينو[٤]إذ حدثت اثناء تولية القيادة (معركة سدمنت) ١٨٠١ مع البريطانيين كان النصر فيها حليف البريطانيين والعثمانيين فأضطر الفرنسيون بعدها الى التسليم والرحيل عن مصر بسبب الضغوط من بريطانيا والعثمانيين ومقاومة الشعب المصري فكان خروجهم في الثامن عشر من ايلول عام ١٨٠١[٥]. وبهذا التاريخ يكون الفرنسيين قد خرجوا تماماً من مصر بعد مضي ثلاثة اعوام فيها [٦]. ومع

---

[١] عمر الإسكندري وسليم حسن ، المصدر السابق، ص ١٠٤-١٠٦.

[٢] محمد صبري ، تاريخ مصر الحديث ،ص ٢٦ .

[٣] سليمان الحلبي: وهو من مواليد حي البياضة في مصر بالقرب من عفرين في مدينة حلب عام ١٧٧٧، وهو من عائلة كردية اسمه (اوس كوبار)، درس في الأزهر مدة (٣) أعوام وتعرف على العاصمة القاهرة وعلى حياة أهلها واصبح خلال دراسته على علاقات وطيدة مع شيوخ الأزهر وعلمائها وكان في عنفوان شبابه ، وقد أحزنه ما وصل إليه الشعب المصري من قهر في ظل الاحتلال الفرنسي، قتل كليبر في ١٤ حزيران عام ١٨٠٠. للمزيد ينظر: محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان، ص٣٣.

[٤]مينو: وهو الجنرال المسلم عبدالله جاك مينو ، قرر البقاء في مصر وتزوج من امرأة مصرية تدعى زبيدة بنت محمد البواب، أشهر إسلامه واصبح اسمه عبدالله ، رحلت زوجته معه إلى فرنسا بعد نجاح الدولة العثمانية بالتحالف مع بريطانيا في إقناع فرنسا على الانسحاب من مصر ومعه كل رجاله لينظم إلى مسيرة نابليون بونابرت في حروبه مع أوربا، تولى قيادة الجيش الفرنسي في مصر بعد أن قام سليمان الحلبي بقتل كليبر. للمزيد ينظر :شبكة المعلومات الدولية، موسوعة تاريخ الاقباط،ويكيبيديا،الموسوعة الحرة ، http//www.Coptichistory.org

[٥] عمر الأسكندري وسليم حسن، المصدر السابق، ص ١٠٧.

[٦] زكي البحيري ، تاريخ مصر الحديث والمعاصر في مقررات المدارس المصرية بين الاحتلال والاستقلال، (دار نهضة الشرق ، جامعة القاهرة،د.ت)، ص ٦٧ .

الأوضاع القاسية والآلام التي عاشها الشعب المصري خلال السنوات الثلاث الا ان هذه الثلاث سنوات كانت قد شدت من عزيمة الشعب لإنقاذه نفسه من ظلم المماليك[١] .

أصبحت مصر بعد جلاء القوات الفرنسية موطئاً للقوات الأجنبية فكانت هناك القوات العثمانية فضلاً عن القوات البريطانية[٢] وحصل صراع بين المماليك والعثمانيين للاستيلاء على السلطة [٣]، وكان من نتاجات الحملة الفرنسية على مصر هو حصول حقبة من الصراع والتنافس البريطاني والفرنسي على مصر بعد ان اظهرت الحملة اهمية مصر إذ كانت بمثابة دافعاً للدول الاوربية لكي تلتفت انظارها الى مصر[٤] وكان من اسباب انسحاب فرنسا من مصر هو خوفها على علاقاتها مع الدولة العثمانية بفقدانها الامتيازات الممنوحة لها[٥].

بجلاء الفرنسيين عن مصر[٦] الذين احدث خروجهم من مصر فراغاً كبيراً تنازعت السلطة ثلاثة قوى هم الدولة العثمانية وبريطانيا والمماليك وحصلت اضطرابات كبيرة وعمت الفوضى وكانت هناك قوتين من المماليك كل واحدة منهما استنجدت بدولة

---

[١] فلاديمير بوريسوفتش لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث ،(دار الفارابي ، بيروت، ط٩، ٢٠٠٧)، ص ٥٦.

[٢] محمد عودة ، الحملة الفرنسية على مصر نحتفل او لا نحتفل ، (دار الثقافة الجديدة ،القاهرة ، ١٩٩٩)، ص٥٢.

[٣] اسماعيل احمد ياغي ، تاريخ العالم العربي المعاصر ،(مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٠)، ص٢٣٧.

[٤]اسماعيل أحمد ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص ٢١٩ .

[٥] قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، (الدار العربية للعلوم، مطبعة المتوسط، بيروت ،ط٢، ٢٠٠٣)، ص ٢٦.

[٦] رياض محمود الأسطل ، مدينة العريش ودورها في التصدي للحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام(١٧٩٨-١٨٠١)، مجلة جامعة الأزهر –غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مج ١٤، عدد خاص ١، ٢٠١٢، ص ٣.

من الدول الأوربية سواء كانت فرنسا او بريطانيا فأما عثمان بك البرديسي[١] ففضل الاستنجاد بفرنسا على عكس خصمة محمد بك الالفي[٢] الذي طلب المساعدة من بريطانيا[٣].

وبموجب صلح اميان[٤] الذي عقد في عام ١٨٠٢ والذي تضمن عدة شروط وكان من اهمها تحديد موقف الفرنسيين فقد اصبح من حقهم المطالبة بجلاء البريطانيين عن ارض مصر[٥] .

خلال السنوات الممتدة (١٨٠١-١٨٠٥) بين جلاء الفرنسيين عن مصر وتولي محمد علي[٦] السلطة انعدم التأثير الأوربي انعداماً يكاد يكون تاماً في الحوادث التي

---

(١) عثمان بك البرديسي : المرادي وسمي بالبرديسي لأنه تولى كشوفية برديس قبلي فعرف بذلك واشتهر به وكان ظالماً وغشوماً وطائشاً يسئ التدبير مرض ومات بمنفلوط. للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح ،المصدر السابق، ص٩.

(٢) محمد بك الالفي :وهو احد امراء المماليك ونازع محمد علي في الحكم ، ودخل معه في حروب عدة كاد ان ينتصر فيها وتعاون مع البريطانيين ليساعدوه في التخلص من محمد علي وقد توفي اثر مرض مفاجئ . للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح ،المصدر السابق، ص٩ .

(٣)المصدر نفسه ، ص١٣ .

(٤) صلح أميان: وهو الصلح الذي تم بين فرنسا وبريطانيا واسبانيا وهولندا في ٢٥حزيران ١٨٠٢وبموجبه احتفظت بريطانيا بترينيداد التي غنمتها من الإسبان وسيلان التي غنمتها من الهولنديين.وعلى الرغم من أن هذا الصلح قوبل بمظاهرات تأييد شعبية في كل من لندن فإنه لم يعمَّر أكثر من أربعة عشر شهراً من اهم شروطه هو جلاء بريطانيا فوراً عن ارض مصر الا ان بريطانيا تباطأت لذلك هددهم نابليون بونابرت بنقض الصلح في حالة عدم الجلاء واثار وصوله ضجة حتى في الاوساط البريطانية. للمزيد ينظر : عبد العظيم رمضان ،الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة ،(دار المعارف ، مصر ، د.ت)، ص ٦٣ .

(٥) احمد بهاء عبد الرزاق ،المصدر السابق، ص ٣٤ .

(٦) محمد علي: وهو والي مصر والذي كان مولده في عام ١٧٦٩ في مدينة قولة أحد موانئ مقدونيا باليونان وهو عثماني الأصل والجذور، مات ابوه ابراهيم ثم لحقت به امه زينب في عمر الرابعة عشر فكفله عمه طوسون حتى مات هو الأخر لقد كانت القسوة عنواناً بارزاً لبدايات محمد علي فكانت القسوة باباً للصبر والجلد واراد حاكم قولة ان يزوج محمد علي من احدى السيدات الثريات من قرية نصرتلي وهي امينة وتزوج منها وانتقل للعيش في نصرتلي. للمزيد ينظر: نشأت البديهي ،محمد علي باشا بدايات قاسية ومجد عظيم ،(دار الجمهورية ، د.م ،٢٠٠٩)، ص١٣-١٨.

جرت فيها خلال هذه الفترة اي فترة الصراعات التي دارت بين القوى المتنافسة على السلطة [١].

مما يدل على ضعف النفوذ الفرنسي هو رفض الباب العالي الاعتراف بنابليون امبراطوراً على فرنسا[٢]، لذا ارسلت فرنسا ممثلاً لها عقب صلح اميان Mathieu De Dessps (ماثيو دي لسبس) [٣](١٨٠٣-١٨٠٤) قنصلاً لها في الأسكندرية فكتب هذا القنصل لحكومته مبيناً لها بأن اجدر السياسين الموجودين في مصر آنذاك هو اليمباشي محمد علي فهو القادر على مسك زمام الأمور والتغلب على الفوضى الضاربة اطنابها في البلاد وكثير من قناصل الدول الأجنبية الذين عاصروا محمد علي جاءت تقاريرهم تتحدث عنه والذين عُدت تقاريرهم بمثابة وثائق رسمية يرسلونها الى حكوماتهم وهي لا تخضع بأي حال من الأحوال لميول الحاكم في البلد الذي يمثل فيه القنصل دولته وبعض هذه التقارير تم نشرها في المراجع الأجنبية[٤] ولاحظ بعض المؤرخين ان محمد علي كان واقعاً تحت تأثير القناصل والمستشرقين الأوربيين وخاصة المستشرق

---

[١] محمد شفيق غربال ، ،محمد علي الكبير ،(مؤسسة هنداوي ،القاهرة ،د.ت) ، ص ٢٩- ٣٠ .

[٢] المصدر نفسه، ص٣٠.

[٣] ماثيو دي لسبس: وهو قنصل فرنسي في مصر وكان ينتمي إلى اسرة عريقة عمل أكثر أفرادها في السلك الدبلوماسي واشتهرت بتأييدها لنابليون بونابرت، وبعثهُ نابليون إلى مصر عام ١٨٠٣ كمبعوث شخصي . للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح ، المصدر السابق، ص٩٦.

[٤]الشيخ خليل بن احمد الرجبي ، تاريخ الوزير محمد علي باشا ،(دار الافاق العربية ،د.م، ١٩٩٧)، ص ١٥ .

الفرنسي Edme-François Jomard (آدم فرانسوا جومار)[١] ، وقد تطوع محمد علي بتبديد مخاوف أوربا من يقظة الروح القومية عند العرب[٢].

وبعد ان اضطر البريطانيون للجلاء عن مصر في آذار ١٨٠٣ لم تستقر الأوضاع في صالح المماليك فما حدث هو الصراعات والمنافسة الكبيرة التي حصلت بين المماليك على السلطة، وكذلك من اثار هذه الصراعات والانقسامات هو ضعف قوة المماليك، وخلال عامي (١٨٠٤-١٨٠٥) حصل نزاع كبير بين الوالي خورشيد باشا[٣] العثماني والوالي الجديد محمد علي وكذلك بين خورشيد باشا وبين المماليك هذا بالإضافة الى تملصه من واجباته تجاه المصريين[٤] .

وخرجت مظاهرات كبيرة وحاملين معهم قرار عزل الوالي العثماني خورشيد باشا واعتصموا بالقلعة وعملوا بقيادة بعض الزعماء المصريين الأقوياء بضرب الحصار على القلعة و ملأت المظاهرات القاهرة إذ أوضح القنصل الفرنسي العام في مصر

---

[١]آدم فرانسوا جومار: وهو عالم آثار ومهندس ومستشرق فرنسي ، وعالم بالخرائط وأحد الأعضاء المؤسسين للجمعية الجغرافية في باريس ، ولد في ٢٢ تشرين الثاني ١٧٧٧ في فرساي بفرنسا، وكان عضو في معهد كوت ايجيت الذي انشأه نابليون ، أشرف على البعثة التربوية والثقافية التي ارسلت من فرنسا إلى مصر من قبل والي مصر محمد علي.للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ،ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org

[٢]عبد الوهاب محمود المصري ، تجربة محمد علي من منظور مختلف ،مجلة الفكر السياسي ،العددين ١٣ و١٤ ، سوريا، ٢٠٠١ ،ص ٦٨-٦٩ .

[٣] خورشيد باشا :وهو قائد عثماني حكم مصر في اواخر اذار ١٨٠٤ ولم يكن مطمئناً لموقف محمد علي فأراد التخلص منه لكونه يشكل بالنسبةِ له مصدر خطر لاكتسابه ثقة الشعب فطلب خورشيد باشا من السلطان العثماني استدعاء فرق الالبان والارناؤوط الى اسطنبول فرفض محمد علي تنفيذ ذلك بتأييد من العلماء فطلب خورشيد من محمد علي التوجه الى الصعيد لأبعاده عن القاهرة كما طلب من السلطان العثماني ارسال فرق عسكرية لتدعيم سلطة الحكم الا انه فشل في ذلك .للمزيد ينظر : عصام عبد الفتاح ،المصدر السابق ،ص ١١.

[٤] محمد محمود السروجي ، دراسات في تاريخ مصر والسودان ،ص ٤٣ .

Drovetti (دروفتي)[١] (١٨٠٤-١٨١٤) هياج الشعب المصري في القاهرة وثورته على الظلم كما حدث مع باريس عندما ثارت على الحكم ما عُرف بالثورة الفرنسـية [٢].

وطالب الشعب المصري بعزل الحاكم العثماني وقد تم ذلك بطريقة اثارت دروفتي حتى انه ارسل تقريراً حاداً الى باريـس ،وبالفعل في تشرين الثاني عام ١٨٠٦ تم للثوار ما أرادوا ونصب حاكماً جديداً على مصر[٣]، وبفضل استعانة محمد علي بمستشاريه الفرنسيين والإيطاليين المستوحاة اتجاهاتهم من الدعاة الثوريين اصبحت مصر اول دولة عربية تدخل مرحلة التحديث بصورة منتظمة[٤].

---

[١] دروفتي : وهو القنصل الفرنسي العام في مصر وقد تولى القنصلية الفرنسية من عام ١٨٠٤ الى عام ١٨١٤ ومن ثم من عام ١٨١٩ الى عام ١٨٢٩ وترجع فترة الانقطاع هذه بسبب ميوله البونابرتية لأنه كان كورسيكياً وكانت عودته الى القنصلية الفرنسية عام ١٨١٩ م بسبب حاجة فرنسا لاستعادة نفوذها في مصر وكانت علاقته بمحمد علي طيبة ولربما يرجع السبب في تلك العلاقة الى تزويد القنصل دروفتي محمد علي بالمعلومات عن استعدادات البريطانيين عن نزولهم في رشيد عام ١٨٠٧ وقد كان في مركز يسمح له بذلك بحكم وجوده في الإسكندرية ثم انتقل الى القاهرة بعد نزولهم مباشرة. للمزيد ينظر: جون مارلو ، المصدر السابق ،ص ٢٦ .

[٢]تعد الثورة الفرنسية ١٧٨٩ حدثا هاما لا لفرنسا وحدها بل للعالم بأسره، بمبادئها (الحرية–الاخاء–العدالة–المساواة) وقد أحدثت انقلابا كبيرا في أنظمة الحكم وأسس الدولة وتعتبر هذه الثورة خاتمة لتطور اقتصادي واجتماعي طويل جعل من الطبقة البرجوازية سيدة العالم بعد أن فتحت صراعا طبقيا أدى إلى ميلاد عصر جديد تمثل لدى معاصريها بـ (عصر تكوّن الإنسانية). للمزيد ينظر: ميلاد . أ. المقرحي، المصدر السابق، ص٢٧٣؛عصام شبارو ،المصدر السابق ،ص ١٠٨ -١٠٩ .

[٣] ريمون فلاور ، مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر ،ترجمة سيد أحمد علي الناصري،(المجلس الأعلى للثقافة ، د.م،٢٠٠٠)، ص ٩٣-٩٤ .

[٤] إريك هوبزباوم، عصر الثورة أوربا (١٧٨٩-١٨٤٨)، ترجمة د. فايز الصباغ ، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص٢٤.

المبحث الأول

موقف القناصل الفرنسيين من جهود محمد علي للوصول الى السلطة(١٨٠١-١٨٠٥)

تركت الحملة الفرنسية بعد خروجها من مصر عام ١٨٠١ فراغاً سياسياً، إذ كانت هي المسيطر الأول على مجرى الأحداث وبعد خروجها أرادت بريطانيا استغلال الفرصة وظهورها بمظهر الحامي عن الدولة العثمانية واستقلالها بعد تعاونها مع العثمانيين لطرد الفرنسيين من مصر[١] إذ مثلت المدة الممتدة منذ خروج الحملة الفرنسية عام ١٨٠١ وحتى عام ١٨٠٥ فترة صراعات عنيفة واضطرابات عمت كل أنحاء مصر[٢] حتى عرفت تلك الفترة بـ(فترة الفوضى السياسية) [٣]، وبدأ البريطانيون محاولاتهم للتقرب من الباب العالي وكَسْب المماليك بتوقيع اتفاق مكون من تسع مواد عام ١٨٠١[٤].

أخذت فرنسا وبريطانيا تعملان على التسابق للحصول على امتيازات لهما في مصر، عند الباب العالي وبدأت فرنسا تعمل من جهتها على حث الباب العالي لإعادة

---

(١) عصام شبارو ، المصدر السابق، ص٩٩.

(٢) محمد غريب جودة، موجز تاريخ العالم، (مكتبة القرآن، القاهرة، د.ت)، ص١٢-١٣.

(٣) إسماعيل سراج الدين ، تحديث مصر في عصر محمد علي، إعداد يونان لبيب رزق ومحسن يوسف ، (منشورات الإسكندرية ، الإسكندرية، ٢٠٠٧) ، ص١٢٥.

(٤) تضمن الاتفاق أمور عدة منها ضمان حقوق المماليك الإقليمية والعسكرية والنص على أن أداء الخدمة هو شرط أساسي لمنحهم معاشاً(المادة الأولى) وتخصيص نسبة معينة من الإيرادات لمصاريف الجيش النظامي على أن تسند إدارته لضابط إنجليزي (المادة الثالثة) ويتضح من هذا الاتفاق الغرض المقصود لبريطانيا وهو فرض حمايتها على مصر، وهو ما تم فعلاً بعد ثمانون عام. للمزيد ينظر: رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، محمد علي وأوربا ، نقله عن اللغة الفرنسية الدكتور الفريد يلوز، (دار المعارف،القاهرة، ١٩٥٢)، ص٤٢.

منح الحقوق التجارية والبحرية لها [١] لكن بريطانيا لم تستطع الحصول على موافقة الباب العالي و رداً على ذلك قام الأخير بدعوة البكوات المماليك للصعود على ظهر سفينتين وذبح عدد من المماليك ، فلم يستطع البريطانيون إقناع الباب العالي للإفراج عن البكوات الأسرى إلا بعد التهديد بقطع العلاقات معهم، أما فرنسا فلم تستطع فعل شيء إلا بعد عقد صلح أميان الذي أعطى لها الحق بمطالبة البريطانيون بالجلاء عن مصر، فسعت كلاً من فرنسا وبريطانيا إلى التسابق للحصول على مزيد من الامتيازات من الباب العالي فعملت فرنسا من جانبها على حث الباب العالي لمنحها الحقوق التجارية والبحرية[٢]، إذ تجددت العلاقات الفرنسية العثمانية (١٨٠١-١٨٠٤) وأخذت منحى آخر[٣]، وذلك بعد الانسحاب الفرنسي من مصر [٤].

ارتأت بريطانيا أن تقف إلى جانب المماليك لتحقيق مصالحها والتوفيق الودي بين البكوات والعثمانيين [٥] وأخذت تعمل على حَبْك الدسائس لفرنسا والتقرب من الباب العالي وأسندت حراسة الحاميات وإدارة الأقاليم إلى خسرو باشا[٦]، بالمقابل كانت فرنسا تعمل على إحباط دسائس البريطانيين وتحريض المظاهرات إلى أن تم التوقيع على صلح أميان مع فرنسا في الخامس والعشرين من حزيران عام ١٨٠٢ ، الذي كان من

---

[١] رينيه قطاوي وجورج قطاوي، المصدر السابق، ص٣٨.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٨-٤٣.

[٣] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٢٢٢-٢٢٣.

[٤] أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٥١؛ طلال المهتار، المصدر السابق، ص١٨٩-١٩٠.

[٥] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٢٢٧.

[٦] خسرو باشا: هو محمد خسرو باشا كتخدا حسين باشا القبودان وقد صدر فرمان تعيينه والياً على مصر في أيلول عام ١٨٠١ ووصل إلى مصر في شباط عام ١٨٠٢ كحاكم عليها وكان سيء التدبير ومحباً لسفك الدماء. هرب من القاهرة بعد معركته مع الارناؤوط في ٢ آيار عام ١٨٠٣. للمزيد ينظر: الشيخ خليل بن أحمد الرجبي، المصدر السابق، ص٧٧-٧٨؛ إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٢٢٣؛ أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٣٥.

اهم بنوده هو المحافظة على الإمبراطورية العثمانية [١]الذي كان خطوة ايجابية للتقارب بين الدولتين، فأصبحت مصر بعد تنافس الدول عليها فريسة سهلة تحاول الدول الانقضاض عليها وتحقيق مصالحها الاقتصادية [٢]، إلا أنه لم ينظر إلى الصلح سوى هدنة مؤقتة ونتيجة لعقده من دون حضور الممثل عن الباب العالي بتحريض من بريطانيا غضب السلطات العثماني سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) [٣] فقرر عقد معاهدة منفردة مع فرنسا بالضد من صلح أميان الذي اعتقد السلطان سليم أن عقده بدون حضور ممثل عن الباب العالي كان بسبب بريطانيا [٤].ولذا زاد التقارب العثماني الفرنسي بعقد (صلح باريس)[٥] وكان الصراع حينها دائراً بين ثلاث قوى كبرى هي (فرنسا- بريطانيا- الدولة العثمانية) وكان هذا من أهم مسببات الفوضى واستمرار الاضطرابات في مصر[٦] حتى وصل الحال الى حد تناوب خمسة ولاة على السلطة في مصر خلال أربعة سنين [٧].

---

[١] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث بمصر، ص٢٥٥.

[٢]أحمد سعيد نوفل ، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، (منشورات شركة كاظم، الكويت، ١٩٨٤)، ص٢٢٣.

[٣] السلطان سليم الثالث بن مصطفى الثالث : وهو أحد خلفاء الدولة العثمانية ، تولى السلطة بعد وفاة عمه عبد الحميد الأول ، وكان صاحب همة عالية ومن المصلحين في عصره، وفي عهده كانت الحروب حينها قائمة بين الدولة العثمانية وروسيا. للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح، المصدر السابق، ص١٩.

[٤]طلال المهتار ، المصدر السابق، ص١٩٣.

[٥] صلح باريس: وهو الصلح الذي عقد في عام ١٨٠٣ ولم يكتب لهذا الصلح الاستمرار بسبب وقوف فرنسا بجانب محمد علي ضد الباب العالي لتطور الأحداث السياسية فيما بعد. للمزيد ينظر: أحمد سعيد نوفل ،المصدر السابق، ص٢٨.

[٦] أحمد سعيد نوفل،المصدر السابق، ص٢٢٣.

[٧] محمد عرابي نخلة، تاريخ العرب الحديث، (منشورات الشركة العربية، القاهرة، ٢٠٠١)، ص١٥٨.

ولمدد قصيرة جداً بدءاً بالوالي خسرو باشا والذي جاء بعده هو الوالي طاهر باشا[١] وخلفه أحمد باشا[٢] ومن ثم عثمان بك البرديسي، وكان خورشيد باشا آخرهم وهو الذي تغلبت عليه الإرادة الشعبية وعُين محمد علي بدلاً منه [٣]

قررت حكومة باريس بعد تحسن علاقاتها مع الإمبراطورية العثمانية ارسال السفير الفرنسي Sebastiani (سيباستياني) [٤] إلى المشرق في التاسع والعشرين من ١٨٠٢ فكانت مهمته المناطة به رؤية البريطانيين إن هم عملوا على تطبيق ما ورد في صلح أميان وخروجهم من مصر [٥] .

أثارت جولة سيباستياني الشكوك لدى الباب العالي والدول الأوربية فكان لجولته أبعاداً جوهرية غير الأبعاد الظاهرية وهدفها تقوية النفوذ الفرنسي في الدولة العثمانية مما

---

[١]طاهر باشا: وهو قائد القوات الألبانية في مصر ، انخرط في صراع على النفوذ ضد خسرو باشا الحاكم العثماني على مصر، وكان عنده تجريده لحرب المماليك يخرج على الجيزة فقط وينادي بعبارة أنا اغازي بأناس مسلمين، تولى باشوية مصر عام ١٨٠٣ وقتل في نفس السنة.للمزيد ينظر: نقولا الترك، مذكرات حوليات مصر (١٧٩٨-١٨٠٤)، ترجمة: جاستون فيت، (منشورات المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٥٠)، ص١٢٢-١٣٢؛ محمد فؤاد شكري، مصر في مطلع القرن التاسع عشر (١٨٠١-١٨١١)،ج١،(مطبعة جامعة القاهرة،القاهرة ١٩٥٨)، ص٦، ١٩٤.

[٢] أحمد باشا: وهو الحاكم العثماني الذي تولى باشوية مصر بعد طاهر باشا عام ١٨٠٣ م الذي شهدت مدة حكمه حالة من الفوضى وعدم الاستقرار بسبب تحالف محمد علي مع عثمان بك البرديسي من أجل التخلص منه ومن الزعيم المملوكي المنافس محمد بك الألفي وبالتالي تمكن محمد علي من إزاحته من الباشوية .للمزيد ينظر: أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٣٦.

[٣] محمد عرابي نخلة، المصدر السابق، ص١٥٨.

[٤] سيباستياني هوراس كونت: (١٧٧٢-١٨٥١): وهو سفير فرنسا في الاستانة، مارشيال فرنسي ووزير خارجية في عهد لويس فليب، ولد في كورسيكا. للمزيد ينظر: رينيه قطاوي وجورج قطاوي، المصدر السابق، ص٤٩.

[٥] رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص٤٩.

أثار مخاوف بريطانيا وأوجست خيفة من تقرير سيباستياني [١] الذي درس فيه طبيعة الجيش العثماني والبريطاني كافة فقد بيّنَ في تقريره إلى أن الباشا محمد خسرو لم يتردد في مواصلة الحرب ضد المماليك الذين يأملون استعادة نفوذهم ، مما آثار شكوك بريطانيا وتوصلها إلى نتيجة خطيرة هي أنه فرنسا ما تزال تنوي احتلال مصر ثانية [٢] رغم تأكيدات Tallyrand (تاليران) [٣]وزير خارجية فرنسا للدبلوماسيين البريطانيين في باريس بأن ما ورد في التقرير يمثل وجهة نظر سيباستياني الشخصية ولا دخل لفرنسا في ذلك [٤].

عملت بريطانيا في المقابل على تعيين Misset (ميست) [٥] قنصلاً لها مكلفاً برعاية العلاقات بين العثمانيين والمماليك وتقوية النفوذ البريطاني ومراقبة نشاط القناصل الفرنسيين [٦]لاسيما بعد ازدياد عدد الوكلاء التجاريين الفرنسيين في مصر وقامت فرنسا بأصدار أوامرها الى قنصلها ماثيو دي لسبس وكانت مهمته هي تعزيز النفوذ الفرنسي

---

[١] فهد عويد عبد البعيجي ، المصدر السابق، ص١٤٥.

[٢] إسماعيل أحمد ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٢٢٢.

[٣] تاليران : سياسي وأسقف فرنسي ذهب في سنة ١٧٩٢ إلى لندن مندوباً دبلوماسياً إلا أنه طلب اللجوء السياسي الى الولايات المتحدة الأمريكية بعد إعدام لويس السادس عشر في سنة ١٧٩٣ وبقي هناك حتى تأسيس حكومة الإدارة وكان قد تولى وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٧٩٧ حتى اوائل سنة ١٧٩٩ ، عندما استقال وساعد نابليون على تنفيذ اتفاق بلومير ضد حكومة الإدارة واصبح وزيراً للخارجية للمرة ثانية في كانون الأول ١٧٩٩ حتى سنة ١٨٠٧. للمزيد ينظر: ميلاد أ. المقرحي، المصدر السابق، ص٣٢٦.

[٤] فهد عويد عبد البعيجي ، المصدر السابق، ص١٢٧.

[٥] ميست : وهو قنصل بريطانيا العام في مصر الذي آمن بآراء العسكريين البريطانيين نفسها التي نصت على ضرورة إنهاء النزاع بين الباب العالي والمماليك وكان ينظر إلى محمد علي نظرة حقد لأنه كان حسب اعتقاده عميلاً لفرنسا .للمزيد ينظر: إلهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٧٩)، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥)، ص٢١؛ عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي (دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٩)، ص٥٦.

[٦] رينيه قطاوي وجورج قطاوي، المصدر السابق، ص٤٣.

في مصر [١]، وانيطت بهذا القنصل مهمة أن يثبت للسلطات الحاكمة في البلاد صدق حكومته وإخلاصها لهم وان يكسب ود السلطان العثماني سليم الثالث بتجنبه التدخل في النزاعات بينهم وبين المماليك [٢] ويكتفي بمراقبة الأحداث والصراعات ويتوخى الحذر في علاقاته مع الأطراف المتصارعة [٣] وهم العثمانيون والمماليك و(الارناؤوط)[٤] وحدثت حركة عصيان وتمرد في القاهرة في آيار ١٨٠٣ م من قبل الأرناؤوط في وقت أمرة خسرو باشا على الفيالق العثمانية وكان الارناؤوط بزعامة قائدهم طاهر باشا وكان سبب العصيان هو تأخر دفع رواتبهم من قبل خسرو باشا ،حاول طاهر باشا عرض وساطته وتفاوضه مع خسرو باشا إلا أن الأخير رفض مما أدى بالأول إلى إعلان القتال عليه وفرار الوالي العثماني خسرو إلى دمياط وأصبحت السيطرة لطاهر باشا على الأوضاع وطلب ولاء الجيوش العثمانية له فامتنعت عن ذلك فلجأ إلى الاستعانة بالمماليك ضدهم وانتهى الأمر به قتيلاً في السادس والعشرين من آيار ١٨٠٣ [٥] وبعد شهر من عصيان الأرناؤوط وصل القنصل الفرنسي (ماثيو دي لسبس) إلى الإسكندرية وكان المماليك حينها منقسمين على أنفسهم إلى فئتين وعند وصول هذا القنصل وجد أن البريطانيون قد تم جلاؤهم منذ آذار ١٨٠٣ ووجد أمر البلاد بيد الأرناؤوط والنشاط

---

(١) أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق، ص٤٣.

(٢) إسماعيل أحمد ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٢٢٣.

(٣) إلهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص٢٢.

(٤) الارناؤوط: وهم شعب من الجنس الآري عرف عند الأوربيين باسم (الألبان) يشتهرون بالبسالة والولع بالقتال، ويعيبهم العناد والميول للثورات والشغب والحرص على جمع الأموال. للمزيد ينظر: محمد حسام الدين إسماعيل ، مدينة القاهرة من ولاية محمد علي إلى إسماعيل (١٨٠٥-١٨٧٩)، (دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٧)، ص٥٣؛ سلوى العطار ، التغييرات الاجتماعية في عهد محمد علي ،(منشورات مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩)، ص٦١-٦٣.

(٥) رينيه قطاوي وجورج وقطاوي، المصدر السابق ، ص٤٤.

البريطاني لوكلائهم لا يستهان به فضلاً عن وقوف جماعة من المماليك بقيادة الألفي بك بجانبهم مما أدى به إلى اليأس والخوف لدرجة كبيرة إلا أن انحياز الجماعة الأخرى من المماليك إلى جانب فرنسا والذين كانوا بزعامة عثمان البرديسي[١] وطلب محمد علي المساعدة من فرنسا ومساندة البرديسي له لتخليصه من العقبات التي أعترضت طريقه ، طمأن ماثيو دي لسبس وبث الارتياح في نفسه بعد الخوف الذي تملكه [٢].

كان ماثيو دي لسبس معجباً بمحمد علي وكفائته وحنكته السياسية وسيطرته على الأوضاع وكانت لهذا القنصل تقارير عدة وصفه فيها واشار في أحد تقاريره بأنه اقدر الزعماء الحاليين في مصر بعد سيطرته على الأوضاع في البلاد، وكان هذا من العوامل المساعدة لإيصاله إلى الحكم [٣] ورد في تقرير ماثيو دي لسبس إلى تاليران وزير الخارجية في الخامس من آذار ١٨٠٤ "**دعاني محمد علي رئيس الأرنؤوط للمسألة التي كلف المواطن دروفتي**[٤] **بالتحدث عنها مع السفير**" وقال له محمد علي بعد أن وعده بحفظ السر" **إن جميع الألبانيين يصرون على تسلم مرتباتهم وأنهم بمجرد الحصول على بعض النقود سيقومون بحركة ثورية بغية استرضاء الباب العالي وأنهم سيبيدون المماليك ثم قال: كيف نستطيع الاعتماد على المماليك وقد ارتكبوا أفضع ألأعمال الغدر ضد الأخ والزميل والصديق فماذا يمكن ان ننتظر منهم نحن أعداءهم الطبيعيين**" [٥] بعد نظرة ثاقبة من قبل ماثيو دي لبس للأحداث الجارية

---

[٥] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٢٢٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٢٤.

[٣] أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٤٣؛ محمد صبري ، تاريخ مصر الحديث، (منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٦)، ص٣٤.

[٤] كان دروفتي حينها تاجراً فرنسياً في مصر ولم يصبح قنصلاً بعد . للمزيد ينظر : رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص٤٥-٤٦.

[٥] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٤٥-٤٦.

حينها في مصر وجد أن الفئة الغالبة هي الفئة المؤيدة والمناصرة لمحمد علي الألباني الذي استطاع أستمالتهم وإن هَم جميع المماليك والأرناؤوط هو التخلص من الباشا الجديد (علي باشا الجزائرلي)[١] [٢].

وقتل الجزائرلي باشا في كانون الثاني ١٨٠٤ [٣] من قبل جماعة من المماليك والأرناؤوط وأجمع رأي الأخيرين والزعامة الشعبية على تنصيب محمد علي على السلطة ولكنه تصرف بحكمة وذكاء فاعترض على تنصيبه لكي يثبت لهم عدم طمعه في السلطة واقترح عليهم خورشيد باشا حاكم الإسكندرية وكان محمد علي حينها قائم مقام[٤]، وورد في تصريح للقنصل الفرنسي عن خورشيد باشا في العاشر من كانون الأول عام ١٨٠٤ " **إن خورشيد باشا والي مصر في حالة ارتباك ولم يخف عني ذلك**

---

[١] علي باشا الجزائرلي: هو والي مصر كانت مدة ولايته ثلاث وعشرون ساعة وفي كانون الأول ١٨٠٣ صدرت له أوامر بالتوجه للولاية على جده والمدينة المنورة ومحاربة الوهابيين . للمزيد ينظر: عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٣، (مطبعة بولاق، د.م، ١٩٩٨)، ص٢٣٩-٢٨٧؛ نقولا الترك ، المصدر السابق، ص١٣٢-١٣٥؛ محمد فؤاد شكري، مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، ج١، ص٥٢.

[٢] اسماعيل أحمد ياغي ،العالم العربي في التاريخ الحديث،ص٢٢٣.

[٣] محمد حسام الدين إسماعيل، المصدر السابق، ص٥٥؛ إسماعيل أحمد ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٢٢٤.

[٤]قائم مقام: يتولى القائم مقام كل سلطات الحاكم في أثناء غيابه أو عزله وبحلول القرن الثامن عشر أصبح عزل الحاكم وتعيين أحد المماليك قائم مقاماً حيلة جاهزة لكسب المماليك السيطرة شكلاً شرعياً . للمزيد ينظر: الشيخ خليل بن أحمد الرجبي ، المصدر السابق، ص٦٣.

بل اعترف بان حالته تدعو للأسف.." بسبب سوء تصرفه ومعاملته السيئة للشعب وفرضه الضرائب عليهم[١].

في ظل السياسة الفرنسية المتبعة آنذاك يمكن القول أن جل التعليمات التي وجهت للقنصلية الفرنسية في مصر في ظل تلك الأزمة هي حمل البريطانيين على الخروج من مصر لئلا يقوموا بمثل ما هم قاموا به وإرسالهم حملة إلى مصر، وإنشائهم علاقات ودية مع المماليك لخدمة مصالحهم التجارية وحتى يتمكنوا من متابعة البريطانيين عن قرب[٢] ولم تستغل فرنسا الفرصة للاستفادة من تلك الظروف السيئة واتصف موقف القنصل ماثيو دي لسبس بالسلبية [٣]، تبعاً للسياسة التي اتبعها آنذاك وبأمر من حكومته آخذاً جانب الحياد وعدم التدخل في المشاحنات الفعالة فيها وموقف دي لسبس الغير مؤيد لمحمد علي [٤] .

على الرغم من محاولات محمد علي للتقرب من ماثيو دي لسبس وأرساله له في الحادي عشر من آذار عام ١٨٠٤ رسائل بين فيها رغبته في تمتين العلاقات بين الطرفين بعد أستقرار الأمور له ،لكن القنصل في تلك المدة لم يكن واثقاً في قدرات محمد علي فكتب إلى تاليران عام ١٨٠٤ رسالةً أوضح

---

(١) نقلاً عن: رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص٤٦؛ الشيخ خليل بن أحمد الرجبي ، المصدر السابق، ص٢٨.

(٢) الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص٢٢.

(٣) إسماعيل أحمد ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٢٢٤.

(٤) إلهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص٢٢؛ المصدر نفسه، ص٢٢٤-٢٢٥.

فيهـا بـأن محمـد علـي ماكـان ليلجـأ الـى محاولاتـه للتقـرب منـه الا لمصـلحته فقط[١].

أكتفـى القنصـل الفرنسـي بتقـديم الوعـود لجماعـة المماليـك والسـعي لتحسـين العلاقـات العثمانيـة المملوكيـة وظـل علـى موقفـه السـلبي تجـاه محمـد علـي حتى مغادرته البلاد في خريف ١٨٠٤ [٢].

واسـتمرت السياسـة الفرنسـية فـي الفتـور لاسـيما خـلال(١٨٠٤-١٨٠٥) واسـتمر حـال الـوكلاء الفرنسـيين بعـد مغـادرة دي لسـبس علـى النحـو نفسـه، وقابـل ذلـك الاضـمحلال الفرنسـي نشـاط بريطـاني كبيـر مـن قبـل الـوكلاء ودخـولهم سـاحة الصـراع الـداخلي بفضـل السياسـة الإيجابيـة المتبعـة حينهـا مـن قبـل بريطانيـا والتـي طغـت علـى السياسـة الفرنسـية [٣] فـأدرك محمـد علـي عقـب موقـف فرنسـا السـلبي ان وضـعه كـوالٍ لمصـر يعتمـد علـى قوتـه الشخصـية وجدارتـه وقدرتـه علـى فـض النزاعـات خـلال المـدة (١٨٠٣-١٨٠٥) والتـي اتضـح فيهـا أنـه أجـدر القـادة علـى تـولي السـلطة مـن بـين كـل الـذين تقـاتلوا عليهـا وكـان علـى السـلطان العثمـاني قبـول الأمر الواقع[٤].

---

[١]عبد الفاضل الصافي ، العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنسية في عهد محمد علي حتى عام ١٨٤٠، رسالة ماجستير ،(غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص٧٩؛ أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق، ص٤٤.

[٢] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٢٢٥-٢٢٨.

[٣] المصدر نفسه ، ص٢٢٤-٢٢٥.

[٤] خالد فهمي ، كل رجال الباشا (محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة)، (دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١)، ص٨٢.

مع تزايد الأوضاع سوءاً وطلب خورشيد باشا جلاء الألبانيون تصرف محمد علي تصرفاً حكيماً حيال طلب الوالي بتركه أمر الدفاع عنهم بيد الشعب الثائر وزعمائه لاسيما وان طلب الوالي رافقه انهيار في الخزينة المصرية وأستشراء الفساد في البلاد وعدم تسليمه الرواتب للجنود فقام هؤلاء بحركة عصيان وهاج القاهريون بقيادة (عمر مكرم)[١] زعيمهم الشعبي[٢] فأدرك خورشيد باشا خطورة الأوضاع ورأى أن يقوم بتحصين نفسه بالقلعة بألف وخمسمائة رجل وقد نشر محمد علي حينها أمرين باللغة العربية والتركية بعدم تعرض الجنود الألبان للشعب المسالم وهكذا التفت الجموع حول محمد علي ومناداتهم به والياً عليهم [٣] .

لم يبق أمام محمد علي إلا أعتراف الباب العالي الذي خضع بالفعل للأمر الواقع بعد تطور الأحداث فأمر بالتحكيم بين محمد علي وخورشيد وتنصيب من تميل الكفة إليه حسب قوته فرجحت الكفة إلى محمد علي فطلب من خورشيد الرحيل إلى حامية الإسكندرية إلا أنه رفض وبعد تهديد محمد علي بأتباع القوة ضده غادرها بعد اعتصامه بها في السابع من آب ١٨٠٤ ، وبذا أصبح مرفأ الإسكندرية الوحيد الباقي

---

[١] عمر مكرم: هو عمر مكرم بن حسين السيوطي زعيم الشعب المصري، درس في الأزهر وكان عالماً وفقيهاً، وتزعم ثورة القاهرة ضد الغزو الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨، وحركة المعارضة ضد خورشيد باشا الوالي العثماني وكان له دور كبير في تأييد محمد علي وكسبه الشعب إلى جانبه، إلا أن محمد علي بعد أن اصبح بيده زمام الأمور أول ماقام به هو نفي الزعيم الشعبي عمر مكرم. للمزيد ينظر: أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٣٧.

[٢] عمر الإسكندري وسليم حسن، المصدر السابق، ص١٠٣.

[٣] ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر (١٨٠٥-١٩٣٦)، (منشورات المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٧٢)، ص٧١.

تحت سيطرة العثمانيين[1] وتولى محمد علي السلطة في مصر وأصبح والياً في الثالث عشر من نيسان عام ١٨٠٥ [2].

اتهمت بريطانيا دروفتي الذي كان مندوباً تجارياً ثم أصبح قنصلاً لفرنسا في مصر عام ١٨٠٤ بمساندته محمد علي ومعاداته للوجود البريطاني في مصر ، فقد كان دروفتي معجباً بمحمد علي ووردت له تقارير أشاد فيها بالوالي محمد علي [3] وذكر في أحد تقاريره بأنه هو " **الرجل الوحيد القادر على إقرار النظام في مصر وأن تلك البلاد ستعود فيمر منها تيار الفوضى والاضطرابات لو ترك أمرها للمماليك ينشرون فيها الفساد ويهلكون الحرث والنسل**" وقدر دروفتي وقوف محمد علي بجانب فرنسا ومحاربته المماليك الذين تساندهم بريطانيا [4] .

وعند تولي دروفتي شؤون القنصلية الفرنسية عام ١٨٠٤ م بدأت سياسة فرنسا تتحول إلى الإيجابية [5] انطلاقاً من الخطوة الأولى وهي اعتراف فرنسا الرسمي بولاية محمد علي الذي جاء بعد دراسة عميقة و لمصلحة فرنسا الاقتصادية والتجارية والثقافية ولإحباط مشاريع البريطانيين[6]، وجاء موقف فرنسا على النقيض من موقف عدوتها بريطانيا التي كان موقفها سلبياً فساندت جماعة الألفي [7]، الذي كان شديد التمسك

(1) طلال المهتار ، المصدر السابق، ص١٩٦-١٩٧.

(2) عبد الرحمن الجبرتي، ج٤،المصدر السابق، ص٣٢٩-٣٣٠؛ محمد فؤاد شكري ، مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، ج١، ص١٧٤-٣٣٥.

(3) الهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص٢٢.

(4) نقلاً عن: رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص٤٨.

(5) أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٤٨.

(6) المصدر نفسه، ص٤٣.

(7) إلهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص٢٠-٢١.

بالبريطانيين ومحاولاتهم بواسطة قنصلهم ميست لإغراء المماليك باستعادة سلطتهم [١]، وظل ميست يحيك الدسائس للوالي وراح يقنع الباب العالي بابقاء الإسكندرية ورشيد ودمياط تحت السيادة العثمانية لمنع أي اتصال مصري فرنسي فضلاً عن تهيأة الظروف لاحتلال السواحل المصرية هذا رغم محاولات محمد علي المتكررة لاستمالة القنصل البريطاني والتي باءت جميعها بالفشل[٢].

قام القنصل البريطاني ميست بمحاولات عدة لنزع السلطة من الباب العالي ففي السادس عشر من آب عام ١٨٠٥ ساعد المماليك بالثورة على القاهرة من أجل الاستحواذ عليها وخلع الوالي وعندما فشلوا في ذلك أخذوا يسعون لاستمالة عمر مكرم إلا أن شجاعة الأخير ووطنيته أدت بمحاولاتهم للفشل، وبعد ذلك اتخذ طريقاً جديداً والضغط السياسي من قبل بريطانيا على محمد علي وإعادة المماليك إلى ما كانوا عليه قبل مجيء الحملة [٣].

---

[١] أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق، ص٤٨.

[٢] إلهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص٢١.

[٣] أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق، ص٤٨.

المبحث الثاني

دور القناصل الفرنسيون في عهد

الولي محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٢٩)

شَّبه العديد من المؤرخين الفرنسيين شخصية محمد علي بنابليون بونابرت وبناءه دولة كبيرة وتوسعتها بشكل لم يشهد له مثيل في زمن سابقيه ألا أنه مع لمعان نجم محمد علي وسيره لبناء دولته الحديثة كان نابليون بونابرت تقيده الأغلال في جزيرة سانت هيلينا [١] [٢] فالوالي محمد علي من وجهة نظر المؤرخون الفرنسيون شبيه نابليون في عظمته[٣] فعلى إثر قيام دولة محمد علي توافد الرحالة والقناصل الفرنسيين وكثرت دراساتهم عن مصر[٤] وذلك يعود لشخصيته التي أثارت جدلاً لدى الأوساط الأوربية وجاء القناصل الأجانب بتقارير عدة امتلأت بالحديث عنه وعدت تقاريرهم وثائق رسمية لأنها لم تكتب تحت ضغط حاكم البلد الذي يمثل القنصل فيه دولته، وكانت هذه التقارير على جانب كبير من الأهمية وهي الأقرب إلى الحقيقة ولأهمية تلك التقارير التي جاءت أغلبها من مؤرخين فرنسيين فقد نشر بعضها في مراجع أجنبية

---

[١]سانت هيلينا أو (سانت هيلانة): وهي آخر جزيرة استقر بها نابليون بونابرت وفيها عاش ما تبقى من حياته اسيراً تحت الحراسة. وتقع هذه الجزيرة في قلب المحيط الأطلسي وهي منعزلة ولا يستطيع نابليون الهرب منها كما فعل عندما نفي الى جزيرة ألبا وعاد الى فرنسا.مات نابليون في هذه الجزيرة المنعزلة في الخامس من آيار ١٨٢١. للمزيد ينظر: ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ٣٤٩ .

[٢] أحمد صادق سعد، رحلة في الاستشراق حول محمد علي ، مجلة الفكر العربي، السنة الخامسة، العدد٣٢، نيسان– حزيران (١٩٨٣)، ص٤٣.

[٣] ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص٨٨.

[٤] الشيخ خليل بن أحمد الرجبي، المصدر السابق، ص١٥؛ أحمد صادق سعد ، المصدر السابق، ص٤٣.

وترجم بعضها للغة العربية لدقتها ورصانتها[١] وقد حقق القناصل الفرنسيون في مصر علاقات وثيقة أخرى في مصر والتي اتسمت بالقبول والنصح التي أبداها القناصل على محمد علي والتفاهم الذي عم بين الطرفين[٢].

أضاف محمد علي لوناً جديداً على مصر مخالفاً بذلك جميع سابقيه الذين اتسمت حكمهم حكمهم بالضعف والركود وكان مجيئه الى سدة الحكم عائداً بدرجة كبيرة الى سياسته الحكيمة والدور الكبير الذي قام به الشعب المصري تجاهه[٣]واتبع محمد علي سياسة كسب رأي المستوطنات الأجنبية منذ بداية توليه الحكم وحسن التقرب إليهم لما لهم من نفوذ مالي وسياسي، وأنعم على الأجانب امتيازات كثيرة جداً، وأياً كانت هذه الامتيازات فأنها جعلت مكانة هؤلاء الأجانب أعلى من مكانة أهالي البلاد أنفسهم[٤].

كان القنصل دروفتي من المقربين من محمد علي إذ كانت فرنسا أول من مد يد العون لمساعدة الوالي محمد علي وكان الأخير واثقاً بهذا القنصل وأصبح منذ عام١٨٠٦ ومقرباً اياه وأستمع برحابة صدر لنصائحه وإرشاداته[٥].

أوعزت فرنسا وصول محمد علي الى السلطة كان الدور الكبير فيه لقنصلها ماثيو دي لسبس دور فيه وذلك لكي تحقق مشاريعها الاستغلالية في مصر في المستقبل بينما كانت بريطانيا مستمرة في إحاكة الدسائس لها ولحليفها محمد علي وكان هناك

---

(١) أ.ب . كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود ، (منشورات دار الموقف العربي، القاهرة،، ط٢، ١٩٨٢)، ص١٧٣-١٧٤.

(٢) عبد العزيز الرفاعي ، المصدر السابق، ص٦٥.

(٣) ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص١٢٢-١٦٠.

(٤) أ.ب . كلوت بك، المصدر السابق، ص١٧٣-١٧٤؛ ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص٩١.

(٥) عبد الحميد البطريق ، عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر(١٨٠٥-١٨٨٣)، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م، ١٩٩٩)، ص٩.

تنافساً بين قنصلي البلدين (دروفتي) و(ميست) إذ كان الأخير قريب من جماعة الألفي وعلى اتصال مستمر معهم لحضهم ضد محمد علي وحليفته فرنسا إذ كتب دي لسبس عندما كان في فرساي إلى تاليران مبيناً ان دروفتي قد ضمن موقف جميع المماليك الى جانب فرنسا وانهم مستعدون للتعاون معهم دون تردد عدا الألفي بك الذي لا يتوانى عن طلب المساندة من بريطانيا والتعاون معها وفي رسالة أخرى بعث بها دي لسبس إلى سيباستياني يقول فيها أن مصر أصبحت فريسة سهلة للانقضاض عليها منذ مغادرة الجنود الفرنسيون عقب الحملة الفرنسية على مصر [١].

وبسبب وشاية البريطانيين لدى الباب العالي واستمرارهم بإثارة الفتن ضد الوالي محمد علي وتحريضهم السلطات العثمانية لإزاحته من الحكم أصدر السلطان العثماني سليم الثالث بناءً على تلك الضغوطات البريطانية فرماناً عام ١٨٠٦ يقضي بنقل محمد علي إلى ولاية سالونيك وتعيين (موسى باشا) حاكم سالونيك بدلاً منه عام ١٨٠٦ إلا أن محمد علي كان مسنوداً بدعم القوى الشعبية له وفرنسا التي لعب قنصلها دروفتي دوراً كبيراً في هذه الأحداث مما جعل فرمان السلطان لا فائدة منه وأصبح حبرٌ على ورق[٢].

عقب إصدار الفرمان العثماني بنقل محمد علي ،اجتمع الزعماء الشعبيون في دار عمر مكرم ورفعوا مذكرة إلى السلطان بتخليهم النهائي عن المماليك وتمسكهم بمحمد علي [٣] وبعد ذلك أذعن الألفي للأمر الواقع واقتنع بالتفاوض مع محمد علي، وفي تقرير دروفتي لحكومته الذي قال فيه في خضم تلك الأحداث " **إن هؤلاء الوكلاء**

---

[١]رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص٥١.

[٢] أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق، ص٤٨.

[٣] ذوقان قرقوط ، المصدر السابق، ص٧٥.

الإنجليز بذلوا كل ما في وسعهم لحمل الألفي على القيام بدور هام في المفاوضات بين محمد علي والبكوات لكن محاولاتهم أخفقت " وقد أدى دروفتي دوره إذ قدم نصحه إلى محمد علي بأن يرفض المحادثة مع الألفي إلا بعد أن يتخلى عن حماية البريطانيين[١]، فوقف محمد علي وقفة المسيطر على الأوضاع والفوضى السائدة واستطاع التغلب على المماليك من جهة والقوات العثمانية من جهة أخرى ومن ورائهم بريطانيا [٢]، لأن السلطان حينها أذعن لتلك الظروف وأجبر على إصدار فرمان بتثبيت محمد علي والياً على مصر في تشرين الثاني عام ١٨٠٦ [٣].

جهزت بريطانيا في العام التالي حملة إلى مصر عام ١٨٠٧ بتحريض من قنصلها (ميست) في مصر وبدعم من الممالك الذين جاء دعم بريطانيا لهم لأنها لم تُرْد إنشاء حكماً قوياً يؤثر على مصالحها الاستراتيجية [٤] كانت فرنسا وقناصلها في المقابل راصدين لتحركاتهم فقد بعث دروفتي برسالة إلى سيباستياني عام ١٨٠٧ قال له فيها : " **بأن القناصل الإنكليز ينتظرون في ثقة تامة قرب ظهور أسطول من أساطيل أمتهم في مشارف الإسكندرية يقل الجنود الغزاة** " [٥] ولما رأى دروفتي بأن خطة البريطانيين وشيكة الحدوث نبه الوالي محمد علي لاتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن مصر [٦].

---

[١] نقلاً عن: رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص٥١.

[٢] محمد عرابي نخلة ، المصدر السابق، ص١٥٩.

[٣] عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي، ص١٠-١٤.

[٤] عصام شبارو، المصدر السابق، ص١١٣.

[٥] نقلاً عن: رينيه قطاوي وجورج قطاوي، المصدر السابق، ص٥٦.

[٦]عبد العزيز الرفاعي، انتصار مصر في رشيد ١٨٠٧،(منشورات المؤسسة المصرية العامة، دار التعليم، القاهرة، ١٩٦٢)، ص٣٣ ؛ مكي شبيكة ، تاريخ شعوب وادي النيل (مصر والسودان) في القرن التاسع عشر الميلادي، (دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٥)، ص٢٦٢ .

أراد البريطانيون من حملتهم هذه تعويض فشل محاولاتهم في الأستانة ولكن محمد علي لم يكن مستعداً للتنازل لهم عن هذا البلد [١] وقبل وصول الحملة بأربعين يوماً مات صنيعتهم الألفي وخلفه شاهين بك[٢] فاتصل القنصل ميست به[٣] وحرضه على القتال، وعند نزول الحملة على شواطئ الإسكندرية عام ١٨٠٧ استطاع القنصل ميست رشوة حاكم الإسكندرية[٤] أمين آغا [٥].

وحال وصول الحملة البريطانية احتلت الإسكندرية وكان دروفتي حينها في هذا الثغر فغادره مسرعاً خشيةً منهم [٦] واعتقد ميست أن القوة التي مكنتهم من احتلال الإسكندرية في آذار عام ١٨٠٧ ستمكنهم من الانتصار في رشيد [٧] إذ كانت هذه الحملة بقيادة Fraser (فريزر)[٨] وعلى الرغم من تردد القائد فريزر للتوجه إلى مدينة رشيد لعدم تزويده بمعلومات بهذا الشأن إلا أن إصرار ميست عليه جعله يتوجه إلى

---

(١) أدوارد دريو ، محمد علي ونابليون، مراسلات قناصل فرنسا في مصر (١٨٠٧-١٨١٤)، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم ،(منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨)، ص٥٠.

(٢) شاهين بك الألفي: تولى جماعة المماليك بعد موت محمد الألفي في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٨٠٧، ودخل في (صلح أسيوط) مع محمد علي ووصل إلى الجيزة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٨٠٧ فأعطاه الوالي قصر الجيزة وما حوله. للمزيد ينظر: عبد الرحمن الجبرتي،عجائب الآثار في التراجم والأخبار،ج٤ ، ص٢٦٨-٣٥١.

(٣) عبد العزيز الشناوي ، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، (مصر، ١٩٦٧)، ص١٧٩.

(٤) رجب حراز ، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني(١٥١٧-١٨٨٢)، (القاهرة، ١٩٧٠)، ص١٨٣-١٨٤.

(٥) أمين إغا: وهو حاكم عثماني لم يكن يميل إلى محمد علي وأراد التخلص منه فضلاً عن الجشع الذي كان يسيطر عليه في مقابل رشوة القنصل البريطاني له استسلم ومعه الحامية إلى البريطانيين كأسرى حرب . للمزيد ينظر: عصام شبارو، المصدر السابق، ص١١٩.

(٦) عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي، ص٦٦؛ محمد حسام الدين إسماعيل ، المصدر السابق، ص٦٢.

(٧) محمد شفيق غربال ، محمد علي الكبير (منشورات أعلام الإسلام، القاهرة، ١٩٤٤)، ص٣٩.

(٨)جيمس بيلي فريزر: ولد في اسكتلندا عام ١٧٨٣، كان سائحاً ذهب إلى الهند في أول حياته تزوج ابنة اللورد وود هاوسلي، توفي في ريليك في كانون الثاني عام ١٨٥٦. للمزيد ينظر: جيمس بيلي فريزر، رحلة فريزر إلى بغداد في ١٨٣٤، نقلها إلى العربية جعفر الخياط ،(مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٤)، ص٩.

رشيد و ارتفعت معنويات الجنود في البداية لأنهم لم يلقوا مقاومة جدية في طريقهم إليها إلا أن بسالة أهالي رشيد ووطنيتهم ومناصرة فرنسا لهم جعلت مصير تلك الحملة الفشل وهُزم البريطانيون فيها [١]، وعلق القنصل ميست على انتصار الأهالي في رشيد بأن العالم ستعتريه الدهشة لانتصار مدينة مثل رشيد على جيش أوربي حديث [٢].

أدرك محمد علي قوة بريطانيا وأنها القوة الوحيدة القادرة على تحقيق مساعيه لذلك وقع صلحاً معهم عقب هزيمتهم في رشيد [٣] وتم الصلح في السابع من أيلول ١٨٠٧[٤]، ونص على وقف القتال في غضون ١٠ أيام، وإطلاق سراح الأسرى البريطانيين على أن تخلي القوات البريطانية المدينة، والتي ذهبت إلى صقلية في ٢٥ ايلول [٥] وكافأ الباب العالي الوالي بإعطائه الإسكندرية[٦].

كان دروفتي متنبأً بفشل البريطانيين وفي رسالته التي بعثها في السابع من ايلول إلى السفير الفرنسي سيباستياني في الأستانة أبلغه فيها بتقدم البريطانيين نحو رشيد في الثلاثين من آذار عام ١٨٠٧ وذكر فيها " **بأنه كان يتوقع فشل الإنجليز ولا يستطيع كتم سروره وفرحه وانه يجهل تفاصيل الحادث وأخبره باعتقاده بان الحملة ما هي إلا مجازفة عدت لصالح فرنسا السياسي** " [٧].

جدد محمد علي محاولاته في عام ١٨٠٨ لأستمالة البريطانيين للتقرب منهم أكثر وكسبهم لجانبه إلا أنه في العام نفسه كانت الدولة العثمانية وبريطانيا في طريقهما لعقد معاهدة فيما بينهما، وإذا وقف البريطانيون إلى جانب محمد علي بشكل واضح

---

[١] عصام عبد الفتاح ، المصدر السابق، ص٢٧-٢٨.

[٢] عصام شبارو ، المصدر السابق، ص١١٨.

[٣] عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي، ص٢٣-٢٤.

[٤]عبد الرحمن الجبرتي،عجائب الاثار في التراجم والاخبار، ج٤، ج٧، ص٨.

[٥] عبد الستار البدري ، المصدر السابق، ص٦٣.

[٦] عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي ، ص٢٤.

[٧] نقلاً عن: رينيه قطاوي وجورج قطاوي ،المصدر السابق، ص٥٧.

وصريح فإن ذلك ليس من مصلحتهم وبالتالي سيُعد ذلك عامل ضعف للدولة العثمانية وقوة للوالي محمد علي وبالتالي رفضوا محاولات الأخير [١].

لعبت فرنسا دوراً كبيراً عن طريق قناصلها ووكلائها في مصر إذ بذل القنصل دروفتي ونائبه سان مارسيل [٢] اللذين كانت حكومتهما منشغلة آنذاك بحروبها الأوربية الجهود الكبيرة رغم عدم توجيه الحكومة لهم تعليمات لرصد الأحداث ومتابعتها إلا أنهم بحكم مناصبهم تولوا متابعة الأحداث واتخاذ التدابير اللازمة، وراقبا تحركات البحرية البريطانية، وفي الثامن عشر من حزيران ١٨٠٨ وصلت سفينة Lapolacre la Rose (البولاكز لاروز) البريطانية إلى ميناء الإسكندرية علماً أن هذه السفينة كانت قادمة من مالطة ومحملة ببضائع بريطانية فقام De Saint Marcel(دي سان مارسيل) نائب القنصل الفرنسي بمهمته ووضع الشحنة تحت الحراسة تبعاً للامتيازات التي تمتعت بها فرنسا والتي نصت على حماية كل ما هو تحت علم القدس واستغرقت العلمية وقتاً طويلاً [٣].

اتصل شاهين بك بالبريطانيين في عام ١٨٠٩ للحصول على تأييدهم ومساعدتهم وعرض عليهم تجنيد جيشاً مأجوراً لحسابهم وأراد التمرد ثانية على محمد علي آملاً بمجيء حملة بريطانية أخرى، وفي حزيران عام ١٨١٠ حدثت حرباً بين المماليك ومحمد علي أسفرت عن انتصار الوالي في العشرين من تموز، وفي ظل هذا الانتصار قال دروفتي "**إن طغيان المماليك قد هدم، ولكن**

---

(١) عبد الستار البدري ، المصدر السابق، ص٦٣.

(٢) دي سان مارسيل: وهو نائب القنصل الفرنسي دروفتي في الإسكندرية، إذ كان من خيرة الدبلوماسيين الذي استحق منصبه بجدارة فكان متعاوناً جداً مع القنصل الفرنسي . للمزيد ينظر: رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص٦٢؛ أدوارد دريو ، المصدر السابق، ص٦١.

(٣) المصدر نفسه، ص٦١-٦٢ .

الـوالي الصـفوح الـرحيم، تـرك لهـم بعـد إخضـاعهم أملاكهـم فـي الصـعيد وقصـرهم في القاهرة..." [١].

وفي آذار عام ١٨١٠ طلب الوالي من قنصل فرنسا دروفتي بشكل مباشر بتقديم المساعدة وبذل ما بوسعه لتطوير مصر وتحقيق كيان مستقل لها [٢]، وفي الوقت نفسه عرض الوالي على القنصل عقد تحالف مع فرنسا مقابل تأييد الأخيرة في موضوع الاستقلال[٣].

انتهج محمد علي سياسة مختلفة عن سابقيه فرأى أنه من الضروري القضاء على العقبات التي أعترضت طريقه [٤] فألتفت الى زعماء الشعب فرأى أن اليد التي أوصلته إلى السلطة قادرة على أزاحته منها وأنه من الواجب قطع هذه اليد قبل أن تطول عليه فنتج عن ذلك حدوث بعض الخلافات مع زعماء الشعب للقضاء عليهم فقام بأثارة الفتن فيما بينهم واغتنم فرصته باحتجاجهم عليه لفرضه المغارم، فقضى عليهم وقام بنفي عمر مكرم إلى دمياط واستمالة بعض الشيوخ المتملقين له [٥].

أما العقبة الثانية التي واجهت الوالي هم المماليك فكان الحل الوحيد أمام محمد علي هو القضاء عليهم [٦] وأعد لذلك مكيدة حينما دعاهم لحضور حفل تولية ابنه

---

[١] نقلاً عن: رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص٦٢-٦٣.

[٢] عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي، ص٨٧.

[٣] عفاف لطفي السيد مارسو، مصر في عهد محمد علي، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين،(منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤)، ص٢٩٧.

[٤]إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر ، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ،ج٢، (دار المريخ، الرياض، ١٩٩٣)، ص٢١؛ جمال بدوي ، محمد علي وأولاده ، (منشورات، مكتبة الأسرة، د.م ، ١٩٩٩)، ص٦٣.

[٥] المصدر نفسه، ص٢٧؛ عبد الحميد البطريق ، عصر محمد علي، ص٢٧.

[٦] محمد فؤاد شكري ، مصر في مطلع القرن التاسع عشر، ج٢، ص٣٧٨-٣٨٩.

(طوسون)[١] لقيادة الحملة إلى الحجاز بعد إيعاز من السلطان العثماني إلى الوالي للقضاء على الحركة الوهابية[٢] في الحجاز، وأقيم الحفل في الحادي عشر من آذار عام ١٨١١ وحينها وقعت (مذبحة القلعة) [٣] عندما قتل جميع من حضر الاحتفال من المماليك، بينما استمال القسم الآخر منهم وأبدى دروفتي رأيه في هذه الإبادة المفزعة بأنها حرمت البريطانيون من الفئة التي عولت عليها لتحقيق مصالحها في مصر[٤]، وبذلك تخلص الوالي محمد علي من خطر داهم داخلي وأقبل لخطر خارجي أكثر خطورة وهو بريطانيا حليفة المماليك.

كان محمد علي منذ بداية حكمه واضعاً الاستقلال نصب عينيه عقب تخلصه من العقبات التي اعترضت حكمه، وعد حروبه في الجزيرة العربية هي فاتحة لسياسته الخارجية [٥]، وجاءته الفرصة عندما دعاه السلطان لمحاربة الوهابيون في الحجاز، فاحتج بان الحملة تحتاج إلى أموال تعجز الخزينة عن سدادها فأراد من ذلك عدم دفع الجزية واقترح بأن تصبح مصر ولاية مستقلة قادرة على الدفاع عن نفسها وأوضح أمام

---

(١) طوسون باشا: وهو ابن محمد علي والي مصر، ولد عام ١٧٩٦ وكان كأبيه عزماً وشهماً وشجاعاً، سيره والده في حملة إلى الحجاز للقضاء على الحركة الوهابية هناك وفتح المدينة المنورة ومكة والحجاز. للمزيد ينظر: جريدة الاتحاد، محمد علي باشا الكبير مؤسس مصر الحديث وأسرته العلوية، العدد ٣ ، ١١ أيلول الاثنين ، ص٣.

(٢) الحركة الوهابية: وهي الحركة التي نشأت في المنطقة الشرقية في شبه الجزيرة العربية، واعتنقها أهل تلك الجهة، ومحمد عبد الوهاب أمير الدرعية ومؤسس الحركة الوهابية في منتصف القرن الثامن عشر ، وامتدت الدعوة بعد ذلك في شبه الجزرة العربية حتى احتلوا مكة عام ١٨٠٣ومن ثم المدينة المنورة. للمزيد ينظر: عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ص١٢١-١٢٤؛ محمد حسام إسماعيل ، المصدر السابق، ص٧٠؛ رجب حراز ، المصدر السابق، ص٢٠٢؛ مكي شبيكة، المصدر السابق، ص١٩٥؛ عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي، ١٢٧-١٣١.

(٣) أنور محمود زناتي ، المصدر السابق، ص١٧٠؛ محمد حسام الدين إسماعيل ، المصدر السابق، ص٦٦.

(٤) رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص٦٦.

(٥) أسد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز، ج١، (بيروت،ط٢ ، ١٩٦٦)، ص٢٦؛ عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي ، ص١٢٧-١٣١.

الباب العالي بأن هدفه من ذلك هو لحماية مصر عند نشوب حرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا فعندها لا تستطيع بريطانيا تهديد مصر بسواحلها، وبذلك يستطيع أن يذهب لمقاتلة الوهابيون[١].

رفض السلطان طلب محمد علي إلا أن ألأخير ظل متأملاً ومدعياً خضوعه لأوامر السلطان وجهز حملة عسكرية، وكان حينها طامعاً في ولاية سوريا في أن تصبح بين يديه، وقد أشار دروفتي إلى معدات وتجهيزات هذه الحملة فأصابه القلق مما يقصد محمد علي بهذه الحملة أهي الحجاز أم سوريا إذ قال في تقرير له: " **إن جميع الاستعدادات التي يعدها الباشا تدل على أن الحملة تخترق الصحراء وتصل منها إلى سوريا، ولا تزال غايتها الحقيقية سراً مكتوماً في ضميره، وخطته في هذا الصدد لم تتغير وهي التأني ثم التعرف مع الأحوال بحسبها** " [٢]وفي تقرير آخر أرسله إلى حكومته في عام ١٨١١ قال دروفتي فيه : " **إن محمد علي يطمع في ولاية سوريا، وقد قال لي يوماً أنه لا يستبعد أن ينالها مقابل مبلغ من المال سبعة أو ثمانية ملايين قرش يدفعها لخزانة السلطان، وقد أخذت فكرة الاستقلال تزداد رسوخاً عنده منذ استظهاره على أعدائه وقمعه فتنة الجند وتخلصه من الارتباكات الحالية**" [٣].

---

(١) عبد الحميد البطريق ، عصر محمد علي، ص٨٧-٨٨.

(٢) نقلاً عن: عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ص٢١٨.

(٣) نقلاً عن:جورج انطونيوس ، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، (دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٣٨)، ص٨٦ ؛ عايض بن خزام الروقي ، حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (١٨٣١-١٨٣٩)،(منشورات مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٩٩٤)، ص٧٢؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ص٢١٨.

الان ان الوجهة الحقيقية والفعلية للحملة كانت الحجاز وبالفعل استطاع الوالي القضاء على الحركة الوهابية الا انه بحكم تقرب القنصل الفرنسي دروفتي من محمد علي تنبأ أن في مخطط الوالي تحويل شرق البحر المتوسط الى بحيرة مصرية حتى ولو بعد حين [١].

ساءت صحة القنصل الفرنسي في تلك الفترة مما حدا بدي سان مارسيل نائب القنصل العام ببعث رسالة إلى حكومته في الثامن عشر من آب عام ١٨١٢ : " **إن السيد دروفتي صحته متوعكة قليلاً وجاء إلى الإسكندرية ليقضي بضعة أشهر ليستعيد عافيته، وعلمت أن هذا القنصل ابلغ سيادتكم بالأخبار التامة التي تلقاها من القاهرة** " ومضمون الأحداث خلال تلك المدة أن محمد علي والي مصر قام بعزل ثلاثة من قادة الألبان الذين راوده الشك حيال إخلاصهم وإثارتهم الشغب[٢].

واتضحت طموحات ومساعي محمد علي اذ ورد في الثالث من كانون الأول عام ١٨١٢ تقريرٌ آخر لنائب القنصل الفرنسي (دي سان مارسيل) الى حكومته جاء فيه " **إن باشا مصر تتجه وجهة نظره إلى خدمة سياسته ومصالحه، فسياسياً هو يرغب عبر الوساطة البريطانية في أن يقيم في مصر حكومته على غرار حكومات ولايات شمال افريقيا وان يجد نفسه بطريقه ما مستقلاً عن الباب العالي، أما من زاوية مصالحة فهو يجد إن البريطانيين يملأون خزانته بالذهب والفضة التي يدفعونها في**

---

[١] نقلاً عن: بيير رنوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥-١٩١٤، ترجمة جلال يحيى، (دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٨)، ص١٢٨ ؛ ياسين سويد ، البعد الإستراتيجي لحملة محمد علي على بلاد الشام، مجلة دراسات عربية، العدد٣، بيروت، (١٩٨٧)، ص٧.

[٢] نقلاً عن : ادوارد دريو، المصدر السابق، ص٣٩٨.

مقابل مشترياتهم من الحبوب وعائدات التجارة المباشرة للباشا معهم كما لا يكفون عن محادثته في مشروعات الغزو التي يفترضون ان فرنسا ستقوم بما هو ضد مصر" [١].

أوضح دروفتي في آذار عام ١٨١٤ أن الباشا في حاجة لتعويض الخسائر التي لحقت بجيشه في الحجاز[٢] وانشغل محمد علي في السنوات التي تلت حروبه مع الحجاز بتنظيم البلاد واستعان في ذلك بالأجانب وعلى وجه الخصوص فرنسا وعبر قناصلها في مصر ولاسيما قنصلها دروفتي الذي ساعد محمد علي كثيراً [٣]، فمن الناحية الإدارية كان اعتماد الوالي أكثر على العثمانيين والأقباط وقليل من المصريين فقد دل على ذلك تقارير القناصل الفرنسيين لاسيما أنه نظم دولته بانطباع عثماني لإضفاء الهيبة على حكمه [٤]، هذا إلى جانب إعجابه بالنظم الغربية إذ أراد تكوين نظام على النمط الأوربي، وكان محمد علي واقعاً تحت تأثير القناصل والمستشرقين الأوربيين وهدفه من تقريبهم اليه، هو ان تؤول السيادة الفعلية في البلاد إليه ويسيطر على زمام الأمور فيها إذ جعل الأوربيون بمكانة أعلى من أهالي البلاد بفضل الامتيازات التي أنعمها الوالي عليهم[٥].

استعان محمد علي بالقناصل الفرنسيين في تنظيم إدارة الدولة المالية فقد تفاوض مع قنصل فرنسا لإحضار كاتب فرنسي لمسك دفاتر الأسطول لأنه لم يكن على ثقة بقدرة المصريين على ذلك فضلاً عن تفاوضه مع دروفتي من أجل تعيين ممثل

---

(١) نقلاً عن : ادوارد دريو، المصدر السابق، ص٣٩٨.

(٢) المصدر نفسه ٤٤٣-٤٤٥.

(٣) إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص٥٢؛ عبد الوهاب محمود المصري، المصدر السابق، ص٦٧-٦٨ ؛ أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق، ص٤٧.

(٤) إسماعيل سراج الدين ، المصدر السابق، ص١٣٣.

(٥) عبد الوهاب المصري، المصدر السابق، ص٦٧-٦٨.

فرنسي في مديرية الجيزة، وكان الوالي سخياً في منحه الأعطيات ومساحات من الأراضي مثل منحه ابن أخ القنصل الفرنسي دروفتي (٣٠٠) فدان معفاة من الضرائب[١] وفضل الموظفون الفرنسيون في الإدارة على غيرهم حتى أصبحوا مطلقي الحرية وتجاوزوا القنصل نفسه الذي لم يعد قادراً على السيطرة عليهم [٢].

أشار دروفتي على محمد علي بأن يكون للمصريين نصيب في الإدارة بدلاً من العثمانيين الذي تكاسلوا في أداء مهامهم، فرفض محمد علي باشا في البداية لكن تصرفات العثمانيين وازدياد سوءها جعلته يخضع للأمر الواقع ويدخل المصريين في الادارة في عام ١٨٢٦ [٣] .

من أوجه تقريبه للأوربيين وتفضيل الباشا للقناصل هي التعديلات التي أضافها على الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لهم وفق المعاهدات التي كانت تعقد بينهم وبين الدول الأوربية، ومن هذه الامتيازات هي التي اختصت بالمحاكم القنصلية في أن يتم النظر في الدعاوي المدنية بين الأجانب في مختلف الجنسيات أمام هذه المحاكم وضرورة حضور مندوب القنصل عند حدوث تعدي وإجراء القبض علي الأوربي المتهم وغيرها من الامتيازات ومن تعديلات الوالي عليها هي إلغاء شركات الاحتكار القديمة التي اتسمت بالتعسف وإحلاله حكمه محلها والذي وصف بالاستبدادي المستتير [٤]وأصبح التجار في وضع أفضل بكثير من السابق حتى أخذت التجارة الأوربية شكل

---

[١] محمد مبروك، المصدر السابق، ص٥٩.

[٢]جون مارلو ، المصدر السابق، ص٦٢.

[٣] محمد مبروك ، المصدر السابق، ص٥١.

[٤]جون مارلو ، المصدر السابق، ص٢٨-٩٩.

القوة الاستعمارية الثالثة[١] ولاسيما التجارة الفرنسية [٢] مما آثار حفيظة الأهالي ضد الوالي [٣] .

نتيجة لتلك الامتيازات التي منحت للأوربيين في عهد محمد علي تحول القناصل الفرنسيون خاصة إلى سماسرة [٤] فلم يصدقوا ما تمتعوا به من الامتيازات مقارنة بمعاملة البكوات السابقة لهم الذين طالت أيديهم كثيراً حتى وصلت الى حد ضرب القناصل الفرنسيون [٥] إذ وصلت عطايا وامتيازات محمد علي إلى الجاليات الأوربية التي كانت تحت حماية القناصل التابعين لدولهم [٦]إذ كان التجار يعيشون في شكل جاليات وعلى شرط أن يدفع كل تاجر لقنصله رسماً معيناً على كل بضاعة، ولم يمنع النظام التمثيلي القنصلي القناصل من مزاولة التجارة [٧]، وبسبب معاملة الوالي للتجار وقناصلهم لم يعودوا بحاجة لحماية قناصلهم بل كانوا لا يحتاجون لحمايتهم أحياناً كثيرة [٨].

أتضح مما تقدم الدور الذي قام به القناصل الفرنسيين وكيفية علاقاتهم مع الوالي محمد علي باشا وهذا ما أنطبق فعلاً على قول الرحالة الفرنسي الذي زار مصر في

---

(١) محمد محمود السروجي ، المصدر السابق، ص٢٧.

(٢) جون مارلو ، المصدر السابق، ص٢٧

(٣) ذوقان قرقوط ، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ص١٣١.

(٥) إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص١٨٦.

(٦) جون مارلو، المصدر السابق، ص٣٠.

(٧) إسماعيل أحمد ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص١٨٤-١٨٥.

(٨) جون مارلو، المصدر السابق، ص٣٠.

مطلع القرن التاسع عشر ShatanBriand (شاتوبريان)[١]وتأكيده على نظرة العطف المصرية تجاه فرنسا وطلبها المساعدة والعون لإعادة تنظيم دولتهم وبنائها من جديد على الطراز الأوربي[٢].

تماشياً مع ألأخطار التي هددت مصر من قبل الأوربيين أدرك محمد علي أهمية وجود قوة الجيش لحماية دولته والدفاع عنها إذ تأثر كثيراً بالفرنسيين وبنظمهم العسكرية عندما اشتبك معهم في معارك عدة أثناء الحملة الفرنسية على مصر[٣]، ولذلك اهتدى إلى طلب المساعدة من صديقه القنصل الفرنسي المسيو دروفتي في أقامة نظام عسكري قوي ومتماسك، و جاءت مساعدة دروفتي له بأن اقترح عليه اسم الجنرالBayer (بواييه) [٤]، وكان الوالي مستجيباً لكل مقترحات دروفتي ونصائحه، وكذلك اهتم الوالي بالمدارس الحربية وبالأسطول باستعانة الخبراء الفرنسيين حتى أصبح لدولة محمد علي منذ عام ١٨٢٠ مايتراوح بين (٦٠-٨٠) سفينة حربية، وألفت أسطولين أحدهما للعمل في البحر المتوسط والآخر في البحر الأحمر مع (٤٠،٠٠٠) بحار و(١٣٣٠) مدفع[٥]. وعلى حد وصف القناصل الفرنسيون المتواجدون في مصر للنشاط العسكري في عهد

---

[١] شاتوبريان: وهو أحد الرحالة الفرنسيين،الذي كان له دور كبير في مساندة الثورة اليونانية(١٨٢١-١٨٣٢) والتعاطف مع الثوار اليونانيين،إذ كتب عن أحداث حقبة الحروب اليونانية التي كان لها أثر كبير في تردي العلاقات بين فرنسا ومحمد علي المتحالف مع الدولة العثمانية، فقد اشار شاتوبريان أن موقف بلاده قد أثر على علاقاتها مع مصر والدولة العثمانية. بوصف فرنسا هي الداعم لتلك الثورات التي تأثرت كثيراً بالثورة الفرنسية التي قامت عام ١٧٨٩ م . للمزيد ينظر: أحمد بهاء عبد الرزاق،المصدر السابق، ص٦٢-٨٠؛ نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية، ج١،(دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩)، ص٣٢٠.

[٢] محمد مبروك، المصدر السابق، ص٦١.

[٣] أ.ب. كلوت بك، المصدر السابق، ص١٧٥.

[٤] بواييه: وهو ضابط فرنسي كان أحد الضباط في الحملة الفرنسية. للمزيد ينظر: خالد فهمي ، المصدر السابق، ص١١٦.

[٥] طلال المهتار ، المصدر السابق، ص٢٠٢-٢٠٣.

محمد علي بأنه كان متماشياً مع الإرادة السياسية الفرنسية فمن ناحية وضع الخطط والنشاط التوسعي الذي كان يقوم به والي مصر يمكن القول بأنه كان يخدم الى حد كبير الطموحات الفرنسية المتمثلة بمناطق النفوذ التي حرص من خلالها والي مصر بالسيطرة عليها(١).

فكر الوالي في عام ١٨٢٠ بتوسيع ممتلكاته جنوباً حتى شملت وادي النيل كله، ووضع السودان نصب عينه (٢)، وبعد ارساله الحملات العسكري اليه (١٨٢٠-١٨٢٢) واحتلالها استغل العبيد السودانيون إلى جانب الفلاحين المصريين في تشكيل قوات عسكرية، وجاء اختبار هذه القوات بقيام الانتفاضة الوهابية الثانية فكاتب الوالي ابنه إبراهيم باشا في تموز عام ١٨٢٣ بتشكيل (الأي من الأروط) (٣) المُشَكَلة حديثاً من العبيد السودانيين والفلاحين المصريين للقضاء على الانتفاضة الناشبة وفي تشرين الثاني في العام نفسه دعا محمد علي القنصلين الفرنسي والبريطاني لاصطحابه إلى المعسكر وانتقل إلى بني عدي(٤) ليشرف بنفسه على التدريب، فكانت نتيجة الاستعراض

---

(١) The French Document :on Egypt, 1805-1848, Iprahim Pasha and Franch, Public record office, No :765 Freign offic 1956.

(٢)عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي ، ص٩٠.

(٣) الآي والأورط: وهي من المصطحات العسكرية العثمانية والتي غالباً ما تستخدم في الترجمة العربية وتشمل الرتب العسكرية بأسمائها الأصلية في جيش محمد علي والتي بقي معظما الى ما قبل ٢٣ تموز ١٩٥٢ والآي تعني (اللواء) وكان حجمه محدداً ب(٤)الآف مقاتل ينقسمون الى خمسة (أورط) والتي تعني الكتيبة ويتشكل كل منها من (٨٠٠) رجل. للمزيد ينظر: خالد فهمي، المصدر السابق،ص١٥ و١٣٠ .

(٤) بني عدي: وهي منطقة واقعة بالقرب من منفلوط بمحافظة أسيوط حالياً. للمزيد ينظر: جميل عبيد ، قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٤-١٨٢٧)، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠)، ص٧٣.

العسكري مدهشة جداً ونالت أعجاب القنصلين الفرنسي والبريطاني وسُر محمد علي باشا بذلك سروراً كبيراً [١] .

وردت تصاريح لهذين القنصلين عن الاستعراض الذي شاهدوه إذ أبدى القنصل الفرنسي دروفتي رأيه في الأستعراض بأنه كان ناجحاً وأكد بأن هذا النجاح ماهو الا نتيجةً للتدريبات التي مثلت فخراً للضباط الفرنسيون و للقنصل الفرنسي ولبلده بما قدموه من خبرات لتطوير جيش ابهرهم بهذا الشكل[٢].

قال دروفتي في رسالته التي بعثها إلى وزير خارجية فرنسا في شباط عام ١٨٢٤: " **بأن هذا الجيش الكامل النظام والترتيب على النمط الفرنسي، يتألف من فلاحين مصريين ومن سودانيين أما القادة فأغلبهم من العثمانيين والمماليك، وقد أبدوا جميعاً في المناورات مرتبة تستوجب الافتخار بهم، وللضباط الفرنسيين الذين دربوهم**" [٣].

أما Henry Salt (هنري سولت)[٤] القنصل البريطاني فعبر عن إعجابه بهذا الاستعراض العسكري بقوله: " **إن الباشا أقام استعراضاً ضخماً وقامت أربعة آلايات**

---

[١] خالد فهمي ، المصدر السابق، ص ١٣٣ .

[٢] المصدر نفسه، ص ١٣٣ .

[٣] نقلاً عن: جميل عبيد، المصدر السابق، ص٧٤.

[٤] هنري سولت: ولد في ليتشفيلد في بريطانيا في ١٤ حزيران ١٧٨٠ ، ،وهو قنصل بريطانيا في مصر ، وهو فنان ورحالة ودبلوماسي وعالم مصريات ، ذاع صيته بين العلماء المصريين بسبب اهتمامه الشديد بجمع الآثار المصرية القديمة وبيعها لمختلف متاحف العالم أثناء توليه عمله كـ(قنصل عام)للفترة الممتدة(١٨١٥-١٨٢٧) في مصر، وتوفي في الإسكندرية في مصر في ٣٠ تشرين الأول عام ١٨٢٧. للمزيد ينظر : جريدة الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، العدد ٩٣٧٣، ٢٧ تموز ٢٠٠٤.

بالتدريب في السهل (الواقع غرب المعسكر) ولم يكن الاستعراض عادياً بل كان يشبه (حرباً صغيرة) [بالفرنسية] وكان منظر مثير للإعجاب حقاً "[١].

أما ميدان الباشا الآخر الذي توجه إليه هو (اليونان) بتكليف من الباب العالي في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٨٢٤ بعد قيام الانتفاضات الشعبية هناك لنيل استقلالهم وما أن دخل الجيش المصري إلى المورة حتى تحولت الهزائم العثمانية إلى انتصارات مبهرة على يد الجيش المصري وما أن زادت انتصارات الأخير حتى هبت الشعوب الأوربية مطالبة بإنقاذ اليونان [٢]، مما أثار فرنسا وبريطانيا خوفاً من استغلال روسيا الفرصة لتلعب درورها فأرادتا التدخل لحل الأزمة قبل أن تصبح بين يدي روسيا[٣]، لكن السلطان العثماني محمود الثاني[٤]رفض تدخلهم فاتصلت بريطانيا عبر قنصلها في مصر بمحمد علي وعرضت عليه المال مقابل وقف القتال ، ولما رفض الطرفان التدخل [٥] تم الاتفاق بين الدول الأوربية الكبرى لإنهاء الأزمة في عام ١٨٢٧ فاتفقت كل من (فرنسا وبريطانيا وروسيا) على توقيع (معاهدة لندن)[٦]، وتحقيق استقلال اليونان نهائياً عن الدولة العثمانية وحذروا الجيش المصري وأمروه بالانسحاب وإلا

---

[١] نقلاً عن: خالد فهمي، المصدر السابق، ص١٣٣.

[٢] عبد الحميد البطريق ، عصر محمد علي، ص٩٣–٩٤.

[٣] عبد الستار البدري ، المصدر السابق، ص٧٢–٧٤.

[٤] السلطان محمود الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩): وهو ابن السلطان عبد الحميد الأول، ولد في عام ١٧٨٥ ، ونُصب سلطاناً عام ١٨٠٨ وهو في الثلاثين من تسلسل السلاطين العثمانيين ، أخذت في عهده (المسألة الشرقية) بالظهور بشكل واضح وتكالبت الدول الأوربية ضد الدولة العثمانية وقد بذل جهوده لإيقاف التدهور الحاصل ، توفي عام ١٨٣٩ وخلفه ابنه عبد المجيد.للمزيد ينظر: أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق، ص٥٨ ؛
The new Encyclopedia Britannica,vol.13,U.S.A.1974,P.758.

[٥]عبد الكريم رافق ، المصدر السابق، ص٤٠١ ؛ عبد الستار البدري، المصدر السابق، ص٧٨.

[٦] معاهدة لندن: وهي المعاهدة التي عقدت في السادس من تموز عام ١٨٢٧ بين (فرنسا وبريطانيا وروسيا) وأهم ما جاء فيها هو النص التي تضمن التدخل أو التوسط بين الدولة العثمانية واليونان لتقرير مصير المسألة اليونانية على قاعدة استقلال اليونان الداخلي الذاتي. للمزيد ينظر: جميل عبيد ، المصدر السابق، ص١٥٥–١٥٧.

فستكون العواقب وخيمة، إلا أن السلطان ظل مُصراً على موقفه، فحدث الصدام المفاجئ من غير سابق إنذار وكانت نتيجته معروفة لعدم استعداد الأسطولين المصري والعثماني، مما أدى بالتالي إلى سحق الأسطولين، وإعلان الدولة العثمانية الجهاد مما أتاح الفرصة أمام روسيا للتدخل في أملاك الدولة العثمانية في البلقان، وبالتالي أدى ذلك إلى إثارة قلق فرنسا وبريطانيا واضطرهما إلى تطبيق ما نصت عليه معاهدة لندن عام ١٨٢٧[١] وقاموا بتهديد الجيش المصري ، مما أوقع الباشا في حيرةٍ من أمره بين أتباع السلطان أو الاستجابة للتهديد الأوربي فطلب محمد علي من السلطان العثماني بأن يقوم بعزل خسرو باشا ويحل محله يوسف باشا [٢] نتيجة لتكاسل الأول ومماطلته لإتباع الأوامر، وأعلم القنصل الفرنسي دروفتي حكومته بمطلب محمد علي من الباب العالي في تقريره المُؤَرخ في الثاني والعشرين من أيلول عام ١٨٢٤ قائلاً فيه: " **يرى محمد علي بعد الهزائم التي تعرض لها القبطان باشا [٣] أمام ساموس، عدم صلاحيته لقيادة القوات العثمانية بناء عليه طلب إحلال يوسف باشا مكانه في القيادة العليا للقوات العثمانية لأنه أكثر مقدرة على إدارة دفة العمليات الحربية** " [٤] .

استجاب الباب العالي لطلب محمد علي باشا في التاسع من شباط عام ١٨٢٧ لأنه كان منهمكاً وغير قادراً على مواصلة الحرب مما أدى إلى أستجابته لطلب محمد

---

[١] عبد الحميد البطريق ، عصر محمد علي، ص٩٣-٩٥.

[٢] يوسف باشا: شغل يوسف ضيا المعدني باشا منصب صدر أعظم للمدة(١٧٩٩-١٨٠٠) وحضر إلى مصر عام ١٧٩٩ على رأس جيش لأجلاء الفرنسيين، ومكث في مصر الى الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٨٠٣، لتنظيم إدارتها ليُرجع بها مرة أخرى ولاية عثمانية. للمزيد ينظر: عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الاثار في التراجم والاخبار، ج٤، ص٨٢-١٨٧؛ نقولا الترك ، المصدر السابق، ص٦٠-١٢٢.

[٣] القبطان باشا: ويعني به القائد الأعلى ،الذي كان قد شغله خسروا باشا في هذه الفترة. للمزيد ينظر: جميل عبيد ، المصدر السابق، ص١٠١.

[٤]المصدر نفسه ، ص١٠١.

علي، وبالتالي سبب عزله ارتياحاً فرنسياً لأن فرنسا اعتقدت أن خسرو هو العقبة الكبرى في طريقها لأنه لم يكن متفاهماً مع فرنسا ولم يكن متقرباً منها وبالتالي فأنه أصبح من السهل مصالحة الحكومة العثمانية وكسب ودها[١].

مما أثار حفيظة محمد علي وبعثه وراء القنصل الفرنسي دروفتي وتحدث معه حديثاً طويلاً بيّن للقنصل المتاعب التي يلاقيها من الباب العالي وختم حديثه أن ثقته في الديوان وأمانته قد أعدمت وأنه قرر أتباع توجيهات قنصل فرنسا الصادرة من حكومته مبدياً استعداده للانسحاب مقابل أن تضمن له تأييدها في حالة غضب السلطان عليه، فنقل القنصل الفرنسي هذا الحديث إلى السفارة الفرنسية في الأستانة التي لم تكن متوافقة مع آراء دروفتي عن محمد علي ومن ثم عارضت كلام دروفتي عن محمد علي ووجهة نظره به وتصديقه إياه وحذرته منه مبينةً له أن ذلك نابع من ألاعيب الباشا وأن هدفه هو إيقاف التدخلات الأوربية[٢].

نتيجة لأستمرار زحف إبراهيم حدثت معركة نفارينو[٣] بينه وبين دول الحلفاء في عام ١٨٢٧ والتي انتهت بهزيمة جيش إبراهيم باشا وبعد تلك الهزيمة المفجعة اتبع محمد علي سياسة التقرب من بريطانيا وأدرك أن استمراره في خوض الحروب سيؤدي إلى هلاك جيشه واستنزاف خزينته وتم الاتفاق بينهما في السادس من آب عام ١٨٢٨ على انسحاب الجيش المصري من بلاد اليونان والذي تم بشكل نهائي في تشرين الأول

---

[١] نقلاً عن: داود بركات ، البطل أبراهيم وفتحه الشام ١٨٣٢ ،(مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة،٢٠١٢)، ص١٥٥.

[٢] جميل عبيد ، المصدر السابق، ص١٣٤-١٣٦.

[٣] نفارينو: وهي ميناء حجرية في بلاد اليونان، وتقع شمال مودن، وإلى الجنوب الغربي من بيرة جك، وتكتب ناوريت باللغة التركية. للمزيد ينظر: محمد فريد بك ، المصدر السابق، ص٤٥٣.

عام ١٨٢٨[١]،أما السلطان العثماني محمود الثاني فقد أصر على موقفه إلا أن أُجبر بعد هزيمته أمام روسيا للتوقيع على معاهدة Adrianople (أدرنة)[٢]، في الرابع عشر من أيلول عام ١٨٢٩ وهكذا أنتهت أزمة اليونان[٣] .

ورأى محمد علي الأقتداء بنصيحة دروفتي و انسحاب قواته من اليونان وبالفعل تم ذلك في تشرين الأول عام ١٨٢٨، مما أثار غضب السلطان واضطراره في النهاية على إعلان استقلالها التام في ١٨٣٢ [٤]، إلا أنه رغم صدمة محمدعلي بموقف فرنسا الا أنه كان مدركاً بأن مصلحته كانت تقتضي باستمرار العلاقات بشكل ودي والدليل على ذلك أنه عندما عاد القنصل الفرنسي دروفتي من فرنسا في السابع من كانون الأول عام ١٨٢٨ استقبله بإحسان بوصفه مبعوث السلام والوفاق، وهذا نابع من خطط محمد علي وسياسته التي رميت الى تقوية أسطوله بعد الهزائم والخسائر التي لحقت به من الحروب السابقة [٥].

---

[١] جميل عبيد ، المصدر السابق، ص١٥٤-١٥٦.

(٤) معاهدة ادرنة: وهي المعاهدة التي عقدت ١٤ ايلول ١٨٢٩ بين الدولة العثمانية وروسيا بعد حرب استمرت سنة واربعة اشهر وتضمنت المعاهدة ١٨ مادة منها أن تدفع الدولة العثمانية غرامات الحرب لروسيا وتم توسيع السيطرة الروسية على سواحل البحر الأسود ليشمل السيطرة على الساحل الشرقي بكامله. واعتبرت المعاهدة اسوأ نقطة في التاريخ العثماني في عهد السلطان محمود الثاني وادرنة تعتبر الخط الدفاعي الأخير من العاصمة الأستانة . للمزيد ينظر: عايض بن خزام الروقي، المصدر السابق،ص٤٣-٥٦.

[٣] عايض بن خزام الروقي ،المصدر السابق، ص ٧٣-٧٥.

[٤] عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي، ص٩٥.

[٥] رينيه قطاوي وجورج قطاوي، المصدر السابق، ص٨٩.

المبحث الثالث

دور القناصل الفرنسيون في الحياة المصرية والمواقف البريطانية من ذلك(١٨٢٩-١٨٤٨)

رغم الظروف التي مر بها محمد علي ومواقف فرنسا منها والأزمات التي واجهته وبعد كل المعارضة التي كان يلاقيها من بريطانيا لمساندته فرنسا وتقريبها منه وخصها عن باقي الدول ألأوربية من قبله في العديد من الأمور المهمة إلا أن محمد علي باشا لم تنقطع علاقته بالدبلوماسيين الفرنسيين وبقي على استمرار مع القنصلية الفرنسية في مصر وخاصة بعد الحال الذي وصلت اليه الدولة العثمانية ووضعها الخطير وانتظار الدول الأوربية الفرصة المناسبة والثمينة للانقضاض عليها. ففي عام ١٨٢٩ وبمجيء القنصل الفرنسي الجديد Mimaut (ميمو) [١] (١٨٢٩-١٨٣٧)كانت الاتصالات لا زالت قائمة بشأن مصير الدولة العثمانية ووصفهما الخطير بحسب ما ذكره محمد علي باشا للقنصل الفرنسي ميمو: " **إن الدولة العثمانية معرضة لأزمة خطيرة من تلك الأزمات التي تقرر مستقبل الأمم فهناك انشقاق وشيك الوقوع بين جزأين من الدولة... وإذا ما تم هذا الانشقاق، استقر كيان البلاد العربية، أنها مهد الدين وبها الحَرَمَان الشريفان وهي موطن الخلافة** [٢].

أدرك محمد علي الأهمية الاستراتيجية لبلاد الشام التي كانت تحت سلطة الدولة العثمانية وهي أحد الميادين التي عزم الاستيلاء عليها، وبالفعل انطلقت جيوشه في

---

[١] جاك فرانسوا ميمو(١٧٧٤-١٨٤٧): وهو قنصل فرنسا في مصر، عُين قنصلاً في الإسكندرية عام (١٨٢٦-١٨٢٩) وبعد ذلك رُقي فأصبح قنصلاً عاماً في مصر عام ١٨٢٩ وحل محل القنصل السابق دروفتي. للمزيد ينظر: أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق، ص١٠٣.

[٢] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص١٠٣؛ داود بركات، المصدر السابق، ص٥٢.

تشرين الأول عام ١٨٣١، وتمكنت من اجتياح عكا في السابع والعشرين من آيار عام ١٨٣٢وزحف إبراهيم نحو الشمال حتى وصل دمشق من دون أي مقاومة في الثالث عشر من حزيران ، وفي الثامن من تموز سقطت حمص و لحقت بها حلب في الخامس عشر منه [١]، وكانت هذه الحملة قد تمت حسب توجيهات القنصل الفرنسي ميمو، وكان إبراهيم هو قائد الحملة وكان مستمراً في زحفه مما أثار حفيظة الباب العالي [٢].

كان ميمو مستمراً في التودد إلى محمد علي في مسألة الشام وكان يرمي من وراء ذلك تحقيق مصالح اقتصادية وسياسة لبلده وأكد ذلك في رسالته التي بعثها إلى حكومته في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٨٣٢ والتي بين فيها توسع مصر وتوحيدها مع بلاد الشام في تنظيم سياسي منفصل فعلاً عن إمبراطورية الأستانة سيجني فوائد جمة على التجارة الفرنسية [٣]، وفي الثالث والعشرين من نيسان عام ١٨٣٢ أمر السلطان محمود الثاني بعقد المجلس التشريعي والذي خرج بنتيجة تقضي بعزل محمد علي وتعيين حسين باشا بدلاً عنه [٤].

أعترض علماء الأزهر على قرار السلطان وردوا رداً شرعياً على الفتوى التي صدرها الديوان في المجلس التشريعي فأرسلوا رسالة للسلطان، ذكروا فيها محاسن محمدعلي ، والتمسوا منه إبقائه واليًا على مصر ولما بلغ القناصل ذلك إلى الوالي أجابهم بان علماء الأزهر أحفظ الدين وهم أعرف بأحكامه من جميع علماء المسلمين [٥].

---

(1)Henry Dodwell, The Founder of modern Egypt: Astudy of Muhammed Ali, Camgridge, 1931,P.98.

(٢) أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٠٧.

(٤)داود بركات ، المصدر السابق، ص٣٩ ؛رينيه قطاوي وجورج قطاوي، المصدر السابق، ص٩٦.

(٥)المصدر نفسه، ص٤٦.

استمر إبراهيم باشا في زحفه حتى وصل إلى مشارف الأناضول بعد أن احتل دار الشام التي أظهر نحو أهلها عطفاً كبيراً ووصله في ذلك الحين المبعوث الفرنسي De Baisle Comte (دي بوالكومت) [١] إلى مصر والمعروف بلباقته السياسية [٢]، وكان هذا المبعوث الفرنسي قد أُرسل لإقناع إبراهيم بالانسحاب من الأناضول مما أثار Lord Palmerston (اللورد بالمرستون) [٣] وطلبه المساعدة من دولته بتعزيز أسطول البحر المتوسط، والتي كانت واقفة بالضد من مشروعات محمد علي في الشام بينما ارتأت فرنسا حل الأزمة حلاً سلمياً [٤] .

وفور وصول دي بوالكومت الإسكندرية في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٨٣٣م قابل القنصل الفرنسي ميمو ،ثم قابله مره أخرى بحضور الوالي محمد علي في الأول من آيار لإقناعه بانسحاب إبراهيم من الأناضول، ثم جرى لقاء بين محمد علي باشا والبارون بوالكومت بعد مدة من لقائه الأول معه ليبلغه رسالة وصلته من وزير

---

(١) شارل جوزيف أدمون بارون بوالكمتٍ: وهو من كبار موظفي السلك الدبلوماسي الفرنسي التحق بخدمة وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٨١٤، ثم تنقل السلك السياسي وله خبرة واسعة بشؤون أوربا . للمزيد ينظر: سامي صالح الدوري ، الموقف البريطاني من سياسة محمد علي باشا في اليونان وبلاد الشام ١٨٢١-١٨٤١، رسالة ماجستير،(غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت، ٢٠٠١، ص٩٣؛ محمد فؤاد شكري ، بناء دولة مصر، ص٢١٣.

(٢) أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق، ص١١٥.

(٣) بالمرستون: هو رجل دولة بريطاني ولد في برود لاند عام ١٧٨٤ ، أتم دراسته في جامعة كامبردج، انتخب عضواً في مجلس العموم، انضم إلى حزب التوري عام ١٨٠٧ثم انفصل عنه وانضم إلى حزب الأحرار، وعمل وزيراً للخارجية البريطانية ثلاث مرات(١٨٣٠-١٨٣٤)(١٨٣٥-١٨٤١)(١٨٤٦-١٨٥١) ودافع عن سياسية بلاده ضد فرنسا طوال أربعين عاماً وكانت معارضته لمحمد علي السبب الرئيسي في إحباط مخططات الأخير التوسعية. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص١١٥.

(٤) المصدر نفسه، ص١١٦.

الخارجية الفرنسي الدوق De broglie (دي بروجلي) [١] بينت أن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة الفرنسية بأنها سترسل أسطولها ليقوم بتظاهرة بحرية لإجبار محمد علي على المفاوضات، وفعلاً رضخ الوالي للتهديد وأرسل بلاغاً إلى ابنه إبراهيم لأيقاف زحفه على الأستانة [٢]. وتم التفاوض بين محمد علي والدولة العثمانية وأسفر عن عقد صلح في الثامن من نيسان عرف بـ (صلح كوتاهية) عام ١٨٣٣ والذي بموجبه أصبحت سوريا وإقليم أدنه لمحمد علي مع تثبيته على مصر وكريت والحجاز على أن يتم جلاء الجيش المصري من الأناضول [٣] .

إلا أن كلا الطرفين لم ينظر لهذا الصلح إلا كهدنة مؤقتة فعمل الوالي محمد علي في تموز عام ١٨٣٣ على تطبيق (نظام الاحتكار)[٤] تطبيقاً شاملاً لإصلاح ما لحق بالجيش من أضرار مما آثار فزع الأهالي وقناصل الدول لاسيما القنصل الفرنسي ميمو

---

(١) بروجلي: وهو آشيل ليونس فيكتور شارل دوق دي بروجلي (١٧٨٥-١٨٧٠) عمل عضواً في الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٨١٤م كما تقلد مناصب وزارية عديدة من أهمها وزارة المعارف عام ١٨٣٠ ووزارة الخارجية (١٨٣٢-١٨٣٤) ورئاسة الوزراء في (١٨٣٥) و(١٨٣٦) ومن ثم سفيراً لبلاده في لندن في(١٨٤٧-١٨٤٨). للمزيد ينظر: رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص١٠١.

(٢) أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق، ص١١٦.

(٣) رينيه قطاوي و جورج قطاوي ، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٤) نظام الاحتكار: وهو نظام أقتصادي أنشأهُ محمد علي في مصر وبلاد الشام وهو أن تقوم الدول بشراء المنتجات بالسعر الذي تحدده وتتولى تصريفها بالثمن الذي تراه واعتقد ان هذا النظام الاقتصادي هو الأمثل لرفع عجلة التقدم إلى الأمام ومحاولة للرفق بالتجار والفلاحين .وكانت من أهم المنتجات المشمولة بالاحتكار هي القطن والقمح والحرير والصوف، وتولت بريطانيا ضرب سياسة الاحتكار لاسيما عندما شعرت بأن محمد علي ما فعل ذلك إلا للوقوف بوجه مصالحها لذلك فانها بذلت كل ما بوسعها من أجل كسر سياسة الاحتكار هذه وبالتالي نجاحها في القضاء عليه. للمزيد ينظر: أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص١٣٢.

الذي بين رأيه في نظام الاحتكار بأنه سيلحق الإضرار بالتجارة الأوربية وإذا كان للوالي رغبة في تطبيقه فأن ذلك سيتعارض لا محال مع مصالح التجارة الأوربية [١].

في الوقت الذي ظل الباب العالي يتحين فيه الفرص لغسل العار الذي لحق به من جراء(صلح كوتاهية) ففي الثامن من تموز عام ١٨٣٣ عقدت الدولة العثمانية معاهدة دفاعية هجومية مع روسيا عرفت بمعاهدة Unkiar Skelessi (انكيار سكيلسي) [٢]ولمدة ثماني سنوات (١٨٣٣-١٨٤١)[٣] .

كانت النظرة الفرنسية حيال ابراهيم باشا نظرة احترام إذ رأت فرنسا ان ابراهيم باشا هو شخصية طموحة جداً وجريئة للغاية ،اذ لم يتردد في التقدم نحو مناطق آسيا الصغرى . وايضاً بينت رغبته في الانفصال عن الدولة العثمانية بينما كان محمد علي حريصاً على توصية ابنه ابراهيم بمراعاة مواقف الدول الأوربية لاسيما فرنسا[٤].

جاءت تقارير لدي بوالكمت مبينةً أراء إبراهيم باشا، وقال له محمد علي: " **لم أعمل في مصر سوى ما عمله البريطانيون في الهند** "،إذ كان دي بوالكمت يخشى من امتداد الروح القومية كما جاء في تقريره الأول [٥] إذ طرح المسألة على النحو التالي : " **وهناك**

---

[١] محمد مبروك، المصدر السابق، ص١٢٠.

[٢] رينيه قطاوي و جورج قطاوي ، المصدر السابق، ص١٠٥.

[٣]وقد نصت على تبادل المساعدة إذا ما هوجمت احداهما من طرف آخر. وقد نص بند سري من المعاهدة على إعفاء الدولة العثمانية من إرسال قوات عسكرية مقابل إعفاء السلطان العثماني من قبل روسيا من أعباء المساعدات المالية ، والتي أعطتها بالمقابل حق أقفال مضيق الدردنيل وعدم دخول أي سفينة حربية. للمزيد ينظر: عبد الستار البدري، المصدر السابق، ص١٢٤؛ محمد صبري ، تاريخ مصر الحديث، ص٦٧؛ بيير رنوفان ، المصدر السابق، ص١٣٣.

[٤]The French Document :on Egypt, 1805-1848, Iprahim Pasha and Franch, Public record office, No :656 Freign offic 1953

[٥] نقلاً عن: رينيه قطاوي و جورج قطاوي ، المصدر السابق ، ص١٠٥.

من ناحية أخرى أحد لا يستطيع حتى الآن ان يتكهن بنتائجه ونعني بذلك تلك الحروب التي وضعت أوزارها منذ عهد قريب وما سوف تبثه في نفوس الأمة العربية من شعور بالقومية وروح عسكرية على يد جيوش محمد علي الجرارة مما يوقظ فيها الشعور بقوتها من جديد ويولد في أبناء العرب الرغبة في أن يحكموا أنفسهم بأنفسِهم وقد حلال لبعض القوم في أوربا أن يروا في هذه الحروب انتفاضاً من العرب على الترك غير ان ذلك لا يتفق مع الواقع فصاحب المشروع عثماني فكر فيه بعقل عثماني كما ان العثمانيين هم الذين تولوا قيادة العرب في تنفيذه " [١] .

إذا كان الوالي محمد علي قد أدعى رغبته بإقامة دولة عربية فما كان ذلك إلا وسيلة للوصول إلى مبتغاه في الوراثة ولم تكن سياسته الخارجية نابعة من وطنيته وعروبة مصر بل كانت كوسيلة لضمان الوراثة لأسرته من بعده وهذه التحليلات جاءت بحسب ما أبداه القناصل الأوربيون في مصر بحكم تقربهم من محمد علي [٢] .

بعد صلح كوتاهية أخذ الباب العالي بأثارة المشاكل والفتن في سوريا حتى وصل الخبر إلى محمد علي، وابلغ الوالي القناصل أنه قد يُجبر على إعلان استقلاله هذا فضلاً عن وقوف بريطانيا في وجه الباشا منذ اتفاق كوتاهية، عكس موقف فرنسا التي أصبحت منذ ذلك الصلح داعمة لمحمد علي [٣].

جاء في تقارير القناصل الفرنسيون عن الحكم المصري لبلاد الشام بأنه لم يكن ارتباط مصر مع بلاد الشام ارتباطاً جغرافياً وانما كان ارتباطهم جوهرياً أملته الظروف الطبيعية. وتباينت اراء هؤلاء القناصل ازاء ذلك، فالبعض منهم عد ذلك الوجود مشروعاً

---

[١] نقلاً عن: ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص١٠٥.

[٢] أسد رستم: آراء وأبحاث، (منشورات الجامعة للبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٦٧)، ص١٧٠.

[٣] داود بركات ، المصدر السابق، ص١٢٦-١٢٧.

نهضوياً اسهم في اعادة الدور الريادي لمصر في المنطقة العربية، أما البعض الآخر فقد اعتبره مشروعاً توسعياً واستغلالياً رمى الى استنزاف ثروات البلاد وامتصاصها لتحقيق المصالح الشخصية [١] .

إذ اختلف قناصل الدول بحكم اختلاف دولهم بحكمهم على الوالي محمد علي باشا [٢] ، فقد رأى Campell (كامبل) [٣] القنصل البريطاني في رسالته المؤرخة في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٨٣٤ والتي أرسلها إلى وزير خارجية بريطانيا (اللورد بالمرستون) أكد فيها على رغبة الباشا بالاستقلال وعزمه عليه وطالباً الرد من حكومته على ذلك [٤] وكان رد بالمرستون موضحاً موقف حكومته باهتمامها وحفاظها على كيان الدولة العثمانية في رسالته التي أجاب فيها قنصلهم في الرابع من شباط عام ١٨٣٣ [٥].

استغل محمد علي مواقف الدول الأوربية وغضبها من روسيا والدولة العثمانية بسبب معاهدة انكيار سكيلسي وأجرى اتصالاته مع قناصل فرنسا وبريطانيا والنمسا في صيف ١٨٣٤ وقدم لهم في الثالث من أيلول مذكرة أعرب فيها عن عزمه على الاستقلال عن السلطان، وأراد الوالي إقناعهم بان هذا الاستقلال هو الضمان الوحيد ضد تحركات

---

(1) The French Document :on Egypt, 1805-1848, Iprahim Pasha and Franch, Public record office, No :705 Freign offic 1955

(٢) عايض بن خزام الروقي ، المصدر السابق،٤٦.

(٣) باتريك كامبل: وهو قنصل بريطانيا الذي صدر قرار تعيينه من الوزارة البريطانية كقنصل لبريطانيا في مصر في ٧ كانون الثاني١٨٣٣ وحتى عام ١٨٣٩ بدلاً من القنصل البريطاني السابق باركر. للمزيد ينظر: جورج انطونيوس، يقظة العرب، ص٩٣؛ محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر ،ص٢١٥ و ٧٤٩.

(٤) عايض بن خزام الروقي، المصدر السابق، ص٤٦.

(٥) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص١٤.

روسيا، وعلى الرغم من رفض الأخيرة للمذكرة بشدة إلا أنها هددت بتطبيق ما جاء في معاهدة انكيار سكيلسي [١].

ظل كلاً من الدولة العثمانية ومحمد علي على مواقفهما وأصرارهما على تحقيق غاياتهما، فقد بقي محمد علي عازماً على الاستقلال ،إذ بينت له الحكومة الفرنسية عن طريق قنصلها في مصر موقفها بصراحة منذ أواخر عام ١٨٣٧ وأوضحت له بأنه لا يمكنها مساندة الوالي في جميع مطامحه في الاستقلال [٢] إلا أن الوالي ظل متمسكاً في رغبته بالاستقلال وجدد محاولاته في عام ١٨٣٨ لإقناع قناصل الدول الأوربية بضرورة ذلك وفوائده وأبدى في حديثه مع Cochelet (كوشيليه)[٣](١٨٣٧-١٨٤٨) القنصل الفرنسي الجديد عن رغبته في الاستقلال بقوله" **بأنه لم يعمل ما عمل في مصر ليتمتع بثماره وال عثماني يأتي من بعده**"، فكانت رغبته في أن تحصد أسرته ثمار أعماله من بعده [٤] .

[١] أميل خوري و عادل إسماعيل، المصدر السابق، ص١٣٠-١٣١؛ عباس عبد الوهاب علي آل صالح، موقف الدبلوماسية الروسية من الصراع العثماني المصري(١٨٣٩-١٨٤١)، مجلة التربية والعلم، مج (١٨) ، العدد (٢)، ٢٠١١، ص٢٠.

[٢] أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص١٢٧.

[٣] كوشيليه: وهو قنصل فرنسا في مصر ولد عام ١٧٨٨ وكان قبل توليه القنصلية في مصر قنصلاً في فارصوفا وفي لشبونه وأصبح بعد ذلك قنصلاً عاماً في لندن وفي أواخر عام ١٨٣٧ عينته حكومته قنصلاً عاماً في مصر محل القنصل السابق ميمو. للمزيد ينظر:جوزيف حجار، أوربا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي، ترجمة : بطرس الحلاق وماجد نعمة، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦)، ص١٣٤؛ رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص١١٦.

[٤] نقلاً عن:أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص١٢٩.

بقيت المشاحنات مستمرة بين محمد علي والسلطان طيلة الثلاثينيات من القرن التاسع عشر فبينما كان الباشا معولاً على إعلانه الاستقلال[١]وقفت الدول الأوربية حجر عثرة بينه وبين ماعزم، إلا أن الوالي لم يهدأ له بال إلا بتحقيق ما عزم عليه فجمع الديوان في مطلع العام ١٨٣٨ وأجتمع بالقنصل الفرنسي كوشيليه والقنصل البريطاني كامبل في مصر في الخامس والعشرين من آيار مبدياً عزمه على الاستقلال أمامهم وأراد إقناعهم بأنه إذا ما آلت مصر للحكم العثماني من بعده فأن البيروقراطية وسوء الإدارة العثمانية ستدمر كل الإصلاحات التي قام بها[٢]، إلا أن رأي الدولتين فرنسا وبريطانيا وجوابهما على ذلك كان الرفض [٣].

إلا إن محمد علي استمر بتودده إلى القنصل الفرنسي كوشيليه وتمكن من إقناعه بحججه، بل استطاع أن يجعل منه مدافعاً عن فكرة الاستقلال الذي عمل ما بوسعه لإقناع حكومته [٤] وفي الأول من آيار من العام نفسه استدعى الوالي قناصل الدول جميعاً وابلغهم برغبته وعزمه على الاستقلال [٥] .

أبلغ القنصل كوشيليه في اليوم التالي من ذلك اللقاء حكومته بضرورة مساندة والي مصر في تحقيق استقلاله، واستطاع الباشا في الوقت نفسه أقناع بعض موظفي الباب العالي وكسبهم إلى جانبه عن طريق القنصل الفرنسي الذي عمل لجانب محمد

---

[١] محمد فؤاد شكري ، مصر والسيادة على السودان، الوضع التاريخي للمسألة ،(دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٦)، ص١٧.

[٢] عبد الستار البدري ، المصدر السابق، ص١٤٤.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص١٣٠.

[٥] عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي، ص٢٧٠.

علي لتحقيق مصلحة بلاده [١]، وفي الخامس والعشرين من آيار ١٨٣٨ أبلغ الوالي محمد علي قناصل الدول [٢] قائلاً: " **لا يمكنني أن أرضى بترك ما شيدته من المنافع الحيوية بمصر طول هذه السنين مما كلفني أمولاً طائلة كدور الصناعة البحرية والأسطول والبواخر والمصانع وعددها وعمالها والمدارس المتعددة والبعثات والمعاهدة العلمية التي أنشأتها على الخط الأوربي والمناجم التي فتحتها في بلاد الشام لاستخراج الفحم والحديد والقنوات والطرق التي رسمتها في مصر وبلاد الشام لا يمكنني ترك كل هذا الفناء في يد الباب العالي بعد موتي** "[٣]، فكان محمد علي متأملاً في وقوف فرنسا بجانبه معتمداً على قنصلها إلا أنه لم يكن عارفاً بأن كوشيليه كان قد تصرف من نفسه وليس بناءً على موقف حكومة Moulier (موليه) [٤][٥].

كانت الحكومة الفرنسية مشتتة ومرتبكة وفي موقف صعب ،فلم تكن على استعداد للسماح لروسيا بتكرار فعلتها عام ١٨٣٣ أو تهديد بريطانيا وحدها للوالي فضلاً عن أنها لم تكن تُرد خلافاً واسعاً مع محمد علي، وجاء موقفها صدمةً للوالي الذي كان قد عد فرنسا هي حليفته الأولى والتي ستدعمه في تطلعاته في الاستقلال[٦]. فأرسل رئيس الوزراء الفرنسي الكونت موليه في حزيران عام ١٨٣٨ تعليماته إلى القنصل الفرنسي كوشيليه بأن يقوم بتهديد محمد علي ويبين له ان مواقف الحكومة الفرنسية والبريطانية

---

[١] أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق، ص١٣٠.

[٢] عباس عبد الوهاب علي آل صالح، المصدر السابق، ص٢١.

[٣] نقلاً عن: أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص١٣١.

[٤] موليه: وهو رئيس وزراء فرنسا بدءاً من عام ١٨٣٦ والذي حل محل تيير في رئاسة الوزارة الفرنسية استمرت وزارته في الحكم حتى آذار ١٨٣٩، وقد اتهمت بتمثيل سياسة الملك فيليب الشخصية . للمزيد ينظر: رينيه قطاوي وجورج قطاوي، المصدر السابق، ص١١٨.

[٥] المصدر نفسه، ص١١٨.

[٦] عبد الستار البدري ، المصدر السابق، ص١٤٨.

ستكون قوية ومؤثرة [١]، وابلاغه بأنهما سيشتركان في تظاهرة بحرية في ميناء الإسكندرية، وقد ابلغ كوشيليه الباشا محمد علي بتعليمات حكومته قائلاً : " **بأنه سيقترف بذلك ذنباً عظيماً وأن فرنسا وبريطانيا لن تترددا في استخدام الوسائل المناسبة لمنعه من الإقدام على مثل هذا الأجراء** " [٢] وكان الوالي متفاجأً من موقف فرنسا الذي اتخذها سنداً له داخل النظام وجاء موقف الوالي مستنكراً لموقفها فقد أوضح في لقائه مع كوشيليه بأنه لم يكن متوقعاً من فرنسا بأن تقف حجر عثرة في طريقه للأستقلال [٣].

أرسلت فرنسا في الخامس عشر من آب عام ١٨٣٨ مذكرة رسمية إلى قنصلها كوشيليه لتسليمها للوالي لأبلاغه بأن فرنسا متضامنة مع باقي الدول وإنها منتظرة جواباً حاسماً[٤]، وبالتالي أذعن محمد علي للتهديدات الأوربية بعد تخلي فرنسا عنه [٥]، وأبلغ كوشيليه: " **بأنه سيكتفي حالياً بالمطالبة بحق الوراثة لأسرته ولكن إذا ما لجأت الدولة العثمانية إلى السلاح والقوة لحل القضية فهو عندئذ لن يكتفي بالمطالبة بحق الوراثة بل سيطالب بالاستقلال أيضاً**"[٦] .

عملت بريطانيا على تعزيز علاقاتها مع الدولة العثمانية فأقدمت في السادس عشر من آب عام ١٨٣٨ على عقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية[٧] عرفت

---

[١] جوزيف حجار ، المصدر السابق، ص١٣٨-١٣٩.
[٢] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص١٣٨-١٣٩؛ محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٤١٤.
[٣] عبد الستار البدري ، المصدر السابق، ص١٥١.
[٤] أحمد بهاء عبد الرزاق ، المصدر السابق، ص١٣٤.
[٥] عبد الستار البدري، المصدر السابق، ص١٥١.
[٦] نقلاً عن: جوزيف حجار، المصدر السابق، ص١٣٩.
[٧] جون مارلو، المصدر السابق، ص١١٣؛: محمد فؤاد شكري وآخرون ، بناء دولة مصر، ص٤٧-٧٩.

بمعاهدة Balte Liman (بلطة ليمان) [١] للحصول على مكاسب تجارية وتحقيق هدفها في ضرب نظام محمد علي في احتكار التجارة[٢] أخذت الدولة العثمانية بتحضيراتها استعداداً لزحف جيش عثماني إلى الشام فلما علم الباشا محمد علي بتحركاتهم اجتمع بالقناصل الأوربيين وأبلغهم بذلك،إلا إن القناصل لم يكن بأستطاعتهم أن يظهروا تجاه محمد علي سوى عطفهم وذلك لعدم وصول أي تعليمات لهم بهذا الشأن سوى تهدئة الوضع [٣]، حينها عهد محمد علي إلى وزير حربيته (أحمد باشا المنكلي) [٤]ليعاون إبراهيم في الحرب القادمة، ولما علم القناصل برغبة الوالي على إرسال وزير الحربية إلى الشام، اجتمعوا به مرة أخرى لإقناعه بترك ما نوى عليه وصدّرت فرنسا أوامرها لكوشيليه لإقناع الوالي على حل الأزمة سليماً، فبذل كوشيليه كل ما بوسعه للدفاع عن حق أسرة محمد علي، وحض حكومته على ضرورة التدخل خوفاً من تدخل بريطانيا واستغلالها الموقف، هذا فضلاً عن مساعدة قنصل النمسا للقنصل الفرنسي [٥]، محاولين إثناء الباشا عن قراره في إرسال أحمد باشا المنكلي ، لكن الوالي طلب منهم تقديم ضمانات

---

[١] بلطة ليمان: وهي المعاهدة التجارية التي وقعها اللورد Bensoby بنسوبي البريطاني مع رشيد باشا العثماني في بلطة ليمان بالقرب من الأستانة ،وبموجبها تم تحديد الرسوم لتكون ٥ % على الواردات، ١٢ % على الصادرات، و ٣ % على البضائع المارة (ترانزيت) وألغت جميع الاحتكارات التجارية على امتداد الإمبراطورية العثمانية بما فيها مصر، وجوهر هذه المعاهدة هو تقويض أساسيات قوة مصر المالية. للمزيد ينظر: جون مارلو، المصدر السابق، ص١١٣؛ محمد فؤاد شكري وآخرون ، بناء دولة مصر، ص٤٧-٧٩.

[٢] جوزيف حجار، المصدر السابق، ص١٠٩.

[٣] عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي، ص٢٧٣ ؛ عبد الستار البدري ، المصدر السابق، ص١٦٠.

[٤] أحمد باشا المنكلي: هو واحد من أشهر القواد العسكريين المصريين،والذي قاد الحملة على سوريا ثم ولاه محمد علي مأموراً لجفلك بزوه ثم مديراً لمصر الوسطى وتولى على السودان عام ١٨٤٠ حتى ١٨٤٥ ، ثم تولى نظارة الجهادية وكانت داره بشارع قنطرة الدكة. للمزيد ينظر: محمد حسام الدين إسماعيل ، المصدر السابق ، ص١٥٥.

[٥] عبد الستار البدري ، المصدر السابق، ص١٦٢.

لعدم زحف الجيش العثماني إلى بلاد الشام وعدم المساس بالسيادة المصرية[١]، فوافق كوشيليه على مطلبه في الوقت الذي رفض فيه القنصل النمساوي لأنه لم يكن راغباً في إدخال بلده في الأزمة والتزامها بالوعود، وبينما كانت المفاوضات جارية كانت الريبة مسيطرة على الباشا من الموقف الفرنسي لذلك رأى ضرورة الإحاطة والحذر فأرسل إلى ابنه إبراهيم وزير الحربية احمد باشا المنكلي عازماً على الحرب المنتظرة متخذين في ذلك الحيطة والحذر اللازمين [٢].

حدثت معركة نصيبين[٣] بين مصر والدولة العثمانية في الرابع والعشرين من حزيران عام ١٨٣٩ بين مصر والدولة العثمانية والتي أسفرت عن انتصار الجيش المصري مما عزز من مركز الوالي وابنه[٤] ورداً على ذلك اجتمعت الدول الأوربية الكبرى لتأييد الجانب العثماني وبعثوا إلى محمد علي مذكرة عرفت باسم (مذكرة السابع والعشرين من تموز ١٨٣٩) طالبت المذكرة فيها سفراء الدول الكبرى في الدولة العثمانية خسرو باشا بعدم التوصل إلى أي اتفاق مع محمد علي الا بالرجوع إلى الدول الكبرى وبقبول الدولة العثمانية لهذه المذكرة تكون قد فقدت كل حق لها في الوصول الى اتفاق مع محمد علي بمعزل عن الدول الأوربية وبالتالي صار حل الصراع العثماني المصري بيد الدول الخمس (بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا) [٥].

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي ، ص٢٧٣.

(٢) عبد الستار البدري ، المصدر السابق، ص١٦٢.

(٣) نصيبين: وهي المنطقة الواقعة على الطريق الواصل بين بيرة جك والإسكندرونة وموقعها غربي بيرة جك القائمة على الضفة اليسرى لنهر الفرات، وهي غير نصيبين التي تقع في الجزيرة . للمزيد ينظر: عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ص٢٧٣.

(٤) عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي، ص١٠٥.

(٥)المصدر نفسه، ص١٥٣.

أصابت الدولة العثمانية كارثة كبرى عند خسارتها أمام الجيش المصري في معركة نصيبين إذ خلف السلطان محمود الثاني(١٨٠٨-١٨٣٩) ابنه عبد المجيد الذي كان صغيراً في السن والذي لم يتجاوز السادسة عشر من عمره، في الوقت الذي تقوى مركز الباشا واصبح سيد الميدان والح القناصل الأوربيين على تتويج السلطان الجديد[١]، إذ كانت الظروف في ذلك الوقت كلها سائرة إلى جانب الوالي المصري وكان باستطاعته الهجوم على البصرة من قبل قائده في شبه الجزيرة العربية خورشيد باشا[٢].

اذ ان الإشاعات كانت منتشرة بأن خورشيد قد توجه إلى البصرة ولقطع الشك باليقين استفسر القنصل الفرنسي كوشيليه من الوالي نفسه في حزيران ١٨٤٠، إلا أن الوالي نفى ذلك عندما بين بأن خورشيد باشا ما زال في الرياض [٣].

أراد الوالي حل الأزمة بينه وبين الدولة العثمانية من دون تدخل الدول الأوربية إلا أن الدولة العثمانية أرادت التدخل الأوربي الفعلي لحل الأزمة فاتفقت الدول على توقيع (معاهدة لندن) [٤] والتي ضمت كلاً من (بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا والدولة

---

(١) عايض بن خزام الروقي ، المصدر السابق، ص٤٠٢.

(٢) خالد بن نمال الدليمي ، موقف بريطانيا من التوسع المصري في الخليج العربي (١٨١٩-١٨٤٠)، مجلة الجامعة العراقية، العدد(١/٢٧)، ص٢٧٩.

(٣) جون . ب. كيلي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠م، ترجمة: محمد أمين عبدالله، ج١، (منشورات وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركها، عمان، د.ت)، ص٥٥٩.

(٤) معاهدة لندن: وهي المعاهدة التي نصت على مواد عدة وخلاصتها ،في أن يخول محمد علي وخلفاؤه حكم مصر الوراثي، ويكون له طوال حياته حكم المنطقة الجنوبية من سوريا المعروفة بولاية عكا بما فيها عكا نفسها، شرط أن يقبل ذلك خلال عشرة أيام من تبليغ الوالي بالشروط مقابل إخلاء جنوده جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم ادرنة وسائر البلاد العثمانية عدا ولاية عكا وأن يعيد الأسطول العثماني وإذا تجاوز التبليغ والقبول عشرة أيام فأنه سيحرم من ولاية عكا ويمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي وسحب جنوده فإذا انقضت المدة الأخيرة كان السلطان في حل من حرمانه ولاية مصر . للمزيد ينظر: عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي، ص٢٩٠-٢٩٢.

العثمانية) في الخامس عشر من تموز عام ١٨٤٠ متجاهلين دعوة فرنسا لوقوفها في نهاية المطاف مع رغبات محمد علي بمطالبه [١]، وأبلغت الدول شروط المعاهدة للوالي محمد علي بواسطة المبعوث العثماني رفعت بك[٢] وقناصل الدول في الثامن من آب عام ١٨٤٠ وبعد ثمانية أيام استقبله الوالي وعقد اجتماعاً معه ومع القناصل وأبلغهم رفضه الشروط ووضع التحصينات للدفاع عن مصر بعد رفضه الشروط، حينها غادر قناصل الدول في الثالث عشر من تشرين الأول بعد سماع رأي الوالي ووقوفه بوجه تلك الدول بمساعدة فرنسا [٣] والتي بعثت ببرقية سرية إلى قنصلها كوشيليه طلبت منه التأكد من عزم الباشا وإصراره وعدم خوار عزيمته في تمسكه بمطالبه، إلا أن فرنسا سرعان ما تغيرت واكتفت بتأييد محمد علي في الحرب فقط [٤] .

أدرك محمد علي خطورة الموقف بعد تخلي حليفته فرنسا عنه وإلحاحها على الباب العالي بتعديل فرماناته وذلك بالحد من صلاحيات الوالي التي قبلت لها ولا سيما تعديل الفرمان الأول الذي صدر في العاشر من حزيران عام ١٨٤١ الذي ضمن حق الوالي، بمنح الرتب العسكرية وفي أثناء ذلك وصلت رسالة إلى كوشيليه من حكومته لأبلاغ الوالي بها وكان مضمون الرسالة مبيناً للوالي بأن الوسيلة الأفضل والحل

---

[١] عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي، ص٢٩٠-٢٩٢.

[٢] رفعت بك: وهو مبعوث الدولة العثمانية إلى محمد علي باتفاق مع قناصل الدول لإبلاغ الوالي محمد علي شروط معاهدة لندن فوصل الإسكندرية في ١١ آب ١٨٤٠ والتقى بوكلاء الدول المتحالفة واتفقوا على تنفيذ ما تأمر به الدول فقابل رفعت بك محمد علي في سراي رأس التين في ١٦ آب وعند إبلاغه بالشروط غضب الوالي كثيراً ولم يستجب لأياً منها. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ،منتدى أيامنا ،ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، phtt:\\www.ayamina.com .

[٣] محمد عرابي نخلة، المصدر السابق، ص١٦٩-١٧٠؛ عايض بن خزام الروقي، المصدر السابق، ص٤٣٣ ؛ داود بركات، المصدر السابق، ص١٧٠.

[٤] أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص١٦٤.

المناسب آنذاك هي التسليم بما جاء في المعاهدة والموافقة علية من دون فرض أي شروط، فقبل الوالي بذلك ووافق على شروط معاهدة لندن بعد التعديلات التي أدخلت عليها[١]، وبهذا تكون بريطانيا قد حققت ما رمت إليه في بقاء مصر جزءاً من الدولة العثمانية لكي تخدم مصالحها الذاتية [٢] وقد أبلغ الوالي بتعديلات المعاهدة عبر قناصل الدول الأوربية في مصر في العشرين من آيار عام ١٨٤١ [٣].

على الرغم من الشروط التي جاءت في معاهدة لندن منها إنقاص جيش محمد علي في الثالث عشر من شباط ١٨٤١ إلا أن الباشا أعلن للقناصل في آذار عام ١٨٤٢ كتأكيد منه على الانتقال التدريجي بأن تجارة صنع المنتجات ستكون حرة ما عدا القطن، وبدأ حينها التغلغل الأوربي بالتزايد في مصر [٤] .

استمرت علاقة القنصلية الفرنسية بمحمد علي بعد تلك الأحداث ، ففي عام ١٨٤٣ انشأ الباشا بنك الإسكندرية [٥] وأعلن عنه أمام القناصل الأوربيين وأعلن عن هذا المشروع أمام الأهالي [٦] وأعطى امتيازات كثيرة للتجار الفرنسيين وطلب من

---

[١] أحمد بهاء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص١٧٨-١٧٩؛ رينيه قطاوي وجورج قطاوي، المصدر السابق، ص١٨٩.

[٢] سهير نبيل كمال ، سياسة محمد علي باشا والي مصر تجاه العراق والخليج العربي وموقف بريطانيا والدولة العثمانية منها (١٨١٦-١٨٤٠)، رسالة ماجستير،(غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة بابل ، ٢٠٠٣، ص١٢٢.

[٣] محمد عرابي نخلة ، المصدر السابق، ص١٧١.

[٤] ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص١٣٠.

[٥] محمد مبروك ، المصدر السابق، ص٢٦٣.

[٦] المصدر نفسه، ص٢٦٤.

القناصل تزويد رعاياهم بتذاكر باللغة العربية حتى تخلصهم من مشاكل التجوال [١] وفي حالة وفاتهم يكون لقناصلهم حق صرف حقوقهم لورثتهم [٢].

تحسنت علاقة محمد علي مع فرنسا بعد معاهدة لندن وكان معتمداً عليها لاسيما في الإدارة المالية إذ أدى أحد موظفي الإدارة الفرنسية دوراً كبيراً في تنظيم مالية مصر ألا وهو المسيو Rousset (روسية) بعد أن تم التعاقد مع قنصل فرنسا في عام ١٨٤٤ لإرسال خبير في الشؤون المالية لمعالجة مالية مصر وفي عام ١٨٤٦ كلف محمد علي المسيو روسية لوضع تقرير عن الإدارة الفرنسية وهيئاتها ومؤسساتها للأقتباس منها ما يمكن أن يؤدي دوره في تحديث مصر [٣].

عانى القنصل البريطاني في هذه المدة من المحاباة التي أخصها محمد علي للموظفين الفرنسيين وقناصلهم والتي أثارت له العديد من المشاكل حتى أن القنصل البريطاني كان مواجهاً لمشكلات عدة في التفاوض على عدة أمور [٤] وقد كانت صحة محمد علي حينها متوعكه واصبح دوره في السياسة يأخذ بالضعف وبتزايد مستمر لذلك استلم ابنه إبراهيم باشا عام ١٨٤٨ السلطة ولم يكن هو ايضاً على مايرام فقد كانت حالته الصحية سيئة جداً [٥].

لقد وصف إبراهيم باشا من قبل البارون بوالكومت بأنه أقرب إلى المبادئ الحرة وبأنه متميزاً بالنشاط والحماس عند قيادته الحروب كذلك تقلده لمناصب عدة وأيضاً

---

(١) عبد المنعم إبراهيم الجميعي ، عصر محمد علي ، دراسة وثائقية، (الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣)، ص٥٤.

(٢) محمد مبروك، المصدر السابق، ص٥٨.

(٣) المصدر نفسه ، ص٦٠.

(٤) جون مارلو ، المصدر السابق، ص٦٢.

(٥) المصدر نفسه، ص٦٤.

جاءت كتابات الرحالة الفرنسيين بوصفهم إبراهيم باشا متوافقة مع الآراء التي تحدثت عنه وعن مزاياه، ومن الجدير بالإشارة وصف الرحالة الفرنسي J.H.Champollion (شامبيلون)[١] الذي وصف إبراهيم قائلاً: " **أحسن إبراهيم استقبالنا وتحدث معنا عن اهتمامه بمنابع النيل ورغبته في تخليد اسمه بإرسال الكشوف وتشجيع الرحالة على ذلك وعن طريق قيامه شخصياً بقيادة بعثة صغيرة من الرحالة إلى هذه المنافع**" [٢]الا ان ابراهيم باشا كان يكره الاوربيين لاسيما القناصل الفرنسيين وقد وصفهم ابراهيم باشا قائلاً: " **إنهم مصدر ألمي ويعملون من أجل عرقلة كافة شؤون البلاد من أجل الحفاظ على مصالحهم الخاصة، وبدأوا منذ مرض الوالي الكبير محمد علي باستغلال شؤن البلاد كافة ، وأساءوا للمصريين من خلال فتح الخمارات بدون أذن الحكومة. وأطلقوا العنان لأتباعهم ومريديهم باستغلال ثروات البلاد كافة** "[٣] .

توفي إبراهيم باشا في تشرين الثاني عام ١٨٤٨[٤] واتفق القناصل الأوربيين على اختيار حفيد الوالي محمد علي باشا الا وهو عباس[٥] خلفاً لإبراهيم باشا في ولاية مصر

---

[١] شامبيلون : جاك فرانسوا شامبيلون، وهو أحد العلماء الفرنسيين الذين رافقوا حملة نابليون على مصر، والذي نجح في قراءة الخط المصري الهيروغليفي وفك طلاسمه، كما كشف عن آثار مهمة أخرى في تاريخ مصر، فقد كان مكلفاً بالقيام في أعمال التنقيب عن الآثار المصرية مما ساعد على تعيينه رئيساً لبعثة علماء الآثار المتوجهة إلى مصر وقد تميزت جهوده بكتاب (وصف مصر) . للمزيد ينظر: همت صلاح الدين، المصدر السابق، ص٣؛ جوزيف حجار، المصدر السابق، ص٤٢.

[٢] نقلاً عن: إلهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص١٥٤-١٥٥.

[3] The French Document :on Egypt, 1805-1848, Iprahim Pasha and Franch, Public record office, No :104 Freign offic 1947

[٤] جون مارلو، المصدر السابق، ص٦٤.

[٥] عباس بن طوسون بن محمد علي باشا: وهو حفيد محمد علي، ولد في سنة ١٨١٣ في جدة ونشأ في مصر، خلف عمه إبراهيم في باشوية مصر في العاشر من تشرين الثاني عام ١٨٤٨ واستمر حكمه إلى الثالث عشر من تموز ١٨٥٤. للمزيد ينظر: أنور محمود زناتي ، المصدر السابق، ص١٨٥.

ووجهوا ذلك إلى سفراء دولهم في الأستانة على أن يتفقوا مع الباب العالي على تولية عباس وإصدار (خط شريف) بذلك، فقد كان عباس في نظر القنصل البريطاني مناسباً جداً لولاية لمصر وكان مري مختلفاً عن باقي زملائه في وصف ابراهيم باشا، فقد وصفه بأنه يتكلم التركية بطلاقة [(١)].

توفي الوالي محمد علي في آب عام ١٨٤٩ وهو في الثالثة والثمانين من عمره بعد توليه باشوية مصر لمدة دامت من (١٨٠٥- ١٨٤٨)[(٢)] مثلت وفاة محمد علي انتصاراً باهراً للدول الأوربية لاسيما لبريطانيا التي لم تتفق مصالحها مع هذا الوالي تماماً على العكس من فرنسا التي قربها محمد علي كثيراً منه ومنحها الأعطيات لقناصلها واستفادت فرنسا في عهده كثيراً الى درجة انها عدت مصر هي المركز الدفاعي عن نفوذها بحكم العلاقات الوطيدة التي تربطها مع الوالي محمد علي[(٣)].

وعلى الرغم من أنه لم يكن بخيلاً على الفرنسيين وكثيراً ما كان مستجيباً لطلباتهم، فمثلاً عندما صدرت شكاوى من أهل الذمة في مصر والشام لاسيما في القدس لمست القنصلية الفرنسية الاستجابة السريعة لطلباتهم من قبل الوالي محمد علي فكان عاملاً على ترضيتهم ومساعدتهم وموفراً كافة الحقوق لهم هذا فضلاً عن اصداره الأوامر لترميم كنائس الأرمن وبناء دير لراهباتهم[(٤)].

---

(١) جون مارلو ، المصدر السابق، ص٦٤.

(٢) داود بركات، المصدر السابق، ص١٩٧.

(3)The French Document :on Egypt, 1805-1848, Iprahim Pasha and Franch, Public record office, No :765 Freign offic 1956

(4) The French Document :on Egypt, 1805-1848, Iprahim Pasha and Franch, Public record office, No :657 Freign offic 1953.

إلا أنه مع كل ذلك ألأنفتاح كان مسيطراً على كافة الأوضاع ولم يُوقع بلاده في براثن الدول الأوربية وقيودها وهكذا أنطوت صفحة من التاريخ المصري مُلئت بالعديد من الحروب والتوسعات التي اثارت مخاوف الدول الأوربية والتي باتت تخشى من توسعات هذا الوالي وتهديده لمصالح الأوربيين على العكس من خلفاءه الذين جعلوا مصر فريسة بيد الأعداء مفترساً أياها كل من له مصالح فيها فقد كان توليهم للعرش هو بداية للأزمات السياسية والمالية التي اضعفت مصر كثيراً والذين كانوا اضعف من ان يكونوا حكاماً على مصر ومواجهين لأطماع الدولة الأجنبية فيها... وهذا ما سنحاول تفصيله في الفصل الثالث .

المبحث الأول

المبحث الأول: جهود فرديناند دي لسبس لأنشاء مشروع قناة السويس

من المعروف كما مر سابقاً أن فرنسا بعثت في عام (١٨٠٣) قنصلها (ماثيو دي لسبس) إلى مصر وقد أدى دوره حسب التعليمات التي أنيطت به وهي أتباعه أسلوب الحياد وعدم التدخل في الصراعات الجارية، وهناك مصادر أشارت الى علاقة محمد علي الطيبة مع القنصل الفرنسي ماثيو دي لسبس[١]، والى الدور الذي اداه هذا القنصل في وصول محمد علي إلى السلطة وذلك عبر الدعم الفرنسي له قبل وصوله إلى السلطة وأزدياد ذلك الدعم بعد وصوله إلى سدة الحكم[٢]، وبعد وفاة ماثيو دي لسبس، عُين ابنهFredinand Delesseps (فرديناند دي لسبس)[٣] عام ١٨٣٢ كنائب قنصل في مصر، الذي وصل إلى الإسكندرية على ظهر سفينة Diogene (ديوجين)[٤] وصادف في هذا الوقت ان كان وباء الكوليرا منتشراً في فرنسا لذلك أقام لمدة ثلاثين يوماً في الحجر الصحي وكان واقعاً على ساحل الإسكندرية واستغل دي

---

(١) المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٢) ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص٩١.

(٣) فرديناند لسبس: وهو من أسرة اسكتلندية الأصل هاجرت إلى فرنسا في النصف الثاني من القرن الخامس عشر وهي أسرة دبلوماسية عملت في السلك الدبلوماسي ومثل عدد من أفرادها الفرنسيين لدى الكثير من الدول ولاسيما مصر فقد كان جده مارتن قنصلاً لدى بلاط كاترين الثانية قيصرة روسيا (١٧٦٢– ١٧٩٦)، كما كان أبوه ماثيو دي لسبس قنصل في مصر ١٨٠٣، وأما عن فرديناند فقد انخرط في السلك الدبلوماسي في ١٨٢٥ فعُين في تلك السنة قنصلاً في لشبونة ومن ثم نقل للعمل مع أبيه إلى تونس ١٨٢٨ وبعد أربع سنوات أي في أوائل ١٨٣٢ أصبح نائباً للقنصل الفرنسي في مصر للمزيد ينظر: مكي شبيكة، المصدر السابق، ص٥٠٩.

(٤) سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس (١٨٥٤– ١٨٦٩)، أطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٧٦ .

لسبس مدة بقائه في الحجر بقراءة الكتب إذ جلب له القنصل الفرنسي ميمو مجموعة من الكتب والتي كان من ضمنها تقرير Loper (لوبير)[١] المهندس الفرنسي إذ سماه لوبير (قنال البحرين) وفيه بحث عن إمكانية ربط البحرين الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وذلك عن طريق شق قناة تعرف بقناة السويس[٢][٣] وظل دي لسبس ممعناً في ذلك التقرير إلى ان اختمرت في ذهنه الفكرة[٤].على الرغم من أنه لم تكن له علاقة مسبقة بمشروع قناة السويس وكذا لم تكن له خلفية عن المشروع إلا انه عندما قرأ تقرير المهندس الفرنسي لوبير أثار المشروع انتباهه وظل عالقاً في ذهنه[٥]. وقبل وقوع تقرير لوبير في يد دي لسبس كان هناك من تبنى المشروع [٦] الا وهم أتباع Saint

[١]لوبير: وهو كبير المهندسين والذي قضى عامين في دراسة مشروع قناة السويس وعاونه بعض مهندسي الحملة الفرنسية وقدم تقريره إلى نابليون بونابرت بعد مغادرته مصر في (٣٠٠) صفحة. للمزيد ينظر: جمال بدوي، المصدر السابق، ص٨٠.

[٢]السويس: كانت تسمى (سيكوت) عند تل المسخوطة حالياً ١٧كم من الإسماعيلية، وكانت ميناء على برزخ السويس الممتد هناك في تلك الحقبة ، وتغير اسمها على مر العصور إلى ان جاء الفاطميون وانشئوا خاصية جديدة أسموها (السويس) وقد سماها المؤرخون الإغريق قناة سيزوستريس وهو الاسم الذي أطلقوه على سنوسرت الثالث، أما في العهد الإسلامي فقد فكر عمر بن العاص بهذا المشروع واراد أن يباشر العمل به ولكنه استشار الخليفة عمر بن الخطاب فمنعه خوفه من أن يطمع الروم بالاقتراب من مكة والمدينة والانتشار بسفنهم في البحر الأحمر الذي كان يدعى بحر القلزم حيث كانت السيادة عليه لهم في ذلك الوقت ولم يكن العرب قد باشروا ببناء اسطول بحري خاص بهم ، وبعد أقل من قرنين من المحاولة أراد الخليفة العباسي هارون الرشيد حفر قناة تربط البحرين ببعضهما لتيسير سبل التجارة ولكن السبب ذاته وقف عائقاً عن تنفيذ الفكرة التي كانت جاهزة من الناحيتين الفنية والهندسية. للمزيد ينظر: محمد الشافعي، السويس مدينة الأبطال، (منشورات موقع كتب عربية، د.م، ١٩٩٦)، ص١٧- ١٨؛ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٣٨

[٣]ينظر الملحق رقم (٣).

[٤] عزيز خانكي بك، قنال السويس، نبذة تاريخية ومالية، (منشورات المطبعة المصرية، د.م، د.ت)، ص١٠-١١.

[٥] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٧٦- ٧٨.

[٦] عمر الأسكندري وسليم حسن ، المصدر السابق، ص١٠٨.

Simonias (السان سيمون) [١]، إذ عُد هؤلاء هم أول من طرح فكرة إنشاء القناة على محمد علي وزار Prosper Enfantin (بروسبير انفانتان) [٢] الذي هو أحد أتباع السان سيمون مصر منذ عام ١٨٢٣ بصحبة من معاونيه في رحلته تلك ، وكان في غاية التحمس للمشروع إذ بدأت اللحظة الحقيقية للمشروع عند التقاء انفانتان بنائب القنصل الفرنسي في مصر وهو (فرديناند لسبس) إذ بدأ كل منهما باذلاً ما بوسعه لإنجاح المشروع وكان فرديناند يعمل على تسهيل مهمة السان سيمون إذ ابتدأت المناقشات بينهم تدور باستمرار منذ مجيء السان سيمون إلى مصر عام ١٨٣٣[٣].

وكانت المناقشات دائرة حول مائدة العشاء في القنصلية بين حماس انفانتان وفرديناند دي لسبس، وقامت علاقة بين دي لسبس وجماعة السان سيمون الذين كانوا على اتصال مستمر بالقنصلية الفرنسية في مصر[٤]، وبدأ دي لسبس بتوطيد علاقته

---

(١) سان سيمون: وهم أتباع الفيلسوف الاجتماعي (هنري سان سيمون)، الذي ولد في باريس عام ١٧٦٠ وتوفي ١٨٢٥، إذ يُعد هؤلاء أصحاب المذهب الاشتراكي الذي نشأ في فرنسا في الربع الأول من القرن التاسع عشر، اهتموا كثيراً بمشروع قناة السويس ووضعوا الدراسات والبحوث والخطط ونشِر ذلك في كتاباتهم ومقالاتهم وكانوا يدعون إلى تأسيس الجمهورية كنظام للحكم في المجتمع الصناعي.للمزيد ينظر: محمود صالح منسي، مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفرديناند دي لسبس، (منشورات الاتحاد العربي للطباع، القاهرة، ١٩٧١)، ص١- ١٢؛ Martin U.Martel, Saint Simon,The Encyclopedian Of Social Sciences,The Fress.U.S.A,v.13.Pp.593-44.

(٢) بروسبير انفانتان : وهو أحد أتباع السان سيمون الذي زار مصر عام ١٨٢٣ من أجل مشروع قناة السويس ولإقناع محمد علي بشق برزخ السويس وقد ارتاب محمد علي من عقيدة السان سيمون وافكارهم. قادَ أنفانتان الحركةَ الفكريَّة لمدرسة سان سيمون زُهاء ربع قرْن من الزَّمان. للمزيد ينظر:ز.ا. ليفين،الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث،ترجمة بشير السباعي،(دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨)، ص٢٦؛ شبكة المعلومات الدولية ، أحمد إبراهيم خضر ، حلقات من كتاب (اعترافات علماء الاجتماع، عقم النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع)،شبكة الالوكة، http:\\ www.alukah.net

(٣) جمال بدوي، المصدر السابق، ص٨٥.

(٤) ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٤٠.

معهم واستفاد من الدراسات والأبحاث التي أجروها على مشروع القناة [١]، ومن خلال المساعي التي بذلها دي لسبس بإجرائه لهم مقابلة مع محمد علي لغرض مناقشة المشروع[٢]، إلا إن جواب الوالي كان الرفض،وهذه مسألة منطقية لأن ستراتيجية محمد علي في بناء دولة مصر الحديثة حرص فيها على ان تكون بعيدة عن الاقتراض من البنوك الأوربية، وانه إذا أراد شق قناة السويس فيجب ان تكون برؤوس أموال مصرية، وكانت وجهة نظره قائمة على أنه إذا ما تم حفر قناة السويس فأنها ستتحول إلى بوسفور آخر سيجر بمصر إلى الهلاك، كما حدث مع الدولة العثمانية وأجابهم بقوله: " **إذا فتحت قنال السويس خلقت لمصر بسفور آخر يكون مطمع دول أوربا**" [٣]، وكان الوالي في تلك المدة مشغولاً في بناء القناطر الخيرية في النيل . وذلك مايؤكد حرص الوالي على الحذر من اطماع الدول الأوربية [٤].

موقف محمد علي ذلك واصراره أكد على حرصه الكبير على حفظ مصر وصيانتها من التدخلات الأوربية على العكس مماجاء في تقارير اغلب القناصل الفرنسيين في انه ماحرص على مصر الا لجعلها ورثة لأسرته من بعده .

ولم يكن بأستطاعة جماعة السان سيمون لا هُم ولا غيرهم من أقناع الوالي محمد علي بشق القناة، إذ كان متأكداً بأن إيصال البحر الأبيض بالأحمر سوف يجعل مصر تحت تأثير الدول الأوربية وبين لهم شروطه إذا أراد الموافقة على هذا المشروع ومنها ان تكون القناة ملكاً لمصر وان يكون تنفيذها وصيانتها فقط لمصر دون أي تدخل

---

(١) سامي محمد صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٧٧.

(٢) جمال بدوي، المصدر السابق، ص٧٨.

(٣) نقلاً عن:عزيز خانكي بك، المصدر السابق، ص١١.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٣.

أوربي[١]وذلك مايدل على حنكة محمد علي باشا ووعيه السياسي للأطماع الأوربية في مصر.

ومع الرفض المستمر من قبل الوالي الأ ان إلحاح انفانتان وفورنل الذي كان من معاوني انفانتان لإقناع محمد علي ظل مستمراً ايضاً وتحت هذا الضغط المستمر طلب منهم الوالي ليصبح في حلٍ من أمره ،عرض مشروع قناة السويس على (المجلس الأعلى)[٢] واخذ موافقته إذ بين لهم محمد علي ان موافقته متعلقه بموافقة المجلس الأعلى وكان مدركاً حينها رأي المجلس بذلك المشروع وبالفعل كان جوابه هو الرفض، وهكذا أتضحت ستراتيجية محمد علي في سعيه لغلق الأبواب بوجه الدول الأوربية وأطماعها في بلاده والمتمثلة في مشروع قناة السويس ، وفي غلق الباب أمام السان سيمون وتفضيله السير في إكمال القناطر الخيرية[٣].

هكذا تبددت أحلام السان سيمون بعد اصرار محمد علي على موقفه إلا انه على الرغم من ذلك الفشل إلا ان انفانتان بروسبير في مطلع عام ١٨٣٧ اخذ يجمع تأييدات الدول الأوربية وداعياً كلاً من فرنسا وبريطانيا والنمسا لتأييد المشروع وتمكن مع

---

[١] نجيب صالح ، تاريخ العرب السياسي (١٨٥٦- ١٩٥٦)، (دار اقرأ ، بيروت، ١٩٨٥)، ص٣٩.

[٢]المجلس الأعلى:أُنشأ عام 1834،وتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الجامعة الازهر، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة، واثنين من ذوي المعرفة بالحسابات واثنين من الاعيان من كل مديرية من مديريات القطر المصري ينتخبهما الاهالي، وعين لرئاسة هذا المجلس عبدي شكري بك (باشا) احد خريجي المجلس النائبين عن التجار والعلماء والمديريات سنة واحدة.للمزيد ينظر :جمال بدوي، المصدر السابق، ص٧٨.

[٣] المصدر نفسه، ص٧٨.

أصحاب السان سيمون في أواخر عام ١٨٤٦ من تكوين جمعية دولية أطلق عليها (جمعية دراسات قناة السويس)[١] [٢].

وفي الرابع والعشرين من شباط عام ١٨٤٨ تكونت جمعية كانت مهمتها دراسة المشروع بكل نواحيه وقد ضمت خبراء من الألمان والبريطانيين والنمساويين وكان بروسبير انفانتان ممثل فرنسا إذ كانت هذه الجمعية دولية مما زاد من قبولها لدى الدول الأوربية على اعتبار ان المشروع ليس خاصاً بفرنسا، وعقدت هذه الجمعية اجتماعات عديدة لدراسة المشروع [٣]، وفي الاجتماع الأول لها أوضح انفانتان قائلاً: " **إننا نشعر بأهمية إعدادنا لهذا المشروع الذي يعتبر اكبر عمل صناعي قامت به الإنسانية ومن واجبنا ان ننفذه بعيداً عن أي صراع قومي بالمعاونة القبلية لثلاثة شعوب كبيرة كانت السياسة تفرق دائماً بين أهدافها**، ... "، وكان محمد علي يرى في هذه الجمعية ما هي إلا لعبة من لعب الاستعمار المتكررة[٤].

فضلاً عن الرفض المصري فأن الدولة العثمانية وقفت الموقف نفسه وذلك عائداً لخشيتها من ان يؤدي المشروع إلى ضياع بعض الولايات العثمانية التي كانت حريصة على بقائها في ظل الحكومة العثمانية وخاصة تلك الواقعة في البحر الحمر هذا من

---

[١] جمعية دراسات قناة السويس: وهي الجمعية التي أنشأها السان سيمون في ١٥ نيسان عام ١٨٤٦ وقد انضم اليها بعض القادة الفرنسيين وعلى رأسهم لويس فيليب وجيزوا لمركيز لافاييت الذي كان قنصلاً عاماً في مصر، فضلاً عن عدد من المهندسين الفرنسيين منهم روبرت ستفنسن وشاركت في هذه الجمعية ثمان دول أوربية بعسكرييها ومهندسيها ومصرفيها، وعاونت هذه الجمعية دي لسبس في الاتصال بنابليون الثالث لإقناعه بمشروع قناة السويس. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، الوطن، ويكيبديا ،الموسوعة الحرة ، www.elwatan news.com; www.marfa.org ;http://www.alzahraa.net

[٢] جمال بدوي، المصدر السابق ، ص٨٤-٨٥.

[٣] المصدر نفسه، ص٨٤-٨٥.

[٤] نقلاً عن: نجيب صالح، المصدر السابق، ص٤٣-٤٥ .

جانب، أما من جانب آخر فكان خشية الباب العالي من المشروع خوفاً من أن يتسبب بثراء مصر ومن ثم يصبح بمقدرورها إعلان استقلالها التام عن الدولة العثمانية، ،ولذا وقفت بالضد من المشروع وقد اشترطت على موافقتها ان تكون هناك قوات عثمانية مرابطة للقناة وحامية لها وحريصة على أمانها وتكون عند مدخلي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر [١].

ورغم الجهود المبذولة من قبل جمعية دراسات قناة السويس التي ضمت كبار العلماء ورجال المال والسياسة إلا أنها لم تحصل أي موافقة على المشروع في عهد محمد علي[٢]، وكانت علاقة فرديناند دي لسبس طيلة المدة التي كان فيها في مصر تزاد يوماً بعد يوم بابن محمد علي (سعيد)[٣] التي كانت القنصلية الفرنسية هي مكانه الوحيد خارج القصر المسموح له بزيارتها وكان سعيد مفرط السمنة، واما علاقته مع محمد علي فقد سادها الحب والود لعلاقة الوالي القديمة مع والده (ماثيودي لسبس)[٤]، وقد ورد في أحدى الرسائل التي وجهها الوالي لدي لسبس والتي قال فيها " **ان والدك هو الذي بوأني هذا المركز**" حتى أن الوالي كلف فرديناند بمعالجة ابن الوالي من مرض السمنة وبذلك بدأت العلاقة تتوطد بينه وبين ابن الوالي، وكان الوالي خاصاً لدي لسبس

---

[١] نجيب صالح، المصدر السابق ، ص٤٣.

[٢] نصير خير الله التكريتي، التغلغل الأجنبي في مصر (١٨٦٣- ١٨٧٩)، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥، ص٣٨.

[٣] سعيد باشا بن محمد علي: (١٨٥٤- ١٨٦٣)، وهو أحد ولاة مصر، ولد في الإسكندرية وتعلم في القاهرة وولي مصر بعد وفاة عباس الأول ، بنيت في أيامه مدينة بورسعيد فسميت على اسمه والقلعة السعيدية عند القناطر الخيرية، نشر العدل في مصر وكان شخصاً طيب السريرة وسهل الانقياد إلا انه كان كثيراً ما تنتابه نوبات غضب وعنف وكان يكره الدخول في مشاحنات سواء مع أقربائه أو مع القناصل الأوربيين أو مع السلطان أو الباحثين عن الامتيازات وكان يحمل في ذهنه أفكار. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٣٨ ؛ جون مارلو ، المصدر السابق، ص١٢٤.

[٤] جمال بدوي، المصدر السابق، ص٨٠.

وسامعاً له دون غيره من قناصل الدول الأخرى ، إذ تولى دي لسبس تربيته وتعليمه ركوب الخيل وكان هذا الصبي الصغير يتسلل إلى داخل القنصلية الفرنسية ويذهب إلى صديقه دي لسبس وكانت أكلته المفضلة هي (المعكرونة)، إذ أشارت أغلبية المصادر الى أن المعكرونة هي التي قربت دي لسبس منه إذ كان يعطف عليه هو وزوجته ويضعون أمامه أطباق المعكرونة وهي التي ربطت أواصر العلاقة بينهما، وأصبح دي لسبس صديق سعيد المفضل[1].

وصف نائب القنصل الفرنسي علاقته بالوالي وابنه قائلاً : " **كان محمد علي صارماً وكانت رؤيته لابنه الذي كان يحبه حباً شديداً وهو يسمن سمنة كبيرة تحيله إلى اليأس، وكان جل ما يتمناه هو منع ابنه الغالي من أن يصبح بديناً ... وعندما كان يأتي سعيد لزياراتي كان يلقي نفسه فوق الأريكة وقد خارت قواه ولسوء الحظ بالنسبة لوزنه كان طبقه المفضل (المعكرونة) وكان خدمي يقدمونه له سراً بناءً على أوامري لكي يحتمل الصيام المفروض عليه... كنت أشفق على سعيد من كل قلبي ولكن كنت ابذل قصارى جهودي لمساعدته بمحاولة تعليمه على سبيل المثال الشيش[2] التي كان يكرهها لأن الجلسات كانت تجعله يتصبب عرقاً وكان يفضل نزهاتنا على ظهر الخيول . وكنت أتساءل عن المعجزة التي جعلت ملكاً (والياً) يشعر ازائي بدين كبير من أجل بضعة أطباق معكرونة. من الذي كان يتنبأ عن تأثير أطباق العجائن تلك في الواقع على مصيري؟ بيد أن انجذابنا إلى بعض كان يقوم على أسباب**

---

(١) ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٤١.

(٢) الشيش :وهو نوع من التمارين الرياضية .للمزيد ينظر :شبكة المعلومات الدولية ،ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة، http://www.wikipedia.com

أكثر عمقاً منها التناقض بين تربيتي وتربيته ..." [١]، إذ كان مقصد دي لسبس من وراء علاقته بأسرة محمد علي هي تحقيق المصالح له ولبلده فرنسا وبشتى الأساليب.

نجحت فرنسا عبر ممثليها في مصر من تقوية نفوذها بعد وفاة أبراهيم باشا وأزدادت التدخلات الأوربية بشكل أكبر بسبب ضعف من جاء بعد هذا الوالي الذي سبب فقدانه خساره كبيرة للشعب المصري وطيلة مدة حكم أبيه عندما كان ولياً للعهد وحتى توليه الباشوية حرص على أن يحافظ على بلده ولايسمح لأي دولة أوربية التلاعب بمصالح بلده وشعبه على العكس ممن جاءوا بعده فقد كانوا أميل الى أشراك الأجانب في التدخل والتلاعب بمصالح مصر الذين كانوا أضعف من أن ينصبوا على باشوية مصر وأن يقودوا بلداً تتنافس عليها أقوى الدول الأوربية (فرنسا بريطانيا) وكلاً تريد تحقيق ماترمي اليه من الاعيب ومخططات للأستحواذ على مصر والهيمنة على ممتلكاتها واستنفاذ ثرواتها.

---

(١) نقلاً عن :نجيب صالح، المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩.

المبحث الثاني

موقف القنصلية الفرنسية من التدخل البريطاني في مصر في عهد الوالي عباس باشا (١٨٤٨-١٨٥٤)

آل حكم مصر إلى عباس باشا بعد وفاة إبراهيم باشا، ومن الجدير بالذكر ان قبضة الاستعمار الأجنبي والأطماع الأوربية في مصر أخذت بالتزايد بعد وفاة محمد علي ١٨٤٩ [١]، إذ أن الوالي محمد علي كان سياسياً محنكاً وأدرك تلك الأطماع الأوربية وعرف كيفية تحصين بلده منها، في الوقت الذي أستفاد من خبرائهم إلا ان خلفاءه لم يكونوا بوعيه السياسي وقوته بحيث يثبتوا جدارتهم في تحصين مصر من مغبات الأطماع الأوربية ولم يمتلكوا الكفاءة والقوة والحنكة السياسية ، فأصبحوا لعبة في أيدي البريطانيين والفرنسيين كلاً يستميلهم من جهة إلى ان كبلوا مصر بقيود لم تستطيع النهوض منها[٢].

جاءت كثير من الكتابات واصفة عباس باشا وكانت مليئة بالانتقادات إذ بتوليه الحكم انطفأت شعلة التطور والرقي التي وصلت إليها مصر في حكم محمد علي [٣] ودام حكم الوالي عباس مدة خمس سنوات ونصف (١٨٤٨-١٨٥٤)[٤]، وذُكر أنه كان

[١] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٣٣.

[٢] احمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص١٧٣.

[٣]جاد طه، بريطانيا والجيش المصري في ضوء الوثائق البريطانية، ج١، (منشورات مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، ط٢، ١٩٨٤)، ص٩.

[٤] عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، ج١، (مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ط٢، ١٩٤٨)، ص١٢ ؛ أنور محمود زناتي، المصدر السابق، ص١٨٥.

حاكماً مستبداً ولم يستطع نشر العدل في مصر[١]، ووصفه الرحالة الفرنسيون بالجهل والتعصب والجمود والكثير من الأوصاف التي من خلال اجماع اغلب الدراسات التاريخية عليها ، نرى انها انطبقت فعلاً على الوالي عباس باشا[٢]، والذي تميز حكمه بالجمود والرهبة والتي كان من مظاهرها هي خوفه من عمه سعيد وبثْ المراقبين عليه وأيضاً بادر إلى إغلاق المدارس والمعامل [٣]، والكثير من الأعمال التي من شأنها إيقاف نهضة مصر، وأتفق اغلب الرحالة الفرنسيون بأنه كان كثير التدليل للغلمان أكثر من الجواري[٤].

وبمجيء هذا الوالي تجددت العلاقات بين الدولة العثمانية ومصر إلى ما كانت عليه قبل معركة نافارينو فأعلن عباس خضوعه للسلطان العثماني وفي الخامس من كانون الأول عام ١٨٤٨ سافر إلى الأستانة ليتسلم فرمان ولايته حكم مصر من الباب العالي ،وعمل ألأخير ما توجب عليه عمله من غمر عباس بالنياشين والأوسمة والألقاب، ولكن الباب العالي كان في داخله خشية وخوف من تجدد ما قام به محمد علي لذلك أراد تحديد السلطات الاستقلالية التي تمتع بها محمد علي من قبل وتقليصها ووضع مصر تحت حكمه المباشر واستمرار مراقبتها وذلك بالضغط على الدول الكبرى التي وقعت على معاهدة لندن ١٨٤٠ ، وكان عباس يهدف إلى تقوية علاقة مصر

---

[١] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٨٠.

[٢] الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص١٥٧.

[٣] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٨١.

[٤] الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص١٥٩.

بالدولة العثمانية وكان يعتقد إنه إذا أُجبِرَ للخضوع فأنه سيخضع للعثمانيين ولن يتنازل ابداً لقناصل الدول الأوربية[١].

اتبع الوالي الجديد سياسة مغايرة لسياسة سابقه محمد علي فقد كان شديد الكره للأوربيين ولم يُطق وجودهم في مصر، فقد عمل على طرد الموظفين الأوربيين من البلاد وسحب الرخص والامتيازات التي كانت قد أعطيت لهم مسبقاً، وكان قد أتبع سياسة الحذر من الأوربيين عامة [٢]، على العكس من محمد علي الذي استفاد من خبراتهم فلم يكن عباس معاملاً أياهم معاملة احترام بل قام بإذلالهم واستغنى عن جميع خدماتهم[٣].

حينها لعبت بريطانيا دورها في عهده واستغلت كرهه للفرنسيين خاصةً فبعثت بتهنئة للوالي لتنصيبه على باشوية مصر، وكان القنصل البريطاني في ذلك الوقت هو Bross (بروس) [٤] الذي لم يكن على علاقة جيدة مع القنصل

---

[١] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٣٤.

[٢] أحمد عوف، المصدر السابق، ص١٢١.

[٣] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٦٣ .

[٤] فردريك رابت بروس (١٨٥٣-١٨٥٨): قنصل بريطانيا في مصر والذي تنبأ منذ الإعلان عن عقد امتياز قناة السويس إلى أن حفر القناة سيؤدي إلى ازدياد المواصلات التجارية بين أوربا وبلاد الشرق وسيترتب على ذلك أن تنشأ مراكز قانونية للدول بين تلك المراكز وشعوب الشرق وسوف تكون لهذه المنازعات ذريعة تتيح للدول الأوربية التدخل المسلح والاحتلال الدائم للبلاد وقد صدق بالفعل توقعه فبدأ التنافس الفرنسي-البريطاني على مصر من جديد. للمزيد ينظر: كفاح أمة ،قناة السويس تاريخ من المغامرة، مجلة الأهرام، العدد الأول، ٥ آب ١٨٧٦.

الفرنسي Lemoyne (ليموين)[١](١٨٥٠-١٨٥٤)والذي خلفه القنصل Sababier (ساباتيه) [٢] (١٨٥٤-١٨٦٠).

ان مجيئ ساباتيه كوكيل فرنسي وقنصل عام على حد قول بروس سيضع حداً لاستغلال التنافس الفرنسي البريطاني وكان متفقاً مع ساباتيه في موقفه إذ أعلن القنصل الفرنسي عن ضرورة التمسك بالمعاهدات واحترامها وعمل كل ما يلزم للحفاظ عليها وعدم المساس بها مما أثار عباس عليه وبسبب بروس أصبح ساباتيه شخص غير محبب من قبل عباس ولكرهه فرنسا وقنصلها في مصر اخذ الوالي يزيد من تعسفه مع الفرنسيين على وجه الخصوص، فقام الوالي عباس باشا بصرف مستشاريهم [٣].

ابان عهد عباس باشا عادت الأحقاد الدفينة للمصريين وكرههم للأجانب ونظرتهم إليهم بأنهم كفار ومن غير الشرعي مخالطتهم، وافكارهم تلك نابعه من واليهم الذي تربى على يد الحريم وعدم تطلعه حتى انه لم يقدم على السفر إلى أوربا قط فكان عباس يخشى كل ما هو أوربي وعمل على تحصين نفسه

---

[١] ليموين : وهو قنصل فرنسا في مصر وكان عباس باشا والي مصر قد كلفه بأن يرسل إلى الحكومة الفرنسية مذكرة سأل فيها عن نوع السيادة التي يمكن أن تقدمها فرنسا له بشأن مشروع السويس فصدر في تشرين الأول ١٨٥١ فرمان بالموافقة ،وتدخل ليموين مع القنصل البريطاني لكي يحسموا الأمر عندما حاول أنصار عباس باشا بعد وفاته تولية ابنه الهامي وبتدخل القنصلين الفرنسي والبريطاني حسم الأمر لصالح سعيد. للمزيد ينظر: سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني – الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص ٦٤ .

[٢] ساباتيه : وهو قنصل فرنسا في مصر وكان أحد قواد الحملة الأستكشافية التى انطلقت من الخرطوم عام ١٨٤٩ مع عدد من المهندسين الأوربيين سارت هذه الحملة في النيل الأبيض حتى تخطت الجهة التي وصلتها الحملة الأولى التي كانت في العام ١٨٣٩ إلا ان هبوط مياه النيل منعها من مواصلة مسيرها. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية، دار المعارف ،ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة؛ http:\\Egyptain Royalty،Glorious Pays . com

[٣] ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٢٩.

وأعتزل عن القناصل الأوربيين وخاصة القناصل الفرنسيين وكان مدركاً أن باستطاعة هؤلاء ابتزاز أموال الخزينة المصرية لصالح مشاريعهم الخاصة إذا ماهو فتح المجال لهم، وهكذا تقلص النفوذ الفرنسي في عهد هذا الوالي في الوقت الذي أتسع فيه النفوذ البريطاني[١]، فقد كان Charlrs Meery (تشارلز مري) [٢] القنصل البريطاني في مصر قريباً من الوالي عباس باشا[٣] من دون قناصل الدول الأخرى، إذ كان عباس رغم تحصين نفسه من القناصل السماسرة إلا انه كان متأثراً بأفكار مري[٤]، وكانت المصالح متبادلة في هذه العلاقة، فقد كان عباس يرمي إلى ان تؤول ولاية مصر إلى ابنه الهامي[٥] لأنه حسب ما جاء في معاهدة لندن[٦] في الوراثة ان تؤول إلى سعيد هذا من جانب [٧].

---

(١) نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٣٦.

(٢) تشارلز مري: وهو قنصل بريطانيا في مصر والذي كان الوساطة لدى عباس حلمي الأول لمنح قصر شيرو هدية لصامويل شيرد وتقديم الأخير إلى عباس حلمي هديةً رداً لجميله وكانت عبارة عن كلبين من كلاب الصيد . للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ،أميمة حسن، صفحات مجهولة من تاريخ مصر ،http://ar.wikipedia.org

(٣) نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق ، ص٣٧.

(٤) ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٥) الهامي بن عباس حلمي الأول بن أحمد بن طوسون باشا بن محمد علي باشا: وهو الذي قام والده عباس بمحاولات عدة مع مؤيديه لتنصيبه بدلاً من سعيد باشا وأراد بذلك مخالفة ما جاء في معاهدة لندن ١٨٤٠-١٨٤١ إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل ولم ينصب الهامي على العرش،ومن صفاته انه لم يكن مهتماً بالخيول العربية حتى أنه قام ببيعها وقام علي باشا شريف بشراء معظمها وبلغ عددها عند وفاته ٤٠٠ وقد بيعت بمزاد علني، وكان له بنت اسمها امينة هانم الرهامس التي تزوجت من الخديوي توفيق . للمزيد ينظر: مجلة الصباح، العدد ٢، ١٩٣٨ ؛ شبكة المعلومات الدولية ، جزيرة العرب نيوز الإخبارية فيلم وثائقي عن الخيل العربية موقع الجزيرة وثائقي، منتديات الحجاز الوثائقية .

(٦) يقر الفرمان في ١٣ شباط ١٨٤١ بمنح ولاية مصر لمحمد علي بطريق التوارث وفق الشروط الآتي بيانها: متى خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية إلى من تنتخبه أسرتهم الملكية من أولادهم الذكور وتم تعديل هذا الفرمان بآخر وهو ان تجعل ولاية مصر لمن هو الأكبر سناً من ذرية محمد علي الذكور . للمزيد ينظر: رينية قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص٢٥٥- ٢٥٨ ؛عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر ، ص١٨٤.

(٧) المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص١٨٤؛ نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٣٦.

أمــا مــن جانــب المصــالح البريطانيــة فقــد كانــت بريطانيــا متغلغلــه عــن طريـق مـري الـذي كـان الوحيـد مـن بـين قناصـل الـدول يـتكلم اللغـة العثمانيـة والـذي تقـرب مــن الــوالي لدرجــة اسـتعانة الأخيـر بــه فــي التغلـب علــى الصـعوبات التــي واجههــا فــي الأســتانة[١]، وكــان الــوالي قــد جعــل مــن مــري وســاطته لــدى حكومــة الأســتانة بواســطة الســفير البريطــاني Stratford Caning (ســتراتفورد كــاننج) [٢] لتغييــر نظــام وراثــة العــرش[٣]، فقــد كانــت بريطانيــا طامعــة فــي أن تنــال عبــر قنصــلها مــري بحكــم تقربــه مــن عبــاس امتيــاز إنشــاء خــط حديــدي بــين القــاهرة والسـويس وقـد كـان هـذا الموضـوع قـد طُـرح فـي عهـد الـوالي محمـد علـي الـذي شـرع بتنفيـذه بنــاءً علــى اقتــراح مهنــدس بريطــاني وقــام بإصــدار أوامـره لإحضــار القضــبان الحديديــة و المــواد التــي تطلبهــا إنشــاء هــذه الســكة الحديديــة إلا أن الــوالي اضــطر إلــى تأجيــل المشــروع بســبب الخلافــات بينــه وبــين البــاب العــالي وحاجتــه إلــى النفقات [٤].

بالتجــاء الــوالي عبــاس إلــى بريطانيــا يكــون قــد فقــد دعــم البــاب العــالي ورضــاه عنــه وتــوترت العلاقــة بــين الطــرفين فقــد اضــطربت هــذه العلاقــة التــي جمعــت بــين الســلطان عبــد المجيــد والــوالي عبــاس وذلــك بســبب الدســائس التــي

---

[١] جون مارلو، المصدر السابق، ص١٢٣.

[٢] سـتراتفورد دي رد كليـف كـاننج (١٧٨٧- ١٨٨٠): وهـو ابـن تـاجر لنـدني اخـذ اللقـب (فايكونـت) عـام ١٨٥٢ عنـدما كـان طالبـاً غيـر متخـرج مـن جامعـة كـامبردج وهـو ابـن عـم وزيـر الخارجيـة البريطـاني الشـهير جــورج كــاننج، ولمــدد طويلــة (١٨١٠- ١٨١٤ و١٨٢٤- ١٨٢٩ و١٨٤١- ١٨٤٥ و١٨٤٧-١٨٥٨) عمـل فـي العاصـمة العثمانيـة الأسـتانة مسـؤولاً للمحافظـة علـى سـلامة ووحـدة الدولـة العثمانيـة . للمزيـد ينظـر: رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، المصدر السابق، ص٦٧.

[٣] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٣٦ ؛ المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص١٨٤.

[٤] ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص٩٣ ؛ المصدر نفسه، ص١٨٦

أحيكت ضده من قبل أسرة إبراهيم باشا الذين تقدموا بشكاوى سرية ضده إلى الحكومة العثمانية وذلك لرغبتهم بتعيين ابن إبراهيم باشا والياً على مصر بعد عودته من باريس فضلاً عن قيام عباس بنفي احد أقرباء مصطفى رشيد باشا [١]الصدر الأعظم وهو كامل باشا ، مما جعل الباب العالي يصدر أمراً بعزله خاصةً [٢]، بعد رفضه إدخال التنظيمات الإصلاحية إلى مصر[٣] وقد سنحت الفرصة للباب العالي بعد تقدم بريطانيا بطلب إلى عباس بإنشاء السكة الحديدية فساوم الباب العالي عباس على ذلك وأصبحت الوساطة بينهم بريطانية فقد التجأ الوالي إلى القنصل البريطاني تشارلز مري لمساعدته في التخلص من هذه المشكلة [٤]، إذ اصدر بالمرستون أوامره إلى القنصل بمنحه المساعدة التي يحتاجها عباس رعاية للمصالح البريطانية [٥].

منذ ذلك الحين أصبح عباس في حماية القنصل البريطاني وذلك ساعد مري وشجعه على إنشاء الخط الحديدي، وقد بين Sirjon Pirre (سيرجون بيري) وهو نائب مدير Peninsular and Oriental Steam Navigation

---

[١]مصطفى رشيد باشا: وهو من اعظم الشخصيات في الدولة العثمانية (١٨٠٠-١٨٥٨) ، والذي مارس مارس عدة أدوار في السياسة العثمانية، ومن أهم المناصب العليا التي تقلدها في الدولة العثمانية هي سفير في لندن وباريس ووزيراً للخارجية، ثم صدراً أعظم، وعمل سفيراً لدى الدولتين العظيمتين فرنسا وبريطانيا، كذلك شغل وزارة الخارجية والصدر الأعظم في حقبة تعد من أهم الحقب في التاريخ العثماني وكان يمثل التيار الإصلاحي في مواجهة التيار المحافظ الذي كان يقوده خسرو باشا، واستطاع التخلص من منافسه خسرو باشا الصدر الأعظم وخلى له الطريق لشغل منصب الصدارة العظمى. للمزيد ينظر: رشيد ميكائيل محمد عبدي، مصطفى رشيد ودوره في السياسة العثمانية ١٨٠٠-١٨٥٨، رسالة ماجستير،(غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٤.

[٢] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٧٠.

[٣] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٣٥.

[٤] أحمد عوف، المصدر السابق، ص١٢١.

[٥] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٣٥.

(شركة الجزيرة والشرق للملاحة التجارية) وهي احد شركات الملاحة البحرية في لندن ،أهمية هذا المشروع منذ قدومه لتهنئة عباس على توليه حكم مصر ووضع أمامه كافة التسهيلات التي يتطلبها المشروع وكان قد صحبه القنصل البريطاني (مري) في هذه البعثة[١].

أن فكرة المشروع في الأصل عائدة للمهندس البريطاني Robert Stephensan (روبرت ستيفنسن) [٢] [٣] وقد عارض الباب العالي هذا المشروع لأنه كان يرى فيه باباً للتدخل الأوربي على مصر وان فوائده ستستفيد منها بريطانيا فقط[٤].

غضبت فرنسا من الوالي عباس باشا واغتاظت من تقربه والتجائه إلى البريطانيين لدرجة وقوفه بوجه الباب العالي بمساندته لبريطانيا، وكان موقفها منبعثاً من ان المشروع خاصاً ببريطانيا فقط [٥]، فضلاً عن رفض عباس لخدمات الفرنسيين ومعارضته المشروع الذي تقدم به فرديناند دي لسبس الذي لم يحز القبول عليه في عهد الوالي محمد علي [٦]، فقد عمل فرديناند بكل ما لديه لإقناع عباس بقبول مشروع قناة السويس فقد كان ذو خبرة سياسية واسعة وذلك للسنين الطويلة التي مارس فيها عمله في السلك الدبلوماسي الفرنسي في مصر وبعد إعفائه من منصبه الدبلوماسي في عام

---

[١] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٦٣.

[٢] روبرت ستيفنسن: وهو مهندس بريطاني ابن جورج ستيفنسن(مهندس بريطاني صاحب مشروع اول سكة حديدية) قام روبرت ستيفنسن ببناء عدة جسور عبر مضايق سانت لورنس Saint lourence والنيل Nile وهو عضو برلماني . للمزيد ينظر: الان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث (١٧٨٩- ١٩٤٥)، ترجمة: سوسن فيصل محمد أمين، ج١،(منشورات دار المأمون، بغداد، ١٩٩٢)، ص٢٩٨- ٢٩٩.

[٣] ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص٩٣.

[٤] سامي صالح الصياد ، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٦٤.

[٥] المصدر نفسه ، ص٦٤.

[٦] نجيب صالح، المصدر السابق، ص٤٤- ٤٥.

١٨٤٩، اهتم فرديناند أكثر من كل الأوقات التي مضت بمشروع القناة وذلك لتفرغه من عمله وتكريس جهوده لدراسة ذلك المشروع فقط وقد بذل جهوده في عام ١٨٥٠[١] في توطيد علاقته مع الجمعية التي أُنشأت في عام ١٨٤٨ من قبل انفانتان وهي جمعية دراسات قناة السويس[٢].

لم تكن فكرة إنشاء قناة السويس حديثة المولد وإنما كانت موجودة منذ القدم وكان كلما يتقدم أحد الدبلوماسيين الفرنسيين في طرح هذه الفكرة يعارضه حكام مصر منذ الفراعنة وحتى عهد محمد علي وذلك لأدراكهم الأضرار التي تجر البلاد إلى وجعلها فريسه سهله و عرضة للطامعين الأجانب[٣].

وقد بذل فرديناند دي لسبس ما بوسعه لاستغلال معارضة فرنسا لمشروع الخط الحديدي وطرحه مشروع قناة السويس[٤]، إذ استغلت جمعية دراسات قناة السويس الوضع واردات إقناع حكومتها وحكومة النمسا على الوقوف إلى جانب روسيا في معارضتها لإنشاء الخط الحديدي، إلا ان ممثل النمسا Laurin (لورين) [٥]فكر بالمشروع من زاوية أخرى ونصح الجمعية بتأجيل مشروع القناة قليلاً الى مابعد الإقرار

---

(١) سامي صالح الصياد، ، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٦٤.

(٢) جمال بدوي، المصدر السابق، ص٨٤.

(٣) محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٩٢.

(٤) سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٦٥.

(٥) لورين: أحد أعضاء جمعية دراسات قناة السويس وممثل النمسا فيها والذي بذل مساعيه لإقناع محمد علي بمشروع القناة بأن المشروع أولاً سيضعه في مصافِ العظماء، وثانياً يمكن بناء القناطر الخيرية من إيراداته ، وثالثاً عدم قدرة بريطانيا على احتلال مصر لأن الدول بعد إنشاء القناة ستضمن استقلال مصر وان لورين يدرك أن محمد علي لن يقبل بتدخل البال العالي وسيرفض المشروع ، لذلك حذف الفقرة التي تتعلق بالدولة العثمانية وفعلاً ابتهج محمد علي حين لم ير اثراً للتدخل العثماني. ينظر: شبكة المعلومات الدولية ،مقاتل من الصحراء ،ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة، www.moqatel.com

بمشروع السكة من قبل الوالي عباس وذلك لأنه رأى ان إقرار هذا المشروع سيكون ممهداً لمشروع القناة، وكانت اللقاءات السرية بين الوالي وبين Alfreed Walne (الفريد والن) تجري في أواخر الليل وفي مكان منعزل عن الأنظار، كي لا تعلم فرنسا بذلك وعلى الرغم من سرية المناقشات التي كانت تجري في طريق القاهرة – السويس الصحراوي إلا أن المعلومات تسربت إلى القنصل الفرنسي ليموين ،فغضب واحتج لدى عباس على ذلك الذي اراد تبرير موقفه ولكن دون فائدة[١]، فبين له أن إدارة السكة ستكون مصرية وان المعونة التي يمكن الحصول عليها من بريطانيا ستقتصر على الناحية الفنية والهندسية فقط، ودفع القنصل حكومته للضغط على الباب العالي لأنه أدرك خطورة المشروع على مصالح بلده وبعد الضغوطات الفرنسية على تأليب الباب العالي[٢].

ازاء المواقف السلبية للدول الأوربية ازاء المشروع كلفت فرنسا قنصلها العام في مصر وهو (ليموين) بتهديد الوالي عباس إذا استمر بتأييده للمشروع البريطاني فأنها ستتخذ الإجراءات اللازمة لعزله من ولاية مصر وكانت فرنسا واقفة إلى جانب الباب العالي في موقفه المعارض من مشروع سكة الحديد[٣]، مما أثار مخاوف الوالي وأخذهِ التهديد الفرنسي له على محمل الجد فأراد تهدئة الموقف المتشدد قليلاً فأرسل برقية في تشرين الأول عام١٨٥٠ الى ليموين طالباً منه توضيح موقف حكومته فيما إذا هو وافق على مشروع القناة فما هي التسهيلات التي بأمكانهم تقديمها للوالي مقابل ذلك ،كما وقام

---

(١) سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة ، ص ٦٧-٦٩ .

(٢) نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٣) سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص ٦٦.

بإرسال المهندس الفرنسي موجل بك [١] ،لأستطلاع رأي حكومته في نقاط اعتراضها من مشروع السكة الحديدية البريطاني ولكن فرنسا ماطلت في الرد على الوالي، مما جعل الوالي يلتجأ إلى بريطانيا ويعمل معها سراً على تنفيذ مشروعها، فقد حرصت بريطانيا على أن لا يقوى نفوذ دولة على نفوذها في الدولة العثمانية[٢]، والسياسة التي اتبعتها بريطانيا ما قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر تهدف لحماية الممتلكات العثمانية[٣] ، وكانت بريطانيا ترى بأن مصر هي خط الدفاع الأول للطريق المؤدية إلى الهند[٤].

مضى عباس في الموافقة على مشروع السكة بعد تصفية الوضع مع السلطان عبد المجيد الأول والذي استطاع القنصل مري أقناعه بواسطة السفير البريطاني في الأستانة ستراتفورج كاننج بإدخال التنظيمات العثمانية إلى مصر مقابل إنشاء الخط الحديدي[٥]، وتم العقد الخاص في الثاني عشر من تموز ١٨٥١ بين الممثل البريطاني Borthwick (بورثويك) وهو مندوب روبرت ستيفنسن واستيفان بك الممثل عن الجانب

---

[١] موجل بك: وهو المهندس الفرنسي الذي استبدل مشروع لينان في عهد محمد علي بمشروعه عام ١٨٤٣ وبعد استقرار الرأي على مشروعه ظل قيد التنفيذ لمدة ٤ سنوات حتى وضع محمد علي حجر الأساس للمشروع في نيسان ١٨٤٧ على بعد مئات الأمتار من مشروع لينان ، يتألف مشروع موجل من قنطرتين كبيرتين على فرعي النيل يوصل بينهما برصيف كبير وشق ثلاث ترع ، وفي عام ١٨٥٠ عهد عباس باشا الى موجل بك بإنشاء قنطرة فم الرياح المتوفى وألح الأخير على عباس لإتمام القناطر على فرعي رشيد ودمياط ولكنه رفض واضطر للعودة الى فرنسا عام ١٨٥٣ إلا أنه عاد إلى مصر مرة أخرى وهو في الخامسة والسبعين من عمره وعينته الحكومة مهندساً مستشاراً للقناطر. للمزيد ينظر: رضوان الفقى، القناطر الخيرية فاتحة الخير على مصر، جريدة المصري اليوم، ٢٠٠٩/١٠/٩.

[٢] محمد محمود السروجي، التنافس بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد شق قناة السويس، مجلة المؤرخ العربي ، مطبعة الجامعة، بغداد، العدد (٤٤)، ١٩٧٧، ص٢٢.

[٣] بيير رنوفان، المصدر السابق، ص٣٣٢.

[٤] محمد محمود السروجي، التنافس بين بريطانيا وفرنسا ، ص٢٢.

[٥] احمد عوف، المصدر السابق، ص١٢٢.

المصري وهو وكيل الشؤون الخارجية، وصاغ ستيفنسن فقرات العقد على أن يكون ملكاً للحكومة المصرية مقابل ان تقوم الأخيرة ببنائه وتنفيذه[١]، أما مواقف الدول الأوربية من هذا المشروع وموافقة عباس عليه الذي اتسم بكرهه للأوربيين فقد وقفت كلاً من فرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا موقف المعارضة من هذا المشروع[٢].

على الرغم من الإجراءات التي اتخذها الوالي لتحصين نفسه من التدخلات الأوربية إلا ان دهاء بريطانيا أوقعه في الفخ واستطاع البريطانيون ان يحصلوا منه على امتياز مشروع السكة الحديدية [٣]، وبضغط من بريطانيا المستمر عليه كان رفض الوالي على المشروع الفرنسي(مشروع قناة السويس) رفضاً قاطعاً، فطيلة مدة حكمه ظل مشروع القناة مركوناً جانباً [٤]، فكان دور فرنسا آخذاً في الأضمحلال المستمر في عهد عباس لاسيما والاضطرابات الداخلية التي كانت تعانيها فرنسا بسبب(ثورة ١٨٤٨) [٥] [٦].

أراد الوالي عباس باشا تطبيق ماعرف بـ (نظام الاحتكار) وهو النظام الذي اتبعه الوالي السابق محمد علي للتخلص من الوافدين الأجانب إلى مصر هذا من جانب أما

---

[١] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٦٩.

[٢] عبد العظيم رمضان، حركة المد والجزر التاريخية بين طريقي السويس ورأس الرجاء الصالح، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد ٥٤، (١٩٧٨)، ص٧٥- ٧٨.

[٣] المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص١٨٧.

[٤] جون مارلو، المصدر السابق، ص٨٣ ؛ نجيب صالح ، المصدر السابق، ص٤٤- ٤٥.

[٥] ثورة ١٨٤٨: وهي من الثورت الأوربية الكبيرة التي قامت في باريس في ٢٤ شباط وكانت سبباً في تقوية الثورات التي قامت من قبل في ايطاليا والمانيا،وقد كانت ثورة ١٨٤٨ ليبرالية وقومية في آن واحد وايقظت مشكل دولية قامت في وثبة الأيمان.للمزيد ينظر :نور الدين حاطوم،تاريخ الحركات القومية في اوربا ، ج٢، (دار الفكر، دمشق، ١٩٦٩) ، ص ٢٣٧.

[٦] أحمد عوف، المصدر السابق، ص١٢٢ .

من جانب آخر لتدفق رؤوس الأموال الذي عاد بنتائج مجدية لمصر ولكن بانهيار هذا النظام جاءت النتائج عكسية والتي تمثلت بزيادة الأجانب في مصر[١]، فعمل عباس بالنظام نفسه وقام بأحتكار الحبوب ،وحسب اعتقاد القنصل البريطاني Green (جرين) وشكوكه بقناعة عباس بتطبيق نظام الاحتكار، ولكن وكيل الوالي عباس في لندن Larking (لاركنج) [٢] وقف بجانب الوالي عباس واستطاع أقناع حكومته بصدق عباس واضطراره الى أتخاذ ذلك القرار واستطاع إيجاد حلاً وسطاً لذلك وهو الحد من تصدير القمح ليس إلغاءه [٣].

وعند نشوب حرب القرم (١٨٥٣- ١٨٥٦) [٤] ووقوف كلاً من فرنسا وبريطانيا حليفتين للدولة العثمانية ضد روسيا، وطلب الدولة العثمانية من الوالي عباس باشا إرسال (٢٠٠٠) رجل لمساعدتهم في هذه الحرب [٥] قام الوالي بالفعل بإرسال

---

[١] محمد محمود السروجي، التنافس بين بريطانيا وفرنسا ، ص٩٧.

[٢] لاركنج: وهو أحد المسؤولين عن التعليم في بريطانيا وعُين وكيلاً لعباس باشا في لندن، وقد كلفه عباس باشا بأن يبحث له عن مدرسة لأبنته زينب هانم، واراد أن تكون بسيطة في تصرفاتها ذات تربية عالية وثقافة رفيعة تحسن التكلم بالإنجليزية والفرنسية ويمكنها تدريس العزف على البيان". للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، المحاضرة السادسة للدكتور أحمد كوباش، www.Facebook.com

[٣] جون مارلو، المصدر السابق، ص١١٦.

[٤] محمد محمود السروجي، التنافس بين بريطانيا وفرنسا ، ص٢٢ ؛ نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٣٣.

[٥] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٣٤.

(١٥،٠٠٠) مقاتل [١]، تلبيةً لطلب الدولة العثمانية وكان هؤلاء بقيادة الفريق حسن باشا الاسكندراني[٢].

انقص عباس عدد الجيش وقلل الإنفاق عليه في عهده[٣] واتبع سياسة تقليل النفقات والضرائب، ففي سنة ١٨٥٤ انخفض الدخل إلى مليونين جنيه [٤]، وهناك نقطة سجلها التاريخ ذُكرت لصالح هذا الوالي في انه لم يمد يده للاقتراض من البنوك الأجنبية، ولم يفتح أبواب مصر للاجتياح الأوربي كما في عهد خلفه سعيد، فقد كان صارماً في هذه الناحية[٥].

وافت عباس المنية في الرابع عشر من تموز عام ١٨٥٤ وذكرت المصادر أنه قتل في قصره في(بنها)، وان عمته نازلي بعثت بمملوكين من عندها لقتله وذلك لأمور تخص الميراث ونازلي هانم الأرملة هي ابنة محمد علي [٦].

هكذا آلت ولاية العرش إلى خلفه الذي كان مختلفاً كل الاختلاف في سياسته عن عباس باشا في فتحه أبواب مصر على مصراعيها الى التدخلات

---

[١] عمر طوسون، الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم(١٨٥٣- ١٨٥٥)، (منشورات مؤسسة كلمات عربية، القاهرة، د.ت)، ص٥١.

[٢] حسن باشا الإسكندراني: وهو قائد مصري من أصل جركسي ، ولد على شاطئ البحر الأسود عام ١٧٩٠ ثم جاء إلى مصر عام ١٨٠٠ فغمره محمد علي بعطفه واستخدمه في قصره ولكنه فضل الانخراط في سلك البحرية وتولى قيادة الأسطول المصري الذي حارب روسيا في حرب القرم في عهدي عباس باشا وسعيد باشا. للمزيد ينظر: الموسوعة الثقافية ،(مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢)، ص ٤٠٠.

[٤] كان الجيش المصري في أوائل حكم محمد علي نحو (٢٠،٠٠٠) من المقاتلين جميعهم من الجنود غير النظاميين، فلما أدخل النظام الحديث في الجيش واتبع طريقة التجنيد ، تألف الجيش النظامي وصار يصارع في قوته وعدده وكفاءته أحدث الجيوش الأوربية . للمزيد ينظر: عمر طوسون، المصدر السابق ،ص٤٢.

[٤] جون مارلو، المصدر السابق، ص ١١٨ ؛ محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص ٨١.

[٥] المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص ١٨٧ .

[٦] عمر طوسون، المصدر السابق، ص ١١١ ؛ محمد صبري ، تاريخ مصر الحديث، ص ٨٢.

الأوربيـــة والـــذي مثـــل عهـــده بمثابـــة النقطـــة الفعليـــة التـــى انطلـــق منهـــا الأجانـــب للأستحواذ على ممتلكات مصر والتى جرت الويلات الى هذا البلد وشعبه .

المبحث الثالث

دور القناصل الفرنسيين السياسي في مصر

في عهد الوالي سعيد باشا (١٨٥٤- ١٨٦٣)

تولى سعيد باشا حكم مصر بعد المحاولات الفاشلة لأنصار سابقه عباس لتنصيب ابنه الهامي، الا انه بتدخل القنصلين الفرنسي والبريطاني وتطبيق ماجاء في معاهدة لندن، نصب سعيد على الحكم[١]، حسب ما نصت عليه معاهدة لندن [٢]، وكالعادة بتنصيب أي والي يجب عليه تقديم خضوعه للسلطان العثماني، فسافر سعيد باشا إلى الأستانة وقدم فروض الولاء للسلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩-١٨٦٠) وتسلم منه فرمان الولاية، وأراد أثبات خضوعه للسلطان فقام بإرسال (١٠،٠٠٠) جندي لمساعدة الدولة العثمانية في حرب القرم(١٨٥٣-١٨٥٦) [٣].

كان عصر سعيد مختلفاً كل الاختلاف عن عصر عباس باشا فقد كان عصره عصر أنفتاح، بينما كان عباس شخصاً رجعياً وغير محب لمخالطة الأوربيين [٤]، إذ تربى سعيد تربية فرنسية وكان منذ صغره ميالاً للأوربيين، وتكلم الفرنسية بطلاقة [٥]، ومنذ تنصيبه في الرابع عشر من تموز ١٨٥٤ [٦]، وحال توليه الحكم أعلن انه لن يميل

---

[١] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٧٤.

[٢] أحمد عوف، المصدر السابق، ص١٢١.

[٣] عمر طوسون، المصدر السابق، ص١١١- ١١٢؛ نصير خير الله التكريتي ، المصدر السابق، ص٣٨.

[٤] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٨٢ ؛ المستر جورج يانج ، المصدر السابق، ص١٨١.

[٥] جون مارلو، المصدر السابق، ص١٢٤ ؛ المصدر نفسه، ص١٨٧.

[٦] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٧٤.

إلى فرنسا ولا إلى بريطانيا لكن ما فتئ سعيد حتى أبدى ميله إلى الفرنسيين، وإذا مثل تولي عباس أنتصاراً للنفوذ البريطاني فان عهد سعيد اعتبر أنتصاراً للنفوذ الفرنسي[٧].

ورويت المصادر أن دي لسبس ما أن سمع بتولي سعيد العرش حتى سُر كثيراً[٨]، إذ مثلت ولاية سعيد أول بداية للتدخل الأوربي الفعلي في شؤون مصر الداخلية[٩]، وارسل مهنئاً أياه على توليه الباشوية وطالباً من سعيد باشا دعوته لحضوره الى مصر شخصياً لتهنئته على توليه باشوية مصر[١٠]، ولم ينسى هذا الوالي عندما كان صبياً صداقته لفرديناند دي لسبس الذي نشأ بقربه وكان مكان القنصلية هو مكانه المفضل، إذ كان يتسلل إلى القنصلية الفرنسية ليذهب إلى صديقه [١١].

حمل دي لسبس نفسه على القدوم بعد دعوة بُعثت من قبل سعيد باشاوكانت هذه المرة الثانية التي زار فيها مصر[١٢]. وقد وصل إلى الإسكندرية في السابع من تشرين الثاني ١٨٥٤[١٣]، وكان سعيد سهل الانقياد وسرعان ما هرع وراء صديقه الفرنسي[١٤]. واستقبل دي لسبس أحسن استقبال، وذكرت بعض المصادر أنه كان استقبال شبه رسمي ووضع الوالي سعيد أحد قصوره تحت تصرف دي لسبس حال وصوله إلى مصر [١٥].

---

[٧] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٧١؛ هاشم التكريتي، بريطانيا ومشروع قناة السويس(١٨٥٤- ١٨٦٩) ، مجلة الجامعة التاريخية، العدد٣، بغداد، ١٩٧٤، ص٣٢٣.

[٨] ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٤١.

[٩] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٣٨.

[١٠] هيوج شوتفليد، قناة السويس، تعريب: أحمد خاكي، (بورسعيد، ١٩٤٥)، ص٣١.

[١١] ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٤١.

[١٢] نصير التكريتي، خير الله، المصدر السابق، ص٤٠.

[١٣] جون مارلو، المصدر السابق، ص٨٣.

[١٤] المصدر نفسه، ص١٢٤.

[١٥] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٤٠.

تدخل القناصل الأوربيون على وجه العموم والفرنسيون على وجه الخصوص سواء كان بطريق مباشر أو غير مباشر في عهد سعيد باشا في شؤون مصر الداخلية[١٦].

واتبع سعيد أسلوباً مغايراً لسياسة عباس فقد عمل على إعادة المستشارين الأوربيين وخاصة الفرنسيين منهم وعاملهم بكل ود واحترام وكان معتمداً عليهم كثيراً في سياسة وأدارة البلاد[١٧]، إذ فتح بسياسته هذه الباب أمام التنافس الفرنسي البريطاني في مصر[١٨]، وأزداد عدد الأجانب في مصر زيادة بالغة في عهده وحسبما ورد في تقرير القنصل الفرنسي في الإسكندرية ساباتيه عام ١٨٥٤ قوله: " **من كل ركن من أركان أوربا جاء الأفاقون والباحثون عن الذهب في شكل جماعات ليتساقطوا على مصر كما لو كانت كاليفورنيا** "، إذ بدأت موجات الاجتياح الأوربي لمصر لنهب أموال مصر وتحول القناصل إلى سماسرة [١٩].

إذ كان سعيد لعبة في أيدي الأوربيين وخضع لهم بشكل كبير[٢٠]، وإذا كان عباس قد طبق الاحتكار لحماية بلده من النهب الأوربي فأن سعيد فكك حلقة الاحتكار القديمة[٢١]، وان إلغاء الاحتكار للحاصلات الزراعية كان رغبةً من الوالي في جعل مصر سوقاً للمنتجات الصناعية الأجنبية[٢٢]، وعادت هذه

---

[١٦] جمال بدوي، المصدر السابق، ص١٣٩ ؛ محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٩٠.

[١٧] هاشم التكريتي، بريطانيا ومشروع قناة السويس، ص٣٢٣؛ جون مارلو، المصدر السابق، ص١٢٤.

[١٨] محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر الحديث، ص٩٧.

[١٩] نقلاً عن : ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٣٣.

[٢٠] جمال بدوي، المصدر السابق، ص١٣٩.

[٢١] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٤٢- ٤٣.

[٢٢] المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص١٩١.

السياسة بمردوداتها على المستهلك الأوربي والمزارع المصري في الوقت الذي لم تخدم فيه ابن المدينة، نتجت هذه السياسة عن سرور الأوربيين من الوالي ونيلهم جزءاً أكبر من الحرية [٢٣] وساعدت بريطانيا على تطبيق سياستها الاقتصادية الاستعمارية في مصر [٢٤].

اتبع سعيد إدارة مالية سيئة عادت بمردودات سلبية على مصر، إذ عُد أول من مد يده إلى الاقتراض واستدان من البنوك والبيوتات المالية الأجنبية[٢٥]، وأعطى امتيازات كبيرة للأجانب دفعت مصر إلى الأقتراض فلم يستطع مواجهة القناصل الطامعين في بلاده[٢٦]،واصبحت لهم اليد الطولى في البلاد وقد عادت هذه الامتيازات [٢٧] التي منحت للأجانب بمضارها ونقمتها على أبناء البلاد[٢٨]، إذ كان سعيد سخياً في توزيعه للامتيازات على الأوربيين[٢٩]، إذ تمثلت الامتيازات في الضغط الدبلوماسي الذي مارسه القناصل على والي مصر [٣٠].

أصبح للأجانب حرية كبيرة جداً في ولايات الدولة العثمانية وحسب تعبير القنصل الفرنسي ميمو في مصر الذي قال في عام ١٨٣٣ " **أصبح كل أوربي في مصر يعيش**

---

[٢٣] جون مارلو، المصدر السابق، ص ١١٦.

[٢٤] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص ٤٣.

[٢٥] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص ٩٠.

[٢٦] عايض بن خزام الروقي، المصدر السابق، ص ٤٠١.

[٢٧] كان في امتيازات عام ١٥٣٥ امتيازاً ظل مستمراً إلى القرن التاسع عشر ولكن بتوسع أكثر في عهد سعيد باشا وهو إعفاء مكان إقامة الأجانب من التفتيش إلا بحضور قنصل المتهم فقد كان سابقاً مقصوراً على مكان إقامتهم فقط، وامتد أكثر ليشمل مكان أعمالهم وفي القرن التاسع عشر أصبح يشمل حتى الشوارع. للمزيد ينظر: ريمون فلاور، المصدر السابق، ص ١٣٤-١٣٥.

[٢٨] جون مارلو، المصدر السابق، ص ١٠٢.

[٢٩] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص ٤٥.

[٣٠] جون مارلو، المصدر السابق، ص ٩٧ .

في ظل قوانين بلاده وتحت الولاية القضائية المطلقة لقنصله إلا إذا كان متهماً بجرائم مالية ضد أحد الرعايا العثمانية أو ضد الدولة"، طالب القناصل الأوربيون ابتداءً من عام ١٨٥٠ أن تأخذ الحكومة المصرية إجراءات أكثر شدة تقوم على تفتيش المحال الأجنبية وذلك لكثرة الاضطرابات والمشاكل التي نشبت من جراء الامتيازات المعطاة للأجانب[٣١].

اثبت القناصل البريطانيون خاصة ذكاءهم في استغلال هذه الامتيازات فقد حصل (Bruse) بروس القنصل البريطاني تعويضاً لمالطي يدعى (Giglio) جيجلو وهو رعية بريطانية وبتدخل كلاً من القنصل الفرنسي العام والقنصل النمساوي العام حصل (Rosetti) روستي وهو ابن أخ روزتي الذي كان قنصلاً عاماً للبندقية من الوالي سعيد على تعويض قدره (١٦٠) ألف جنيه انكليزي، وكانت حجتهم هو إلغاء احتكار تجارة السنامكي[٣٢].

وهكذا كانت لعبة الامتيازات والتعويضات التي مثلت صورة من صور الاستغلال الذي مارسه القناصل مع الوالي سعيد باشا[٣٣]، إذ لعبت كلاً من فرنسا وبريطانيا دوراً

---

[٣١] جون مارلو، المصدر السابق، ص١٠١-١٠٤.

[٣٢] السنامكي: وهو من الأعشاب المشهورة وله فوائد لا تعد ولا تحصى ، وهذا النبات معروف على مستوى العالم ويرتبط اسمه بمكة المكرمة وقد استخدم لأول مرة من قبل الأطباء العرب المسلمين في القرن التاسع الميلادي. للمزيد ينظر: ، شبكة المعلومات الدولية ، حركة مصر المدنية ،ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة، ، http://civicegypt.org .

[٣٣] بفضل جهود أخرى بذلها القنصل الفرنسي العام الذي لعب دوره في ابتزاز الوالي والخزينة المصرية أكثر من قناصل الدول الأخرى، حصل Zizina (زيزينيا) وهو تاجر يوناني على تعويض قدره(١٣٠،٠٠٠) جنيه إسترليني، مقابل إلغاء امتياز خوله حق تحصيل رسوم قبيلة الهويس على قناة المحمودية بناء على اتفاق شفوي مزعوم مع محمد علي، وأيضاً استطاع القنصل الفرنسي الحصول لـ Complede Castellani (الكونت دي كلاستلاني)وهو أحد الرعايا الفرنسيين على تعويض قدره (٢٦،٠٠٠) جنيه إسترليني في دعوى لتلف كميات من Somesilk Cultures (القز) على يد الجمارك المصرية. للمزيد ينظر: جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١٠٥؛ نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص ٥٤ .

واضحاً لتحقيق مصالحها في مصر فأما بريطانيا فكان تركيزها على الناحية الزراعية والصناعية، بينما منافستها فرنسا فكان همها المشاريع الخدمية التي حققت لها أرباحاً طائلة[٣٤]، فضلاً عن عدم تناسي بريطانيا لمشروع سكة الحديد الذي أرادت البدء في العمل به منذ عهد محمد علي ولكنه تأجل لظروف مصر حينها[٣٥].

اجتمع الطامعون حول الوالي من كل حدب وصوب طمعاً منهم في الحصول على امتيازات تغنيهم بالمال الوفير، تلك الامتيازات التي أعطت الحصانة القانونية لأي شخص يحمل جوزاً أجنبياً ويقيم داخل حدود الدولة العثمانية [٣٦]، لقد اشارت جميع الدراسات التاريخية على أن الوالي سعيد وقع في فخين سببا الدمار لمصر الا وهما القناة والدين الأوربي[٣٧]، وعلى الرغم من اعتبار قناة السويس أروع عمل حصل في القرن التاسع عشر لكنه كان على حساب المواطن المصري الذي قدم التضحيات الكبيرة في اليد العاملة والمال[٣٨].

ان العلاقة التي بناها مع أسرة محمد علي وعلاقته بسعيد هي التي منحتهم امتياز شق قناة السويس [٣٩]، وأخذ دي لسبس متحيناً الفرص المؤدية لإنجاح المشروع إذ أنه منذ قدومه إلى مصر لم يتفوه بكلمة واحدة عن مشروع القناة لأنه كان مصمماً على عدم طرح المشروع أمام الوالي إلا بعد التأكد من استيعاب الوالي له بدون أي تردد

---

[٣٤] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق ، ص٤٥.

[٣٥] ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص٩٣.

[٣٦] ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٣٣.

[٣٧] المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص٢٠٦ ؛ محمد صبري ، تاريخ مصر الحديث، ص٩٠.

[٣٨] هيوج شوتفليد ، المصدر السابق، ص٣٠.

[٣٩] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٧٧.

وضمان تأييده: "**يصبح ناضجاً لدرجة أن الأمير يتبناه كما لو كان أحدى أفكاره**" بحسب قوله[٤٠].

بقدر ما كان المشروع مهماً وعظيماً بقدر ما كلف مصر من التضحيات[٤١]،إذ عُد عُد من أكبر النكبات التي نُكبت بها مصر في القرن التاسع عشر بسبب انصياع الوالي سعيد وراء دي لسبس[٤٢]،إذ لم تكن نكبة مصر فقط بل جرت مساوئها على كثير من الشعوب وخاصةً العراق الذي ما كان تعرض لما تعرض له فيما بعد لولا تلك القناة[٤٣].

انخدع سعيد بصداقة دي لسبس له وعندما حضر إلى الإسكندرية بدأ بالتقرب منه أكثر، فدعاه الوالي في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٨٥٤ للسفر معه في رحلة عبر الصحراء من الإسكندرية إلى القاهرة، ورأى دي لسبس أثناء الرحلة قوس قزح في السماء لم يشهد مثله من قبل وأثار لديه شعور بالارتياح بأن اللحظة التي انتظرها لسنين طويلة باتت أمامه، وهي عندما إصدار سعيد أوامره للجند بالتوقف لإجراء التمرينات المعتادة في رحلاته على التصويب بالأسهم على أهداف معينة إذ لم يفلح أحداً من جنده في ذلك، حينها أدرك دي لسبس ان الفرصة حانت لإبراز قوته أمامهم وعندما صوب على الهدف راوده شعور بأن ماسعى اليه من مخططات بأمكانه تحقيقها

---

(٤٠) نقلاً عن :ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٤١) نجيب صالح، المصدر السابق، ص٢١.

(٤٢) المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٤٣) المصدر نفسه، ص٢٢٣.

في هذه اللحظة ثم ضغط على الزناد وأصاب في قلب الهدف، فأصابت الدهشة جميع الحاضرين إذ كان دي لسبس قد استغل الفرصة قبل ذلك التمرين (بالقفزة الشهيرة) [٤٤].

وانتهز فرديناند دي لسبس فرصة إعجاب الوالي وجنده بمهارته، عندما طلب منه الوالي اثناء الرحلة الجلوس بجانبه في الديوان وبدأ أطلاق أفكاره عن المشروع الذي نضج في ذهنه وفاتح سعيد بمشروع القناة [٤٥]، وحاول أقناع الوالي بفوائد المشروع ومنافعه على مصر [٤٦]،قائلاً : "**ان مشروع إنشاء قناة تصل بين البحرين المتوسط والأحمر كان موضع اهتمام عظماء الرجال الذين حكموا مصر منذ أقدم العصور منذ عهد سيزوتريس[٤٧] إلى العهد الإسلامي ثم نابليون بونابرت ومحمد علي باشا، وان القدماء نجحوا في توصيل البحرين بطريق غير مباشر بواسطة النيل، وحفرت عدة مرات عبر العصور والأزمان قناة تصل بين البحرين عن طريق نهر النيل وليس بشكل مباشر**" [٤٨]وأضاف إلى قوله ذلك في سبيل إقناع سعيد في قبوله للمشروع ما قاله"**ان مصاف الملوك المصريين بناء الأهرام مع فارق كبير، هوان هؤلاء الملوك المصريين قد شيدوا الأهرامات إرضاء لغرورهم وهي [مقابر لهم] وستتضاءل أمام اسم الأمير**

---

(٤٤) القفزة الشهيرة: وهي قفزة دي لسبس بالحصان من على حواجز حجرية تلك القفزة التي أصابت الجميع بالدهشة والانبهار لمهارة دي لسبس وأعجبوا بها جميعاً، تلك القفزة التي كانت حسب قول دي لسبس محققة لأمانيه في مشروع قناة السويس.للمزيد ينظر: سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٨١.

(٤٥) ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٤٦) نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٤٠.

(٤٧) سيزوستريس : هو سنوسرت الثالث سادس ملوك الأسرة الثانية عشر (١٨٧٨- ١٨٤٣ق.م)، من الدولة الوسطى ونسب إليه حفر قناة النيل وخليج السويس عن طريق وادي الطميلات والجيرات المرة وتُعد هذه القناة أقدم ممر مائي مباشر يصل ما بين البحر المتوسط والبحر الأحمر عن طريق النيل،. للمزيد ينظر: ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٤٨) نقلاً عن: سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٨٣.

الذي يشق قناة بحرية بين البحرين فان البشرية في مسيرتها سوف تبارك ذكراه عبر العصور" [٤٩].

كان دي لسبس حذراً عند كلامه مع الوالي رغم الصداقة المتينة التي كانت تربطه بالوالي، فحسب تصريحات دي لسبس" **كان ينبغي ان اعمل بحذر إذ أخبرني المسيو روينسيرز**[٥٠]**انه سمع سعيد باشا يقول قبيل توليه الحكم ان والده محمد علي حين عرض عليه مشروع حفر القناة رفضه بسبب الصعوبات التي كان يخشى ان تضعها بريطانيا في سبيله وان رأيه إذا صار والياً على مصر ان يحذو حذو أبيه** " [٥١].

ومع اصرار سعيد على أتباع خطى أبيه ألا انه كان أضعف من ان يقف بوجه صديقه دي لسبس، ومن الجدير بالذكر ان دي لسبس كان حريصاً جداً على الموضوع حتى انه كتمه عن اقرب المقربين إليه وهو القنصل الفرنسي العام في مصر ساباتيه[٥٢].

اقتنع الوالي بأن المشروع سيكون لصالح مصر[٥٣]، إذ أنه عُد اول من فتح للمشروع بابه ولم يلاقِ المشروع الموافقة إلا في عهده [٥٤]، ونسي سعيد وصية أبيه وما كان يقوله أمام محاولات اقناع دي لسبس له عن فوائد المشروع إذ لم يتصرف تصرفاً

---

(٤٩) نقلاً عن : محمود منسي، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٥٠) روينسيرز: وهو القنصل الهولندي العام في مصر ، في أحد رسائل دي لسبس له بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٨٥٨ قال له أن سعيد منح موافقته على القناة ليضمن تأييد فرنسا في مسألة ذات أهمية بالغة له وهي وراثة العرش لأولاده وأحفاده .للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، قناة السويس دراسة تاريخية، http://ar.wikipedia.org

(٥١) سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٨٠.

(٥٢) نصير خير الله التكريتي ،المصدر السابق،ص٤٠؛ محمود منسي،المصدر السابق ، ص٢٠٧-٢٠٨ .

(٥٣) سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٨٣.

(٥٤) نصير خير الله التكريتي،المصدر السابق، ص٣٩ .

حكيماً بوصفه مسؤولاً عن مصر حتى انه لم ينتظر عودته من الرحلة واستشارة كبار المهندسين في مثل هذا المشروع العظيم ولم يدرسه دراسة فنية هندسية وإنما قام باستدعاء قادة الجيش الذين لم يكن بينهم مستشارين أو مهندسين وإنما اقتصرت معرفتهم على الرمي والخيل والقتال، وطرح عليهم موضوع القناة إذ لم يُبدوا فيه رأيهم لا في السلب ولا في الإيجاب بحكم معرفتهم المحدودة وأبدو رأيهم فقط في مهارة دي لسبس وشجاعته الذي كانوا لا يزالون تحت تأثير قفزته ورميته للسهم[١]، وبعد عودتهم أقام سعيد حفلاً كبيراً في الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٨٥٤ وحضره جميع أعضاء السلك القنصلي وكبار موظفي الدولة والأعيان ودي لسبس لتقديم التهاني إلى الوالي لتوليه باشوية مصر، وبعد انتهاء المراسيم أعلن الوالي رسمياً وأمام الحاضرين من جميع الدول عن الوعد الذي منحه لصديقه الفرنسي بتنفيذ مشروع القناة وبين لهم أنه عازم على إعطاءه امتياز بتأسيس شركة مساهمة تتولى حفر القناة واستغلالها، وأكد لقناصل الدول ان المشروع ليس فرنسياً بحتاً بل يمكن لأصحاب رؤوس الأموال في جميع الدول المساهمة في تأسيس الشركة، وقد أعجب المشروع قناصل الدول الأوربية عدا القنصل البريطاني بروس الذي أصابه الضجر والقلق عند سماعه كلام الوالي بتنفيذ مشروع القناة[٢].

على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبداها الجانب البريطاني قام دي لسبس بعدة محاولات لإرضاء الأطراف المعارضة [٣]إذ انه قام في السابع والعشرين من تشرين

---

[١] المستر جورج يانج، ، المصدر السابق، ٢١٠.

[٢] سامي صالح الصياد، ، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ، ص٨٥.

[٣] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٤٠.

تشرين الثاني عام ١٨٥٤ بتوجيه رسالة إلى القنصل البريطاني بروس وكانت مراسلة دي لسبس تلك للقنصل بعد الرسالة الأولى التي بعثها له في الرابع والعشرين من تشرين الثاني وبين له فيها الفوائد العظيمة التي ستشمل كل الدول وخاصةً بريطانيا أكثر من أي دولة أخرى وذلك لأمتلاكها أسطولاً كبيراً واشتهارها بالصناعة وعلاقاتها التجارية، وان المشروع ليس خاصاً بفرنسا وإنما الجهة التي ستنفذه هي شركة عالمية [1].

وبعد أن رأى دي لسبس موقف بروس الرافض للقناة عندما وجه له رسالته في السابع والعشرين من تشرين الثاني قرر دي لسبس مؤازرة الوالي ، وبعث دي لسبس في الثامن والعشرين منه رسالة الى القنصل الفرنسي ساباتيه الذي قام بتهنئة الوالي على قراره الخاص بتنفيذ المشروع وشد من عزيمته وبين له رغبة الحكومة الفرنسية لتنفيذ المشروع وأنها راضية عنه ووصف دي لسبس هذه المبادرة من قبل القنصل في رسالته بأنها كانت ضرورية لشد عزيمة الباشا في موقفه لأنه كان مدركاً احتمال تأثر الوالي بالمعارضة البريطانية عن طريق قنصلها بروس[2].

لكن سعيد لم يكن متردداً وعزم على مساعدة دي لسبس بكل ما يملك في خزانة مصر ولم يتردد في صرف مبلغ قدره (١٠٠،٠٠٠) جنيه والذي مثل ملكية مصر آنذاك[3]. وباستمرار الضغوطات والمساعي الفرنسية لإقناع الوالي قام القنصل البريطاني بروس بمهامه المناطة به من قبل حكومته بتهديد الوالي سعيد باشا قائلاً: " **احذر فأن التحالف بين فرنسا وبريطانيا معلق بخيط فقط وانه خيط تخاطر بقطعة إذا أصررت**

---

(١) نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق ، ص٤٠.

(٢) محمود منسي، المصدر السابق، ص٢١٢.

(٣) المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص٢١٧.

على مشروع القناة، أنا لا أزال آمل بأنك ستتردد أمام مثل هذه المسؤولية العظيمة". ان ما ذكره القنصل البريطاني تأكيداً على أن تحالف فرنسا وبريطانيا في حرب القرم أنما كان لظرف ضروري ولم ينهِ خلافاتهما[1].

منافسةً للمشروع الفرنسي اقترحت بريطانيا مشروعها بإحياء الطريق في العراق بخط حديدي على طول العراق ليكون رابطاً بين البحر المتوسط والخليج العربي وكانت جل غاياتها من ذلك هو لمنافسة الأستغلال الفرنسي، وهنا بانت أثار مشروع قناة السويس التي لم تكن مقتصرة على مصر فحسب بل أصبحت نقمة على العراق أيضاً[2].

طلب وزير الخارجية البريطاني اللورد (كلارندون) [3] من القنصل البريطاني بروس كمحاولة لردع الوالي عن إصراره وعزمه على منح الامتياز لدي لسبس ان يبين للوالي العواقب الوخيمة التي ستتعرض لها بلاده من جراء المشروع " **لأنه لا يمكن ان يورطه في مدى من المصاريف لا يمكن لمالية مصر تحملها وإذا أمكن تدبير المال من جهات أخرى فان ذلك لن يتم إلا بشروط تشل كثيراً حرية العمل في إدارة حكومة مصر**"، وحاول إقناع الوالي استكمال الخط الحديدي الذي منحه الوالي عباس لبريطانيا

---

[1] حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية،(مطبعة الهلال، مصر، ١٩٢١)، ص٧٤- ٧٨ ؛ أ. ل فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩- ١٩٥٠، تعريب: أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع، (دار المعارف، مصر، ١٩٧٦)، ص٢١٩- ٢٢٠ ؛ هيوج شوتفليد ، المصدر السابق، ص٣٥.

[2] المصدر نفسه، ص٧٤- ٧٨ .

[3] كلارندون: وهو وزير خارجية بريطانيا الذي تزعم الرد على فئة من البريطانيين الذين كانوا يرون أن زوال الدولة العثمانية ضرورياً إذ فشلت في الأخذ باسباب الإصلاح الأوربي فقال كلارندون عام ١٨٦٥" ان الطريقة الوحيدة لإصلاح العثمانيين هي بإزالتهم من على سطح الأرض كلياً" ، وهذا ما أكد حقد النصارى على الدولة العثمانية لأنها هزمتهم منذ فتح القسطنطينية . للمزيد ينظر: إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث،(مكتبة العبيكان،الرياض ، ط٢ ،١٩٩٨)، ص١٥٩.

بدلاً من مشروع القناة الذي سيسبب الهلاك لمصر، وأوضح بروس ان هذا المشروع ما هو إلا محاولة من محاولات فرنسا المتكررة لإحتلال مصر[١] .

كانت هذه محاولات بريطانيا عن طريق بروس مع الوالي، أما عن محاولاتها مع الدولة العثمانية لإقناعها بخطورة المشروع كانت عن طريق سفيرها ستراتفورد كاننج في الأستانة وإثارة مخاوفهم من إعادة سعيد لمحاولة الاستقلال عن الدولة العثمانية كما فعل محمد علي من قبل [٢].

على الرغم من ان الوالي طلب من دي لسبس تصديق الدولة العثمانية على المشروع إلا انه وعد دي لسبس بمنحه الامتياز مبيناً له في أن التصديق ما هو إلا أجراء شكلي ووضح سعيد بأنه ليس من حق الباب العالي التدخل في شؤون مصر الداخلية حسب ما جاء في معاهدة لندن وان من حقه منح الامتياز دون اخذ موافقة الباب العالي[٣]، وعلى الرغم من معارضة الباب العالي على المشروع إلا ان سعيد منح الامتياز بشق قناة السويس لصديقه فرديناند دي في الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٨٥٤ [٤].

وبناء على طلب دي لسبس من القنصل الفرنسي ساباتيه بأخبار حكومته بما وصل إليه المشروع ومنحهم سعيد الامتيازات وان يشدوا من عزيمة الوالي مما دفع نابليون الثالث إمبراطور فرنسا الى أهداء سعيد الوشاح الأكبر من

---

[١] سامي صالح الصياد ، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٩٧.
[٢] مصطفى الحفناوي، قضية قناة السويس، (مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦)، ص٣٩.
[٣] عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج١، ص٦١.
[٤] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٤٠ ؛ نجيب صالح، المصدر السابق، ص٢٠.

Legiand'honneur (وسام الشرف) أذ تم تقليده إياه في حفل كبير أقيم في مصر في الثاني والعشرين من كانون الأول ١٨٥٤ [١] من قبل القنصل الفرنسي ساباتيه الذي القى خطاباً امتدح فيه الوالي على منحه الامتياز وأوصل له ما تكنه فرنسا حياله من الرضا والطيب وشعور الإمبراطور نحو مصر عامة والأعمال الإسلامية والتنظيمية التي قام بها سعيد خاصة وان ساباتيه أكد له الإمبراطور واقفاً الى جانب الوالي وأعلن مساعدته له ورد سعيد على ذلك الموقف برسالة إلى إمبراطور فرنسا نابليون الثالث ورد فيها: " **قررت تنفيذ مشروع القناة إيماناً مني بهذه الحقيقة وهي ان جميع الناس إخوة، ورغبة في ان أكون نافعاً لجميع الشعوب وقد أخذت نفسي بالمشروع الذي يصل البحر المتوسط والأحمر بقناة ملاحية، وعهدت بتنفيذ المشروع إلى شركة عالمية، وان ما ارجوه من جلالتكم وانتم ترعون جميع المشروعات التي تعود بالخير والرفاهية على الإنسانية ان ينال المشروع موافقتكم فان تحقيقه سيفتح الباب أمام تجارة وصناعة كافة شعوب أوربا**" [٢].

وبعد الحفل بيومين قام دي لسبس والقنصل الفرنسي ساباتيه وبرفقتهم المهندسان المشهوران لينان بك[٣] وموجل بك مع بعض المهندسين وذلك بطلب من دي لسبس إلى

---

[١] سامي صالح الصياد ، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٩٩.

[٢] نقلاً عن: سامي صالح الصياد ، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٩٩- ١٠٠.

[٣] لينان دي بلفون بك: وهو مهندس فرنسي من مهندسي الحكومة الفرنسية في مصر، وضع في عام ١٨٤٠ مشروعاً لشق قناة مستقيمة تصل بين البحرين الأحمر والأبيض وأزال التخوف السائد من علو منسوب مياه البحر الأحمر على البحر المتوسط وأكد أن ذلك لا ضرر منه بل إنه سوف يساعد على حفر القناة وان مياه النيل كذلك يجري ماؤها من الجنوب إلى الشمال وتصب في البحر المتوسط. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، قناة السويس، http:// www.Kenanonline.com .

الوالي سعيد[١] برحلة استكشافية لدراسة المشروع على طبيعة الأرض وفي الحادي والثلاثين منه اتجهت هذه الرحلة شمالاً لأتباع آثار القناة القديمة. وكان هؤلاء قد شكلوا لجنة دولية اهتمت بدراسة مشروع القناة[٢]، والتي قدمت تقريرها بدراسة موجل بك ولينان بك للبرزخ، وصدور التقرير في كانون ألأول عام ١٨٥٥ والذي أكد إمكانية شق القناة وأن منسوب المياه متساوي في البحر الأحمر والأبيض وانه لا خوف من طمى النيل لأن بور سعيد شاطئها رمل [٣].

تضمن الامتياز الذي منحه سعيد لدي لسبس على فقرة نصت على أستثمار القناة لمدة تسعٌ وتسعون عاماً بدءاً من تاريخ افتتاح القناة[٤]، وقد أشارت بعض المصادر الى ان دي لسبس هو الذي وضع هذا الامتياز وفقاً لما خطط له وذلك أتضح من الرسالة التي بعثها إلى صهره Victor Delamlle (فكتور دي لافال) في العشرين من تشرين الثاني التي ذكر فيها: " **انه هو الذي همس في إذن الوالي سعيد باشا أثناء محادثاتهما بعبارات ذلك الامتياز وانه صاغها على الورق طبقاً للخطة التي رسمها**"[٥]، وان منح الامتياز فتح باباً جديدة للتنافس الفرنسي البريطاني[٦]، إذ لم تكف

---

[١] أحمد حسين، موسوعة تاريخ مصر، ج٣، (دار الشعب، القاهرة، د.ت)، ص ٩٩٤ ؛ محمود منسي ،المصدر السابق، ص٢٢٤.

[٢]عقدت اللجنة الدولية اجتماعاً في ٢٥ نيسان واتخذت قرارات عدة من بينها إقامة فنار لإرشاد السفن القادمة لمدخل القناة وموقع الميناء وإنشاء ورش وآلات وجميع المنشآت اللازمة لأعداد تلك الورش للعمل وإنشاء كوبري من بورسعيد إلى داخل البحر ويكون أيضاً رصيف لرسو السفن عليه لتفريغ بضائعها. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، بورسعيد، http://tools.wmFlabs.org

[٣] محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس في مائة عام، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩)، ص٢٠- ٣٠ ؛ أحمد حسين، المصدر السابق، ص٩٩٤ ؛ عزيز خانكي بك، المصدر السابق، ص١٢٥.

[٤] مصطفى الحفناوي، المصدر السابق، ص٣٩.

[٥] نقلاً عن : سامي صالح الصياد ، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٩٠- ٩٢.

[٦] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٩٢.

بريطانيا عن محاولتها لإفشال المشروع وعمدت إلى تهديد الوالي لإضعاف عزيمته ووصلت إلى درجة أنها بدأت في دراسة مشروع لمخطط مدخل حديدي مصري وأرادت حفر قناة لربط حيفا بالعقبة مروراً بمرج ابن عامر بمحاذاة منخفض الغور على طول وادي عربة، والأمر الثاني الذي فكرت به بريطانيا هو ان تقيم في القناة قوة لحمايتها من قبائل الدروز [١][٢].

أرسل دي لسبس رسالة إلى القنصل الفرنسي ساباتيه مرفقة بصورة من عقد الامتياز وطلب منه رفعها إلى الحكومة الفرنسية وابلاغها بأنه حال وصوله إلى باريس سيعرض المشروع على الإمبراطور نابليون الثالث [٣].

استطاع دي لسبس الحصول على (١٢) مادة من الامتياز الذي منحه إياه سعيد وأما المقدمة فقد جاء فيها: " **حيث ان صديقنا مسيو فرديناند دي لسبس قد لفت نظرنا إلى الفوائد التي تعود على مصر من وراء توصيل البحر المتوسط بالبحر الأحمر بقناة تصلح لملاحة البواخر الكبرى، ولأن جنابه قد بين لنا ان بالإمكان تكوين شركة لهذا الغرض من أصحاب رؤوس الأموال في جميع الدول وإذ ان معروضاته قد نالت رضانا وصادفت قبولنا فقد أصدرنا أمرنا بمنح جناب صديقنا المشار إليه تفويضاً خاصاً**

---

[١] قبائل الدروز: اختلف الناس في أصل الدروز على أقوال كثيرة منها أنهم سلالة قبائل عربية وهو ما يزعمونه لأنفسهم، وأنهم من سلالة السامريين القدماء، وانهم من بقايا الحيثيين القدماء... وكثير من الآراء.. وأما زعيمهم فكان هو الداعي محمد بن اسماعيل وهو فارسي الأصل ويعرف بـ (نستكين) وأما أماكن الدروز فهي في سوريا ويسكنون في (محافظة السويداء وفي لبنان وفي فلسطين وفي بلاد المغرب)، ويعرفون بالموحدين وقد استعانت بهم بريطانيا لمحاربة محمد علي. للمزيد ينظر: نجيب صالح ، المصدر السابق، ص٢٠ ؛ رياض سيف الدين، الموحدون (الدروز) نشأتهم واماكن تواجدهم، مجلة تحولات، العدد ٢٣، الثلاثاء حزيران، ٢٠٠٧ ؛ http://www.tahawolat.com

[٢] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٩٢.

[٣] نجيب صالح ،المصدر السابق، ص٤٩.

لتأسيس شركة عالمية وإدارتها لحفر برزخ السويس واستقلال قناة بين البحرين وله ان يباشر أو يسند إلى غيره جميع الأشغال والمباني اللازمة لذلك، على ان تدفع الشركة إلى الأهالي وقبل ان تبدأ بالأعمال جميع التعويضات في حالة نزاع ملكية أملاكهم للمصلحة العامة وكل ذلك مع مراعاة الحدود والشروط والالتزامات المحددة وفق البنود التالية" [١].

إذ نص هذا العقد على تأسيس شركة عالمية تتولى حفر قناة السويس البحرية واستغلالها، على ان تقوم الحكومة المصرية بمنحها الأراضي اللازمة وتحصل في مقابل ذلك على (١٥%) من الأرباح الصافية ونص العقد على وجوب تصديق ونيل موافقة السلطان العثماني قبل البدء في العمل [٢].

بدأ دي لسبس وفقاً لما جاء في العقد مساعيه لتكوين الشركة إذ استطاع أن يجمع من كل حصة من حصص التأسيس من رجال المال ما قيمته (٥٠٠٠) فرنك اي ما يقارب(٢٠٠) جنيه، وفي تشرين الثاني من العام ١٨٥٥ شُكلت لجنة دولية لدراسة المشروع ثانيةً[٣]، ولم يتوانَ دي لسبس عن محاولاته لإقناع بريطانيا بالمشروع الا ان بالمرستون الذي أصبح رئيساً للوزراء في عام (١٨٥٥) كان رافضاً كل المحاولات لأقناعه لقبول مشروع قناة السويس الذي بين أسباب اعتراضه على المشروع وهي كامنة في اعتراضين محددين، اولهما انه في حالة وقوع نزاع بين فرنسا وبريطانيا فان فرنسا باعتبارها اقرب إلى القناة سوف يكون لها السبق في إرسال سفنها وخبرائها إلى البحار الهندية، ثانيهما انه من الواضح تماماً ان المشروع مبني على نوايا معادية لوجهات

---

(١) نقلاً عن: سامي صالح الصياد ، الصرع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٨٧.

(٢) جون مارلو، المصدر السابق، ص٨٣.

(٣) المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص٢١٦.

النظر البريطانية ومعارضاً لمصالحها، وطيلة المدة التي شغل فيها بالمرستون رئاسة الوزراء (١٨٥٥- ١٨٦٥) بقي معارضاً للمشروع الفرنسي [١].

اشترطت بريطانيا على موافقتها على المشروع القيام باحتلال السويس وقيامها بحماية القناة، ورد دي لسبس عليهم بأنه مادامت السيطرة لبريطانيا في البحرين الأبيض والأحمر فليس هناك داعٍ لاستبقاء حامية في قناة السويس، ثم أوضح لهم العواقب التي ستلحق بهم من وراء هذا الشرط إذ أن بريطانيا إذا فقدت السيطرة على البحرين في معركة بحرية مع إحدى الدول الغازية لمصر فأن مركز الحامية في القناة سيصبح خطيراً جداً، وخاصةً إذا كان هناك تعاون مصري مع الجهة المهاجمة واتفاقهم على إخراج البريطانيون من مصر[٢]، هذا وقد وصلت مساعي دلسبس لإنجاز المشروع الى محاولاته لأقناع السلطان العثماني عبد المجيد الأول بقبول المشروع مبيناً له أهميته والتقاه شخصياً في التاسع من شباط ١٨٥٥ ووعده السلطان بالنظر في المشروع ودراسته[٣].

استطاع دي لسبس بأعتباره مدير شركة قناة السويس التوصل الى عقد اتفاقية سرية مع الوالي سعيد في تموز عام ١٨٥٦ وكان من أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية هو أن الحكومة المصرية بعد تقريرها الاحتياجات الزراعية المصرية سوف تقدم للشركة جميع من تحتاج إليهم من العمال وحسب الأجور التي تدفعها لهم الشركة، ومؤكد أن

---

[١] جون مارلو، المصدر السابق، ص٨٥- ٨٦.

[٢] المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص٢٢٠- ٢٢٢.

[٣] سامي صالح الصياد، الصرع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص١٠٨- ١١٠.

ذلك كان سيتم عن طريق السخرة فأن المشاريع الأوربية وأطماع وضعف باشوات مصر كان أبناء الشعب واقعين ضحيتها[١].

وأمام المشاكل التي واجهها الوالي وخاصة من قبل الدولة العثمانية التي كانت تدفعها بريطانيا لمعارضة المشروع، أصدر الوالي سعيد في الخامس من كانون الثاني عام ١٨٥٦ [٢] امتيازاً آخر عرف بـ(الامتياز الثاني)[٣] وذلك لتمييزه عن الامتياز الأول، وأُعتبر الامتياز الثاني عقداً رسمياً لتأكيده على الامتياز الأول ومصادقته، وكان من أهم ما تضمنه هذا الامتياز ان الوالي تكفل بشراء ٤٤% من أسهم شركة القناة تشجيعاً لدي لسبس ودعماً له، كما واخذ الوالي على عاتقه فرض السخرة على المصريين الذين ضحى بهم من أجل إرضاء رغبة صديقه وكان عدد هؤلاء قد بلغ أكثر من (١٠٠،٠٠٠)عامل، ويعود لسعيد الفضل في مساعدة دي لسبس في المشاكل المالية التي واجهته إذ لم يتردد بأنفاق ما بخزينة مصر من أموال أبناء الشعب، فبالإضافة إلى شراء سعيد (٤٤%) من الأسهم التي لم يجد دي لسبس من يشتريها، كما أعطاه والي مصر (١،٢٥٠،٠٠٠)من الجنيهات اي مايقارب (٣،٠٠٠،٠٠٠) من الفرنكات الذهبية. وبعد القرار الذي أصدره إمبراطور فرنسا نابليون الثالث بموازنة أسعار الصرف لم يبخل

---

(١) جون مارلو، المصدر السابق، ص٨٤.

(٢) نجيب صالح، المصدر السابق، ص٢٠.

(٣) من أهم ما تضمنه الامتياز الثاني هو منح الحكومة للشركة امتياز إنشاء قناة السويس من خليج الطينة على البحر الأبيض المتوسط والسويس على البحر الأحمر، وإنشاء ترعة للمياه العذبة صالحة للملاحة النيلية تستقى من النيل وتصب في القناة الملحة وإنشاء فرعين للري والشرب تستمدان مياههما من الترعة، وتنازل الحكومة للشركة عن جميع الأراضي المملوكة لها والمطلوبة لإنشاء القناة الملحة وترعة المياه العذبة ونوابعها ومنحت الحكومة شركة القناة حق استخراج المناجم والمغاجر الأميرية طوال مدة الامتيار. للمزيد ينظر: المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص٢١٤.

سعيد في دفعه مرة أخرى تعويض للشركة على أثر ذلك القرار زاد على(٣،٥٠٠،٠٠٠) من الجنيهات[١].

وهو دليل واضح على أن القناة شُقت على حساب مصر ومن خزانة الحكومة المصرية التي ضحت بكل ما ملكت من قبل الوالي سعيد لصديقه الفرنسي، على أن تكون هذه القناة مستثمرة للشركة لمدة تسعٌ وتسعون عاماً وهنا أتضحت الخسائر التي حملها سعيد على كاهل مصر وعدم تحمله المسؤولية لصون بلده من براثن الاستغلال الأوربي وبذخه الأموال على حساب ابناء الشعب[٢].

فمجموع ما بلغته تكاليف قناة السويس وصل إلى (١٧،٣٠٠،٠٠٠) جنيهاً ذهبياً دفعت مصر منها ما يساوي (١٦،٨٠٠،٠٠٠) هذا فضلاً عن الخسائر البشرية لأبناء الشعب المصري الذين عاشوا ظروفاً صحية سيئة جداً، وخسارة مصر من الناحية التجارية وذلك بتحول طريق التجارة من داخل مصر إلى القناة المائية التي أصبحت ملكاً لشركة قناة السويس الأجنبية [٣].

تضمن الامتياز الثاني ان تكون رئاسة شركة القناة لفرديناند دي لسبس طوال مدة العمل في القناة ثم لمدة أخرى قدرها عشر سنوات ابتداءً من تاريخ استغلال الامتياز أي ان مصر خسرت في هذا العقد حق تعيين مديري الشركة واحتفظت فقط بحق تعيين مندوب عنها لدى الشركة لتمثيل حقوق الحكومة ومصالحها، ومن الملاحظ ان العقد الثاني اغفل مادة وردت في العقد الأول وهي إقامة التحصينات المصرية لحماية القناة وعد إغفاله عدم الحق للحكومة المصرية في إقامة مثل تلك التحصينات. ولم تكتف

---

[١] نجيب صالح، المصدر السابق ، ص٢٠- ٢١.

[٢] نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٥٦.

[٣] نجيب صالح، المصدر السابق، ص٢١.

بريطانيا في معارضاتها للمشروع فقد استمر بالمرستون في ضغطه عبر السفير البريطاني في الأستانة على الحكومة العثمانية ولم يكن بأستطاعته فعل شيء أكثر من تأجيل المشروع لمدة عامين وتخويف الماليين من المشروع لحاجته إلى الأموال الطائلة وراحت تبث لديهم فكرة انه مشروع خيالي، وظلت الضغوطات البريطانية في معارضتها للمشروع لسنين طويلة[١].

أصدر الباب العالي في عام ١٨٥٦ امتيازاً بإسباغ الشرعية على تملك الأجانب للأراضي على ان يخضعوا لقوانين الملكية السائدة في الدولة العثمانية وخاصة الضرائب المفروضة على الرعايا العثمانيين، فكان فرض القوانين المتعلقة بالملكية الراعية قد تم عبر المحاكم القنصلية لأنه في النزاعات يكون الأجانب مدعى عليهم وتكون الحكومة المصرية هي المدعية ومن المعروف عن القناصل الأجانب أنهم كانوا طامحين بكل وسائلهم لجمع الضرائب للسلطان العثماني[٢].

كانت البداية الحقيقة للتغلغل الأجنبي عندما نشأت البنوك الأوربية في مصر ١٨٥٧وقامت بإقراض المزارعين بضمان محاصيلهم وتقديم الأموال برهن العقارات[٣]، وبدأ عدد الأجانب الوافدون إلى مصر يزداد بشكل غير محدود لجمع الأموال والثروات فوفقاً للإحصاءات التي أجريت خلال المدة (١٨٥٧- ١٨٦١) أتضح أن عدد الأجانب الذين جاءوا إلى مصر خلال هذه المدة وصل إلى(٣٠،٠٠٠) أجنبي وتزايد العدد هذا

---

[١] المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص٢١٥-٢١٦.
[٢] جون مارلو، المصدر السابق، ص١٠٥.
[٣] المصدر نفسه ، ص ١٠٥-١٠٦ .

حتى وصل عام ١٨٦٣ إلى (٥٦،٠٠٠) شخص ومنذ بداية تدفقهم بدأ الاستغلال لخزانة مصر يتفاقم[١].

أستمرت استنزافات سعيد للخزانة المصرية، ففي عام ١٨٥٧ وافق على تأسيس شركة أجنبية برؤوس أموال أوربية لتسهيل المواصلات، بفعل ضغط قناصل الدول وخاصة القنصل الفرنسي [٢].

كان الوالي يطلع القناصل على أي تعديل أو إضافة في الإدارة ويشركهم بكافة الاعمال الادارية ففي السادس والعشرين من شباط ١٨٥٧ عندما قام بتحويل الدواوين إلى وزارات اصدر في التاريخ المذكور مرسوماً أبلغ فيه القناصل بذلك التعديل[٣]، وأعلمهم بأن وزير الخارجية شريف باشا[٤] سيستمر وسيطاً بين الحكومة والقناصل في كل ما يتعلق بالمبادلات الرسمية[٥].

عُد سعيد أول من أقترض من الدول الأوربية وخضع بضعفه لسيطرتها وذلك بالديون التي كبل بها مصر والتي أودت بها بالتالي الى الاحتلال البريطاني في عام

---

[١] محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر الحديث، ص٩٧.

[٢] المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص١٩٦.

[٣] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٨٤.

[٤] شريف باشا : وزير الخارجية المصري في عهد سعيد باشا، كان يلتقي بقناصل الدول الأجنبية بصورة متسمرة بطلب من الوالي ، طالباً منهم التعاون مع الحكومة المصرية للضغط على العمال الأجانب لكي يتخلوا عن العمل بمشروع حفر القناة ومساعدة الحكومة في حالة افلاسها وامرتهم بايقاف العمل واستخدام القوة في حال رفضهم لو لزم الأمر ، تولى النظارة مرة ثانية في (٥ حزيران ١٨٧٩- ١٨ آب ١٨٧٩) والثالثة (١ أيلول ١٨٨١-٤ شباط ١٨٨٢) والرابعة (٢١ آب ١٨٨٢-٧ كانون الثاني ١٨٨٤). للمزيد ينظر: الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل، ج٢، ص١٦٦.

[٥] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث ، ص٨٤.

(١٨٨٢)، إذ كانت استدانة سعيد من الدول الأوربية فاتحة لعهد خلفه في الاقتراض[١]، فقد كانت ديون سعيد على نوعين داخلية وخارجية ومما اضطره على ذلك كما ذكرنا سابقاً هي الامتيازات والتعويضات التي طالبه بها قناصل الدول الأوربية وحتى القنصل الفرنسي الذي وضع سعيد ثقته به [٢]، إذ أثيرت إمكانية عقد قرض خارجي لأول مرة عام ١٨٥٧ من البنك الفرنسيGredi Mobiliee (الكريدي موبيليه) وذلك بتسهيل من قبل القنصل الفرنسي الذي عرض على سعيد الاقتراض لأول مره وكذلك بضغط دي لسبس لتسهيل مشروع القناة وحاجته للأموال [٣]، فضلاً عن مشروع القناة الذي اضطر سعيد للاقتراض هناك مشروع الخط الحديدي البريطاني من الإسكندرية إلى القاهرة وآخر من القاهرة إلى السويس إذ تم عقد أول قرض خاص من باريس في عام ١٨٥٨ وقد كان التنافس الفرنسي البريطاني مستمراً على حساب الوالي سعيد[٤].

ووفقاً لما ورد في الامتياز الثاني من فقرة نصت على تكوين شركة دولية للقناة ، تم انشاء هذه الشركة في الخامس من تشرين الثاني عام ١٨٥٨ برأسمال قدره (٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠) فرنك اي ما يعادل (٨،٠٠٠،٠٠٠)جنيه، وقسمت على (٤٠٠،٠٠٠)سهم[٥]، واكتتب سعيد باشا (١٧٧,٦٤٢،٠٠٠) سهماً [٦] وقام دي لسبس بعد ذلك بفتح باب الاكتتاب للشركة العالمية (Uniurselle Compagne) [٧]، وأعلنت

---

(١) جمال بدوي، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٢) محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٩٠.

(٣) جون مارلو، المصدر السابق، ص١٣١.

(٤) المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص١٩٦.

(٥) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج١، ص٦٢.

(٦) محمد صبري، فضيحة السويس اكبر فضيحة مالية في القرن التاسع عشر دراسة وثائقية، (المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٨)، ص١٣.

(٧) الهام محمد ذهني، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، ص٤٥.

فرنسا أنها سوف تكتتب (٥٢%) من الأسهم ،و تبقى (٨٥،٥٠٦) سهم وهي كانت مخصصة لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[١].

بذل دي لسبس جهوده بعد رفض بريطانيا والولايات المتحدة من الشراء ، لأقناع بالمرستون بشراء الأسهم المتبقية لكن الأخير رد بعنف قائلاً له "**دعني أفصح لك عن تخوفاتي ان هذا المشروع سوف يقلب علاقات بريطانيا العظمى التجارية والبحرية رأساً على عقب وان فتح طريق للتجارة قد يتسبب من فقداننا للمزايا التي نمتلكها الآن بين أيدينا كما انه يساورني الخوف أيضاً ماذا سيكون عليه مستقبل علاقاتنا مع فرنسا واعتقد انه من واجبي ان أتصرف كما يتصرف رجل الدولة وهو ان نأخذ في عين الاعتبار ما قد يكون في رحم الزمن** " [٢]، وهكذا أَرغم موقف بريطانيا والولايات المتحدة الرافض للشراء، إلى إجبار دي لسبس سعيد باشا على شراء الأسهم المتبقية إذ كانت في الوقت نفسه خزينة مصر على المحك وهزيلة مما حمله إلى الاستجابة لاقتراح دي لسبس الخطير بإصدار سندات الخزانة وهي سندات اسمية[٣].

بدأ العمل في حفر القناة في الخامس والعشرين من نيسان ١٨٥٩ وهذا اليوم يعتبر اليوم الأول للأعمال الحقيقية لحفر قناة السويس[٤].

في عام ١٨٦٠ ارتاب سعيد من الأزمة المالية التي لم يعد قادراً على حلها وبهذا كتب ساباتيه لحكومته قائلاً: " **ان سعيد قال له بلغته الخاصة: أرأيت كيف فعل رجلكم**

---

(١) نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٥٧.

(٢) نقلاً عن: ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٣) نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٥٧.

(٤) عبد المنعم عبد القادر ،قناة السويس مأساة وانتصار، (منشورات الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٢)، ص٢١ ؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس ١٨٥٤– ١٩٥٨، (منشورات مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٧)، ص١٣ ؛ عزيز خانكي بك، المصدر السابق، ص١٣ ؛ محمد الشافعي، المصدر السابق، ص٣٠.

دي لسبس انـه أعطـاني خـازوق مغري " ، أما بيكلار (١٨٦٠-١٨٦٣) وهو القنصل الفرنسي الجديد الذي خلف ساباتيه في شباط ١٨٦٠، فقد ذكر في تقرير لـه مؤرخ في الحـادي عشـر مـن حزيـران ١٨٦٠ م: " **ان الـوالي لـم تعـد تسـاوره الشـكوك القديمـة والمخـاوف مـن جـراء ضـخامة عدد الأسـهم المقيـدة لحسـابه وقيمتهـا التـي كـان يجـب عليه الوفـاء بجزء منهـا فـي الحـال، أي دفـع حوالي ١٨ مليـون فرنـك بعدما ابلغـه دي لسبس ان مبدأ الحساب الجاري بالنسبة له قد تقرر في اجتماع الجمعيـة العموميـة فـي الخـامس عشـر مـن ايـار وان مطالبتـه بالقيمـة أصـبحت بعيـدة الاحتمـال فـي الوقـت الحاضـر .. علـى الأقـل .. وبـذلك وجـد سـعيد كـل شـيء علـى مـا يـرام**" ، إذ نقل هذا التقرير موقف سعيد واطمئنانه بعدما أخضعه دي لسبس بسهولة تامة[١].

زار سـعيد الموقـع بنفسـه فـي عـام ١٨٦٠ وأمـر بزيـادة عـدد العمـال إلـى (٢٠،٠٠٠)عامـل[٢]، أزداد تغلغـل ونمـو النفـوذ الفرنسـي أكثـر فـي عـام ١٨٦٠ وذلـك بفضـل جهـود القنصـل الفرنسـي العـام فـي مصـر ومسـاعدته فـي اقنـاع الـوالي مـع صـديقه البولنـدي Paolini (بولينيـك) علـى اقتراضـه مـن بنـك Comploird Escomple (الكونتـوار دي كونـت) [٣] إذ بلغـت قيمـة القـرض (٢٨،٠٠٠،٠٠٠) فرنـك أي مـا يقـارب (١،٢٠٠،٠٠٠) جنيـه إسـترليني وذلـك بتعاقـده مـع Charel Lefite(شـارل لافيـت) وان يكـون تسـديد هـذا القـرض علـى

---

(١)نقلاً عن: محمد صبري، فضيحة السويس ،ص١٦ .

(٢) عبد المنعم عبد القادر، المصدر السابق، ص٢١ ؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى ،مشكلة قناة السويس، ص١٣.

(٣) بنك الكونت دي كومنت: وهو بنك يقع في باريس كان يعمل على مساندة قناة السويس وتعد البنوك هي أول صورة للغزو الرهني والتي تمثلت في إصدار سندات الخزانة ابتداء من عام ١٨٥٨ وتكاثرت هذه البنوك شيئاً فشيئاً. للمزيد ينظر: محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٤)، ص٢٤٩.

خمسة دفعات بدءاً النصف الثاني من عام ١٨٦٠ على أن يسدد خلال الأعوام (١٨٦١- ١٨٦٥) بفائدة (٦%) وكان عقد ذلك القرض أيضاً عائداً لضغوطات دي لسبس على سعيد لشراء الأسهم المتبقية ، إذ أخذت ضغوطات دي لسبس تتجدد بعد صرف هذا القرض فعند منتصف العام (١٨٦١) أقنع الوالي على عقد قرض مدته (ثلاثون عاماً) ومع بنك الكونتوار دي كونت اذ يتبين من التقرير المرسل من القنصل الفرنسي العام في مصر De Beauval (دي بوفال) [(١)] في القاهرة الى باريس التأييد الفرنسي لهذا القرض فقد ورد فيه " **إذا كان الوالي يريد قرضاً آخر، فمن الأفضل ان يحصل عليه من فرنسا بدلاً من أية دولة أخرى ؟ وحين يكون الإنسان مخولاً في ممارسة قدر من السيطرة على مالية دولة نتيجة الإجراءات تمت لمصلحة رأسمالينا ألا يكون في طريقه تماماً إلى السيطرة على شؤون هذه الدولة!** " [(٢)] .

لكن محاولات عقد القرض فشلت نتيجة للشروط الباهظة التي فرضها البنك إذ طالب بفائدة بلغت (١١،٥- ١٢ %)وعمولة قدرها(٦%)وتعيين لجنة للإشراف على الميزانية المصرية ولكن كانت ردة الفعل للقنصل الفرنسي دي بوفال عكس مابدر من البنك الفرنسي وموقف الحكومة واحتج قائلاً: " **ان اقتراض الوالي من فرنسا إنما هو**

---

(١) بوفال: وهو قنصل فرنسا في مصر كان يمارس مهمته قبل ذلك كقنصل في تونس وكان يتصف بعجرفة لا سابق لها في تاريخ العلاقات التونسية الفرنسية وقد اتخذ تدخله في الشأن التونسي شكلين،الامعان في إذلال باي تونس ووزيره الأكبر مصطفى خزندار من خلال إملاء السياسة التي يعتمدانها لا فقط تجاه الثائرين بل كذلك تجاه الدولة العثمانية. ففي لقاء عاصف جرى بتاريخ ٢٩ نيسان ١٨٦٤ بقصر باردو هدد بوفال بصراحة باي تونس باستعمال القوة العسكرية في حالة عدم انصياعهم لمطالب امبراطور فرنسا. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، علي محافظة، المقاومة الوطنية للحماية الفرنسية على تونس، ٢ حزيران ٢٠١٠، http://www.Facebook.com

(٢) نقلاً عن : جون مارلو ، المصدر السابق، ص١٣٥-١٣٦ .

في صميم المصالح الفرنسية وانه من واجب الحكومة الفرنسية ان تتحقق من ان الشروط المطلوبة لإبرام القرض هي شروط معقولة وإذا لم نفعل ذلك نحن فان غيرنا سيفعله"[١].

وهكذا أتضح الدور الذي لعبه القنصل الفرنسي في مصر الى جانب فرديناند دي لسبس بسبب الامتيازات التي أعطتهم حق ابتزاز مصر مالياً وفي كافة النواحي الأخرى، اذ لم يقتصر ابتزازهم للناحية المالية فقط فقد بل تعدوه لأكثر من ذلك وعلى حساب حرية الشعب وحقوقه.

ففي عام ١٨٦١ أنشئ سعيد باشا(قومسيون مصر) للنظر في دعاوي الأجانب وكان للقناصل حق ارسال مندوب من قبلهم لحضور جلسات هذا المجلس ويعتبر انشائه أن الأجانب قاسموا الوالي المصري شؤون الحكم المصري [٢].

استمرت الأنتهاكات والحرية المعطاة للقناصل ونهبهم لمصر في عهد سعيد حتى إن جاءت سنة (١٨٦٢) فعقد سعيد أول قرض ثابت من مصرف فريهلنج وجوشن في لندن وتبلغ قيمة هذا القرض الاسمية نحو(٣،٢٤٢،٨٠٠) جنيه، وقد أحصيت مجموع الديون المترتبة على سعيد عند نهاية حكمه بـ(١١,١٦٠,٠٠٠)[٣].

وصلت أعمال مشروع القناة في في الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٨٦٢ إلى آخر مرحلة فيها وذلك عندما جرت مياه البحر المتوسط إلى بحرية التمساح [٤].

---

[١] نقلاً عن: جون مارلو ، المصدر السابق، ص١٣٦- ١٣٧ ؛ المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص١٩٦.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٠٦- ٢٠٧.

[٣] المستر جورج يانج، المصدر السابق ، ص٢٢٣- ٢٢٤.

[٤] عبد المنعم عبد القادر، المصدر السابق، ص٢١ ؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مشكلة قناة السويس ١٨٥٤-١٩٥٨، ص١٣.

اتبع الأوربيون لاسيما الفرنسيون منهم كافة الوسائل والألاعيب للتغلغل في مصر والتحكم فيها فقد عثروا على ما كانوا يطمحون إليه في قناة السويس[١]، وفي عام ١٨٦٣ في الثامن عشر من كانون الثاني توفي سعيد بعد ان قيد مصر بقيود الديون الأوربية التي لم تستطع النهوض منها [٢]،كانت مصر على الهاوية حينها وكان السبيل الوحيد لإنقاذها هو حاكم قوي يستطيع الوقوف بوجه الأطماع الأوربية واستغلالهم لمصر ألا ان الواقع كان غير ذلك تماماً فقد كان حكامها بعد محمد علي أضعف من ان يدافعوا عن بلادهم وحمايته من الانتهاكات الأوربية فكان الشعب المصري يشهد بتولي كل حاكم جديد جميع اشكال المعاناة من فقر وسخرة وعدم احترام لحقوقهم الشرعية فكان كل واحد منهم أضعف من الآخر وتستولي عليهم أطماعهم ومصالحهم الخاصة التي نظروا اليها في المرتبة الأولى ولذلك فبعد وفاة سعيد باشا أستكمل خلفه سياسته الضعيفة والتي اوقعته في فخ الديون الأجنبية [٣]، بعد أن ترك الوالي سعيد له خزانة مصر غارقة في الديون وتحولت تدخلات القناصل المالية السابقة لصالح أصحاب التعويضات إلى تدخلات دبلوماسية بحتة [٤]، أودت بمصر إلى هلاك أكبر بكثير [٥].

ويمكن القول أيضاً أن التركة الثقيلة التي خلفها سعيد قد فتحت الباب على مصراعيه للدول الأوربية عموماً وفرنسا بشكل خاص للتدخل السياسي أولاً ومن ثم العسكري لاسيما وان تطورات الأحداث وما رافقها من تطورات في الجانب السياسي

---

(١) ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٢) المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص٢٢٤.

(٣) نجيب صالح، المصدر السابق، ص٢٢.

(٤) ريمون فلاور، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٥) جون مارلو، المصدر السابق، ص٩٠.

والاقتصادي لم يكن في صالح خليفة سعيد باشا إلا أنه بالمقابل وطد وبشكل واضح مراكز النفوذ الفرنسية فأصبحت مصر مرتعاً ومناخاً مناسباً للقناصل الفرنسيين ولطموحات الحكومة الفرنسية.

المبحث الأول

موقف الدول الأوربية من أعتلاء إسماعيل الحكم

وموقفه من مشروع قناة السويس عام ١٨٦٣

أصبح إسماعيل(١) ولياً للعهد، قبل شهور قليلة (٢) من وفاة سعيد باشا الذي توفي في كانون الثاني ١٨٦٣(٣)، وبعد وفاته اعتلى إسماعيل حكم مصر في ذات يوم وفاة سعيد في الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٨٦٣ (٤) وعُد عهد هذا الوالي مكملاً لعهد سابقه فقد وقع عليه عبئاً ثقيلاً محملاً بالديون التي استدانها الوالي السابق واستأنفها الوالي الجديد وأصبحت مصر من كل جانب ترزح بالديون الأوربية(٥).

أصبح النفوذ الأوربي في عهد إسماعيل باشا أوسع من ذي قبل (٦) فضلاً عن ان إسماعيل كانت تربيته فرنسية وقد عاش في باريس إذ كان دائم السفر إلى البلدان الأوربية لذا توطدت علاقته بالأوربيين منذ بداية توليه العرش(٧)، لكن بدلاً من ألأستفادة

(١) إسماعيل باشا: وهو الابن الأكبر لإبراهيم باشا ابن محمد علي ولد عام ١٨٣٠ ، تعلم في مصر وفرنسا وتولى حكم مصر ١٨٦٣ بعد وفاة عمه واستمر في الحكم الى ان خلعه السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بضغط من فرنسا وبريطانيا عام ١٨٧٩ وكان هذا الوالي قد استدان مبالغ طائلة من المصارف الأوربية . للمزيد ينظر: محمد شفيق غربال وآخرون، الموسوعة الميسرة، (الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩)، ص٥٢.

(٢)المستر جورج يانج، المصدر السابق، ص٢٢٤.

(٣) محمد حسنين هيكل، دين مصر العام، ترجمة: من الفرنسية أحمد محمد حسين هيكل، (القاهرة،ط٢ ، ٢٠٠٩)، ص٣١.

(٤) دانيال كريسيليوس وآخرون، دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، (دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٦)، ص١٦١.

(٥) أحمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص١٧٤ ؛ سامي صالح الصياد، التنافس البريطاني الفرنسي على شراء أسهم مصر في قناة السويس ١٨٧٥ والموقف الدولي منه، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٥، العدد١، جامعة تكريت، ٢٠٠٨، ص٣٥٢.

(٦) احمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٧) صالح رمضان محمود، الصراع الانجليزي الفرنسي في مصر (١٨٦٣- ١٨٨٢)، مجلة المؤرخ العربي، العدد٧، بغداد، د.ت، ص٨٥.

من هذا الاتصال لمصلحة مصر أصبح نقمةً عليه وعليها إذ أصبحت قيود مصر أكثر من أن تنحصر بالدولة العثمانية بل تعدتها إلى قيود قناصل الدول الأوربية[١]

ذكرت بعض المصادر بأن إسماعيل باشا ظهر كوال ثري جداً وقد جمع أموالاً طائلة لشخصه[٢]، بينما امتدحه القنصل الفرنسي السابق في القاهرة ليموين في رسالة له إلى وزير الخارجية الفرنسية في الرابع عشر من شباط ١٨٦٣ وصفه بأنه كان نشيطاً وذكياً في استغلال ثرواته وقال عنه بأنه تمتع بمزايا كثيرة وبين ان دخله منذ ثماني سنوات لم يتجاوز (٢،٠٠٠،٠٠٠) من الفرنكات، أما اليوم فقد بلغ (١٠،٠٠٠،٠٠٠) فرنك[٣]، واشارت مصادر أخرى بأنه كان ساحراً في محادثته فروي أحد القناصل انه إذ دخل عليه أحد ومعه أمر يخالف الوالي فلم يخرج إلا وهو راضياً ولكن ما ان يخرج حتى يكاتب هذا الوالي دولته وإذا عاتبه اعترف له بخطأه ووعده بتصحيح ما قاله عنه ولكنه بدلاً من تصحيح موقفه أخذ ينعت في ذلك الشخص أكثر وأكثر[٤].

وصفته المصادر الأخرى بالعدل ومراعاة حقوق الأجانب فروى أحد المؤرخين ان حادثة وقعت أبان تسلمه الحكم وهو ان جماعة من الغاضبين على الوالي السابق ظناً منهم أنهم قد تخلصوا من الباشا الموالي للأجانب، اقبلوا على ضرب أحد الفرنسيين وطوقوه بحبل في رقبته وسحبوه في الشوارع وحاولوا قتله اعتقاداً منهم ان ذلك سيرضي الوالي الجديد أسماعيل فأحتج القنصل الفرنسي في الإسكندرية في ذلك الوقت مدافعاً

---

[١] احمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص١٧٤

[٢] أنور الجندي، المصدر السابق، ص٣٩.

[٣] جورج جندي بك وجاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، (مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٣)، ص٥٣١.

[٤] الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل باشا (١٨٦٣- ١٨٧٩)، مج ٢، (دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٣)، ص٥٣١.

عن رعيته وطالب بمعاقبة المعتدين وتقديم الاعتذار فكانت الحكومة المصرية مترددة بعض الشيء للإقدام على هذه الخطوة والاستجابة لاحتجاج القنصل الفرنسي لأنهم لم يعرفوا بعد نوايا إسماعيل ولكن الوالي أصدر أمراً بمعاقبتهم(١).

أعلن الوالي الجديد إلى القنصل الفرنسي العام بيكلار في التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٨٦٣ " **ان مشروع القناة مشروع عظيم ولكن الأسس التي يقوم عليها قلقة وغير محددة بدقة، لذلك وجب تحديد هذه القواعد أولاً للمضي بالمشروع قدماً في تنفيذه** " (٢).

وقد بذل الوالي ووزيره نوبار باشا (٣) جهوداً كبيرة في تسوية المشاكل والنزاعات الكثيرة التي كانت تحدث مع شركة السويس ، وفي العشرين من كانون الثاني تقدم القنصل النمساوي العام في مصر Sharanir (شرينير) بالتهاني والتبريكات للوالي الجديد بإسمهِ ونيابةً عن قناصل الدول الأوربية الآخرين إلى الوالي إسماعيل باشا قائلاً: "**يتشرف أعضاء السلك القنصلي في مصر بأن يقدموا إلى حضرة صاحب السمو إسماعيل باشا تهانيهم الخاصة بمناسبة ارتقائه عرش البلاد وقد أتيح لكل منا شرف التعرف لسموكم في المدة التي توليتم فيها الحكم نيابة عن المغفور له عمكم، فاستطعنا ان نلمس المزايا العالية التي تتحلون بها... أن الدول الأوربية ومصر تحدوها مصلحة واحدة في ان ترى بلاد كهذه تسير قدماً في طريق التقدم، ... نرجو**

(١) الياس الايوبي، المصدر السابق، ص٢٠.

(٢)نقلاً عن: محمد صبري، فضيحة السويس، ص٢٦.

(٣) نوبار باشا: وهو الشخصية الأكبر ظهوراً في تاريخ مصر ، ولد في ازمير سنة ١٨٢٤، ارمني مسيحي، وما كادت ترفع عنه اللثائم الا وارسل إلى سورنر ليتعلم في مدرستها. للمزيد ينظر: اللورد كرومر، مصر الحديثة، ترجمة: اسكندر شاهين، (القاهرة ،١٩٠٨)، ص١٩.

الله ان يجعل عهد سموكم عهد رفاهية ورخاء لمصر أعواماً طويلة" [١]، فأجابه إسماعيل قائلاً[٢]: " **إني اشعر شعوراً عميقاً بالواجب الذي وضعه الله سبحانه وتعالى على عاتقي باستدعائه عمي إلى جواره، وانتخابه إياي لتولي زمام الأحكام المصرية، واني آمل في ظل صاحب الجلالة الهمايونية السلطان الأعظم ان أقوم قياماً حسناً بأداء ذلك الواجب . واني مواطن العزم حقاً على تخصيص كل ما أوتيت به من ثبات وهمة لترقية شؤون القطر الملقاة تقاليد حكمه إلي ولإنماء رضائه"**[٣].

أكد الوالي الجديد ان النظام المالي والاقتصادي هو مهم وضروري وهو من الأسس الناجحة في كل إدارة جيدة، وعزم إسماعيل على قيامه بتطبيق كل ما يلزم بجعل إدارته جيدة وخالية من العيوب التي يمكن أن تضعف إدارة الدولة، قام إسماعيل باشا بتعيين مرتب سنوي له لن يتجاوزه ابداً، ليؤكد صدقه وأعلن بأنه سيقوم بإلغاء السخرة التي هي سبب تعاسة الفلاحين لاسيما وانه سينهض بالبلاد خصوصاً في المجال الزراعي. هكذا أعلن إسماعيل عن طبيعة الإدارة التي سيتبعها [٤] لكن مع ماجاء بعد ذلك وماحصل من تطورات وضغوطات لم يستطع الوالي تطبيق ما ادلى به.

وباسم إمبراطور فرنسا نابليون الثالث تقدم القنصل الفرنسي في القاهرة De Bovell (دي بوفال) بعد انتهاء حفل تولي الوالي إسماعيل الحكم حاملاً إليه تهاني وتبريكات الإمبراطور الفرنسي على توليه حكم مصر وانه أمله من إسماعيل باشا بأن يكون قادراً كل القدرة على إدارة بلاد جديرة بالرقي كمصر، وأجاب إسماعيل دي

---

(١) نقلاً عن : سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٢٦٨.
(٢) نقلاً عن: جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٥٧.
(٣)المصدر نفسه، ص٥٧؛ محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٩٦- ٩٧ .
(٤) المصدر نفسه ،ص ٩٦-٩٧ .

بوفال بقوله " **بأنه يأمل من جلالة إمبراطور فرنسا نابليون الثالث بأن يغير نظرته إليه وأنه رجل يمكن الاعتماد عليه ويتمنى أن ينال ثقة الإمبراطور**" [١].

أراد قنصل فرنسا بيكلار معرفة موقف الوالي الجديد من مشروع القناة فأجابه إسماعيل بحذر: "**بأنه لا يخطي أية خطوة بدون موافقة السلطان عليها** "وأفصح الوالي للقنصل الفرنسي في القاهرة دي بوفال قائلاً "**بأن السلطان هو صاحب السيادة على هذه البلاد وأنه من الجدير إرسال مذكرة إلى السلطان العثماني ليرى رأيه في المشروع وينال تصديقه على ذلك وأنه سيسير على التعليمات اتي يوجهها إليه السلطان إلا أن القنصل الفرنسي دي بوفال رد عليه بأن رأي السلطان هو من رأي بريطانيا فهو يسير بمقتضى ما تمليه عليه بريطانيا وأنه لا يستطيع التصديق على مشروع القناة بسبب معارضة بريطانيا لذلك**"، إلا ان إسماعيل باشا طمأن القنصل الفرنسي وكان ذلك تأكيداً لما عرف عن الوالي من مواقف سابقة لتأكيد المشروع فقد نقل عنه قوله: " **إني أريد ان تكون القناة لمصر، لا أن تكون مصر للقناة** ".وفي الحادي والعشرين من كانون الثاني وصف فرديناند دي لسبس الوالي إسماعيل بأنه لا يكون قادراً على إدارة عرش مصر ولا يستحقه إذا لم يكن قادراً على مشروع القناة ومتحمساً له أكثر من دي لسبس نفسه [٢].

وبعد ضغط القنصل الفرنسي العام في مصر وفرديناند دي لسبس صاحب المشروع على الوالي أرسل الأخير مذكرة إلى الباب العالي في الثاني والعشرين من كانون الثاني، وقد بين في هذه المذكرة ما يواجهه من ضغوط وإلحاح من القنصل الفرنسي لمعرفة موقفه من شركة قناة السويس وطلب في نهاية المذكرة من الباب العالي مساعدته في الأزمة التي وقع فيها، وان يبين له رأي واضح وموقف صريح وثابت يمكن

---

[١] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٢٦٩.

[٢] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٢٧، ٦٩- ٢٧٠.

للخديوي إسماعيل الركون إليه في كافة المواقف التي يتعرض لها والتساؤلات التي تثار حول موقفه من مشروع قناة السويس وبذلك يكون إسماعيل قد أوقع حمل الحيرة والضغوطات التي قد يواجهها منذ البداية على كاهل الدولة العثمانية وانه ألزم نفسه بأن لا يقوم بفعل أي شيء إلا بعد ورود تعليمات رسمية من الباب العالي يقوم هو بتنفيذها فقط ليتخلص من أزمة التنافس الفرنسي البريطاني عبر قناصلهم عليه بخصوص مشروع قناة السويس[1].

كان لفرنسا نفوذ كبير في مصر وتأثير قوي على إسماعيل وذلك لتربيته الفرنسية كما اشرنا فقد حظى القنصل الفرنسي بمكانة خاصة لدى الوالي غير عن كل قناصل الدول الأخرى، فقد ذُكر انه في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٨٦٣ تم الاعتداء على Conseil (كونسيل) وهو أحد منتسبي شركة قناة السويس من قبل جماعة من الجنود المصريين الغاضبين وهب القنصل الفرنسي في القاهرة دي بوفال محتجاً على ذلك الاعتداء وقام بتهديد الحكومة المصرية بإنزال العلم القنصلي وطالب بإنزال اشد العقوبات بحق المعتدين على منتسب شركة قناة السويس [2]، واستجاب الوالي لاحتجاجه في الثاني من شباط ١٨٦٣ وأمر بمعاقبة هؤلاء الجنود وخاصة الضابط المصري الذي عُد المسؤول الرئيسي عن تلك الحادثة، والمسؤول عن الجنود المصريين وان لم يشترك فيها إذ أصدرت الأوامر بتجريده من رتبته وطرده من الخدمة وحبس الجنود الثلاثة، وتمت معاقبة الجناة في ميدان القناصل في الإسكندرية أمام المحتج الأول دي بوفال وأمام أنظار الجيش المصري ليكونوا عبرة لمن أراد الأعتداء على الجالية الفرنسية في

---

[1] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس ، ص٢٧٠.

[2] عبد العزيز محمد الشناوي، قناة السويس والتيارات السياسية التي أحاطت بإنشائها ، ج١،(معهد البحوث والدارسات العربية، القاهرة، ١٩٧١)، ص٥٥٤- ٥٦٦.

الإسكندرية ودل ذلك على أنهم محميون من قبل الوالي إسماعيل وإضافةً إلى كل ذلك تمت مكافأة المُعتدى عليه كونسيل من قبل الوالي بمبلغ(١٠،٠٠٠) فرنك هذا من جانب أما من الجانب الآخر فبرهنت تلك الحادثة على أذعان أسماعيل أمام قناصل الدول الأوربية وحماية الشركة لمنتسبيها وضعفه أمام أبناء شعبه [١]، وبعد تلك الحادثة أرسل القنصل البريطاني في مصر كولكهون مذكرة إلى حكومته أخبرها فيها بمحاولات القنصل الفرنسي لاستعراض قوة فرنسا أمام إسماعيل ورغبتها بفرض نفوذها عليه منذ البداية، وبالمقابل عملت بريطانيا على دعم أسماعيل ضد تهديد الفرنسيين وأرسلت رداً على مذكرة قنصلهم olqhuounK (كولكهون) [٢] تُعلمه برغبة حكومة صاحبة الجلالة بالوقوف إلى جانب إسماعيل باشا وأكدت على كولكهون بتأييده للوالي ومساعدته مبينةً له أنها فرصة ثمينة يجب استثمارها بسبب الخلاف الحاصل بين الوالي والقنصلية الفرنسية بسبب تلك الحادثة ومن واجب بريطانيا أستغلال ذلك ووقوفها بكل عطف إلى جانب الوالي ضد المطالب الفرنسية ، إلا ان إسماعيل وافق على مطالب القنصل الفرنسي مرغماً ومجبراً على ذلك كما اشرنا لقوة نفوذ فرنسا في مصر وهذا دل على انحياز إسماعيل عن الخط الذي رسمه له في إدارته منذ توليه الحكم فلم يلتزم بالحياد بين الدولتين المتنافستين في مصر فرنسا وبريطانيا[٣] .

---

[١]عبد العزيز محمد الشناوي ، المصدر السابق، ص٥٥٤- ٥٦٦.

[٢] كولكهون: وهو أول حاكم بريطاني لشركة جنوب أفريقيا في أراضي الماشسونا (روديسا الجنوبية) قام بزيارة إقليم مانيكا وترك أحد رجال البوليس التابعين للشركة وفي أثناء عودته عقد المعاهدات مع الزعماء المحليين ، ثم أرسل قوة من رجال الشركة بقيادة فوريز لحماية الإقليم ، ثم أرسل كولكهون مبعوثه السياسي إلى مركز شركة موزمبيق ليطلق راندرادا مندوب البرتغال على وثيقة الامتياز التي حصلت عليها شركة جنوب افريقيا البريطانية ومع اعتراض البرتغاليون على ذلك حدث صدام بينهم. للمزيد ينظر: الهام محمد ذهني، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ أفريقيا الحديث، (مكتبة الانجلو المصري، القاهرة، ٢٠٠٩)، ص٢١٢.

[٣] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٢٧- ٢٧٢.

ذكر دي بوفال ان كولكهون طلب من حكومته إرسال بارجتين حربيتين من الأسطول البريطاني الراسي في مالطا إلى الإسكندرية ظناً منه ان إسماعيل قد يقف ضد مشروع القناة وذلك استناداً على ما أوضحه في خطابه عند توليه الحكم على قناصل الدول القريبة بإلغاء السخرة وأراد مساندة إسماعيل بناءً على ذلك إلا ان الواقع كان مخالفاً لما تصوره عن موقف إسماعيل من القناة[١].

لم يصل رد الباب العالي على مذكرة إسماعيل باشا التي أرسلها في الثاني والعشرين من كانون الثاني لكي يصبح في حل من أمره إلا ان الدولة العلية العثمانية بدلاً من اعتمادها على مصالحها وتقدير الموقف والإجابة على مذكرة إسماعيل وإرسال تعليماتها إليه، أصبح وضعها مرتبكاً بعد وصول المذكرة وبدأت تجري اتصالاتها مع السفارة البريطانية في ألأستانة [٢]، وبعد تأخر جواب الباب العالي على مذكرة الباشا سافر الأخير في التاسع عشر في شباط ١٨٦٣ لتقديم فروض الطاعة والولاء للسلطان العثماني عبد العزيز[٣] وأستلام فرمان الولاية منه[٤].

وعند وصوله الأستانة قابل إسماعيل باشا السلطان عبد العزيز واحاطهُ برعايته وخصه بالعناية والاحترام والتقى الوالي بالسفير البريطاني في الأستانة (هنري

---

[١] عبد العزيز محمد الشناوي، قناة السويس والتيارات السياسية، ص٥٧٧.

[٢] محمد فهمي لهيطة،المصدر السابق، ص٩٤.

[٣] عبد العزيز: وهو السلطان العثماني الذي تولى الحكم بعد أخيه عبد المجيد أواخر ١٨٦١ وفي عهده قامت ثورة جزيرة كريت وأخمدت سنة ١٨٦٣ تعرض السلطان للشائعات بالتبذير والإسراف فعزلوه عام ١٨٧٦ وقتل بعد ذلك، للمزيد ينظر: إسماعيل سرهنك، تاريخ الدولة العثمانية، (بيروت، ١٩٨٩)، ص٣٣٠- ٣٥٠.

[٤] الياس الايوبي، المصدر السابق، ص٢٥٦ ؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج١، ص٩٤.

بلور)(١٨٠١ -١٨٧٢) إذ استغل السفير البريطاني تلك الفرصة وأخذ بالتحدث مع الباشا عن مشروع القناة التي عدت بالدرجة الأولى لأهميتها بالنسبة لبريطانيا وتطرق أيضاً إلى موضوع السخرة فرد عليه الباشا بأن مشروع القناة هو كارثة كبرى على مصر وعلى الوالي، وبعد لقائه السفير البريطاني التقى إسماعيل بالسفير الفرنسي في الأستانة (دي موستيه) وأيضاً دار بينهما الحديث نفسه الذي دار مع السفير البريطاني وتجاذبا الحديث وأبدى إسماعيل للسفير الفرنسي تحمسه لمشروع القناة [1] ،ومن خلال التباين الواضح في موقف الوالي حيال المشروع بين رفض كبير وتحمس أكبر تتضح السياسة التي اتبعها حيال الضغط عليه من قبل الدولتين فرنسا وبريطانيا.

وعند عودة إسماعيل باشا من ألأستانة إلى الإسكندرية في السابع من آذار لم يحصل على موقف واضح من الباب العالي بشأن مشروع القناة والتف حوله جميع قناصل الدول الأجنبية وكبار رجال الجاليات الغربية لتهنئته بسلامة وصوله واستلامه فرمان توليه العرش ألقى بعد ذلك الوالي خطاباً أكد فيه خطة إدارته لحكم مصر [2]، فضلاً عن ان إسماعيل رأى ان يُذهب عن دي لسبس مخاوفه على مشروع القناة وكان من ضمن الحاضرين حينها فاستغل ذلك إسماعيل في ظل وجود دي لسبس في زمرة من القناصل المحيطين به في تلك الحفلة الرسمية التاريخية، قائلاً له أمام الجميع " **إني يامسيو دي لسبس غير جدير بالملك اذا لم أكن قنالياً أكثر منك وانك لو كنت والي مصر وأنت رئيس شركة القنال لما فعلت في مصلحتها بالأستانة أكثر مما فعلته أنا** "، وبذلك يكون إسماعيل قد طرد مخاوف دي لسبس من نفسه على المشروع وحصل

[1] عبد العزيز محمد الشناوي، قناة السويس والتيارات السياسية،ج١، ص٥٧٧- ٥٨٢.

[2] الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج١، ص٢٤ ؛ محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٩٦- ٩٧.

إسماعيل من ذلك على غايتين الأولى المحافظة على وداد الرجعيين والثانية كسب ثقة الأوربيين[١].

أرسل القنصل الفرنسي السابق (ليموين) في الرابع والعشرين من الشهر ذاته في القاهرة رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية عن خطاب إسماعيل عند توليه الحكم قال فيها: "**ان الخطاب الذي ألقاه إسماعيل باشا الوالي الجديد أمام أعضاء الهيئة القنصلية، عند توليه الحكم لهو بمثابة برنامج إداري يفي بالحاجة كل الوفاء وان ماضي هذا الأمير يحملني على الاعتقاد بأنه قادر على تنفيذ هذا البرنامج من جميع وجوهه والحق أنه يمكن الحكم على قيمة الرجل، إذ تولى أعمالاً بالقياس على ما أصاب من نجاح في تدبير أموره الخاصة** "[٢].

وبهذا تبين انه كان اطمئنان فرنسي نوعاً ما فلما عاد إسماعيل في السابع من آذار من ١٨٦٣ بلا أي تعليمات وجهت إليه من الباب العالي يستطيع هو السير على خطاها ويصبح في حلٍ من مسؤليته لاسيما المشروع، وسارع دي لسبس إلى لقائه في الحادي عشر من الشهر نفسه وقائلاً له: "**إني أميل منكم إلى إنشاء القناة لقد عقدتم المسألة وسوف أحلها لكم**"[٣]، وفعلاً تمكن دي لسبس بعد أسبوع من لقائه مع إسماعيل أي في الثامن عشر من آذار من إبرام الأتفاق وتم ذلك بين الوالي وشركة القناة إذ سعي فيه أسماعيل إلى تطبيق ما خطط له كما اشرنا في إدخال التعديلات التي ادخلها على شروط الامتياز الثاني وأراد التخفيف من تلك الشروط الواردة في ذلك الامتياز[٤].

---

[١] نقلاً عن: الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج١، ص٢٤- ٢٥ .

[٢] نفلاً عن: جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٥٨.

[٣]نقلاً عن: المصدر نفسه ، ص٦٠.

[٤] مصطفى الحفناوي، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج١، (مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٢)، ص٢٧٦- ٢٧٧.

كان (نوبار باشا) ممثلاً عن الحكومة المصرية ودي لسبس ممثلاً عن الشركة وقضى هذا الاتفاق بأن تتولى الحكومة المصرية إنشاء ترعة المياه الحلوة في القسم الممتد بين النيل ووادي الطميلات، وربطها بالجزء الذي أنشأته الشركة في ترعة الوادي إلى القناة التي عرفت فيما بعد بـ(الترعة الاسماعيلية)، إذ كان لإسماعيل غاياته من هذا الاتفاق وهو تجنب النزاعات الخاصة بتحليل الشركة للترعة وانتزاعها ملكية الأفراد من الأراضي التي يقتضي إنشاؤها وكان هذا الاتفاق الأول مع شركة القناة[١].

تم عقد الاتفاق الثاني في العشرين من آذار إذ غلبت عليه الصفة المالية وذلك لأنه نظم عملية دفع الأقساط المستحقة من ثمن الأسهم على الحكومة ،التي لم تكن قد دفعتها في عهد سعيد باشا ، والظاهر على هذين الاتفاقين اللذين من المفترض ان يكونا تعديلاً للشروط المجحفة التي أُمليت في الامتياز الثاني [٢]، إلا ان شركة القناة كانت قد حققت مكاسب أكثر مما حققته مصر[٣]، ففي الوقت الذي كسبت فيه مصر من الاتفاق الأول بأنه أزاح عن كتفها حملاً ثقيلاً لم تكن لتتحمله مواردها المحدودة، و فضلاً عن نقل أعداد من العمال إلى حفر الترعة الحلوة، فإن حفر الترعة سيوقعها في منازعات داخلية مع أصحاب الأراضي هي في غنى عنها[٤].

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل،ج١، ص٩٤.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم، مجمل تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية حكم إسماعيل (١٧٩٨-١٨٧٩)، (مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٤٢)، ص٣٥٤ ؛ محمد عبد الرحمن برج، المصدر السابق، ص٣٤.

(٣) عبد العزيز الشناوي، قناة السويس والتيارات السياسية، ج١، ص٥٩٠- ٥٩٦.

(٤) المصدر نفسه ، ص٥٩٠- ٥٩٦.

حققت الشركة مكاسب أغنى فقد كان عدد الأسهم التي اكتتب بها سعيد باشا وهي (١٧٧،٦٤٢) سهماً وذلك بعد الخشية الكبيرة التي تملكت الشركة من تهرب الوالي من الاعتراف بها، وإذعانه للضغوطات والتهديدات البريطانية، على أنها مسألة خصت الوالي السابق سعيد إلا أنها تخلصت من تلك التخوفات بتوقيع الاتفاقية، هذا فضلاً عن المكسب الآخر الذي ضمن الحصول على ديونها المستحقة خلال سنتين[١]، وبهذا تكون الشركة هي الرابح الأكبر [٢].

أما عن المواقف البريطانية بشأن هاتين الاتفاقيتين فليس من المعقول ان تكون بريطانيا قد علمت بهما ولم تتخذ إجراءاتها بل زاد عقد الاتفاقيتين خيبة أملها وصبت غضبها على قنصلها في مصر بتحريض من السفارة البريطانية في ألأستانة التي خيبت ظن بريطانيا في كولكهون[٣] بقولها أنها تعمل جاهدة لمنع أي شيء يعرقل المصلحة البريطانية بينما كولكهون وهو الأقرب على الأحداث لم يفعل أي شيء حيال ما جرى[٤]، مما اثأر غضب اللورد بالمرستون على القنصل البريطاني بقوله: " **ان مستر كولكهون كان بلا شك في حاجة إلى عامود طويل يجعله ينهض ويهتز حتى يتحرك ويعمل بنشاط ويقف بجانب الوالي وأخشى ان تعوزه صفات الحركة والنشاط**" [٥].

---

[١] محمد عبد الرحمن برج، المصدر السابق، ص٣٤ ؛
De leon, Edwin, The hedive's Egypt, London , 1888, P. 166.

[٢] عبد العزيز الشناوي، قناة السويس والتيارات السياسية، ج١، ص٥٩٠- ٥٩٦.

[٣] هاشم التكريتي، بريطانيا ومشروع قناة السويس (١٨٥٤- ١٨٦٩)، ص٣٣٨.

[٤] عبد العزيز الشناوي، قناة السويس والتيارات السياسية، ج١، ص٦٠٠.

[٥] نقلاً عن: سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٢٧٦- ٢٧٧.

اتخذت وزارة الخارجية البريطانية إجراءاتها فأرسلت مذكرة إلى إسماعيل باشا بينت فيها تحدي إسماعيل للسلطان العثماني وانه لم يتأنَ في انتظار الرد من الباب العالي بخصوص موضوع القناة وتجاوزه بعقد اتفاقين يحققان للشركة فوائد كبيرة أكثر من الفوائد التي تتحقق لمصر، وأوضحت له بأنه ليس من حقه عقد الاتفاقين بدون إذن من الباب العالي، ذلك كان عمل الحكومة البريطانية مع إسماعيل[١]، أما مع الباب العالي فقد زادت ضغوطاتها أكثر وأخذت توغل قلب السلطان ضد والي مصر وأثرت عليه كثيراً إلى درجة وصل فيها الباب العالي إلى إرسال مذكرة إلى إسماعيل باشا في الثاني من نيسان كان فحواها يتماشى مع رغبات بريطانيا واشترطت فيها الدولة العثمانية لموافقتها على المشروع ضمان حياد القناة وأن لا تكون خاصة بطرف من الأطراف وان تلغى السخرة التي هي سبب خسارة مصر من الناحية الزراعية [٢]، وأضاف الباب العالي إلى ذلك شروطاً أخرى تضمنت وجوب إلغاء استعمار الأجانب للأراضي الواقعة على جانبي ترعة المياه الحلوة، وإعادة كافة الأراضي التي منحت للشركة، فضلاً عن ان المذكرة قد حددت فترة ستة أشهر للتفكير والتقرير بشأن هذه الشروط وتناول الشركة عن العمل للحكومة المصرية، وبذلك تكون الدولة العثمانية قد حددت موقفها من مشروع القناة بعد التأخر الذي حصل من جانبها في الرد على مذكرة الوالي المصري [٣].

---

[١] أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣– ١٨٧٩)، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧)، ص١٥ ؛ Husny Hussain, le canal se zuez etla Politque Egyptienne, Monypeller, 1923, PP. 301- 302

[٢] عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر ، ص٢٦٧ ؛ Kinross, Lord, Btween tow seas , the Greation of the suez canal , London, 1980, PP. 169- 170

[٣] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٢٧٨.

قام السلطان العثماني عبد العزيز بزيارة مصر في الثالث من نيسان عام ١٨٦٣ بصحبة حاشية إمبراطورية كبيرة ضمت ابنه الأمير يوسف عز الدين وفي القاهرة قضى السلطان عشرة أيام حظي فيها على المعاملة الحسنة، إذ إن زيارته هذه هي الأولى التي زار فيها أحد السلاطين العثمانيين مصر منذ الفتح العثماني لمصر عام ١٥١٧(١).

إزاء زيارة السلطان العثماني لمصر ازدادت المخاوف الفرنسية أكثر بحكم الضغوطات البريطانية التي واجهتها الدولة العثمانية من قبلها وعلم فرنسا بذلك، فكانت فرنسا على بينة بأن زيارة السلطان من غير المعقول ان تخلوا من الغايات السياسية وخاصة مشروع القناة فاتخذت فرنسا حيطتها من ذلك فاصدر وزير خارجيتها مسيو Droin De Lhuys (دروين دي لويس) تعليماته إلى القنصل الفرنسي العام في مصر حينذاك المسيو تاستو(١٨٦٣–١٨٦٥) بأن يتخذ احتياطاته ويزيد نشاطه ويكون عيناً مراقبة لما يجري دون علم فرنسا، في الوقت الذي راسل السفير الفرنسي في ألأستانة موستيه ليخبر تاستو بالضغوطات التي واجهها السلطان من السفير البريطاني وبالتيارات القائمة هناك قبل سفره وان غايتهم المبتغاة من ذلك هو القضاء على مشروع قناة السويس، فما ان باشر تاستو بمساعيه لدى الوالي إسماعيل باشا حتى كاد الأخير يخبره بضغوطات كولكهون المستمرة بتحريض من وزير خارجيته (٢)، إذ وصل إليه تهديد من اللورد رسل وزير الخارجية البريطانية في السابع والعشرين من نيسان ١٨٦٣ هددهُ فيها وموضحاً له ان دي لسبس عاملاً على اهانة الوالي وحذره من التقرب إلى فرنسا

(١) جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٥٢ ؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٢- ٣٣.

والأستجابة لمطالبها عبر قنصلها فانه بذلك يكون قد حكم على نفسه بفقدان عرشه، وأصر عليه العمل بكل جهوده لإلغاء الاتفاقين المبرمين مع شركة القناة، بالمقابل توجه القنصل الفرنسي إلى فؤاد باشا الذي بين له خلو زيارة السلطان من أية غايات سرية وانها زيارة لا أكثر فأجابه تاستو: "**بأن الحكومة الفرنسية لا تقر المفاجآت فيما يتعلق بأي قرار لا تراعى فيه وجهة نظرها**" [١].

وبذلك يكون فؤاد باشا قد هُدد من قبل القنصل الفرنسي بينما هَدد القنصل البريطاني الوالي إسماعيل إلا ان الأخير لم يعبأ لتهديد بريطانيا ورغبات الدولة العثمانية والدليل على تحلل إسماعيل من الضغوطات العثمانية البريطانية [٢]، هو حديثه مع السكرتير الشرقي للإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث هو Christian Scheer (كرستيان شيفير) وجرت بينهما لقاءات سرية في القاهرة خلال ايار عام ١٨٦٣ إذ صرح له إسماعيل قائلاً: " **أصرح لك بادئ ذي بدء ان الصراحة التامة هي رائدي الذي لا يتحول ، ولا انوي ان اعقد أي اتفاق أو ان ابذل أي مسعى اخفيه على فرنسا، إنني انتمي إلى أسرة محمد علي ونعلم جميعاً ما تدين به لمعاضدة فرنسا وللرعاية التي خصتنا بها دائماً .. اني اعلم قدر اهتمامكم في فرنسا بوصل البحرين، ان القناة ستنشأ** " [٣]،بناءً على هذا التصريح بين إسماعيل قد موقفه، بأنه سيقف الى جانب المشروع وتجنب مواجهة فرنسا في مسألة القناة، ومواجهته للدولة العثمانية التي تفعل ما

---

[١] نقلاً عن: أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا ، ص٣٣.

[٢] هاشم التكريتي، بريطانيا ومشروع قناة السويس، ص٣٣٨.

[٣] نقلاً عن: جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٤٧.

تمليه عليها بريطانيا، وبين له مساعي بريطانيا لإفساد مشروع القناة واستحواذها هي عليه، واستئناف أعمالها باعتماده على مساعدتهم [١].

وعلى الرغم من ان رحلة السلطان إلى مصر قد أُثيرت الشكوك حولها وهذا شيء طبيعي بسبب استمرار الضغوطات البريطانية وتأثيرها على الباب العالي مما افزع فرنسا[٢]، إلا ان هذه الزيارة لم تحرك ساكناً بسبب تحول موقف إسماعيل نحو فرنسا واعتماده عليهم وتحقيق رغباتهم وإصراره على عدم حل الاتفاقين، ومحاولته لتعديل مذكرة الباب العالي مما أثار بريطانيا ودفعها في أيار ١٨٦٣ بتوسيع وتحديث قاعدتها العسكرية في مالطا وتزويدها بترسانات خاصة تحميها خشية حدوث ما لا تحمد عقباه[٣].

قامت بريطانيا بتهديد إسماعيل بعزله إذا لم ينقض الاتفاقين المبرمين مع شركة القناة عبر قنصلها في مصر في الوقت الذي ابلغ فيه القنصل البريطاني في السابع والعشرين من الشهر ذاته بأنه لا يمكن التعديل في الأوضاع القائمة دون تعريض نفسه لضغط ليس بإمكانه تحمله [٤].

حاول إسماعيل تقوية علاقاته مع الباب العالي فبعث بوزيره نوبار باشا إلى ألأستانة الذي أجرى اتصالات عديدة مع المسؤولين العثمانيين ومع السفيرين الفرنسي والبريطاني على الرغم من ميوله وتقربه من السفير البريطاني هنري بلور بشكل خاص ومن بريطانيا وسياستها بشكل عام، وأجرى نوبار باشا عدة اتصالات مع الباب العالي

---

(١)جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق ، ص٥٩- ٦٠.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص٣٢- ٣٣.

(٣) هاشم التكريتي، بريطانيا ومشروع قناة السويس، ص٣٤١ ؛ محمد محمود السروجي، التنافس بين بريطانيا وفرنسا، ص٢١.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص٣٦.

وجرت بينهما محادثات عديدة أدت بالتالي إلى إصدار الباب العالي في أوائل آب ١٨٦٣ مذكرة كان فحواها متضمناً تعديلاً للشروط السابقة في مذكرة نيسان والتي أكدت على موافقة الباب العالي على مشروع القناة من حيث أنها ممر بحري تجاري وان تعيد الشركة لمصر الأراضي التي منحت لها، فضلاً عن إلغاء السخرة وتوفير الضمانات الكافية لأن تقتصر القناة على التجارة فقط ، ثم يعطي لإسماعيل مهلة قدرها ستة أشهر [(١)].

كان الوالي معتمداً على قناصل الدول حتى في مجال الأمن العام ورغبة الحكومة في توفير الأمن للمواطنين فمن ذلك أتضح انه عندما حدث في الإسكندرية عدة حوادث أخلت بالأمن العام، أرسل شريف باشا وزير الخارجية المصرية في عهد إسماعيل رسالة إلى قناصل الدول الأوربية في الثلاثين من آب ١٨٦٣ استعرض فيها عليهم الحوادث التي جرت في الإسكندرية، محذراً من مغبة استمرارها واثرها على المجتمع وتشكيلها خطراً كبيراً وجديرة بزعزعة الأمن العام، وبين في رسالته هذه أسباب حصول مثل تلك الحوادث التي أرجعها إلى ضعف الوسائل المتوافرة لدى الأمن والتي ستتحول تدريجياً عن مهمتها الحقيقية ، وفي هذه الرسالة طلب شريف باشا من قناصل الدول الأوربية ان يضعوا أيديهم في أيدي الحكومة ويجدون حلاً للخطر الذي يهدد امن المجتمع[(٢)].

وبالتالي يخول الأمن سلطات واسعة وذلك عبر تنازل الطرفين عن بعض ما لهم ويصبح بالإمكان الاعتماد على الأمن المصري في توفير الحماية لأفراد المجتمع كافة، وهذا لا يتم في إمكانياته الحالية،

(١) هاشم التكريتي، بريطانيا ومشروع قناة السويس، ص٣٣٩.
(٢) جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١١٨.

وتأمل شريف باشا من قناصل الدول أن يستجيبوا لدعوته ويجتمع الجميع لحل هذه المشكلة العقيمة [١].

ومن هنا أتضح أن اسماعيل باشا كان يستعين بالقناصل الأجانب وبكافة المجالات ويطلب منهم المساعدة لكي يستطيع فرض سيطرته على الأوضاع .

عمل إسماعيل على مساعدة المزارعين بعد انتشار الآفات الزراعية بين محاصيل الفلاحين والأمراض التي أصابت الحيوانات في الأشهر الأخيرة من عام ١٨٦٣، فأصدر الوالي في الثاني عشر من أيلول أمراً قرر فيه إعفاء الآلات الزراعية المستوردة إعفاءً وقتياً من الرسوم ولمدة سنة كاملة فقط وذلك كان بمثابة مساعدة من قبل والي مصر بسبب المرض الذي أصاب الحيوانات عام ١٨٦٣ وأصدر الوالي أوامره بإبلاغ ما أعلن عنه إلى قناصل الدول الأوربية في مايخص المجالات الزراعية [٢].

في نهاية عام ١٨٦٣ سافر نوبار باشا إلى باريس وقدم مطالب الوالي إسماعيل التي استمدها نصاً من مذكرة آب ١٨٦٣ العثمانية [٣]، إلا أن شركة القناة رفضت تلك المطالب وتجاهلتها واستمرت في حفر القناة وبالمقابل حذرت الحكومة العثمانية الشركة في حالة عدم أستجابتها لشروطها فأنها ستستخدم القوة لإيقاف العمل في قناة السويس، فقام نوبار بشن حملات صحفية في باريس على شركة القناة التي واجهتها بالمثل، سافر

---

[١] جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق ، ص١١٨.

[٢] حسين كفافي، الخديوي إسماعيل ومعشوقته مصر، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،١٩٩٧)، ص١١.

[٣] نصت مطالب الوالي إسماعيل باشا في هذه المذكرة على ما يلي، إنقاص عدد العمال الذين تلتزم الحكومة بتقديمهم إلى الشركة إلى ستة آلاف عامل ،لأن تسخير العدد السابق (٢٠،٠٠٠) عامل من شأنه أن يضر بالبلاد زراعياً، وكذلك إلغاء امتياز ملكية الشركة للأراضي وفي المقابل تقوم الحكومة المصرية بحفر الترعة الحلوة وان تعوض الشركة قيمة من القسم الذي أنشأته بها. للمزيد ينظر: نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص٤٧ ؛ دافيد س. لاندز، بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦)، ص١٦٦.

دي لسبس إلى باريس ليواجه نوبار باشا هناك ولكنهما لم يتفقا على شيء سواء اتجاههما نحو الصحافة فأخذ كلاً منهما يشن حملاته الصحفية على الآخر، فاختلفت الآراء بمعارضة أحد الطرفين أو تأييده [١] وبنهاية العام ١٨٦٣ لم يتوصل الطرفان إلى حل للأزمة الواقعة مع استبداد كل طرف برأيه، وبالتالي حُل الأمر بإحالته الى تحكيم الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث في العام التالي وهذا ما سنستوفي الكلام عليه في المبحث الثاني.

[١] الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل، مج١، ص٣٦٠-٣٦٤.

المبحث الثاني

تعاظم دور القناصل الفرنسيين خلال سنوات

حكم اسماعيل باشا(١٨٦٤-١٨٦٩)

أوضح المبحث الأول وصول إسماعيل باشا إلى السلطة، والمواقف الدولية من وصوله الى سدة العرش ، ودور القناصل الفرنسيون في تطور الأحداث إلا أن مشكلة الاستجابة لمطالب الوالي المستمدة من مذكرة آب ١٨٦٣ كما ذكرنا لم تحل بانتهاء عام ١٨٦٣ إلى أن طالب دي لسبس بأن يكون إمبراطور فرنسا نابليون الثالث حكماً في المسألة[١]، وبعد ضغوطات دي لسبس المعروفة وبكافة الوسائل خضع الوالي إسماعيل لطلبه بجعل نابليون حكماً فيما بينهم[٢] مع إصراره على استرداد الأراضي وظهر ذلك من خلال رسالة تاستو قنصل فرنسا إلى وزير الخارجية الفرنسية في التاسع من شباط ١٨٦٤ والتي أظهرت حرص إسماعيل باشا على استرجاع أراضي بلاده وعدم مبالاته بأي معارض له حرصاً منه على رفاهية مصر[٣]، ولذلك كان الوالي عاملاً كل ما بوسعه لتحقيق هدفه الأساس وهو (العمال، الأراضي)، فوافق كما أسلفنا على مطلب دي لسبس [٤] .

بناءً على ذلك أمر نابليون الثالث بتشكيل لجنة تبين نقاط الخلاف بين الطرفين، وكانت أسباب الخلاف هي انهم عندما اتفقوا في الحادي والعشرين من نيسان ١٨٦٤ على أمور عدة منها ان موافقة دي لسبس على إلغاء السخرة والتخلي عن الأيدي العاملة

---

[١] محمد فهمي لهيطة، المصدر السابق، ص٢٥٧.

[٢] جون مارلو، المصدر السابق، ص١٧٨.

[٣] جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٦١.

[٤] جون مارلو، المصدر السابق، ص١٧٨.

المصرية على ان يكون ذلك مقابل تعويض مالي تدفعه الحكومة المصرية للشركة وإعادة الأراضي الممنوحة لها بموجب عقد الامتياز كانت نقطة الأختلاف في مقدار التعويض فضلاً عن القضايا الأخرى التي قدمها نوبار باشا فكانت النتيجة كما ذكرنا التجائهم إلى تحكيم نابليون الثالث الذي وصفته المصادر بأنه الخصم والحكم في الوقت ذاته[١].

كان اجتماع اللجنة في باريس أواخر حزيران ١٨٦٤ وبعد اجتماعات عدة أصدرت اللجنة تقريرها الذي رفعته في السادس من تموز إلى نابليون الثالث [٢]وبين هذا التقرير أمور عدة اتفق عليها منها أن تعاد (٦٠،٠٠٠) فدان من الأراضي الممنوحة للشركة إلى الحكومة المصرية، وذلك بتخفيض مقدار الأرض التي كانت للشركة على جانبي الترعة من كيلو متر إلى (٦٠) متر وإعادة جميع الأراضي التي باشرت الشركة فلاحتها وزراعتها وقد بلغ مقدارها (٦٣،٠٠٠) هكتاراً إلى الحكومة المصرية على أن تبقي الشركة لنفسها منها (٣،٠٠٠) هكتار هذا فضلاً عن تخلي الشركة للحكومة المصرية عن كل حق في مد الترعة ذات الماء العذب في مصر إلى السويس وبورسعيد[٣]، وإلزام الحكومة المصرية بمدها فضلاً عن إبطال حق الشركة في مطالبة الحكومة المصرية بالعمال على ان تقوم الحكومة المصرية مقابل ذلك كله بدفع مبلغ (٨٤،٠٠٠،٠٠٠) فرنك كان موقف الحكومة البريطانية في ذلك واضحاً جداً فقد أُثير

---

[١] محمد فهمي لهيطة، المصدر السابق، ص٢٥٧ ؛ أحمد عزت عبد الكريم وآخرون، تاريخ مصر في العصر الحديث،(دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤)، ص١٤٣.

[٢] عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل ، ج١، ص٩٥-٩٦؛ مكي شبيكة، المصدر السابق، ص٥١٧ ؛ مدام جوليت آدم، انجلترا في مصر، ترجمة علي فهمي كامل، ج١، (مطبعة الدفاع الوطني، د.م، ١٩٢٥)، ٧٨.

[٣] نبيه الأصفهاني، حركة التاريخ على شاطئ القناة، مجلة السياسة الدولية، العدد٤٠، السنة الحادية عشر،(القاهرة، ١٩٧٥)، ص١٢٣؛ محمود سليمان غنام، المعاهد المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العلمية،(دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٦)، ص٢٠٥.

غضبها ،وعدت مساحة الأراضي التي منحها حكم نابليون للشركة مطلباً استفزازياً للحكومة المصرية فأرادت تحريض الدولة العثمانية بقولها إن هدف فرنسا وغاية تحكيمها إنما هي استعمارية بحتة [١]وأن الخسارة الفادحة قد وقعت على رأس مصر فقط [٢] ولولا ذلك لما طالبت بمنحها للشركة وغايتها واضحة هو لفصل مصر عن ممتلكات الدولة العثمانية وزادت بريطانيا في ضغوطها على الباب العالي لكي لا يمنح موافقته على مطالب فرنسا، بينما كان إسماعيل قد حقق ما أراده من كل ذلك ففي رسالة بعثت من القنصل الفرنسي في الإسكندرية المسيو تاستو إلى وزير الخارجية الفرنسية في الثالث عشر من حزيران جاء فيها: " **سافر المستر ستيفنسون أمس إلى استانبول، مظهراً أتم الرضا نحو الوالي وتصرفاته ومن ناحية أخرى، فان سمو الوالي يجهر بأن مسألة القناة انتهت فيما يخصه، إذ أنه كان يريد إنهاء مسألة العمال ففاز بها، وكان يطلب استرداد الأراضي والقنال فنال المنى، أما ما بقي فليس إلا مسألة مالية قلما يبالي بها**" ،واعتمد إسماعيل في مواجهته للدولة العثمانية على وقوف فرنسا إلى جانبه ودعمها له وقد أتضح ذلك من خلال حديث لإسماعيل باشا مع المسيو مونموران قنصل فرنسا في مصر في التاسع من آب أوضح أثناء حديثه أن جل ما يهمه هو تأييد فرنسا له لنيل استقلاله وإذا هي قامت بذلك فأن مواقف الوالي ستكون إلى جانبها[٣].

ظل الباب العالي على موقفه وبعث عثمان باشا نوري وهو رئيس أركان الحرب في العشرين من تشرين الأول وذلك للتأكد فيما إذا كان حكم نابليون قد بولغ فيه وجاءت نتائج تقريره مبينة أن الأراضي التي حكم فيها لصالح الشركة هي في الواقع أكثر من

---

[١] سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٢٨٩.

[٢] جلال يحيى، المجمل في تاريخ مصر الحديثة، (المطبعة العصرية، الإسكندرية، ١٩٨٢)، ص٥٧.

[٣] نقلاً عن :جورج جندي بك وجورج تاجر، المصدر السابق، ص٣٨-٦١.

الأراضي اللازمة لإتمام المشروع مما أعطى الموقف البريطاني قوة في معارضته، إلا ان وزير الخارجية العثمانية عالي باشا كان قد صرح بأنه لا يريد نقض ما جاء في تحكيم نابليون [١].

كان عالي باشا غير مرتاحاً لزيارة الأمير عبد القادر الجزائري [٢] إلى قناة السويس عندما كان في طريقه لأداء فريضة الحج ، وإشادته بمشروع القناة مما أفرح فرنسا ورغبتها في كسبه الى جانبها لذلك قرر دي لسبس إعطائه منزلاً في البرزخ وأخبره بذلك حينما كان في الحج إلا أن التضاربات في الآراء وانفعال كل من الحكومة البريطانية والدولة العثمانية أدى إلى قلق عام وارتباك لدى جميع الأطراف فبعث وزير الخارجية محمد شريف باشا في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٨٦٥ كتاباً إلى المندوب السامي للشركة في مصر De Geradin (دي جراردين) كان فحواها لوم وعتب واحتجاج جاء فيها: " **لاحظت حكومة صاحب السمو خديو مصر [٣] بدهشة عودة عبد القادر الطارئة إلى مصر وانتقاله إلى منطقة قناة السويس نية الاستقرار في جوارها.... وبعد معرفة نواياه ونوايا الشركة أبدى صاحب السمو ملاحظات إلى السيد المندوب والى قنصل فرنسا العام في مصر الذي جاء بعد بضعة أيام يحمل**

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات صر بتركيا، ص٤٥.

(٢) عبد القادر الجزائري: هو عبد القادر بن محيي الدين الجزائري،ولد عام ١٨٠٨ زعيم جزائري نشأ في أسرة من الأشراف، ذو شهرة متعددة الجوانب، جمعت إلى الحذق في القيادة العسكرية، وتنظيم الجيوش تنظيماً بارعاً، ميلاً عظيماً إلى العلم وشهرته بكل ما يتصل بالمعرفة،توفي عام ١٨٨٣. للمزيد ينظر: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ص٦٣٠–٦٣١.

(٣) لم يحصل إسماعيل باشا على لقب الخديو بعد.وبموجب الفرمان العثماني في عام ١٨٦٧ حصل أسماعيل على لقب الخديوي .للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية،بناء دولة مصر الحديثة في مصر ؛ http:// bayanonline .com .

رسمياً لسموه تأكيداً جازماً من حكومة الإمبراطور بان عبد القادر لا يمكنه البقاء في مصر بدون موافقة الخديو....." (١) .

تفادياً من تأزم الأوضاع أكثر قرر الأمير عبد القادر المغادرة إلى دمشق في العشرين من شباط ١٨٦٥(٢).

ونتيجة لذلك وبعد عدة أشهر لم يستطع قرار نابليون الحصول على موافقة من الباب العالي يصدر فيها فرمان بهدف الاتفاق، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل هنري بلور إلا أن بريطانيا نظرت إليه على أنه فشل في مهمته فعملت على سحبه من الأستانة وقامت ايضاً بتعيين Edward Stanton(أدوارد ستانتون) (٣) في الثامن والعشرين من حزيران قنصلاً جديداً بدلاً من كولكهون (٤) .

(١)نقلا عن: برنو اتيين، الأمير عبد القادر الجزائري، ترجمة ميشيل خوري، (دار عطية للنشر، بيروت،١٩٩٧)، ص٤١٤.

(٢) سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٢٩٥.

(٣) أدوارد ستانتون: وهو القنصل البريطاني في القاهرة في عهد الخديوي إسماعيل باشا، قام نوبار باشا وزير الخارجية برفع مذكرة إليه في الأول من حزيران ١٨٧٠ أكد فيها سيادة مصر على كل ساحل البحر الأحمر الأفريقي واستمر نوبار قائلاً" أن مصر لا تزال تدفع جزية سنوية مقابل ذلك فليس بوسع الحكومة المصرية أن تترك الحقوق الثابتة لها على هذه البلاد. للمزيد ينظر: سؤدد كاظم مهدي العبيدي، السياسة البريطانية تجاه منطقة القرن الأفريقي (١٨٣٩-١٩١٤)، أطروحة دكتوراه ،(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٣٦-٤٤؛ أنور زقلمة، مصر الكبرى أفريقيا للأفريقيين، (مكتبة الإتجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٤)، ص١١٩ ؛ وليد عبود محمد ، النشاط المصري في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن (١٨٦٩-١٨٧٣)، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ص٣٨٦.

(٤) سامي صالح الصياد، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس، ص٢٩٨.

بالمقابل بعثت فرنسا مسيو Outree (اوترية) [١](١٨٦٥-١٨٦٦) قنصلها في مصر إلى الوالي إسماعيل باشا للتقرب منه وأخذه الكلام الأخير فالتقيا في القاهرة إذ شكا الوالي للقنصل الفرنسي في هذا اللقاء من أنه أتُهم كثيراً من قبل فرنسا بميله للسياسة البريطانية وان كان هناك سبباً في مرونته أحياناً مع بريطانيا واستجابته لهم فهو بسبب مسألة القناة التي عدت مصر وكأنها بلد مفتوح مما أثار حفيظته واتجاهه إلى بريطانيا بعض الأحيان وأكد للقنصل الفرنسي ميولهم القديمة منذ عهد محمد علي إلى فرنسا وأنهم لم ينسوا النصح والدعم الذي قدمته فرنسا لهم وفي وصوله إلى سدة الحكم، وان معظم تكوينات الدولة قد تمت على أيدي فرنسية وعمل اوترية جهده في طمأنة الوالي إسماعيل باشا من مسألة مشروع القناة[٢].

عقد إسماعيل باشا في الثلاثين من كانون الثاني ١٨٦٦ اتفاقاً آخر مع شركة القناة [٣]، وعلق القنصل الفرنسي اوترية على هذا الاتفاق في رسالة بعث بها إلى حكومته في الأول من شباط جاء فيها:" **إن هذا الاتفاق مجد للطرفين فقد أكدت الحكومة المصرية حقوق السيادة على طول القناة البحرية، كما أنها وضعت يدها**

---

(١) اوترية: وهو قنصل فرنسا في مصر ، خلف تاستو في نيسان عام ١٨٦٥وكان شديد الذكاء وله هيبته في النفوس وكان عارفاً بالأمور المصرية وخبيراً بها، وأثناء توليه القنصلية استطاع أن يستميل الخديوي إسماعيل واستمر بمنصبه حتى عام ١٨٦٦. للمزيد ينظر: الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، مج٢، ص٢٣٦-٢٣٧.

(٢) الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، مج١، ص٣٦٥-٣٦٦ .

(٣) تضمن ذلك الاتفاق مواداً عدة منها إقامة كل التحصينات والأستحكامات اللازمة لحماية البلد من قبل الحكومة المصرية هذا فضلاً عن حقها في إشغال ما تراه من تلك الأراضي التي تنشأها لمصالحها كالبريد والجمرك على شرط ان لا تكون عقبة في سبيل استغلال الشركة امتيازها ، وان تدفع الحكومة لها ثمن الأراضي التي يشغلها، واتفق الفريقان على أن يكون دفع جميع المبالغ التي أصبحت الحكومة المصرية مدينة بها للشركة على أقساط شهرية متساوية ابتداءً من أول تموز ١٨٦٦ وانتهاءً بأول كانون الأول١٨٦٧. للمزيد ينظر: الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، مج١، ص٣٦٥-٣٦٦ ؛ محمد صبري، فضيحة السويس، ص٦٣.

على القناة العذبة كلها وعلى جميع الأراضي الزراعية وأخيراً عاد تفتيش الوادي، الذي كانت فرنسا تنوي إنشاء مستعمرة فيه، إلى الحكومة المصرية وسلطة قانون البلاد"[١].

كانت هذه وجهة نظر القنصل الذي تمعن في الاتفاق ورأى أنه حقق مصلحةً ومكسباً ثرياً لكلا الطرفين، أما في تعليقه عن المزايا التي حصلت عليها الشركة والمكاسب التي حققتها من ذلك الاتفاق فأكد قائلاً:" **كان دي لسبس حكيماً في التخلي عن مزايا غير مضمونة، بعد التحقيق للحصول على مزايا حقيقية باجزة في الحال فانه بتخفيض أجال دفع الـ (٥٧) مليون في (١٤) سنة من (٤) إلى (٣) بربح من (٥) إلى (١٨)مليون، وأهم من ذلك يضع نفسه في مركز يسمح له بمواجهة الارتباطات العديدة مع المقاولين وغيرهم، وجملة القول أصبح تحت يد دي لسبس الآن مبلغ (١٥٠) مليون فرنك يضمن له سير العمل لغاية سنة ١٨٦٩، وإذا لم تتم القناة في ذلك الوقت فأنها تكون قد قاربت النهاية وأصبح من السهل سد حاجتها من المال الذي تحتاج إليه**" وضع دي لسبس تقديراته بشأن مشروع القناة في المراحل كافة التي أستمر بها وكلام القنصل الفرنسي اوترية جاء بناءً على كل التقديرات [٢].

اتبع دي لسبس كل وسيلة وحيلة لامتصاص جميع المبالغ من خزانة مصر من اجل اتمام الأعمال المتبقية في مشروع قناة السويس إلى أن وصل به المطاف بالتالي إلى إجبار الوالي أسماعيل باشا على عقد قرض في العام نفسه مع (البنك الانكلو–

[١] نقلاً عن: محمد صبري، فضيحة السويس، ص٦٤.

[٢] المصدر نفسه، ص٦٤.

مصري) [١] واستلم منه نقداً (٢،٧٥٠،٠٠٠) جنيه إسترليني من أصل (٣،٣٨٧،٠٠٠) جنية قيمة القرض هذا فضلاً عن جرأة دي لسبس أكثر وذهابه إلى باريس بعد أن أفرغ خزانة مصر وعقد في عام ١٨٦٦ مع بعض الرأسماليين صفقة مالية، دون علم الوالي وباسم الحكومة المصرية وشروط أقل ما يقال عنها مجحفة وفي تقرير للقنصل الفرنسي الذي تحدث فيه عن ذلك القرض الذي تم استطاع دي لسبس أن يتلافى فيه العواقب التي قد تحدث من جراء غضب الوالي لما فعله وبالتالي تحمل دي لسبس قدر من الفوائد المقررة وتمت الموافقة على قرض الـ(١٧،٠٠٠،٠٠٠) فرنك بفائدة قدرها(١١,٥%) على أن يتم سداد هذا القرض بعد سنة على أن تدفع الحكومة بخلافه شهرياً مبلغ (١،٥٠٠،٠٠٠) فرنك وذلك لاستكمال الأقساط المستحقة وبذلك يكون دي لسبس وشركته قد حصلوا على المبلغ على حساب الحكومة المصرية[٢].

وأمام انتهاكات دي لسبس للحكومة المصرية وواليها إسماعيل أقدم الوالي في عام ١٨٦٦ على تشكيل مجلس شورى النواب [٣] وقد جاءت تقارير عدة كتبها القنصل الفرنسي اوترية إلى وزير خارجيته معلقاً فيها على إنشاء هذا المجلس وموضحاً أنه مؤلف من أغلبية جاهلة، وبين اوترية ان هذا المجلس سوف لن يمارس مهامه وإنما ستوجه إليه تعليمات يكون من واجبه إتباعها وفي الوقت ذاته لم ينكر أنه من أوسع المؤسسات حرية التي أنشأت وأشاد أيضاً على الوالي في اتصاله بمشايخ بلاده وحثهم

---

[١] البنك الانجلو مصري: وهو البنك البريطاني الذي أنشأ في خارج مصر عام ١٨٦٤ والمؤسسين له كانوا أجراء وكان لهذا البنك نشاطاته في مصر وله فروع كثيرة فتحت من البحر الأبيض المتوسط البريطانية حيث أنها تصرفت في كثير من الأحيان بوصفه بنكاً للسلطات البريطانية. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، البنوك،ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة،http://www.wikipedia.com .

[٢]محمد صبري، فضيحة السويس ، ص٦٥.

[٣] دانيال كريسيليوس، المصدر السابق، ص١٦١ .

في إيجاد إصلاحات أكثر للبلاد وان خطوته هذه ما هي إلا احترام لشعبه ورأيهم وكان تقريره هذا في التاسع عشر من تشرين الأول، واضاف القنصل في التاسع عشر من تشرين الثاني في التقرير الذي بعثه إلى وزير خارجيته في أنه يجب على الدول الأوربية الموافقة على مجلس النواب الذي شكله الوالي على الرغم من عيوبه فأنه بين أنه رفع الفلاحين كثيراً وانه سوف لن يؤثر التأثير الفعال على أعمال الحكومة بمرور الوقت[1].في الوقت الذي سيضر المجلس مصالح الدول الأوربية لأنه سيحدد قوانين وقيود على كافة مجالات الحياة،في الوقت الذي سيفيد ابناء الشعب ويخرج حقوقهم.

ومع توقعات القنصل وشكوكه في عدم نجاح هذا المجلس إلا بقدر قليل ومطالبته بموافقة الدول الأوربية عليه إلا أنه من ناحية أخرى تأنى في الحكم عليه قليلاً وبيّن انه لن تظهر نتائجه إلا بعد سنوات عدة من الاختبار فضلاً عن انه أضاف لكلامه هذا ما نصه :" **إن الوالي يعني أتم العناية بجميع ما من شأنه أن يظهر عمله في مظهر الجد سواء هدف إلى فرض احترامه على الشعب أو حدته أوهام صادقة، ويجتمع المندوبون كل يوم في انتظام برياسة راغب باشا وهي رياسة مطبوعة على المهارة والذكاء، وقد اتخذوا إلى اليوم عدة قرارات ذات شأن في المسائل الإدارية المتصلة بالأقاليم ولا اشك ان التعديلات التي تم إقرارها كانت تتمشى تماماً مع رغبات الحكومة، ولكن السلطات حرصت على أن تترك المندوبين ميزة السبق في تقديم الاقتراحات**" وكان تقرير اوترية هذا قد بعث إلى وزير الخارجية الفرنسية في التاسع عشر من كانون الأول ١٨٦٦ [2].

---

[1] جورج جندي بك وجاك تاجر،المصدر السابق، ص٦٩-٧٠.

[2]نقلاً عن: كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس منير ،(دار العلم للملايين، بيروت،ط٥ ، ١٩٦٨)، ص٥٧٧.

وبناء على أعمال إسماعيل تبين أنه عدّ نفسه المنفذ لوصية جده ويبدو أنه كان جديراً في ذلك فقد استطاع في عام ١٨٦٦ على الحصول من الباب العالي منح أسرته حق الاستخلاف المباشر وهو أن العرش ينتقل من الأب إلى الابن [1].

كان مشروع قناة السويس مكلفاً للخزانة المصرية بمبالغ طائلة وبعد ان سلبت جميع ما في خزانة مصر اتجهت مساعي دي لسبس ومعاونيه لتشجيع الوالي على الاقتراض فكانت مسألة الديون هي التي أودت بحكم إسماعيل باشا إلى الهاوية فبوراثته تركة ثقيلة في عهد سعيد فانه لم يعمل على حل مسألة الديون التي اقترضها الوالي السابق بل أنه استأنفها بأكثر منها بذلك يكون إسماعيل قد كبل مصر بقيود الديون الأوربية التي أودت بمصر إلى الهلاك وفور علم دي لسبس بأن خزانة مصر قد أفلست راح وعقد قرضاً بدون علم الوالي ١٨٦٦ كما أشرنا ولم يكتف بذلك القرض بل أنه استمر في ضغطه على إسماعيل باشا باقتراضه مبالغ طائلة لسداد احتياجات شركة القناة لإنجاز المشروع. وكان القنصل الفرنسي العام في مصر في تلك المدة هو Bujad (بوجاد)(١٨٦٦–١٨٦٩) وكان واقفاً ضد سياسة (دي لسبس) نوعاً ما لعلمه بإفلاس الحكومة المصرية ففي رساله بعثها بوجاد إلى حكومته في السابع من كانون الثاني عام ١٨٦٧ بين فيها بوجاد افلاس الخزانة المصرية بسبب ما دفعته لشركة قناة السويس لإتمام المشروع إلا أن ذلك كان له عواقب وخيمة على البلاد المصرية فقد بين أن الحكومة المصرية دفعت (١٨٢،٣٠٠،٠٠٠) فرنك إلى الشركة وهو ما قارب المجموع الكلي لتكاليف القناة وهو مبلغ كبير جداً بالنسبة إلى إيرادات الخزانة المصرية وأنه لم يعد بوسع الحكومة المصرية أن تدفع المزيد من الأموال بل أن مسيو دي لسبس طمح في الحصول من الوالي على (١٠٠،٠٠٠،٠٠٠) فرنك وحسب معرفة القنصل الدقيقة

---

[1] نقلاً عن: كارل بروكلمان، المصدر السابق ،ص٥٧٧.

أن الحكومة المصرية لم يعد بمقدورها دفع المزيد مهما بذلت من مساعٍ، فأن الظروف المالية التي تمر بها الحكومة المصرية ذهبت بمحاولاته هباء، فظل المسيو دي لسبس عاملاً كل ما بوسعه للحصول على المال على حساب الحكومة المصرية ففي التاسع من كانون الثاني ١٨٦٧ بينَ قنصل بريطانيا أن دي لسبس اقترح على الوالي إعادة تمليكه جميع الأراضي والمباني التابعة للشركة مقابل تنازله للوالي عن جميع أسهم القناة التي في حيازته، إلا أن الوالي غضب كثيراً ولم يقبل أبداً بالاقتراح الذي قدمه دي لسبس، وبعد رفض الوالي لمقترحه أضطر إلى طلب معونة القنصل الفرنسي بوجاد الذي بين موقفه من مسألة المال والديون ومطامع الشركة واراد دي لسبس من القنصل الفرنسي أن يهدد الوالي ليعقد صفقة مالية جديدة معه ولكن القنصل كان أعلم بحالة مصر المالية السيئة ، وارتباك مركزها المالي خاصة عام ١٨٦٧عندما بدأت بالتوقف عن دفع رواتب الموظفين [1].

ومع عدم وجود إدارة منتظمة في مصر بسبب صلاحيات قناصل الدول الأوربية التي قد توازي سلطة الخديوي[2] وضغوطات دي لسبس المستمرة عقد الخديوي قرضاً شخصياً عام ١٨٦٧مع (البنك الإمبراطوري العثماني) [3] (الانجلو- فرنسي) وكانت

---

[1] محمد صبري، فضيحة السويس ،ص١٠١.

[2] الخديوي: كلمة الخديوي نعت فارسي مشتق من كلمة خيفا وهو اسم فارسي من أسماء الله، فهي لذلك تعني (رباني أو الهي، أو ملك). للمزيد ينظر: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، ص٣٢٨.

[3] البنك الإمبراطوري العثماني: وهو البنك الذي تأسس في الأستانة عام ١٨٥٦ برأس مال بريطاني بلغ مليوني جنيه استرليني تم كشركة مشتركة تمثل بريطانيا وبنك باريس وهولندا والحكومة العثمانية ليصبح اسمه البنك الإمبراطوري العثماني، وتم تشغيله كبنك أمبريالي يمثل الإمبراطورية العثمانية إذ تميز كبنك الدولة كما صار أشبه ببنكاً مركزياً محتكراً السلطة لإنشاء الأوراق النقدية العثمانية ليعمل بهذه الصفقة حتى عام ١٩٢٤ وفي حزيران ١٩٩٦ اشترته مجموعة مالية تركية وفي عام ٢٠٠١ صار جزءاً من بنك Garant Bank (غاز راناتي) .للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، البنك العثماني ، http://ar.wikipedia.org .

قيمة ذلك القرض ٢،٠٨٠،٠٠٠ وقد تم مقابل بيع الوالي لأراضي فيها قصب السكر [١] . ومع استمرار قروض الوالي وفتحه ابواب مصر وتشجيعه للأرساليات التنصيرية أرضاءاً للدول الأوربية المسيحية التي كانت تمنحه القروض التي يحتاجها [٢].

استمرت مسألة التعويضات التي عُدت استكمالاً لعهد سعيد ففي تقرير نوبار باشا الذي رفعه في سنة ١٨٦٧ إلى الحكومة العثمانية وسفراء الدول في الأستانة والتي بينَ فيها المبالغ التي دفعتها الحكومة المصرية في أربعة أعوام والتي بلغت (١٨،٠٠٠،٠٠٠)فرنك بتهديدات وضغوطات من القناصل الأوربيين كتعويض لهم ولرعاياهم في مسائل عديدة مفتعلة من قبلهم [٣].

بعد رفض بوجاد مساعدة دي لسبس لإنقاذه من أزمته لمعرفته الدقيقة بالظروف المالية للحكومة المصرية، اجتمعت الجمعية العمومية للمساهمين في انشاء شركة قناة السويس في الأول من آب عام ١٨٦٧ وقررت مساعدة دي لسبس بفتح اكتتاب عمومي وإصدار (٣٣٣،٣٣٣) سند للحصول على (١٠٠،٠٠٠،٠٠٠)فرنك إذ ظل هذا الاكتتاب مفتوحاً خمسة أيام من السادس والعشرين من أيلول حتى الثلاثين منه، بعد ذلك حصل رئيس شركة القناة(دي لسبس) على الـ(١٠٠،٠٠٠،٠٠٠) بمساعدة حكومة الإمبراطور [٤].

على الرغم من تدهور الوضع المالي لمصر إلا أن الحكومة ظلت مهتمه بالجانب الزراعي وتحسين أنواع القطن ففي رسالة دي فيين(١٨٦٥–١٨٦٩) قنصل

---

[١]فلاديمير بوريسوفتش لوتسكي، المصدر السابق، ص٢١٢.

[٢] خالد محمد نعيم، الجذور التاريخية لأرساليات التنصير الأجنبية في مصر(١٧٥٦–١٩٨٦)، دراسة وثائقية،(مؤسسة كتاب المختار، القاهرة ،١٩٨٨)، ص ٢٤ .

[٣] محمد صبري، فضيحة السويس، ص١٢٣.

[٤] المصدر نفسه، ص٦٦–٦٧.

فرنسا في القاهرة إلى وزير الخارجية الفرنسية في الثامن والعشرين من تشرين الأول والتي بين فيها اهتمام الحكومة المصرية للبحث في الأسباب التي تعاني منها محاصيل الأقطان[١].

فضلاً عن الأمور العديدة التي شغلت الخديوي في إدارة البلاد والتعامل مع شركة القناة ومسألة القروض إلا أنه لم يتوقف عن دفع الأعطيات ومنح الأراضي وأتضح ذلك عام ١٨٦٨ في رسالة بوجاد التي بعثها إلى وزير الخارجية الفرنسية والتي بيّن فيها سخاء الوالي ومَنْحِهِ رئيس أساقفة اللاتين أرضاً إضافية في أجمل بقاع القاهرة وبيّن أن تصرفاته تلك هي إبداء اهتمامه بالديانة الكاثوليكية أمام الإمبراطورة عند مجيئها إلى مصر عند افتتاح القناة [٢].

استمرت قروض إسماعيل مع الخطر الداهم الذي سيؤدي بمصر إلى الهلاك فكانت بزيادة النفقات تزداد الديون أكثر بينما تقابلها الإيرادات بالعكس ففي عام ١٨٦٨ استدان الخديوي مبلغ (١١،٨٩٠،٠٠٠) جنيه في عقد له مع بنك اوبنهايم ولم تستلم مصر منه نقداً سوى (٧،١٩٥،٠٠٠) جنيه [٣]، وكانت الديون تتزايد عام بعد عام تزايد كبير و كانت ديون إسماعيل على نوعين (ثابتة وسائرة) فأما الديون الثابتة فهي القروض المحدودة التي عقدها في بنوك باريس ولندرة والتي قدرت منذ عام ١٨٦٣ وحتى عام ١٨٦٨ نحو (٢٠،٠٠٠،٠٠٠) جنيه، وأما الديون السائرة وهي الأخطر والتي تراكمت على الخديوي إسماعيل وكانت ديون سائرة صغيرة مستحقة الدفع وكان الخديوي لا يخشى عواقب تلك الديون ويقدم على تجديدها بفوائد تزود عليه في كل مرة يجددها

---

[١] جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١٥٧.

[٢] حسين كفافي، المصدر السابق، ص٨٠-٨٢.

[٣] فلاديمير بوريسوفتش لوتسكي، المصدر السابق، ص٢١٢.

حتى وصلت إلى الحد الذي بلغت فيه هذه الديون ثلاثة أو أربعة أضعاف المبلغ الأصلي الذي تقترضته الحكومة في كل مره [١].

خفف دي لسبس من ضغوطه على حكومة الخديوي خلال عامي (١٨٦٧-١٨٦٨) وذلك لانشغاله بقرضه خلال تلك الفترة إلا انه في عام ١٨٦٨ عاد دي لسبس إلى قناة السويس واستأنف ما كان يقوم به قبل سفره الى فرنسا من أجل القرض فقد عاود سياسة شن الحملات على الحكومة وكانت توازيها في عدة جوانب، ففي الثامن من آب ١٨٦٨ اتبع دي لسبس أسلوب جديد وهو تحريض القناصل الأوربيين على إسماعيل وتأييدهم لموقفه وقام في الثامن من آب بإرسال منشور إلى القناصل العموميين جميعاً أثار فيه مسألة الجمرك والإعفاء من الرسوم مستنداً في ذلك إلى الاتفاقيات المعقودة مع الحكومة المصرية، وطلب من القناصل التدخل في هذه المسألة وان عليهم ان لا يدفعوا أية رسوم تفرض عليهم على أية مواد يستهلكها رعاياهم، وبهذا يكون دي لسبس قد حرضهم على أساس حماية رعاياهم الأجانب وعدم التعدي على حقوقهم، وذلك غير منطقي فسكان بورسعيد آنذاك كانوا سبعة آلاف نسمة ثلثهم من الأوربيين. ولم يهدأ لدي لسبس بال بل قام في العاشر من آب بتهييج الموضوع أكثر على الحكومة المصرية إذ أعلن للتجار محرضاً أياهم على أساس أن ما يجري يخل بالاتفاقيات المعقودة مع الحكومة المصرية وانهم مظلومون في دفع الرسوم حسب ما جاء في الاتفاقيات بأن جميع موارد الاستهلاك في منطقة القناة البحرية تكون معفاة من الرسوم وأن من واجب التجار مقاومة ذلك الظلم وأثبات حقهم بعكس ما تدعيه الجمارك المصرية[٢].

---

[١]محمد صبري، فضيحة السويس ، ص١٠١.

[٢] المصدر نفسه، ص٦٩- ٧١.

وبناءً على ما فعله دي لسبس اتخذت الحكومة المصرية إجراءاتها واستمرت مصلحة الجمارك في بورسعيد في رفض أي إعفاء لجميع البضائع التي كانت تُدفع الرسوم عليها من قبل، وإنها لن تغير موقفها أبداً في تلك المسألة إلا ان دي لسبس استمر بتحريض التجار واتصلت الشركة بهم لتحريضهم أكثر بإبلاغهم بأنها مازالت على موقفها في دعمهم والتزامها بالتعليمات التي وجهتها إليهم[١].

هب شريف باشا على دي لسبس غاضباً ومؤكداً بأنه لا يوجد أي شيء مما يؤكده الأخير قد ورد في الاتفاقات المعقودة بينهم وأتضح ذلك من رسالة بوجاد في التاسع عشر من آب التي أوضح فيها بأن ادعاءات دي لسبس وتحريضه التجار باطلاً، وبين أن قنصل بريطانيا الكولونيل ستانتون قد حمل المنشور الذي وزعه دي لسبس على التجار وأوصله إلى شريف باشا، وان الحكومة المصرية على حق ونقل لحكومته بأن خلافات ومشادات كلامية وقعت بين شريف باشا ودي لسبس، واراد بوجاد تهدئة الحكومة المصرية أكثر بإعلامهم بأن رئيس مجلس الوصاية قد أعلن بأن لا صحة لأدعاءات دي لسبس الحقيقة ثابتة هي ان ذلك الاعفاء الذي اشار إليه دي لسبس إنما كان تسامحاً من الوالي سعيد باشا وليس من المعقول بأن الحكومة المصرية تسمح بأن تجعل نفسها محتلة بهذا الشكل وتفرض سيطرة ثانية إلى جانب سيطرتها، والتجأ دي لسبس بعد ذلك لتقديم اقتراحه إلى شريف باشا بالاحتكام إلى الإمبراطورية الفرنسية ولكن شريف باشا رفض هذا الاقتراح ، وكان القنصل الفرنسي بوجاد حينها غير مقتنعاً بما يقوله الطرفان لاسيما بعد سماعه لكلام شريف باشا مع دي لسبس والذي أثار شكوكه فراح يبحث في الاتفاقات المعقودة مع الحكومة المصرية آملاً في العثور على أي نص أو مادة تمكنه من الدفاع بها عن دي لسبس ولكنه الى اللحظة تلك لم يجد أي شيء

(١) محمد صبري، فضيحة السويس، ص٦٩- ٧٠.

يمكنه افادة دي لسبس به وتأييد ادعاءاته حتى أنه طلب من دي لسبس نفسه ارشاده الى ما يمكنه الأستفادة منه والدفاع به عن شخصه وادعاءاته المزعومة[١].

ومع استمرار تحريضات دي لسبس للتجار كان من الممكن حصول ما لا يحمد عقباه وبالتالي عدم السيطرة على الأوضاع وأوضح بوجاد معلقاً على هذا الحادث في الأول من أيلول بأن ما قام به دي لسبس ليس هيناً وكان من الممكن أن يؤدي لعواقب وخيمة لو تصرفت الحكومة المصرية تصرفاً مشابهاً لتصرف دي لسبس ولكن الحكومة بتصرفها الحكيم استطاعت أن تخمد نار الفتنة وتحافظ على الأمن[٢].

أتضح من رسالة بوجاد التي بعثها إلى حكومته في أيلول ١٨٦٨ التصرفات غير الحكيمة التي أنتهجتها إدارة الشركة العليا في السويس مع الحكومة المصرية والتي لا تعود إلا بنتائجها السلبية على القناة وأنه من الواجب اتباع الحذر في تصرفاتهم وعدم فرض قوتهم على أنهم دولة داخل مصر لأن ذلك ليس بصالحهم، وكان دي لسبس حاقداً على بوجاد لوقوفه بوجه مطامعه وتحريض حكومته عليه لذلك كان ينتظر أقرب فرصة للإطاحة به وأتضح من رسائل بوجاد المبعوثة إلى حكومته بإنه كان يحذر دائماً من سياسة دي لسبس وشركته ومعاملتهم مصر معاملة سيئة وتصرفهم باستقلالية تامة، ومما أكد كلام بوجاد هذا عندما أرادت الحكومة المصرية مد خط تلغراف بين الاسماعيلية والسويس لعدم امتلاكها مثل هذا الخط وحاجتها إليه، وأبلاغها شركة القناة بذلك فردت مسيو ريت باسم الشركة بأنها من غير السهل عليها ان ترى أعمدتها ملقاة على الأرض ومن الصعوبة مد مثل هذا الخط على طول الضفة الممتدة للقناة وأشارت عليها بأن تمد أسلاكها على أعمدة خط الشركة وكان في ذلك اهانة للحكومة المصرية

[١]محمد صبري، فضيحة السويس، ص٦٩- ٧٠.

[٢]جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١٥٨.

والتي استقبلها شريف باشا بكل برود وكانت حسب وصف القنصل بوجاد بأنها أشبه بالجلطة [١].

واجهت المشاكل الحكومة المصرية في كافة الجوانب ففي ١٨٦٨ كان ارتفاع منسوب مياه النيل غير كافياً لري الأراضي الصالحة للزراعة [٢]مما سبب أضراراً للفلاحين وأكد بوجاد ذلك في رسالته التي بعثها إلى وزير خارجيته في الرابع والعشرين من تشرين الثاني والتي أكدت حقيقة فيضان النيل وعدم ارتفاع منسوبه بالقدر الذي يمكن معه ري الأراضي الزراعية وخسارة الفلاحين بسبب ذلك وإلحاق الضرر بهم[٣].

وأشار بوجاد ان الوالي اتخذ تدابير عديدة لتلافي المشكلة وإنقاذ الفلاحين من الأزمة التي هم فيها، ومن بين الإجراءات التي اتخذها الوالي لتسهيل أمور الفلاحين وإنقاذ الزراعة المصرية هي إعفاء الأرض التي بقيت التي لم تصلها المياه ،من المال والرسوم التي تفرض عليها لأن أصحابها متضررين بسبب الضرائب التي فرضت عليهم، ومن واجب الوالي مساعدتهم، هذا فضلاً عن مساعدة الوالي أكثر بقيامه بتوزيع التقاوى للذين لم يستطيعوا الحصول عليها وتوزيع القمح والذرة مجاناً [٤].

حتى ذلك الوقت كان الخديوي إسماعيل صاحب الكلمة والأمر والنهي وبيده سلطة البلاد وبأستطاعته التحكم بها كيفما شاء وتوقفت سلطته عملياً إلى عام ١٨٦٩ ببدأ التدخلات الأجنبية الفعلية وتعمقها أكثر في الحكومة

[١]حسين كفافي، المصدر السابق، ص١٣١.

[٢]المصدر نفسه، ص١٣١.

[٣] جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١٥٨.

[٤]المصدر نفسه، ص١٥٨– ١٥٩ ؛ حسين كفافي، المصدر السابق، ص١٣١.

المصرية، إذ عمل الوالي ووزيره نوبار باشا مابوسعهما خلال الفترة (١٨٦٣-١٨٦٩) لتسوية المشاكل المستمرة مع شركة السويس[١].

كان وجود الأوربيين في مصر مجرد تغلغل وأستغلال للثروات في الفترة التي امتدت منذ عام ١٨٦٣ وحتى عام ١٨٦٩ إذ بدأ في هذا العام دورهم بالتحول إلى سيطرة مالية وسياسية وأصبح لهم الكلمة في البلاد واستمر الحال هكذا حتى نهاية حكم إسماعيل عام ١٨٧٩[٢] .

أستمرت حالة هيجان التجار بفعل تحريضات دي لسبس التي سبق الحديث عنها حتى عام ١٨٦٩ عندما قرر دي لسبس السفر إلى الأستانة وإيجاد حلاً للازمة باتفاقه مع الوالي الذي كان حينها في الأستانة أيضاً، وافرز اتفاقهم عن تكوين لجنة تحدد حقوق الشركة والتزاماتها في مسألة الجمرك وتكونت من أربعة أعضاء كان بوجاد قنصل فرنسا احدهم، وفي مطلع شباط ١٨٦٩ كان أول اجتماع تعقده اللجنة[٣]، وفي الثاني منه أرسل القنصل الفرنسي برقية إلى حكومته وضح فيها دفاعه المستميت عن مصالح الشركة إلى الحد الذي وصل فيه مندوب الشركة الذي كان احد أعضاء اللجنة لشكره لدفاعه عن مصالح شركة السويس وأوضح بوجاد أيضاً في انه حتى لو كانت عنده شكوك حول صحة حقوق شركة السويس إلا انه جعل مصلحة بلاده السياسية فوق كل شيء[٤].

---

(١) صالح رمضان محمود، تغلغل النفوذ الأوربي وأثره في الحياة الاجتماعية في مصر في عصر الخديوي إسماعيل ١٨٧٩ ، مجلة المؤرخ العربي ،العدد ١،(بغداد، د.ت)، ص ٧٣ .

(٢) صالح رمضان محمود، تغلغل النفوذ الأوربي، ص ٧٣ .

(٣) محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٧٢.

(٤) صالح رمضان محمود، تغلغل النفوذ الأوربي، ص ٧٣ .

اجتمع المندوب العثماني سرڤر والمندوب المصري علي مبارك اللذين كانا أعضاء ضمن اللجنة التي تكونت لحل الأزمة بين الشركة والحكومة المصرية في الأول من آذار وكان بوجاد قد انضم إلى الأجتماع وتداول الثلاثة الحديث بشأن تلك المسألة وتوصلا أخيراً إلى تفسير للمادة ١٣ من عقد الأمتياز وتوقيعه وقد نص على ما يلي: " **للشركة ان تستورد معفاة من الجمرك، فيما عدا المواد اللازمة لإشغالها، المشروبات والغذاء والملابس والأدوية التي تحتاج إليها هي ومقاولوها، وموظفوها وعمالها في فترة الإنشاء والاستغلال وليس لها ان تتنازل عن حقها للسفير أو ان تكله إليه، ولا يعفى إطلاقاً تجار الجملة** " [1] .

ومع هذا التفسير للمادة ١٣ لم يوافق العضو الرابع في اللجنة عليه وهو مندوب شركة السويس مما أثار القنصل بوجاد وأودى به إلى إرسال رسالة طويلة إلى حكومته، بين فيها أطماع دي لسبس والشركة وبين أن ذلك لايجوز لأن قرار الاجتماع والتفسير الذي نتج عنه كان يفوق المتأمل منه، وهناك مطامع مستمرة لشركة القناة ليجبروا الوالي على شراء حق لا تملكه وان دي لسبس يريد الحصول من الوالي على (٤٠،٠٠٠،٠٠٠) فرنك، وأوضح لهم ان مصالح دي لسبس ليست مصلحة سياسية وإنما مسألة مال فقط وبين لهم في رسالته دفاعه الباطل وتأييد للشركة في ألاجتماع الأول وشدة دفاعه التي أوصلته إلى شكاية الوالي منها ولومه عليها وما كان كل ذلك إلا لتسهيل مهمة دي لسبس وتحقيق مساعيه[2].

أوضح بوجاد غايات رئيس شركة القناة في أن ما يريده دي لسبس هو الدفاع عن الشركة بالحق أم الباطل والوقوف بجانبها والإعلان بقوة عن خلق ميناء بورسعيد

---

(١) نقلاً عن: محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٧٢.

(٢) صالح رمضان محمود، تغلغل النفوذ الأوربي، ص ٧٥ .

صرفي ثابت وفي هذه الحالة سيواجه مشكلة اكيدة مع المندوبين العثماني والمصري وفي حالة اعتراضها فمن واجبه حسب إرادة دي لسبس هو الانسحاب مع مندوب الشركة ومع كل دفاعاته عن الشركة حتى وان لم يكن الحق معها إلا ان ذلك لم يرضِ دي لسبس بل أنه سعى إلى الأكثر من ذلك وحسب اعتقاد بوجاد فأن ذلك يُعد باطلاً وانتهاك للحق والعدالة، وأنه لا يمكنه السير في ذلك الطريق، من خلال ما تقدم أتضح التضارب في مواقف القنصل الفرنسي ورئيس شركة السويس (فرديناند دي لسبس) وفي نهاية المطاف وافقت الشركة على مقترح اللجنة على شرط ان تبيع للوالي فيما بعد الحق الجديد المكتسب الخاص بإعفاء الغذاء والملابس والأدوية اللازمة لموظفيها وعمالها من الجمارك[١].

وأخيراً تم انجاز قناة السويس وافتتاحها في السابع عشر من حزيران ١٨٦٩ وقد حضر افتتاح القناة شخصيات عالمية مشهورة وحضر عدد كبير بدعوة من إسماعيل باشا ومسيو دي لسبس[٢].

وباستمرار الخلافات بين رئيس شركة قناة السويس والقنصل بوجاد فكر دي لسبس في التخلص منه لكي يتصرف بحرية أكثر في سلب الخزانة المصرية وفعلاً تم ذلك بوشاية من الأخير لدى حكومته وتحريضها على بوجاد وبالتالي عزله في تموز ١٨٦٩ واخراجه من البلاد كما فعلوا مع ساباتيه١٨٦٠ (القنصل الفرنسي السابق)

---

[١]صالح رمضان محمود، تغلغل النفوذ الأوربي، ص ٧٥ .

[٢] محمد محمود السروجي، التنافس بين بريطانيا وفرنسا، ص٢٥ ؛ منال عباس كاظم الخفاجي، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦– ١٩٥٢، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، مجلس كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٤.

ونصب المسيو Treko (تريكو) [١] (١٨٦٩-١٨٧٦) قنصلاً فرنسياً بدلاً من بوجاد وبتولي هذا القنصل شؤون القنصلية أصبح الطريق مفتوحاً أكثر أمام دي لسبس لسلب الخزانة المصرية[٢].

أورد (تريكو) تبياناً للحالة المالية السيئة التي شهدها البلاد (بتقرير رفعه إلى وزير الخارجية الفرنسي) من الإسكندرية في الرابع والعشرين من آب ذكر فيه: " **ان الحالة المالية بعيدة حقاً عما يوجب الارتياح، ولكن من الغبن في نظري ألا يقام وزن للأعباء الجسيمة التي تحملتها البلاد منذ تولي إسماعيل الحكم من جراء فيضانات النيل، وسوء المحاصيل ووباء الماشية، وأزمة سنة ١٨٦٧ التجارية علاوة على مساهمة الخديوي المحمودة في أعمال مشروع قناة السويس العظيمة** " [٣] .

كان تريكو يريد إملاء ما رغبوا به على الوالي بتملقه إليه وفي الوقت نفسه ستسوء الحالة المالية أكثر ففي مساء ليلة الثامن عشر من تشرين الثاني أقيم حفل عشاء كبير في الإسماعيلية وحضره الآلاف المدعوين وكانت تكاليفه باهضة [٤]، مع ان فتح قناة السويس أدى إلى توسع التجارة[٥] إلا ان سلطة الخديوي إسماعيل كانت مقيدة بثلاثة

---

[١] تريكو: كان قنصل فرنسا في بيروت قبل ان يصبح قنصلاً فرنسياً عاماً في مصر وعندما كان يتولى شؤون القنصلية الفرنسية في بيروت حدثت خلافات بينه وبين متصرف جبل لبنان رستم باشا فطالب تريكو البُطران بطرس البستاني وغيره من الرؤساء والروحيين أن يرفعوا شكوى ضد رستم باشا إلى الباب العالي ففعلوا لك ظناً منهم أن القنصل الفرنسي لم يعمل ذلك إلا انطلاقاً من حرصه على لبنان وعلى مصالحه. للمزيد ينظر: إلياس عفيف، دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات الحوار المتمدن، العدد ٤٥٢٩، ٢٠١٤/٧/٣١، جريدة النهار ، الاتحاد اللبناني ، ١٩٧٥ .

[٢] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص٧٤.

[٣] نقلاً عن: جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٢٢٨.

[٤] حسين كفافي، المصدر السابق، ص٨٤.

[٥] أحمد عوف، المصدر السابق، ص١٣٠.

قيود لا يستهان بها وهي الامتيازات الأجنبية بما تستلزمه من تدخل القناصل المستمر والذين ضاهت سلطتهم سلطة الخديوي وكان مقيداً بهم كثيراً في كل مشروع أو إصلاح ينوي الإقدام عليه ولا يتماشى مع مصالحهم ،أما القيد الثاني فكان متمثلاً بحق الامتياز الذي منحه سعيد سلفه لشركة القناة العالمية والقيد الثالث هو السيادة العثمانية بما أتبعها من التضييقات المذلة والالزامات المصغرة [١] .

فأما ما يتعلق بالقيد الأول فان الامتيازات الأجنبية كانت العائق الأكبر والأول في وجه السلطة المصرية وهي مجموعة التسهيلات والحقوق التي منحتها الدولة العثمانية للعديد من الدول الأوربية وكانت هذه الامتيازات غير مقتصرة على أحدى الجوانب فقد كانت شاملة للجوانب الاقتصادية والدينية والقضائية، وتعود هذه الامتيازات إلى السلطان العثماني سليمان القانوني وكان كدليل منهم على كرم السلطان وهيبته وعطاءه [٢]، وجاء التأكيد على تلك الامتيازات الأجنبية منذ معاهدة لندن عام ١٨٤١ مما جعل من سلطة الوالي ضعيفة أمام سلطة هؤلاء القناصل[٣] وقد خلقت هذه الامتيازات للقنصل مشاكل عديدة بين الرعايا الأجانب والمواطنين المصريين إذ كان القناصل الأجانب متحيزون لرعاياهم ومؤيدون لهم سواء كانوا على حق أو باطل [٤]. وكان القناصل يتدخلون حتى في دعاوى الأهالي، فعندما كان المصري يُعتدى عليه من قبل احد رعايا الأجانب يلتجأ إلى قنصله ليأخذ حقه في حين إذا كان الاعتداء عكسياً وأحد الرعايا قد أُعتدي عليه من

---

[١] الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج١، ص٣٢٤.

[٢] محسن حمزة حسن العبيدي، الأزمة البلقانية ١٨٧٥- ١٨٧٨، دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الأوربية، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، مجلس كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٢٥- ٢٦ ؛ محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٧٦.

[٣] رأفت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ص٣٩٢.

[٤] أحمد عوف، المصدر السابق، ص١٣٠.

قبل احد الأهالي فان قنصله يحول الشكوى إلى أزمة دبلوماسية ويدخل في صراع مع الحكومة المصرية التي لم يكن في وسعها فعل شيء سوى دفع التعويضات الباهظة غالباً [١].

بسبب تلك الامتيازات الممنوحة للقناصل ورعاياهم شهدت مصر زيادة الأوربيين زيادة كبيرة حتى تجاوزت أعدادهم المائة ألف في نهاية عهد الخديوي إسماعيل[٢] وتزداد معهم بشكل مطرد قروض الخديوي بسبب مسألة التعويضات التي كبلوا بها الخديوي، بالإضافة إلى ان قناصل الرعايا الأجانب لم يكونوا يسلموا بفرض الضرائب على هؤلاء الرعايا أي ان المسألة كانت زيادة نفقات ويقصد بها (التعويضات) ويقابلها نقص في الإيرادات[٣] تجاوزت تعديات القناصل الأجانب لنزع كل سلطة من أيدي الحكومة على رعاياهم وجعلها من اختصاصاتهم، ولم يكتفوا بذلك بل عملوا على أجبار الأهالي للخضوع أمام سلطاتهم القنصلية[٤]، فقد كانت سلطات هذه الجاليات منفصلة عن السلطات المحلية [٥]، وكانوا لا يأبهون بالسلطات المصرية ولا بالمحاكم الأهلية وقراراتهم حتى بلغ بهم الأمر عدم حضورهم لتنفيذ الأحكام الصادرة ضد رعاياهم من قبل تلك المحاكم، ولذلك يعطل التنفيذ وتؤجل القضية لوقت آخر، حتى يضطر بالتالي من حُكمت لصالحه القضية من الأهالي ان يخضع للقضاء القنصلي، والغالب كان المدعي عليه يحول قضيته إلى شخص ثاني ويضطر المواطن المصري ان يرفع قضية على

---

[١]أحمد عوف، المصدر السابق ، ص ١٣١.

[٢]تيودور روذستين ، تاريخ المسألة المصرية، تعريب: عبد الحميد العبادي، (القاهرة ، ١٩٧٠)، ص٦١- ٦٢؛ احمد الشربيني، الاقتصاد المصري بين التبعية والاستقلال، (دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧)، ص٨ .

[٣] الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج٢، ص٤٢١.

[٤] صالح رمضان محمود، تغلغل النفوذ الأوربي ، ص٦٨.

[٥] صالح رمضان محمود، الصراع الانجليزي الفرنسي في مصر ، ص٨٤.

ذلك الشخص الثاني ويفعل هذا الشخص مثلما فعل الأول ويحولها إلى شخص ثالث وهكذا حتى يصيب اليأس المدعي ويضيع حقه بالتالي، ومما يجدر ذكره ان إلقاء القبض على المجرمين من الرعايا الأجانب كان لا يتم إلا بعد الأستئذان من القنصل وحضوره للتأكد من انه لم يحدث أي تجاوز على المجرم ولم يتسبب إلقاء القبض عليه بإهانته[١].

من الجدير بالذكر ان تلك المحاكم القنصلية التي اشرنا إليها لم تكن مرتبطة ببعضها البعض وذلك للقوانين المختلفة السائرة في البلدان الأوربية مما يؤدي إلى عدم اتفاقها ومن ذلك أن المدعي كان يضطر متى تعدد المدعى عليهم إلى رفع القضية الواحدة أمام كل محكمة من محاكم خصومه المتعددي القنصلية والخضوع لإجراءات قانونية متعددة مما يكلف المدعي أموالاً وبالتالي أما يتحمل خسارته ويلزم الصمت أو ان يلجأ إلى الاستئناف بعد الفراغ من كل تقاضي ابتدائي[٢].

وإذا كان المدعي أجنبياً ومدعياً على أحد الأجانب فان قنصليته كانت تتحين الفرص لتنال من قنصلية المدعي عليه وتعاملهم بالمثل مثلما فعل (تريكو) عندما رفع يوناني دعوى ضد أحد الفرنسيين أمام محكمة المسيو تريكو هذا في قضية طالب فيها اليوناني بدفع مبلغ مستحق له بموجب سند موقع منه والحق كان معه وكان على المحكمة القنصلية الفرنسية ان تحكم إلى جانبه إلا ان الذي فعله (تريكو)،عند افتتاح الجلسة، سأل اليوناني فيما إذا كان يوناني من رعايا الحكومة المحلية أم من رعايا دولة اليونان فأجاب اليوناني قائلاً: " **أنا يوناني من رعايا دولة اليونان**" فالتفت المسيو تريكو إلى كاتب الجلسة وقال "**شطبت القضية**" وكان تصرف تريكو هذا دليل على حقده على

(١) الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج٢، ص٤٦٤ .

(٢) المصدر نفسه، ص٤٦٥.

المحكمة القنصلية اليونانية ودليل ذلك كلامه الذي قاله للمدعي بأن لا حق له عنده ولا يستطيع أن يعامله معاملة عادلة إلا إذا عامل قنصلهم الرعايا الفرنسيين بالعدل وأنه متى ما عاملهم بصدق يُعامل رعاياهم بعدل[١].

أمام اختلاف المحاكم القنصلية الأوربية في مصر كانت النزاعات مستمرة بالشؤون القضائية مما جعل إسماعيل باشا يكفل وزيره (نوبار باشا) بمهمة توحيد القضاء في مصر، ووفق تقرير نوبار باشا الذي أجراه عام ١٨٦٧ بين فيه عيوب المحاكم المتعددة مشيراً إلى إن المستفيد الوحيد من كل ذلك هم المجرمون[٢]، واقترح أستبدال النظام القضائي بنظام آخر على ان يكفل حفظ الامتيازات للأجانب مع عدم المساس بحقوق المواطنين، إلا ان اقتراحه ذلك أثار المستفيدين من المحاكم المتعددة فهب أصحاب الامتيازات معترضين على اقتراحه، وكانت فرنسا وقنصليتها في مصر هم المعارضين الأوائل في ذلك وكانت خشيتهم الأكثر هي تعرضهم للسلطات المصرية والاحكام التي قد تصدرها والتي ستضر بامتيازاتهم [٣].

تكونت لجنة من قناصل الدول الأوربية في الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٨٦٩ وذلك لدراسة المشروع المقترح من قبل نوبار والنظر في ما يمكن إصلاحه في تلك المسألة وكانت هذه اللجنة مجتمعة في دار نوبار باشا وكان المسيو تريكو هو احد أعضاءها واتفق الرأي على استبدال الحالة القضائية السارية والمتعددة الجهات بسلطة واحدة تسلم مقاليدها إلى ثلاث محاكم ابتدائية في (الإسكندرية والقاهرة والزقازيق أو الإسماعيلية)، ومحكمة استئناف عليا في الإسكندرية ومحكمة أخرى عليا فوقها ، على

---

[١] نقلاً عن: الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا ، مج١، ص٤٦٧.

[٢] صالح رمضان محمود ، تغلغل النفوذ الأوربي ، ص٦٩.

[٣] الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج١، ص٤٧٦.

ان تكون أغلبيتها من قضاة أوربيين على ان يكون أعضاء المحكمة خمسة أعضاء ثلاثة منهم أجانب واثنان وطنيان مصريان هذا بالإضافة إلى ان الاتفاق قد نص على حق الدول الموقعة بعد مرور خمس سنوات في تعديله أو إلغاؤه[١].

كان موقف إسماعيل باشا صعباً جداً وهو واقعٌ في حيرة من أمره إزاء المشاكل التي تسببت بها الدول الأوربية من تدخلات وامتيازات وتعديات كانت تحصل حتى في إدارة الدولة وكانت هذه التجاوزات والتدخلات تزداد بمرور الوقت حيث كانت لفرنسا وبريطانيا الدور الفعال في عدم رقي مصر وتطورها بل وتدنيها نحو الأسوء يوماً بعد يوم، وازدادت هذه التدخلات خاصة في العقد الثاني من حكم إسماعيل وفي المجالات كافة.

[١]صالح رمضان محمود ، تغلغل النفوذ الأوربي ، ، ص٧٠.

المبحث الثالث

تفاقم التدخلات القنصلية (الفرنسية -البريطانية)

في عهد إسماعيل باشا (١٨٧٠- ١٨٧٩)

بينَ المبحث الثاني الامتيازات الأجنبية والتدخلات الفرنسية– البريطانية في مصر إذ كانت كلاً من الدولتين تلعب خطتها لنيل ما تريد ولكن بشكل عام كان هدفهم مشترك وهو أمتصاص ثروات مصر واستمرت هذه التدخلات في السبعينيات من القرن التاسع عشر وازدادت بشكل كبير وذكرنا انه مع زيادة هذه التدخلات كانت قروض ومشاكل إسماعيل المالية تزداد ففي عام ١٨٧٠ عقد إسماعيل قرضاً شخصياً جديداً مع بنكي بشفسهايم وغولدشمدت وكان المبلغ لهذا القرض هو (٧،١٤٣،٠٠٠) جنيه إذ لم يتَسَلم إسماعيل منه سوى (٥،٠٠٠،٠٠٠) جنيه[١]، والأكثر سوءاً ان هذه القروض لم تستخدم لإجراء إصلاحات في البلد بل على العكس من ذلك فقد كان إسماعيل يقترض من جهة وتذهب هذه الأموال لرعايا الدول الأجنبية وقناصلهم من جهة أخرى، إذ ان فرنسا وبريطانيا هما الدولتان الأكثر تدخلاً في مصر وكان كلاً منهما يريد أستمالة إسماعيل باشا إلى جانبه حتى يحقق له مصالحه، واستمرت محاولاتهم عبر قناصلهم في مصر بالضغط على الوالي، في الوقت الذي كانت علاقة إسماعيل غير جيدة مع الباب العالي عمل قناصل الدول الأوربية على تأليب السلطان العثماني على الوالي المصري[٢]، إذ ورد في حديث للخديوي مع القنصل مونموران(١٨٧٠–١٨٧٣) في القاهرة الثالث والعشرين من حزيران ١٨٧٠ ما نصه: " **لا تفتأ الدول تدعونني إلى التسليم ، فتارة فرنسا وأخرى بريطانيا غير انه لكل شيء حد، فلحقوق السيادة حد،**

---

[١]فلاديمير بوريسوفتش لوتسكي، المصدر السابق، ص٢١٢.

[٢] حسين كفافي، المصدر السابق، ص٥٠- ٥١.

ولالتزامات التابع حد، ولابد لي من الاحتفاظ بهيبتي إزاء أتباعي، لا يفتأ السلطان ووزرائه يهددون بعزلي، فليأتوا وليعزلوني أو فليكفوا عن إقلاقي " [١].

مما يدل دلالة واضحة على التدخل الأجنبي الكبير في الشأن المصري وماكانوا يقومون به من التأثير سلباً على علاقة الباب العالي مع الوالي المصري.وأتضح من هذا التقرير وقوع الوالي بين ثلاث قوى كبيرة وهي فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية ومن خلال كلام الوالي نستنتج بأنه لم يكن راغباً في الخضوع لأي منهم وخاصة السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١–١٨٧٦) الذي كان يهدد بعزله وعدم خشية اسماعيل باشا من تهديداته .

أوضح الوالي في حديث آخر له مع القنصل الفرنسي بأنه يعمل على العلو بمكانة مصر وإدخال كل ما يلزم لرقيها من التطورات التي تشهدها أوربا في المجالات على العكس من الدولة العثمانية التي تقف جامدة في مكانها فيجب عليها استعمال الآلات الزراعية الحديثة واستبدالها الأنظمة العتيقة بأنظمة يتناولها الرقي بمثل ما يقوم به الوالي وان مايقوم به يسبب حقد السلطة العثمانية عليهم، فقد كان إسماعيل يريد لمصر التقدم والرقي على نهج الدول الأوربية ويزيد من تطور البلاد مما سبب توتراً في علاقته مع السلطان وأحاك القناصل الدسائس للخديوي وتحريضه من جهة أخرى عليه ، وذلك لجمع أموال أكثر في ظل انشغال الطرفين في مشاكلهم وتحقيق مشاريعهم في البلاد المصرية وزيادة عدد الرعايا الأجانب الذين وصلت أعدادهم في عام ١٨٧١ (٧٩،٦٩٦) نسمة، فكان عدد الرعايا الفرنسيين يقدر بحوالي (١٧،٠٠٠) فرنسي ومن

---

[١] نقلاً عن : جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٣٧.

الرعايا البريطانيين (٦،٠٠٠) بريطاني وأما الباقين فهم متوزعين على جنسيات مختلفة[١].

ومع زيادتهم هذه كانوا يزيدون تدخلاً حتى في الأمور الإدارية وكانوا أعضاء في مجلس الشورى ويطالبون بحقوق ليست لهم وكأنهم أصحاب هذه البلاد، ففي رسالة مونموران قنصل فرنسا في القاهرة التي بعثها إلى وزير خارجية فرنسا في السادس من تموز ١٨٧١ والتي بين فيها معارضة هؤلاء الأوربيين في إحدى اجتماعات مجلس الشورى على الوالي ومطالبتهم بإلغاء الضريبة وقاموا بتحريض الموجودين في المجلس إذ هب الجميع بمطالبة الوالي بالمطلب نفسه إلا انه اشترط عليهم لموافقته ان يزيد من جانب آخر من دخولات الخزينة لسداد النقص الذي سينتج عن إلغاء الضريبة على شرط ان تكون عوائد الدخولية بقدر ما سيلغى من قيمة الضريبة إذ أشار مونموران بعد انتهاء الاجتماع وتحدثه مع إسماعيل باشا بشأن ذلك فكان جواب الوالي بأنه مع تلك الضغوطات والمطالبات التي تقدموا بها إليه لإلغاء هذه الضريبة لابد له من القيام بمسايرة الرأي العام والغاءه الضريبة كما طلب الأوربيين واوضح أيضاً ردة فعل المواطنين على ذلك بأنهم قدروا بود ما قام به[٢].

كانت الدولة العثمانية قد منحت فرمانات للخديوي إسماعيل ومنها فرمان ١٨٧٣ الذي علق عليه سفير فرنسا فوجيه في مذكرة بعثها إلى وزير الخارجية الفرنسية في الثامن عشر من حزيران عام ١٨٧٣ والتي أشاد فيها كثيراً فرمان ١٨٧٣ وشبه بـ(القانون الأساسي) الذي يستطيع الوالي المصري ان ينظم عليه قانون مصر، وذلك لأنه حوى جوانب ومجالات عديدة جداً منها انه ضمن حق التشريع وكلمة القانون في النص

[١] حسين كفافي، المصدر السابق، ص٥٠- ٥١.

[٢] جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٧٢.

العثماني صريحة جداً، وأيضاً الحق في إبرام معاهدات مع وكلاء الدول تتصل بالجمارك والتجارة والإدارة الداخلية وحتى علاقة الأجانب المقيمين في مصر بالسلطات المحلية وحق زيادة الجيوش الحربية بحرية وعدم التقيد بحد معين بالإضافة إلى حقوق عديدة أخرى وردت في هذا الفرمان، والذي أكد القنصل الفرنسي في الإسكندرية بيليسيه(١٨٧٤-١٨٧٦) في رسالة منه بعثها إلى وزير الخارجية الفرنسية في الرابع والعشرين من آب الى أهمية هذا الفرمان ووصفه بأنه اشبه بالوثيقة لضرورته البالغة[١].

ومع حصول الخديوي على فرمانات وقروض من جهة كانت قناة السويس تنهش بخزينة مصر من جهة أخرى والتي استمرت الأعمال بها حتى عام ١٨٧٤ رغم افتتاحها في عام ١٨٦٩ [٢]، إلا انه مع كل ذلك كانت هناك اصلاحات مستمرة على الرغم من الويلات التي جَرَتْ على مصر ومن هذه الإصلاحات، المقترح الذي قدمه شريف باشا وعرضه على قناصل الدول في السادس من كانون الثاني عام ١٨٧٥ والذي اقترح فيه توحيد مكاتب البريد، وطلب في ذلك مساعدة القناصل[٣].

شهد عام ١٨٧٥ حدثين مهمين كان لهما وقعهما على مصر وهما بيع الخديوي إسماعيل لأسهم مصر في قناة السويس، وإنشاء المحاكم المختلطة [٤]، فأما ما تعلق بالحدث الأول فمن المهم ذكره ، وهو أن نصيب مصر في أسهم قناة السويس كان مجموعه قد وصل إلى (١٧٦،٦٠٢) سهماً من مجموع أسهم الشركة التي بلغت

---

[١] جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق ، ص ٤٢- ٤٤.
[٢] حسين كفافي، المصدر السابق، ص١٤٣.
[٣] عزيز خانكي بك،المصدر السابق، ص ٣٢.
[٤] محمد حسنين هيكل، دين مصر العام، ص ١٧.

(٤٠٠،٠٠٠) سهم[١]، والتي كان الولي سعيد باشا قد اشتراها بمبلغ (٨٨،٨٢٠،٠٠٠) فرنك ذهب، وبسبب الأزمة المالية التي وقع فيها الخديوي إسماعيل اضطر الخديوي إلى بيع نصيب مصر من أسهم قناة السويس وعرضها للبيع، فجاءت فرصة بريطانيا للثأر مما فعلته بها فرنسا على أثر إنشاء قناة السويس، والتي استمرت بمحاولاتها لإبطال هذا المشروع أو استحواذها عليه وكانت الفرصة مؤاتية لها بإقدام الوالي على هذه الخطوة[٢]، وحدث تنافس بريطاني فرنسي لشراء هذه الأسهم التي أصبحت بالتالي من نصيب بريطانيا والتي اشترتها بثمن رخيص جداً لا يساوي ولو بشيء بسيط ما بذلته مصر من أجل إتمام القناة من تضحية بالنفس والمال إذ اشترت بريطانيا هذه الأسهم بمبلغ (٤،٠٠٠،٠٠٠) جنيه والتي ارتفع سعرها بعد عدة سنين الى مايقارب (٧٢،٠٠٠،٠٠٠) جنيه[٣].

قام بعقد هذه الصفقة (درزائيلي) [٤] وقام بإتمامها بسرعة لا تصدق وذلك خشية من حدوث ما يعرقل الصفقة من قبل فرنسا وبالتالي قيام الوالي إسماعيل بتغيير رأيه بشأن الصفقة ولذلك أتمها خلال عشرة ايام بدءاً من الخامس عشر من تشرين الثاني وحتى الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٨٧٥ تم خلالها عقد الصفقة وفي يوم

---

[١]عزيز الاحدب ، ولادة القناة ، (بيروت ، ١٩٧٥)، ص٣٧– ٣٨ ؛ بثينة عباس الجنابي، تاريخ العرب الحديث، (بغداد، ١٩٩٠)، ص١٩٠.

[٢] صالح رمضان محمود، تغلغل النفوذ الأوربي ، ص٧٥.

[٣] عزيز خانكي بك، المصدر السابق، ص٣٢.

[٤] درزائيلي : وهو رئيس وزراء بريطانيا استمرت وزارته مدة لم تتجاوز العشرة شهور وانتهت في كانون الأول ١٨٦٨ وتولى بعده غلادستون وكلما كانت علاقة درزائيلي مع الملكة بتصاعد كانت الهوة تتسع بين الملكة وغلادستون، وكان مشروع إلغاء الصفة الرسمية عن الكنيسة الإيرلندية الذي طرحه غلادستون في عهد وزارة درزائيلي الأولى من العوامل التي أدت إلى فقدان وزارته لشعبيتها. للمزيد ينظر: حيدر صبري شاكر الخيقاني، الملكة فكتوريا واثرها في السياسة البريطانية (١٨٣٧–١٩٠١)، اطروحة دكتوراه ،(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١٤٢–١٤٣.

الجمعة المصادف السادس والعشرين من الشهر ذاته أرسل وزير المالية (إسماعيل المفتش) [١] إلى القنصلية البريطانية سبعة صناديق من الفضة تحتوي بداخلها الأسهم وقام بعد الأسهم موريس نيابة عن قنصلية بريطانيا وكان ذلك بحضور القنصل البريطاني (ستانتون) والمندوب عن إسماعيل المفتش، وتم ختم الصناديق بأختام وزير المالية المصرية والقنصلية العامة لبريطانيا[٢] .

كان عقد هذه الصفقة مثيراً للتساؤلات والاستغراب للجميع إذ علق قنصل الولايات المتحدة في مصر سابقاً (مستر فارمان) [٣] عن هذه الصفقة بأنها اكبر غلطة ارتكبها الخديوي والتي أضرت بمصر كثيراً من الناحيتين المالية والسياسية فأما من الناحية المالية لأنها كانت بمبلغ زهيد جداً لا يضاهي ما قدمته مصر من أجل انجاز هذه القناة، ومن الناحية السياسية وذلك لأنها قوت مركز بريطانيا في مصر فقد أصبحت مصلحة بريطانيا مالية وسياسية في القناة فكان كل ما يهمها هو الأهداف السياسية

---

(١) إسماعيل باشا المفتش: وهو من الشخصيات الوطنية الهامة والذي ولد في عام ١٨٣٠ ووالده هو (دونالد مصطفى اغا باشا) من قادة الجيش وأمه هي كبيرة وصيفات القصر ، لعب إسماعيل باشا دوراً وطنياً مؤثراً في تاريخ مصر ،تولى وزارة المالية في أول نيسان١٨٦٨ وظل بها لثمان سنوات انتهت عندما فصل من الخدمة في ٨ تشرين الثاني١٨٧٦ واسندت اليه لمدة عام نظارة الداخلية والدائرة السنية كما واسندت اليه وظيفة المفتش العام لمدة ٢٧ شهر، كما كان من اعضاء المجلس الخصوصي. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، مروة عباس، الملك فاروق، www.Faroukmisr.net .

(٢) محمد محمود السروجي، التنافس بين بريطانيا وفرنسا ، ص٢٦ ؛ سامي صالح الصياد، التنافس البريطاني الفرنسي ، ص٣٥٨.

(٣) فارمان: ولد في ٢٣ آيار ١٨٣١ في نيو هافن في نيويورك ، وتوفي عام ١٩١١ وهو قاضي ودبلوماسي امريكي شغل منصب المعتمد والقنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية في مصر من عام ١٨٦٨ وحتى عام ١٨٧٥ خلفاً للسيد بيروسلي بعد وفاته فشغل فارمان هذا المنصب ثم عمل قاضياً في القضاء المختلط في مصر. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، صافي ناز كاظم، مصر وكيف غدر بها، الأربعاء ٩ تشرين الثاني، ٢٠١١، ارشيف الأهرام .

بالدرجة الأولى وجاءت المصلحة المالية مكملة وكانت الطريق الأكثر سهولة لتدخلها الفعلي في مصر [١].

أما الحدث الثاني والذي تضمن الإصلاح القضائي فكما اشرنا سابقاً إلى المشاكل والنزاعات التي نشأت عن المحاكم وتعددها وظلم المواطن المصري أمام الرعايا الأجانب ولذلك كله قام الخديوي إسماعيل بتحويل تلك المحاكم من المحاكم القنصلية إلى (المحاكم المختلطة) [٢] وتوحدها، قد عُرضت هذه الفكرة من قبل على الوالي سعيد باشا وبعد اقتناعه بها قام بعرضها على القناصل الأجانب الذين كانوا هم العائق في تنفيذها لاعتراضهم عليها بحجة ان سكان مصر لا ينفع معهم مثل تلك المحاكم لأنهم يرغبون في عيش حياتهم منفصلين، وذلك لأن سطلة المحاكم القنصلية كانت أوسع من المحاكم المختلطة إلا ان هذه الفكرة نفذت في عهد الوالي أسماعيل لأصراره على تنفيذها[٣] .

ارتفع مركز إسماعيل في عام ١٨٧٥ لأكثر حرية وسمعة طيبة لخدمة الشعب المصري وابطاله النظر في القضايا المدنية أمام المحاكم القنصلية وتوحيدهُ تلك المحاكم[٤]، وأصبحت المحاكم الجديدة مختصة في النظر بالقضايا المدنية والجنائية وأما

(١) عزيز خانكي بك، المصدر السابق، ص٣٢ ؛ محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص١٠٥.

(٢) المحاكم المختلطة: ظهرت المحاكم المختلطة في عهد إسماعيل باشا لحماية الأجانب والمرابين في مصر على حساب المصريين وخصوصاً. ومنحت هذه المحاكم للدائن والمرتهن سهولة عظيمة وحقوقاً واسعة في بيع الأطيان المرهونة . للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، محمد خواجة، التدخل الأوربي في شؤون مصر المالية ، ٢٦ تشرين الثاني، ٢٠١٥، أرشيف الأهرام، http://hadarat.ahram.org

(٣) الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل، مج١، ص٤٧٣.

(٤) كارل بروكلمان، المصدر السابق، ص٥٧٨.

تكوينات هذه المحاكم فقد تشكلت من أعضاء أجانب ومصريين وقانونها المتبع القانون المصري الذي وقعت عليه القوى الموقعة على اتفاقية الإصلاح القضائي[١].

وعندما كانت تنشب خلافات ونزاعات بين الخديوي وتلك المحاكم كان القناصل يتدخلون فوراً ،ومن هذه الخلافات تمسُك الوالي بمبدأ انه ليس من سلطة تلك المحاكم إصدار أحكام ضده في الوقت الذي اعترض فيه الأجانب على ذلك ودافعوا بشدة عنها وإصرار القناصل على سريان تنفيذ الأحكام التي تصدرها هذه المحاكم حتى على الوالي. وأنهكت التعويضات التي كان اغلب شكاوى الاوربيين للحصول عليها، مالية مصر وكبلتها بالقروض يوماً بعد يوم وبتأييد من الأحكام الصادرة من المحاكم المختلطة[٢].

بدأت التدخلات الأوربية عام ١٨٧٥ بتزايد مستمر وبصورة أقوى فقد جاءت إلى مصر بعثة لحل الأزمة المالية وعرفت ببعثة Cave (كيف) وهي بعثة بريطانية مؤلفة من أربعة أعضاء برئاسة (ستيفن كيف) وهو عضو في البرلمان البريطاني وهدفها هو توحيد الديون الملقاة على عاتق مصر جميعها إلى دين موحد على ان يسدد في خمسين عاماً وبفائدة تبلغ (٧%) [٣]، وكانت هذه هي بداية القضاء على سلطة إسماعيل والأخذ به إلى التهلكة، هكذا كان عام ١٨٧٥ بمثابة الهالة السوداء التي وقعت على رأس إسماعيل باشا.

---

[١] محمد حسنين هيكل، دين مصر العام، ص١٧.

[٢] صالح رمضان محمود، تغلغل النفوذ الأوربي ، ص٧١.

[٣] اقترحت بعثة كيف إنشاء إدارة للمراقبة المالية برئاسة شخص بريطاني بشرط ان ان يحترم الخديوي قرارات هذه الإدارة ولا يصدر قرضاً إلا بموافقتها إلا انها فشلت. للمزيد ينظر: عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج٢،(الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠)، ص٥٦- ٥٧؛ يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية (١٨٨٧-١٩٥٣)، (وحدة الوثائق والبحوث التاريخية، القاهرة، ١٩٧٥)، ص٥٤.

أوعز إسماعيل باشا في الأول من كانون الثاني ١٨٧٦ إلى رئيس وزرائه (نوبار باشا) بالتطبيق الفعلي للمحاكم المختلطة بدلاً من المحاكم القنصلية التي سبق الحديث عنها إذ وضعت هذه المحاكم المختصة للحد من الامتيازات الأجنبية وكل النزاعات التي تنشب بين رعايا دولة ودولة أخرى [١]، وكانت متألفة من مندوبين ستة عشر قنصلية[٢]، ومع أن الغرض منها كان للحد من الامتيازات وسيطرة الأوربيين إلا انها لم تغير شيئاً من ذلك فقد كانت القضايا تؤول إليها، حتى ولو كان أحد المتنازعين من الأهالي وحتى لو كان الخديوي نفسه فضلاً عن أن عدد القضاة الأجانب فيها كان أكثر من القضاة الوطنيين وأُطلق على تلك الحقوق القضائية بـ(الحماية) إضافة إلى حقهم في إلغاء تلك المحاكم إذ رأت من مصلحتها ذلك مما جعل إنشاء تلك المحاكم لا يعود بفائدة على البلاد[٣].

بدأ العمل الفعلي لتلك المحاكم في مطلع شباط ١٨٧٦ [٤] وذلك عندما تفاقمت مشكلة القروض وتوقف الخديوي عن دفع الديون للأوربيين ورفعت الدعاوى عليه، مما جعل نفوذهم يتغلغل أكثر[٥] ، وأجبرت الخديوي على الخضوع للأحكام الصادرة بشأن تلك المسألة مما أثار الخلاف بين هيئة القضاء المختلط والحكومة وإعلان معظم القضاة الأجانب عزمهم على ترك مناصبهم ومغادرة الديار المصرية إذا لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذ الأحكام القانونية التي يصدرونها، وتدخل القناصل لجانبهم في هذا النزاع

---

[١] محمد حسنين هيكل، دين مصر العام، ص١٧.

[٢] أحمد عوف، المصدر السابق، ص١٣٠.

[٣] المصدر نفسه، ص١٣٠.

[٤] صالح رمضان محمود، تغلغل النفوذ الأوربي ، ص٧٠ .

[٥] منال عباس كاظم، المصدر السابق، ص٦-١١ .

وقاموا بتوجيه التهديدات إلى الحكومة المصرية إذا استمرت في تحديها لهيئة القضاة الأجانب وأن عليها الخضوع لتلك الأحكام التي يصدرونها [١].

وفي الإسكندرية حيث كان بيلسيه قد بعث بتقرير له إلى القنصل الفرنسي أوترية في التاسع عشر من شباط قال فيه : " **يجري الإصلاح القضائي منذ بضعة أيام، ويلوح أن هذا الحدث الكبير قد فاجأ الرأي العام، ولو أنه كان مرتقباً، ولم تكن مقاومة متوقعة تعرقل بدء سيره، وكان تردد الحكومة، والبطء في أعمال التنظيم وصعوبة تسيير هذه الإدارة المعقدة وعيوبها الظاهرة، وقلة خبرة من وكلت إليهم إدارتها، كل ذلك ألقى في روع أكثر الناس ثقة بأن هذه الأنظمة الجديدة لن تخرج بمثل هذه السرعة إلى حيز الوجود، ولكن لنا أن نأمل أن هذه الصعاب الأولى ستذلل، وأن العمل بهذا النظام في صدق وإخلاص يُطمئن من لا يزالون مترددين، فيحملهم في النهاية إلى الاعتقاد أن الإصلاح القضائي سيقترن بتقدم ملحوظ**" [٢].

ومع تلك التفاؤلات عادت المحاكم المختلطة بنتائج سلبية على البلاد فكثرت النزاعات وكثرت انتهاكات البلاد وأصبح الأجانب متمردون أكثر ويتاجرون علانية في الممنوعات ويدخلون البلاد بلا تفتيش جمركي وكانوا يؤلفون الأقاويل والقضايا على الأهالي ويفرضون (الضريبة) عليهم تحت التهديد وبذلك تكون المحاكم مصدراً أقوى وقانونياً أكثر للظلم والطغيان بسبب قناصل الدول العموميين وما كانوا يقومون به لأجل تلك المحاكم وتحقيق المكاسب [٣] .

---

(١) الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، مج٢، ص٣٥٩.
(٢) نقلاً عن : جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٨٩-٩٠.
(٣) أحمد عوف، المصدر السابق، ص١٣١.

بعد تفاقم الأزمة المالية وعدم قدرة إسماعيل على تسديد الديون بعث اوترية من قبل وزير الخارجية الفرنسي (الدون ديكاز) لحل الأزمة المالية على اعتبار خبرة أوترية التي اكتسبها عندما كان قنصلاً في مصر لسنين عديدة و هيبته في النفوس وعلمه بالأمور المصرية وشؤون الدولة ،وتقربه من الخديوي إسماعيل حال وصوله إلى مصر كقنصل، فضلاً عن اطمئنان الأوربيين لبعثته إلى مصر لوثوقهم به إذ كان هدف فرنسا من ذلك هو المصالح المالية وخاصة (البنك العقاري الفرنسي) الذي كان تحت مراقبتها لذلك كان يهمها خروج مصر من تلك الأزمة وحدثت كل تلك التدخلات الأوربية التي أخذ تدخلها يزيد أكثر يوماً بعد يوم بسبب تعرض مصر للإفلاس ووقوعها تحت بنوك الدول الأجنبية [1].

ازدادت حجج الأوربيين أكثر للتدخل في شؤون مصر فضلاً عن مسألة الديوان بوقوع ما عُرف بـ (حادثة سالونيك) في الخامس من آيار ١٨٧٦ ومفاد تلك الحادثة ان فتاة بلغارية نصرانية قد اعتنقت الدين الإسلامي ولإثبات إسلامها ذهبت إلى سالونيك في اليوم المذكور فتعرضت للاختطاف على يد (أوباش الأروام) في الطريق وأخذها أولاً إلى القنصلية الأمريكية ثم في أحد بيوتات كبرائهم، ولما سمع المسلمون بذلك هبوا مطالبين بالفتاة والبحث عنها وإنقاذها ونتيجة لعدم تمكن الحكومة من تلبية مطلبهم حدثت فتنة كبيرة قتل فيها القنصلين الفرنسي والألماني بعد شيوع خبر أن الفتاة عندهم، عندها جاءت الفرصة المنتظرة والذريعة التي تنتظرها أوربا للتدخل الفعلي بشكل أكبر فاجتمع وزراء (روسيا والنمسا وألمانيا) ووجهوا إنذاراً إلى السلطان العثماني (عبد الحميد

---

[1] عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج٢، ص٨ ؛محمد صبري، تاريخ مصر الحديث؛ ص١٠٥؛ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر، ص٢٥٧.

الثاني)[١] في الثالث عشر من آيار طالبوا فيه بتعيين مجلس دولي أوربي لمراجعة تنفيذ كل ما يمكن لإصلاح حال النصارى وإبرام الدولة العثمانية هدنة مع المتمردين الهائجين وإلا سوف يتم التدخل بالقوة لتنفيذ ما طالبوا به الا ان المشكلة ضلت على ماهي عليه[٢].

قام الخديوي إسماعيل بإنشاء صندوق الدين العام[٣]بعد منتصف عام ١٨٧٦ ، وفكر الوالي المصري في إعلان إفلاس مصر اقتداءاً بالدولة العثمانية ولكن ما فعلته فرنسا وبريطانيا أفشل ما كان يبغيه فقد اتفقت الدولتان على إرسال بعثة فرنسية بريطانية بعد مداولات ومباحثات تمت بين حملة السندات المصرية(الفرنسيين والبريطانيين) مثل (غوشن) [٤] عن البنوك البريطانية وقد كان عضواً في البرلمان البريطاني وهو أكبر دائني الحكومة المصرية [٥] وعن البنوك الفرنسية Jouber (جوبير) [٦] وتوجهت هذه

---

[١] عبد الحميد الثاني : ولد في يوم الأربعاء في ٢١ أيلول ١٨٤٢م وهو ابن السلطان عبد المجيد من زوجته الثانية، فقد أمه ولم يتجاوز عمره سبع سنوات، تكلم اللغتين العربية والفارسية، بويع بالخلافة في يوم الخميس ٣١ آب ١٨٧٦ وكان عمره حينها أربعاً وثلاثين سنة، وحضر لمبايعته الوزراء والأعيان . للمزيد ينظر: مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني ، ج١٢، بيروت، ١٩٧٩، ص١١.

[٢]جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون، أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، (دار الوفاء، د.م، ١٩٩٥)،ص ١٣.

[٣]المصدر نفسه،ص ١٣.

[٤] غوشن: وهو دبلوماسي بريطاني في لجنة التحقيق البريطانية الفرنسية التي جاءت إلى مصر بشأن مسألة الدين، حيث طالب غوشن في الرقابة الثنائية إقصاء إسماعيل المفتش من وزارة المالية كشرط جوهري لإصلاحها وبتدخل القنصلين الفرنسي (دي ميشيل) والبريطاني (فيفيان) أذعن الخديوي لمطالب جوش وجوبير. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، إسماعيل صديق المفتش، http://www.amanud.edu

[٥] محمد صبري ، تاريخ مصر الحديث، ص١٠٧ ؛ فلاديمير بوريسوفتش لوتسكي، المصدر السابق، ص٢١٨.

[٦] جوبير: وهو عضو فرنسي في لجنة التحقيق البريطانية – الفرنسية التي جاءت الى مصر وذلك لتسوية شؤون مصر المالية في شهر تشرين الثاني من عام ١٨٧٦، وقد سميت هذه اللجنة باسم لجنة (غوش–جوبير). للمزيد ينظر: ميخائيل بك شاروبيم، رقيب على أحداث مصر، حوليات مصر السياسية (١٨٧٨–١٨٨٢)، تقديم بطرس بطرس غالي، تحقيق ودراسة يونان لبيب رزق، (دار المعارف، القاهرة، د.ت)، ص٧٩.

اللجنة إلى مصر في تشرين الأول ١٨٧٦ وأرسلت فرنسا تعليماتها إلى قنصلها في مصر البارون De Michele (دي ميشيل)(١٨٧٦-١٨٧٩)لتقديم المعونة للجنة جوش- جوبير بالتعاون مع القنصل البريطاني [١]، في الوقت الذي هدد فيه البارون دي ميشيل الخديوي اسماعيل بعزله عن الحكم فأجابه إسماعيل بأن مصر اصبحت هزيلة وخزانتها ليس فيها أموال واوضح الوالي بأنه لا يستطيع الدفع لهم حتى لو قاموا بتهديده فأنهم بذلك لا يستطيعون ملأ الخزانة المصرية [٢]، وبازدياد الضغوط على إسماعيل باشا أخذت اللجنة عملها وتوصلت في الثامن عشر من تشرين الأول إلى نتائج مالية وسياسية، فأما ما يخص النتائج المالية فقد أوجدت لجنة جوش- جوبير دين مقداره(١٧،٠٠٠،٠٠٠) جنيه وبفائدة (٥%) وإنقاص الدين الثابت إلى (٥٩،٠٠٠،٠٠٠) جنيه بفائدة(٧%) وبذلك يكون مجموع الدين الذي سيدفع سنوياً لا يقل عن (٦،٥٦٥،٠٠٠) جنيه أي ما يقدر بـ (٦٦%) من الإيرادات فلا يبقى لمصر سوى (١،٥٠٠،٠٠٠) جنيه لا تكفي لمتطلبات الحكومة، وفي هذا الوقت كان وزير الخارجية والمالية (إسماعيل المفتش) ، يسعى لإفشال مساعي اللجنة مما أدى إلى قتله في الشهر نفسه بتحريض من الأجانب، أما النتائج السياسية فقد تلخصت في ما عُرف بنظام (الكوندومنيوم) [٣] وهو النظام الذي أشرك فرنسا وبريطانيا في إدارة مصر، واستناداً إلى ما توصلت إليه اللجنة تقرر تعيين البارون دي مالارية مراقباً عاماً فرنسياً

---

[١] صالح رمضان محمود ، تغلغل النفوذ الأوربي ، ص٨٢.

[٢]محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص١٠٨.

[٣] الكوندومنيوم: وهو نظام المراقبة الثنائية المشكل في ١٨ تشرين الثاني ١٨٧٦من بريطانيا وفرنسا في إدارة مصر على أن يعين مراقبين بريطاني وفرنسي للمالية المصرية وتعيين مندوبين من الأجانب للدين العام ورفع الحكومات الأجنبية أسماءهم على الحكومة المصرية، والكوندومنيوم هو اشتراك دولتين أو أكثر في السيطرة على منطقة ما وحكمها مشتركاً مثل السودان المصري البريطاني سابقاً. للمزيد ينظر: عبد العزيز عبد الكريم، استدانة إسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩)، مجلة الرسالة ، العدد ٥٠، ١٩٤٦ ،ص ٦-١٨.

والمسيو دي بلنيير مندوباً فرنسياً لصندوق الدين[١]، وبناءً على ما تقدم اصدر الخديوي مرسوماً جديداً بتوحيد الدين المصري في الثامن عشر من تشرين الثاني [٢] الذي قسم الدين إلى أربعة أقسام مستقلة [٣].

كتب اللورد Vivian(فيفيان) [٤] القنصل البريطاني العام في مصر في الثامن من كانون الأول تقريراً إلى حكومته أثناء حدوث الأزمة المالية واشتدادها بين فيها دهشته من واقع الأحداث وحقيقة صرف المبالغ الجسيمة من قبل الحكومة المصرية فمع (٤،٠٠٠،٠٠٠) ثمن أسهم القناة وقيمة القرض (٥،٠٠٠،٠٠٠) مع هذه المبالغ إلا أنه لم ترفع قيمة الدين الموحد هذا فضلاً عن عدم دفع رواتب الحكومة[٥].

---

[١] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص١٠٨-١١٠.

[٢] قضى مرسوم الثامن عشر من تشرين الثاني سنة ١٨٧٦ على أولاً: تعيين مراقبين عامين للمالية المصرية أحدهما فرنسي والآخر بريطاني، ثانياً: تعيين مندوبية للدين الإسلامي مؤلفة من أجانب تعرض حكوماتهم أسماؤهم على الحكومة المصرية وتنحصر مهمتهم في استلام إيرادات الجهات المرهونة ضمانة لسداد أقساط الدين السنوي من يدي مراقب الإيراد العام وتسليمها لبنكي بريطانيا وفرنسا واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين، ثالثا: تعيين مندوبية أخرى لإدارة مصلحتي السكك الحديدية، وميناء الإسكندرية مؤلفة من مندوبين مصريين ومندوب فرنسي ومندوبين بريطانيين تحت رئاسة أحد البريطانيين. للمزيد ينظر: محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص١٠٨-١٠٩.

[٣] فلاديمير بوريسوفتش لوتسكي، المصدر السابق، ص٢١٨.

[٤] فيفيان: وهو قنصل بريطانيا في مصر الذي كانت حالة البلاد عند توليه قنصلية بريطانيا تحت الإدارة البريطانية وكان للورد فيفيان مع القنصل الفرنسي دي ميشيل الدور الكبير في الضغط على الخديوي إسماعيل لإذعانه إلى مطالب جوشن وجوبير بشأن مسألة الدين العام . للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، علوي بن عبد القادر، الدرر السنية، www.dorar.net ؛ شبكة المعلومات الدولية ، المتحف المصري المفتوح، http://www.Facebook.com

[٥] صالح رمضان محمود، تغلغل النفوذ الأوربي ، ص٨٠-٨١.

فُرض في الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٨٧٦ ما عرف بـ(الرقابة الثنائية) أي مراقبين ماليين فرنسي وبريطاني يمثلان الدائنين الأجانب لسداد الديون المفروضة على الوالي المصري(١).

وبذلك يكون عام ١٨٧٦ هو العام الأخير الذي مارس فيه إسماعيل حكمه مستقلاً عن الرقابة الأوربية التي ظهرت في نهاية هذا العام (٢).

ومع انشغال الحكومة المصرية في مسألة الديون الأوربية وكيفية سدادها وإسكات الدائنين أهملت مطالب الشعب فلم تعُد مهتمة بعد هذه المحن والأزمات المالية بالجانب الزراعي بحسب التقرير الذي أرسله قنصل فرنسا في الإسكندرية (جازاي)(١٨٧٦-١٨٧٧) في الحادي والعشرين من آذار ١٨٧٧ والذي بينَ فيه الشكاوى التي تقدم بها المزارعين المصريين منذ عام ١٨٧٤ وإهمال الحكومة للجانب الزراعي .وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة المصرية غير مكترثه لمشاكل الشعب المصري كانت حينها مهتمه بشكاوى الصناعة الأوربية (٣).

وأما في المجال الصناعي الذي لخصه كازو(١٨٧٣-١٨٧٧)قنصل فرنسا في القاهرة في رسالة بعثها إلى وزير الخارجية الفرنسية في الثامن والعشرين من نيسان والتي جاء فيها: " **ان التدريب البطيء والصبر في الاختبار والتدرج في التقدم، كل ذلك غير مألوف هنا ففي سنة ١٨٧٠ دفعت إدارة الوالي هذه الصناعة دفعة قوية فجائية، واحدثت في وقتها نمواً كبيراً.. والمصانع التي أنشأها الوالي لصناعة السكر مجهزة**

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل ،ج٢، ص٥٦ ؛ يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٥٤ .

(٢) الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عصر الخديو إسماعيل باشا، مج١، ص١٦٦.

(٣) جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١٥٧.

علـى الطـراز الصـناعي الأخيـر" وهذا مـا دل علـى اهتمـام الخـديوي بشـكاوى الصـناعة الأوربية والاستجابة لمتطلباتهم [١].

كانت الضرائب في الوقت نفسه قد أرهقت كاهل الفلاحين بسبب مسألة القروض ذاتها وقيام الوالي بزيادة الضرائب رغماً عنه وتسديده جزء من الديون حسب ما ورد في رسالة اللورد فيفيان قنصل بريطانيا في مصر إلى حكومته في الثاني عشر من تموز ١٨٧٧ والتي كتبها بمناسبة دفع أول قسط كبير من قبل الخديوي موضحاً فيها قيمة الأموال المطلوبة (٢،٠٧٤،٩٧٥)التي دفعت وموضحاً خشيته من أن تلك الأموال وقعت على كاهل الفلاحين وبالتالي التسبب بالمشاكل الزراعية لهم وبيع الحاصلات الزراعية وان لذلك عوائده الخطيره التي ستقضي على الازدهار الزراعي الذي تتمتع به مصر والأضرار التي ستلحق ببريطانيا أيضاً [٢].

في الوقت الذي انهالت فيه الويلات على الشعب المصري واضطهاده من كافة الجوانب التجأ الخديوي لحل مشكلة الرقيق في السودان الذي كان تحت الإدارة المصرية فلم يكن الخديوي بأقل من الوالي سعيد رغبة في القضاء على تجارة الرقيق. ولذلك عملاً بما قرره الوالي تم توقيع معاهدة بينه وبين بريطانيا في السابع من أيلول ١٨٧٧ للقضاء على تجارة الرقيق[٣].

وايضاً نصت هذه المعاهدة في(البند الثالث)على حق بريطانيا وصلاحيتها في تعيين مأمورين قناصل وان يكون لهم الحق في كافة الامتيازات والإعفاءات المعطاة لهم أو

---

(١) نقلاً عن: جورج جندي بك وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٢) محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص١١٠- ١١١.

(٣) رأفت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ص٣٩٨.

التي قد تعطى في المستقبل لمأمورين قناصل الدول المختصين بغاية مزيد من المساعدة[١].

بالرغم من عقد هذه المعاهدة إلا ان تصرفات القناصل الأوربيين كانت سائرة بعكس ما جاء في هذه المعاهدة وعملهم باستمرار على الاتجار بالرقيق[٢]، هكذا كانت تصرفات القناصل المزرية في مصر والسودان وعلى الرغم من ماقام به الخديوي مع شعبه من فرض الضرائب عليهم وزيادة معاناتهم بتلك الضرائب والكوارث التي حصلت لهم من نقص منسوب مياه النيل وغيرها، إلا انه لم يكن مرتاح الضمير حيالهم لكن ما بيده حيلة أمام تهديدات الأوربيين له وقروضه ومشكلة سداده الديون كانت هموم الشعب تزداد وظلمهم يكبر وأتضح ذلك في اعتراف القنصل البريطاني فيفيان في الثلاثين من تشرين الثاني ١٨٧٧ في رسالته التي وضح فيها طلب الخديوي منه مساعدته لأزالة الحمل عن المستخدمين والفلاحين في الحكومة الذين تقع عاقبة الأحداث عليهم وأنهم ملتزمون بدفع الأموال لأصحاب الديون مع استيرادات البضائع المصرية، وبعلم السلطات المصرية التي لم يعد بوسعها فعل شيء فطلب الخديوي من فيفيان مساعدته بالحصول على بعض الضرائب من الأوربيين الفقراء[٣]، إذ لم تكن للوالي سلطة على القناصل الأوربيين ولا تدخلاتهم المؤذية لبلاده والكاسبة لرغبات حكوماتهم الغربية.

لم تكتف تجاوزات وتدخلات الأوربيين وقناصلهم في مصر .إذ طالب أصحاب البنوك الأوربية بتكوين لجنة لفحص شؤون مصر المالية[٤] وبالفعل استجاب الوالي

---

(١) دكتور السيد يوسف نصر، الوثائق التاريخية للسياسة المصرية في أفريقيا في القرن التاسع عشر، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠)، ص٣٤٠- ٣٤٢ ؛ رأفت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ٣٩٨ .
(٢) المصدر نفسه، ٣٩٧ .
(٣) محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص١١١.
(٤) فلاديمير بوريسوفتش لوتسكي، المصدر السابق، ص٢٢٠.

لطلبهم وتم إنشاء (لجنة التحقيق العليا الأوربية) في كانون الثاني من عام ١٨٧٨ ولخصت ما توصلت إليه من نتائج في أن الظلم الواقع على الشعب المصري من ضرائب وغيرها إنما هو لسوء إدارة الخديوي ، ومن هنا بدأ السعي لإنشاء وزارة مستقلة عن الخديوي وأكثر قدرة ونفوذ منه، وهذه اللجنة مثلت شكلاً للتدخلات الأوروبية ولكنها أكثر نفوذاً وفعلية في تدخلاتها [(١)].

ذكرت شركة روتر لمندوبها في باريس في أواسط آذار اتفاق كل من القنصلين الفرنسي والبريطاني لإلزام الخديوي لاحترام التسوية المالية وقيام (لجنة التحقيق العليا الأوربية) بوضع نظام ضرائب جديد يضمن دفع قيمة الفوائد المفروضة على الخديوي، مما زاد الطين بلة في حالة الأهالي المزرية وتجدد عهد العنف والقسوة في جباية الأموال من الأهالي الفقراء. وفي الثامن والعشرين من آب نتيجة لما توصلت إليه لجنة التحقيق العليا تقرر دخول

[(١)]محمد حسنين هيكل، دين مصر العام، ص٧٢ ؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج٢، ص٥٦- ٧١ ؛ يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية، ص٥٤.

الوزيرين الفرنسي والبريطاني (دي بلينير[١] و ريفرز ويلسن[٢]) على التوالي الى الوزارة المصرية[٣].

أعقبه في التاسع والعشرين من آب صدور مرسوم نص على إيقاف الرقابة الأوربية حالما يباشر الوزيران الأوربيان سلطاتهما على شرط انه في حالة اقالة أحد الوزيرين دون سابق اتفاق مع الحكومة المصرية ان تُسترجع الرقابة الثنائية على البلاد ولكن بسلطات وصلاحيات أوسع من السابق وذلك برغبة من فرنسا لأنها كانت تفكر في خلع الخديوي إسماعيل[٤].

ومع دخول هذين الوزيرين إلى الوزارة المصرية بدأت تصرفاتهم السيئة آخذه بالتزايد ومؤثرة على الوزارة وعلى مركز الخديوي لأنهما كانا يتجاهلان الخديوي ولا يطلعانه على مجريات الأمور في الوزارة وكانت سوء تصرفاتهم قد أجبرت الوالي على شكايتهما لقنصليتيهما [٥]، وكان يحدث بين هذين الوزيرين نزاعات وشقاقات لتنافسهما إذ كانا لا يأبهان لتطبيق العدالة والعمل بإخلاص وإنما كان همهم الوحيد هو مصلحة

---

(١) دي بلينير: وهو الوزير الفرنسي في وزارة نوبار باشا في عهد الخديوي إسماعيل عندما وافق الخديوي عام ١٨٧٦ بقبول المراقبة الأجنبية على المالية المصرية، عُين بعد ثلاث سنوات للرقابة الفرنسية وبتوليه الوزارة بدأت المشاكل بالظهور والتزايد شئياً فشيء . للمزيد ينظر: أدمون كيري، صفحة من تاريخ مصر،، مجلة المقتبس، العدد١٠، ١٩٠٦، ص ١١– ١٧ .

(٢) شارل ريفرز ويلسن: وهو وزير المالية البريطاني في وزارة نوبار باشا في عهد الخديوي إسماعيل عُين بهذا المنصب بطلب من حكومته في وزارة نوبار باشا التي تألفت عام ١٨٧٨ وبذلك ينقل الحكم إلى الأجانب . للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، محمد زاهد عبد الفتاح أو غدة، حدث في الثالث عشر من ربيع الآخر، الجمعة ١٤ شباط، ٢٠١٤ ، http://zxhidabaulfattah.blogspot.com

(٣) تيودور روذستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، تعريب: علي أحمد شكري، (د.م، ١٩٢٧)، ص١١٠.

(٤) صالح رمضان محمود، الصراع الانجليزي الفرنسي في مصر، ص٩٤.

(٥) محمد حسنين هيكل، دين مصر العام، ص٧٨.

كل منهما لحكومته، فقد كان الشعب شديد الكره للسير ويلسن ونوبار بسبب قيام الأول بعزل بعض الضباط وعدم دفع مرتبات الجيش[١]، مما أدى بالتالي إلى حصول هجوم عنيف من قبل المضطَهَدِين من الضباط المسلحين في الثامن عشر من شباط وتوجه حوالي (٦٠٠) متظاهر إلى الوزارة المالية وهجموا على المدعوين ووجهت بريطانيا الاتهامات إلى الخديوي بأنه هو من دبر تلك الحادثة أو المظاهرة، وروى قنصل الولايات المتحدة في مصر فارمان في تقريره المبعوث إلى وزارة الخارجية الأمريكية ما حدث بالضبط في ذلك اليوم وبيانه مدى اضطهاد الشعب من وزيري المالية [٢]، وقد احتجزوا الوزيرين في غرفة كبيرة مع تهديدهم الموظفين بعدم الهروب إلا ان احدهم قد هرب مسرعاً لإبلاغ القناصل الموجدين بالقرب من الوزارة فعمل القناصل ما يمكن عمله فتوجهوا إلى قصر عابدين لمقابلة الخديوي وكان قد أرسل قوة لتفريق الضباط وجاء بعد ذلك بنفسه لإنقاذ الوزيرين، وحسب ما رواه قنصل الولايات المتحدة بأن الخديوي ألقى خطاباً بالعربية ثم بالعثمانية من شرفة الوزارة واعداً الضباط المعزولين النظر في مسألتهم وأمر بإخلاء المبنى، وتلكأ البعض في تنفيذ الأوامر فأطل عليهم الخديوي قائلاً له: " **انتم ضابطي؟ فأجابو (نعم)**" فقال الخديوي بصوت مهيب "**ان الطاعة أول واجب على الضابط فانصرفوا**"، وكانت الأغلبية العظمى تستعد للرحيل عدا بعض الثائرين وعلى رأسهم نفر من الشراكسة ولم يمكن تفريقهم إلا بصعوبة فخرج شخصين بسيوفهم وجندياً برصاصة، فتفاقم الأمر ولما رفض الجميع الانصراف أمر الخديوي جنوده

---

(١) الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، ص٤٦٤.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر ، ص٢٦١.

بإطلاق النار ففعلوا، وبإنقاذ الخديوي للوزيرين قدر القناصل والجاليات الأجنبية موقفه وتقدموا لشكره عما فعله[١].

أوضحت هذه الحادثة مخاوف الخديوي بسبب عدم سيطرته على الأوضاع واستدعائه قناصل الدول في عصر يوم المظاهرة نفسه وطالب بتعديل مركزه وأعادة السلطة إليه ، وفي اليوم التالي انعقد أجتماع في منزل السير Mallet (مالت) [٢] القنصل البريطاني العام، حضره المسيو جود والقنصل الفرنسي العام في مصر و نوبار باشا وويلسن، ... وعدة شخصيات مهمة لمناقشة طلب الخديوي واتفقوا على ذهاب القنصلين الفرنسي والبريطاني إلى الخديوي وسؤاله عن الكيفية التي أراد بها تعديل مركزه فصعد المرسلين إلى قصره وتقدموا إليه سائلين عما جاءوا به فأجابهم الوالي بأنه لن يكفل استقرار الأوضاع وتوفير الأمن إلا إذا جعلوه رئيساً للوزراء أو ينتخب رئيساً حسب رغبته وان يخرج نوبار باشا من الوزارة، الا انهم ارادوا ابقاء نوبار على شرط ان يكفل لهم استقرار الأوضاع الا ان الأخير لم يستطع أن يكفل للقنصلين ضمان الأمن، وطلب منهم رجاء الخديوي للحصول على استقالته وعيشه كأي فرد آخر لا صبغة رسمية له[٣].

---

(١) نقلاً عن: حسين كفافي، المصدر السابق، ص٧٧- ٧٨.

(٢) ادوارد بالدوين مالت: وهو دبلوماسي بريطاني ينحدر من عائلة دبلوماسية، وهو رابع بارون ولد في ١٠ تشرين الأول عام ١٨٣٧ وتوفي في ٢٩ حزيران ١٩٠٨ ووالده هو سير اكسندر مالت الوزير البريطاني لدى فورتمبرك لدى الكونفدرالية الألمانية ،التحق أدوارد مالت بالخدمة الخارجية في السابعة عشر من عمره ثم عمل كوزير منتدب في بكين (١٨٧١-١٨٧٣) والأستانة (١٨٧٨-١٨٨٩) واسس مالت روابط قوية مع السلطان العثماني عبد الحميد ، وفي تشرين الأول عام ١٨٧٨ عُين مالت قنصلاً عاماً في مصر وحتى عام ١٨٨٣ وكان أول المتعاطفين مع أحمد عرابي. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية ، المعرفة،ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة ، http://www.marafa.org

(٣) الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج٢، ص٤٧.

وافق الخديوي على مطلب نوبار باشا، وذهب القائد العام للجيش المصري الأمير حسن باشا للاعتذار كما لحق بالسير ريفرز ويلسن ثم اقترض مبلغ (٤٠٠،٠٠٠) جنيه من بيت روتشيلد[١].

وبذلك اعفيت الوزارة النوبارية في الثالث عشر من شباط ١٨٧٩ وظل مركز الوزارة شاغراً لمدة أكثر من أسبوعين تم الاتفاق في تلك الفترة بعد المفاوضات البريطانية – الفرنسية مع الخديوي[٢]، وبالتالي صدور الأمر القاضي بتعيين (محمد توفيق باشا) [٣] في العاشر من آذار رئيساً للوزارة الجديدة، أبدى الخديوي رغبته في ان يعهد رئيس الوزراء إلى رياض باشا بوزارتي الخارجية والحقانية(العمل) بدلاً من تولي الأخير وزارة الداخلية مما أدى إلى اعتراض الوزيرين على ذلك بحجة ان رياض باشا هو الرجل الوحيد الذي بأستطاعته منع كل ماهو غير دستوري في إدارة الأقاليم ووقف القنصلين الفرنسي والبريطاني إلى جانب الخديوي إلا ان موقفهما تغير بعد ذلك إلى جانب وزيري دولتيهما وشُكلت الوزارة في الثاني والعشرين من آذار ١٨٧٩[٤].

بعد تشكل الوزارة لفترة من الزمن حدث خلاف بين السير فيفيان القنصل البريطاني ووزير المالية ويلسن بسبب تأكيد القنصل البريطاني لضرورة اشتراك إسماعيل في الحكم

---

[١] الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج٢، ص٤٧١.

[٢] يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص٦٠.

[٣] محمد توفيق باشا: وهو سادس حكام مصر من الأسرة العلوية(١٨٧٩-١٨٨١) والابن الأكبر للخديوي إسماعيل من نور هانم شفق التي لم تكن ضمن زوجات الخديوي إسماعيل الأربعة. ومما يفسر العلاقة السيئة بين توفيق وابيه التي تجلت بعد عزل إسماعيل في نأي توفيق عنه وإقصاء كل رجاله ، هو سبب عدم إرساله مع باقي أبناء إسماعيل للدراسة في أوربا، وشهد عهد توفيق الثورة العرابية ضد الاحتلال البريطاني . للمزيد ينظر:عمر الأسكندري وسليم حسن،المصدر السابق،ص ٢٥٧ .

[٤] صالح رمضان محمود، تغلغل النفوذ الأوربي ، ص٩٠.

واعتراض وزير المالية على ذلك[١]، وبذلك لم يستطع محمد توفيق البقاء مع تدخلات الوزير وقدم استقالته في السابع من نيسان مما حدى بالوالي المصري إلى دعوة القناصل في اليوم ذاته في قصره لإبلاغهم بسوء معاملة وزيريهما وإصرار ويلسن على إعلانه إفلاس البلاد وهياج الشعب بسبب ذلك[٢].

واتفق مع القنصلين الفرنسي والبريطاني بعد محاولات عدة لإقناعهم بتشكيل وزارة جديدة برئاسة شريف باشا، ومع تشكيل هذه الوزارة لم يفتأ القناصل إلا ان عادوا مرة أخرى للمطالبة بإعادة الوزيرين[٣] بعد تخلي الوالي عنهم[٤]، وبناءً على ذلك أرسل شريف باشا للقنصلين مذكرة في السابع من أيار استعرض فيها عيوب الوزارة الأوربية التي استمرت من الثامن والعشرين من آب سنة ١٨٧٨ ولغاية السابع من نيسان عام ١٨٧٩ [٥]، عندها فكرت كل من فرنسا وبريطانيا إفشال مساعي الوالي للتحرر من مراقبة الأوربيين له وذلك بخلعه من كرسي الولاية بالإضافة إلى امتعاض فرنسا منه لميول الوالي التي كان يظهرها نحو البريطانيين[٦].

انضمت ألمانيا إلى موقف فرنسا في خلعها الوالي إسماعيل من باشوية مصر طبقاً للمصالح الألمانية في مصر اي ماخص استشماراتها الأقتصادية والتجارة ، مما

---

(١) الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج٢، ص٤٧٤.

(٢) محمد حسنين هيكل، دين مصر العام، ص٧٨ .

(٣) الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج٢، ص٤٩٩.

(٤) حسين كفافي، المصدر السابق، ص١٩٦.

(٥) محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص١٧٤.

(٦) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان ، ص٢٥٨.

أدى ببريطانيا السير مع الركب ومساندة مطالب فرنسا في خلع الوالي خشية منها في حالة عدم تأييد موقفها فان ذلك سيؤدي للأضرار بالمصالح البريطانية[١] .

تقدمت هذه الدول بطلب إلى الوالي لمقابلته في التاسع عشر من حزيران وقاموا بتبليغه بضرورة التنازل رسمياً عن الولاية وإذا اتبع ما أُمر به فأنه سيحصل على راتب يكفيه وسيحافظ على الخلافة لأبنه الأمير محمد توفيق بن إسماعيل ولكن إذا فعل العكس فانه سيخسر الوراثة لخلفه مع عدم حصوله على راتب، ومنحوا الوالي الوقت الكافي للتفكير في الأمر، وبعد يومين من ذلك ذهبوا للوالي للاستماع لقراره فأجابهم الوالي بأن عليه ان يأخذ رأي السلطان أولاً، وكان الوالي على عداء كبير مع قنصل فرنسا المسيو (تريكو) الذي كان متولياً الشؤون القنصلية في مصر و بين تريكو بأنه لن يهدأ إلا إذا رأى الوالي مخلوعاً عن عرشه[٢].

بعد سماع تريكو لما قاله الخديوي للقناصل رد عليه بكلام تحداه الخديوي عليه لأن تريكو اراد استفزاز الخديوي بأيقاع الفتنه بينه وبين السلطان العثماني ومبيناً له بأنه لايأبه لمايقوله السلطان ، تحدى الوالي القنصل الفرنسي بأن يذكر له مرة واحدة على الأقل تثبت صحة كلامه، مما حال بالقنصل الى الصمت والغضب، إذ كانت الخلافات بين تريكو والخديوي لاتنتهي وكره الطرفين لبعضهما شديد مما شكل حافزاً للقنصل على تحريض بلده فرنسا على خلع الوالي اسماعيل وانضمت (روسيا والنمسا وايطاليا) إلى الدول المتفقة على خلعه وكانت هذه الدول غير مكتفية بانتظار الوالي وإنما كانت تقوم بزرع الفتنة بين السلطان ووليه التابع له عبر سفراء تلك الدول، من جانب آخر كان الوالي يتوسط لدى السلطان عن طريق مقربين له يثق بهم شديد الثقة لكي يبين للسلطان

---

(١) الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج٢، ص٥٠٦ ؛ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان ، ص٢٥٨؛ صالح رمضان محمود، الصراع الانجليزي الفرنسي في مصر، ص٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٠٧- ٥٠٨.

عبد الحميد بأن الدول لها مصالح من وراء إنفاقهم هذا هو الاستحواذ على مصر[١] وبالتالي تلحق أذيتهم بالدولة العثمانية إلا ان السلطان خضع لضغوطات الأوربيين وأصدر أمره بعزل الخديوي إسماعيل عن باشوية مصر في السادس والعشرين من حزيران ١٨٧٩ [٢]، وأبلغ بذلك المسيو (تريكو) ، ففرح تريكو فرحاً شديداً، فتوجه هو والسير فرنك لاسل والقنصل الألماني العام إلى سراي عابدين وطالب ممثلي الدول الأوربية المجتمعة على عزل الوالي مقابلة الخديوي في تلك الليلة وما ان علم دار الحريم بذلك حتى عمت الضجة في الديار، وتوسلت والدة الخديوي بأن لا يخرج ابنها عليهم ولما علمت من هم القادمون لمقابلة ابنها اطمأنت وإنهم بصحبة شريف باشا، فكان الوالي مضطرباً حينها ورفض ما سمعه من قناصل فرنسا وبريطانيا وألمانيا من قرار الدولة العثمانية الا انه في يوم الخامس والعشرين من حزيران فكر الوالي ان نهايته ليس منها مفر واراد تحقيق بعض الأمور قبل خروجه من العرش فاشترط عليهم رفع عدد جيشه إلى (١٥٠،٠٠٠) رجل فضلاً عن أنهم ناقشوا أمر تفريق الأراضي المحيطة بالإسكندرية لمنع الأعداء من التقدم إلى داخل البلاد[٣].

وبعد عزل نفي إلى الأستانة وبقي فيها حتى وفاته في الثاني من آذار عام ١٨٩٥ وكان عمره حينذاك خمس وستون عاماً[٤]، ومنذ خلعه أصبح القنصل الفرنسي هو الحاكم الفعلي في البلاد[٥] والى جانبه القنصل البريطاني[٦]، فإذا أمر القنصل

---

[١] نقلاً عن: الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج٢، ص٥٠٩- ٥١١.

[٢] صالح رمضان محمود، الصراع الانجليزي الفرنسي في مصر، ص٩٣.

[٣] الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج٢، ٥١١- ٥١٢.

[٤] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص١٧٧ ؛ أحمد عوف، المصدر السابق، ص٢٩ ؛ دانيال كريسلوس، المصدر السابق، ص١٦١.

[٥] صالح رمضان محمود، الصراع الانجليزي الفرنسي في مصر، ص٩٣؛ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص٥٨.

[٦] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص١٨٢.

الفرنسي بتعيين أحد الأمراء تم ذلك وإذا اقر بطرده تم له ماأراد أيضاً وبدون أي نقاش[١].

وبموجب الأمر السلطاني كان مقرراً أن يتولى حليم باشا ولاية مصر إلا ان كلاً من فرنسا وبريطانيا عارضتا قرار السلطان وقرروا تعيين الأمير محمد توفيق باشا في اليوم نفسه أي يوم السادس والعشرين من حزيران ١٨٧٩ [٢].

هكذا كانت تركة إسماعيل لخلفه كتركة سعيد له وهي وَرْثَة محملة بالديون الأوربية والتي أودت بإسماعيل إلى التهلكة وبالتالي إلى الخلع والتي بلغت ديونه حوالي المائة مليون من الجنيهات[٣]، واستمرت تدخلات الأوربيين بشكل أكبر مما كان في عهد إسماعيل، ففي الخامس عشر من تشرين الثاني ١٨٧٩ صدر مرسوم ينظم المراقبة الثانية ولكن بصلاحيات أكثر من نظام المراقبة الثنائي الذي طبق في السنوات الأخيرة من هذا العقد، فقد أصبح للمراقبين الفرنسيين والبريطانيين الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء بشرط أن يكون رأيهما استشارياً كما كان من الشروط المفروضة أن يقدم لهما كشفاً مفصلاً عن إيرادات الخزانة العامة ومصروفاتها كل أسبوع من قبل وزير المالية، وان يستمران في عملهما ولا يحق لأياً كان عزلهما إلا بعد موافقة دولتيهما [٤]، وقد استمرت المراقبة الثنائية إلى ان احتلت بريطانيا مصر في أيلول عام ١٨٨٢ [٥].

هكذا أتضح مدى الدور الذي أداه قناصل الدول وعلى وجه الخصوص قناصل فرنسا وبريطانيا الذين كان حكم البلاد يدار بأمر منهم من خلال دورهم الفعال ونشاطهم

---

[١] محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص٢٥٨.

[٢] صالح رمضان محمود، الصراع الانجليزي الفرنسي في مصر، ص٩٣ ؛ أحمد عوف، المصدر السابق، ص١٢٩؛ دانيال كريسلوس، المصدر السابق، ص١٦١.

[٣] محمد صبري، تاريخ مصر الحديث، ص١١٧.

[٤] صالح رمضان محمود، الصراع الإنجليزي الفرنسي في مصر، ص٩٥.

[٥] تيودور روذستين، المصدر السابق، ص٢٠٢.

في إدارة دفة الأمور لصالح بلادهم وعلى حساب مصر وبالتالي تكبيلها بالديون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واتخاذهم مسألة الديون وكيفية سدادها الذريعة الأكبر لتدخلهم الفعال أكثر في البلاد، منذ بدء الامتيازات التي منحتها لهم الدولة العثمانية كما أشرنا سابقاً في عام ١٥٣٥ وحتى احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ والضحية الوحيدة الواقعة بين المنافسات الأجنبية وأطماع الولاة هي الشعب المصري الذي عانى ما عاناه بسبب الانتهاكات العلنية له وتسخيره لخدمة المصالح الأوربية على حساب راحته وسعادته وحقوقه المسلوبة منه، والذي لم تنتهِ معاناته.

بعد الانتهاء من هذه الدراسة توصلت الباحثة الى النتائج التالية :

- لم يكن بوسع العالم الاوربي متمثلاً بفرنسا وبريطانيا ان يبقى بمعزل عن الامبراطورية العثمانية . فقد سعت تلك الدول وعلى رأسها فرنسا منذ عام ١٥٣٧ للحصول على نفوذ وامتيازات مهمة من السلطان العثماني نجحت بعد ذلك في ترسيخ نفوذها من خلال قناصلها ودبلوماسييها . مستغلة ضعف الوجود العثماني ، ونتيجة لذلك بدء تغلغل فرنسا السياسي وعن طريق قناصلها بشكل سافر في الشؤون المصرية .لاسيما خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .
- كانت مصر وفي مختلف عهودها تمثل منطقة ذات قيمة سياسية واقتصادية كبيرة للغاية ، مما دفع القناصل الفرنسيون لاستغلالها وهم بذلك كانوا يتلقون التعليمات من قبل حكوماتهم المتعاقبة خلال تلك المدة الزمنية الطويلة من تاريخ مصر والممتدة من عام ١٨٠٥ أي منذ تسلم والي مصر محمد علي باشا الحكم وحتى نهاية حكم الخديوي اسماعيل في عام ١٨٧٩ .
- يمكن القول بأن القنصليات السياسية الفرنسية في مصر كانت خلال مدة الدراسة قد تحولت الى أوكار لممارسة النشاط السياسي والاقتصادي والتجاري في مصر ،وعندما انتاب الدولة العثمانية الضعف أظهرت تساهلاً واضحاً للعيان في السماح لتلك القنصليات بممارسة نشاطاتها كافة وبحرية تامة.
- تباين نشاط وموقف واهداف وسياسة القناصل الفرنسيين في مصر من عهد الى اخر وحسب قوة أو ضعف الوالي المصري فتارة نلاحظ ان دورهم كان يتسم بالإيجابية او ما يسمى بدور الناصح والمرشد وهذا ما تم ملاحظته في عهد محمد علي ، وتارةً اخرى كان دورهم ومواقفهم تتسم بالسلبية والاطماع المستمرة، وهذا ما لوحظ في عهد الخديوي اسماعيل الذي لم يكن منصاعاً

لرغبات واهداف الاوربيين عامة والقناصل الفرنسيين على وجه الخصوص بل أجبرته الظروف التي ورثها من الوالي سعيد على الوقوع في قيد الديون ألأجنبية والأطماع الأوربية .ودور القنصل كان معتمداً على قوة شخصية الوالي الحاكم .

- لم تقتصر اهداف القناصل الفرنسيين في مصر على الجانب السياسي فحسب بل تعدى ذلك الى التفكير بالجانب الاقتصادي والتجاري من خلال رسم الخطط الاقتصادية ووضع الاستراتيجيات التجارية فضلا عن انجاز احدهم للمشروع الكبير المتمثل بافتتاح قناة السويس للملاحة العالمية ، والذي تم ذلك على يد القنصل الفرنسي فرديناند دي لسبس .
- مما لا شك فيه ان القناصل الفرنسيين في مصر كانوا بمثابة دولة داخل دولة، كانت لهم صلاحيات مهمة وواسعة ، فكان لهم الحق بإصدار القرارات والاعتراض على سياسات الحكومة المصرية التي لا تتناغم ومصالحهم الشخصية . وهم بذلك خرجوا عن اطار عملهم المناطين به وفق مقتضيات العمل القنصلي واساسياته المهنية ، بل وصل بهم الحال ان يكونوا ادوات دس وتآمر على الادارة المصرية الحاكمة آنذاك وأستغلالها وادارتهم لدفة الحكم خاصة في سبيعينيات القرن التاسع عشر .

أولاً- – الوثائق المنشورة

1-The French Document :on Egypt, 1805-1848, Iprahim Pasha and Franch, Public record office, No :656 Freign offic 1953.

2- The French Document :on Egypt, 1805-1848, Iprahim Pasha and Franch, Public record office, No :705 Freign offic 1955.

3- The French Document :on Egypt, 1805-1848, Iprahim Pasha and Franch, Public record office, No :104 Freign offic 1947.

4- The French Document :on Egypt, 1805-1848, Iprahim Pasha and Franch, Public record office, No :765 Freign offic 1956.

5- The French Document :on Egypt, 1805-1848, Iprahim Pasha and Franch, Public record office, No :657 Freign offic 1953.

ثانياً- المخطوطات

١. عزت حسن افندي الدارندلي ،الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثمانية مخطوطة (ضيا نامة) للداندرلي ، ترجمة جمال سعيد عبد الغني ،(الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م،١٩٩٩).

ثالثاً :الرسائل والأطاريح الجامعية

١. احمد بهاء عبد الرزاق، موقف فرنسا من سياسة محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨١١) ، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلس كلية التربية ،جامعة تكريت ،٢٠٠٦.

٢. جاسم محمد حسن العدول، الدولة العثمانية ابان حكم السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤.

٣. حيدر صبري شاكر الخيقاني، الملكة فكتوريا واثرها في السياسة البريطانية (١٨٣٧–١٩٠١)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

٤. رشيد ميكائيل محمد عبدي، مصطفى رشيد ودوره في السياسة العثمانية ١٨٠٠–١٨٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٤.

٥. سؤدد كاظم مهدي العبيدي، السياسة البريطانية تجاه منطقة القرن الأفريقي (١٨٣٩–٩١٤)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

٦. سامي صالح الدوري ، الموقف البريطاني من سياسة محمد علي باشا في اليونان وبلاد الشام ١٨٢١–١٨٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠١.

٧. سامي صالح محمد الصياد ، الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس (١٨٥٤– ١٨٦٩)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٨. سهير نبيل كمال ، سياسة محمد علي باشا والي مصر تجاه العراق والخليج العربي وموقف بريطانيا والدولة العثمانية منها (١٨١٦–١٨٤٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بابل ، ٢٠٠٣.

٩. طلال المهتار، آثار حملة بونابرت على مصر، رسالة ماجستير،الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٢.

١٠. عبد الفاضل الصافي ، العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنسية في عهد محمد علي حتى عام ١٨٤٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب– جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

١١. فهد عويد عبد البعيجي ،سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية (١٧٩٨–١٨٠٩)،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ،جامعة بابل ،٢٠٠٧ .

١٢. ليلى سليمان نجار ،اثر الثقافتين الفرنسية والانكليزية في مصر منذ ابتداء النهضة الحديثة حتى قيام الجامعة المصرية سنة ١٩٢٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، دائرة اللغة العربية ، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٦٥ .

١٣. محسن حمزة حسن العبيدي، الأزمة البلقانية ١٨٧٥– ١٨٧٨، دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الأوربية، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلس كلية التربية، جامعة الموصل،٢٠٠٠.

١٤. منال عباس كاظم الخفاجي، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦– ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلس كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

١٥. نصير خير الله محمد التكريتي، التغلغل الأجنبي في مصر (١٨٦٣– ١٨٧٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت ،٢٠٠٥.

رابعاً:الموسوعات

١-العربية

١. أحمد حسين ، موسوعة تاريخ مصر، ج٣، (دار الشعب، القاهرة، د.ت).

٢. الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث (١٧٨٩– ١٩٤٥)، ترجمة:سوسن فيصل محمد أمين، ج١،(منشورات دار المأمون، بغداد، ١٩٩٢).

٣. الموسوعة الثقافية ،(مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢).

٤. الموسوعة العربية الميسرة، ج١– ج٢، المجلد الثاني ،(دار نهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت، ١٩٨٧).

٥. أنور محمود زناتي ،موسوعة تاريخ العالم (تاريخ مصر)،ج ١،(جامعة عين شمس، د.م، د.ت).

٦. جراتيان لوبير، مدينة الإسكندرية (موسوعة وصف مصر)،ترجمة زهير الشايب ،(د.م، د.ت).

٧.   عبد الرحمن محمد بدوي،موسوعة تاريخ مصر وحضارتها(مصر الاسلامية من الدولة الايوبية حتى الفتح العثماني)،ج٤،(مركز الشرق الاوسط الثقافي ،د.م ،٢٠١٠).
٨.   محمد شفيق غربال وآخرون، الموسوعة الميسرة، (الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩).

٢-الأنكليزية

1. The new Encyclopedia Britannica,vol.13,U.S.A.1974 .

خامساً:الكتب

١- القرآن الكريم

٢-الكتب العربية والمعربة

٢.   أ.ب . كلوت بك ،لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، (منشورات دار الموقف العربي، القاهرة،ط٢، ١٩٨٢).
٣.   أ.ل فشر ، تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩- ١٩٥٠، تعريب: أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع، (دار المعارف، مصر، ١٩٧٦).
٤.   أ.ميلاد المقرحي ، تاريخ أوربا الحديث، (منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، ١٩٩٦).
٥.   أحمد الشربيني، الاقتصاد المصري بين التبعية والاستقلال، (دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧).
٦.   أحمد حافظ عوض،نابليون بونابرت في مصر ،(كلمات عربية ،القاهرة ،د.ت).

٧. أحمد زكريا الشلق،العرب والدولة العثمانية من الخضوع الى المواجهة (١٦١٦-١٩١٦)،(مصر العربية للنشر ،القاهرة، ٢٠٠٢).

٨. أحمد سعيد نوفل ، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية ، (منشورات شركة كاظم، الكويت، ١٩٨٤).

٩. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس ١٨٥٤- ١٩٥٨، (منشورات مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٧).

١٠. ـــــــــــــــــــ، علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧).

١١. أحمد عزت عبد الكريم، مجمل تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية حكم إسماعيل(١٧٩٨- ١٨٧٩)، (مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٤٢).

١٢. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون، تاريخ مصر في العصر الحديث،(دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤).

١٣. أحمد عوف ،أحوال مصر من عصر لعصر ،(دار العربي للنشر ،القاهرة ،د.ت).

١٤. أدوارد دريو، محمد علي ونابليون، مراسلات قناصل فرنسا في مصر (١٨٠٧-١٨١٤)، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم ،(منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨).

١٥. إريك هوبزباوم،عصر الثورة أوربا (١٧٨٩-١٨٤٨)،ترجمة د.فايز الصباغ ،(بيروت، ٢٠٠٧).

١٦. أسد رستم ، بشير بين السلطان والعزيز، ج١، (بيروت،ط٢ ، ١٩٦٦).

١٧. ـــــــــــ، آراء وأبحاث، (منشورات الجامعة للبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٦٧).

١٨. إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث،(مكتبة العبيكان،الرياض،ط٢ ،١٩٩٨).

١٩. ـــــــــــــــــــــ،العالم العربي في التاريخ الحديث ،(مكتبة العبيكان ،الرياض، ١٩٩٧).

٢٠. ـــــــــــــــــــــ و محمود شاكر ، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج٢، (دار المريخ، الرياض، ١٩٩٣).

٢١. ـــــــــــــــــــــ،تاريخ العالم العربي المعاصر ،(مكتبة العبيكان،الرياض، ٢٠٠٠).

٢٢. إسماعيل سراج الدين ، تحديث مصر في عصر محمد علي، إعداد يونان لبيب رزق ومحسن يوسف ، (منشورات الإسكندرية ، الإسكندرية، ٢٠٠٧) .

٢٣. إسماعيل سرهنك، تاريخ الدولة العثمانية، (بيروت، ١٩٨٩).

٢٤. الشيخ خليل بن احمد الرجبي ،تاريخ الوزير محمد علي باشا ،(دار الافاق العربية ، ١٩٩٧).

٢٥. اللورد كرومر، مصر الحديثة، ترجمة: اسكندر شاهين، (القاهرة، ١٩٠٨).

٢٦. المستر جورج يانج، تاريخ مصر الحديث من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل، تعريب:علي احمد شكري،(مكتبة مدبولي ، القاهرة ،ط٢ ، ١٩٩٦).

٢٧. المعلم نقولا الترك،ذكر تملك جمهور الفرنساوية للأقطار المصرية والبلاد الشامية ،تحقيق ياسين سويد ،(دار الفارابي ، بيروت، ١٩٩٠).

٢٨. ـــــــــــــــــــــ، مذكرات ، حوليات مصر (١٧٩٨-١٨٠٤)، ترجمة جاستون فيت،(منشورات المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، القاهرة، ١٩٥٠) .

٢٩. الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل باشا (١٨٦٣- ١٨٧٩)، المجلد الأول ،المجلد الثاني، (دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٣).

٣٠. أميل خوري وعادل اسماعيل ، السياسة الدولية في المشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، ج١، من الثورة الفرنسية ١٧٨٩ إلى مؤتمر فينا ١٨١٥، بيروت، ١٩٥٩.

٣١. إلهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ،(الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م،١٩٩٢).

٣٢. ــــــــــــــــــــــ، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٧٩)، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥).

٣٣. الياس طنوس الحويك ،تاريخ نابليون الاول ،المجلد الاول (دار ومكتبة الهلال ،د.م ، ١٩٨١) .

٣٤. اندرية ريمون ،المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ،ترجمة لطيف فرج،(دار الفكر للنشر، القاهرة ،١٩٩١).

٣٥. انور الجندي ،عقبات في طريق النهضة (مراجعة لتاريخ مصر الإسلامية منذ الحملة الفرنسية الى النكسة ١٧٩٨-١٩٦٤)،(دار الاعتصام ،د.م ،د.ت) .

٣٦. أنور زقلمة، مصر الكبرى أفريقيا للأفريقيين، (مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٤).

٣٧. ايرينا بيتروسيان، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، (معهد الدراسات الشرقية المجمع العلمي الررسي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث الأدبي، ٢٠٠٦).

٣٨. بثينة عباس الجنابي، تاريخ العرب الحديث، (بغداد، ١٩٩٠).

٣٩. برنو اتيين، الأمير عبد القادر الجزائري، ترجمة ميشيل خوري، (دار عطية للنشر، بيروت، ١٩٩٧).

٤٠. ببير رنوفان، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥-١٩١٤، ترجمة جلال يحيى، (دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٨).

٤١. توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، (القاهرة، ١٩٦١).

٤٢. تيودور روذستين، تاريخ المسألة المصرية، تعريب: عبد الحميد العبادي، (القاهرة، ١٩٧٠).

٤٣. ــــــــــــــ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، تعريب: علي أحمد شكري، (د.م، ١٩٢٧).

٤٤. جاد طه ، بريطانيا والجيش المصري في ضوء الوثائق البريطانية، ج١، (منشورات مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، ط٢، ١٩٨٤).

٤٥. جرجي زيدان ،تاريخ مصر الحديث ،ج٢، (مطبعة المقتطف،القاهرة ،١٩٨٩).

٤٦. جلال يحيى، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ،(المكتب الجامعي الحديث ، الازرارطية- الاسكندرية ،١٩٩٩).

٤٧. ــــــــــــــ، مصر الحديثة ١٥١٧ - ١٨٠٥،(الإسكندرية د.ت).

٤٨. ــــــــــــــ، المجمل في تاريخ مصر الحديثة، (المطبعة العصرية، الإسكندرية، ١٩٨٢).

٤٩. جمال بدوي ، محمد علي وأولاده ، (منشورات، مكتبة الأسرة، د.م ، ١٩٩٩).

٥٠. جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون، أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، (دار الوفاء، د.م، ١٩٩٥).

٥١. جميل بيضون وآخرون،تاريخ العرب الحديث ،(دار الأمل ،اربد ، ١٩٩٢).

٥٢. جميل عبيد، قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٤-١٨٢٧)، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠).

٥٣. جورج انطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة :ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، (دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٣٨).

٥٤. جورج جندي بك وجاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، (مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٣).
٥٥. جوزيف حجاز، أوربا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي، ترجمة : بطرس الحلاق وماجد نعمة، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦).
٥٦. جون .ب.كيلي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠م، ترجمة: محمد أمين عبدالله، ج١، (منشورات وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركها، عمان، د.ت).
٥٧. جون مارلو ،تاريخ النهب الاستعماري لمصر (١٧٩٨-١٨٨٢)، ترجمة :عبد العظيم رمضان، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ،د.م ،١٩٧٦) .
٥٨. جيمس بيلي فريزر ، رحلة فريزر إلى بغداد في ١٨٣٤، ترجمة : جعفر الخياط، (مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٤).
٥٩. حسين كفافي، الخديوي إسماعيل ومعشوقته مصر، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،١٩٩٧).
٦٠. حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية،(مطبعة الهلال، مصر، ١٩٢١).
٦١. خالد فهمي ، كل رجال الباشا (محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة)، (دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١).
٦٢. خالد محمد نعيم،الجذور التاريخية لأرساليات التنصير الأجنبية في مصر(١٧٥٦-١٩٨٦)،دراسة وثائقية،(مؤسسة كتاب المختار ،القاهرة،١٩٨٨).
٦٣. دافيد س. لاندز، بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦).
٦٤. داود بركات ، البطل أبراهيم وفتحه الشام ١٨٣٢ ،(مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة،٢٠١٢).

٦٥. دكتور السيد يوسف نصر، الوثائق التاريخية للسياسة المصرية في أفريقيا في القرن التاسع عشر، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠).
٦٦. دانيال كريسيليوس وآخرون، دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، (دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٦).
٦٧. ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر(١٨٠٥-١٩٣٦)، (منشورات المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٧٢).
٦٨. رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني(١٥١٧-١٨٨٢)، (القاهرة، ١٩٧٠).
٦٩. ريمون فلاور،مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر ،ترجمة سيد أحمد علي الناصري،(المجلس الأعلى للثقافة ،د.م،٢٠٠٠).
٧٠. رينيه قطاوي وجورج قطاوي ، محمد علي وأوربا ، نقله عن اللغة الفرنسية الدكتور الفريد يلوز، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٢).
٧١. ز.ا. ليفين،الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث،ترجمة بشير السباعي،(دار ابن خلدون، بيروت ،١٩٧٨).
٧٢. زاهية قدورة ،تاريخ العرب الحديث ،(بيروت ،١٩٦٨).
٧٣. زكي البحيري ،تاريخ مصر الحديث والمعاصر في مقررات المدارس المصرية بين الاحتلال والاستقلال،(دار نهضة الشرق ،جامعة القاهرة، د.م، د.ت).
٧٤. زهير الشايب ،وصف مصر ،(دار الشايب ،د.م ،ط٣، ١٩٩٤).
٧٥. سلوى العطار، التغييرات الاجتماعية في عهد محمد علي ،(منشورات مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩).

٧٦. سيد أحمد علي الناصري، مذكرات رحالة عن المصريين وعاداتهم وتقاليدهم في الربع الأخير من القرن الثامن عشر من خلال وصف الرحالة جون أنتيس (١٧٧٠-١٧٨٢)، (المجلس الاعلى للثقافة ،د.م ،١٩٩٧).

٧٧. شوقي عطا الله الجمل وعبدالله عبد الرزاق ابراهيم ،تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، (دار الزهراء، الرياض، ط٢، ٢٠٠٢) .

٧٨. عايض خزام الروقي ، حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (١٨٣١-١٨٣٩)،(منشورات مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٩٩٤).

٧٩. عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر(١٨٠٥-١٨٨٣)، (منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب،د.م، ١٩٩٩).

٨٠. ______________ وعبد العزيز نوار ،التاريخ الاوربي الحديث،(دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٩٥).

٨١. عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي (دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٩).

٨٢. ______________، عصر إسماعيل، ج١،ج٢، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠).

٨٣. عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الاثار في التراجم والاخبار ،ج١،(مطبعة دار الكتب المصرية ،الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية،القاهرة،١٩٩٧ .

٨٤. ______________،عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٢،ج٣،ج٤،(مطبعة بولاق، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ،القاهرة، ١٩٩٨).

٨٥. عبد العزيز الرفاعي، انتصار مصر في رشيد ١٨٠٧،(منشورات المؤسسة المصرية العامة، دار التعليم، القاهرة، ١٩٦٢)

٨٦. ـــــــــــــــــــــ، عصـر إسـماعيل ، ج١، (مكتبـة النهضـة المصـرية، القاهرة،ط٢، ١٩٤٨).
٨٧. ـــــــــــــــــــــ و حسين عبد الواحد الشاعر، الوحدة الوطنية عبر التاريخ ،(عالم الكتب ،القاهرة ،د.ت) .
٨٨. عبد العزيز سليمان نوار، مصر والعراق دراسة في تاريخ العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، (مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٨).
٨٩. عبـد العزيـز محمـد الشـناوي ،صـور مـن دور الأزهـر فـي مقاومـة الاحـتلال الفرنسـي لمصر في اواخر القرن الثامن عشر ،(دار الكتب ،د.م ،١٩٧١).
٩٠. ـــــــــــــــــــــ ، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، (مصر، ١٩٦٧).
٩١. ـــــــــــــــــــــ ، قنـاة السـويس والتيـارات السياسـية التـي أحاطـت بإنشائها ، ج١، معهد البحوث والدارسات العربية، القاهرة،١٩٧١.
٩٢. عبـد العزيـز نـوار ومحمـود محمـد جمـال الـدين، التـاريخ الأوربـي الحـديث مـن عصـر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى ، (دار الفكر العربي، د.م، ١٩٩٩).
٩٣. عبـد العظـيم رمضـان، الغـزوة الاسـتعمارية للعـالم العربـي وحركـات المقاومـة ،(دار المعارف، مصر ، د.ت).
٩٤. عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦- ١٩١٦، (منشورات ألف باء- الأديب، دمشق،١٩٧٤).
٩٥. عبد المنعم إبراهيم الجميعي، عصـر محمـد علـي ، دراسـة وثائقيـة، (الهيـأة المصـرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣).
٩٦. عبـد المـنعم عبـد القـادر ، قنـاة السـويس مأسـاة وانتصـار، (منشـورات الـدار القوميـة، القاهرة، ١٩٦٢).

٩٧. عصام عبد الفتاح ،ايام محمد علي ،(الشريف ماس للنشر، القاهرة ،د.ت).

٩٨. عصام شبارو، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي والغزو البريطاني ،(دار التضامن ، ١٩٩٢).

٩٩. عزيز الاحدب، ولادة القناة، (بيروت، ١٩٧٥).

١٠٠.عزيز خانكي بك ، قنال السويس، نبذة تاريخية ومالية، (منشورات المطبعة المصرية، د.م، د.ت).

١٠١.عفاف لطفي السيد مارسو ، مصر في عهد محمد علي، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين،(منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤).

١٠٢.علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، (منشورات شركة الأمل للتجهيزات الفنية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بورسعيد، ٢٠٠١).

١٠٣.عمر الاسكندري وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر ، مراجعة الكبتن.ج.سفدج ،(مكتبة مدبولي ،القاهرة ،ط٢ ،١٩٩٦).

١٠٤.عمر طوسون، الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم(١٨٥٣-١٨٥٥)، (منشورات مؤسسة كلمات عربية، القاهرة ،د.ت).

١٠٥.عمر عبد العزيز عمر ،دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧-١٩٥٢)، (دار المعرفية الجامعية ،الاسكندرية ،١٩٩٨).

١٠٦.ـــــــــــــــــــــ،تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢) ، (منشورات دار النهضة العربية ، بيروت،د.ت) .

١٠٧.عيسى الحسن، الدولة العثمانية، عوامل البناء وأسباب الانهيار، (عمان، ٢٠٠٩).

١٠٨.فلاديمير بوريسوفتش لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث ،(دار الفارابي ،بيروت،ط٩، ٢٠٠٧).

١٠٩.قيس جواد العزاوي ،الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط،(الدار العربية للعلوم،مطبعة المتوسط،بيروت ،ط٢، ٢٠٠٣).

١١٠.كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية نبيه أمين وفارس منير ، (دار العلم للملايين، بيروت،ط٥ ، ١٩٦٨).

١١١.كرستوفر هيرولد ، بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، (القاهرة، د.ت) .

١١٢.محمد الشافعي ، السويس مدينة الأبطال، (منشورات موقع كتب عربية، د.م، ١٩٩٦).

١١٣.محمد أنيس ، التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث ،(دار النهضة العربية ، القاهرة ،د.ت).

١١٤.محمد حسام الدين إسماعيل ، مدينة القاهرة من ولاية محمد علي إلى إسماعيل (١٨٠٥-١٨٧٩)، (دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٧).

١١٥.محمد حسنين هيكل، دين مصر العام، ترجمة: من الفرنسية أحمد محمد حسين هيكل، (القاهرة، ط٢ ،٢٠٠٩).

١١٦.محمد رمزي ،القاموس الجغرافي للبلاد المصرية ،ج١ ،(الهيئة المصري العامة للكتاب د.م،ط٢ ، د.ت).

١١٧.محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير (أعلام الإسلام، القاهرة، ١٩٤٤).

١١٨.محمد صبري ، تاريخ مصر الحديث من محمد علي الى اليوم ،(دار الكتب المصرية، القاهرة ، ١٩٢٦)

١١٩.ــــــــــــــــ، فضيحة السويس اكبر فضيحة مالية في القرن التاسع عشر دراسة وثائقية، (المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٨).

١٢٠.محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس في مائة عام، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩)

١٢١..محمد عبد الستار البدري ،المواجهة المصرية الاوربية في عهد محمد علي ،(دار الشروق، القاهرة ،٢٠٠١).

١٢٢.محمد عبد الكريم الوافي، يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر، (منشورات قاريونس، بنغازي، ١٩٩٨).

١٢٣.محمد عبد الله عودة وابراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث ،(الدار الاهلية ، عمان ،١٩٨٩).

١٢٤. محمد عرابي نخلة، تاريخ العرب الحديث، (منشورات الشركة العربية، القاهرة، ٢٠٠١).

١٢٥.محمد عمارة، الحملة الفرنسية في الميزان،(نهضة مصر، د.م ، ١٩٩٨).

١٢٦.محمد عودة، الحملة الفرنسية على مصر نحتفل او لا نحتفل ،(دار الثقافة الجديدة ، القاهرة، ١٩٩٩) .

١٢٧.محمد فؤاد شكري، مصر في مطلع القرن التاسع عشر (١٨٠١-١٨١١) ، ج١، (مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٥٨).

١٢٨.ـــــــــــــــــــــــــ، مصر والسيادة على السودان، الوضع التاريخي للمسألة ،(دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٦).

١٢٩.ـــــــــــــــــــــــــ وآخرون، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر ،(القاهرة ، د.ت).

١٣٠.محمد فرج ،النضال الشعبي ضد الحملة الفرنسية ، (منتدى سور الازبكية ،مكتبة الاسكندرية ،د.ت).

١٣١.محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية ،(دار النفائس،بيروت، ط٢، ١٩٨٣).

١٣٢.محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، (مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٤٤).

١٣٣.محمد محمود السروجي ،دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ،(جامعة الاسكندرية ،١٩٩٨)

١٣٤.محمود سليمان غنام، المعاهد المصرية الأنجليزية ودراستها من الوجهة العليمة،(دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٦).

١٣٥.محمود صالح منسي ، مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفرديناند دي لبس، (منشورات الاتحاد العربي للطباع، القاهرة، ١٩٧١).

١٣٦.مدام جوليت آدم، انجلترا في مصر، ترجمة علي فهمي كامل، ج١، (مطبعة الدفاع الوطني، ١٩٢٥).

١٣٧.مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني ، ج١٢،(بيروت، ١٩٧٩).

١٣٨.مصطفى الحفناوي ، قضية قناة السويس، (مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦).

١٣٩ـــــــــــــــــــ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج١، (مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٢).

١٤٠.مكي شبيكة ، تاريخ شعوب وادي النيل (مصر والسودان) في القرن التاسع عشر الميلادي،(دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٥).

١٤١.محمد غريب جودة، موجز تاريخ العالم، (مكتبة القرآن، القاهرة، د.ت).

١٤٢.موسى موسى نصر، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية ، (الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية ، الأسكندرية ،د.ت) .

١٤٣.ميخائيل بك شاورييم، رقيب على أحداث مصر، حوليات مصر السياسية (١٨٧٨-١٨٨٢)، تقديم بطرس بطرس غالي، تحقيق ودراسة يونان لبيب رزق، (دار المعارف، القاهرة، د.ت).

١٤٤.نجيب صالح، تاريخ العرب السياسي (١٨٥٦- ١٩٥٦)، (دار اقرأ ، بيروت، ١٩٨٥).

١٤٥.نشأت البديهي ،محمد علي باشا بدايات قاسية ومجد عظيم ،(دار الجمهورية ،د.م ، ٢٠٠٩) .

١٤٦.نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية، ج١،(دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩).

١٤٧.هـ. ف. بوين، المشكلة الهندية السياسية البريطانية ٧٥٧-١٧٧٣، (كامبردج، ١٩٩١).

١٤٨.هنري لورنس ،الحملة الفرنسية على مصر ،ترجمة بشير السباعي (سينا للنشر ، د.م،١٩٩٥).

١٤٩.هيوج شوتفليد ، قناة السويس، تعريب: أحمد خاكي، (بورسعيد، ١٩٤٥).

٣-الكتب الأنكليزية

1. Henry Dodwell, The Founder of modern Egypt: Astudy of Muhammad Ali, Cambrijge, 1931.
2. De leon, Edwin, khejive's Egypt, oLndon ,1877.
3. Lord Kinross, Between tow seas , the Creation of the suez canal , London, 1980
4. Martin U.Martel, Saint Simon,The Encyclopedian Of Social Sciences,The Fress.U.S.A,v.13.

٤-الكتب الفرنسية

1. Husny Hussain, Le canal de suez et la Politique Egyptienne, Monytpellier , EJmprimerie "L conomisteE " ,1923 .

سادساً:البحوث والدراسات

١. أحمد صادق سعد، رحلة في الاستشراق حول محمد علي ، مجلة الفكر العربي، السنة الخامسة، العدد٣٢، نيسان- حزيران (١٩٨٣).

٢. أحمد محمود علوان السامرائي ومحمد حمزة حسين الدليمي، مجلة التربية والعلم، المجلد ١٧، العدد ٢، كلية الربية، جامعة تكريت، ٢٠١٠.

٣. أدمون كيري، صفحة من تاريخ مصر، مجلة المقتبس، العدد١٠ .

٤. الهام محمد ذهني، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ أفريقيا الحديث، مكتبة الانجلو المصري، القاهرة، ٢٠٠٩.

٥. الياس عفيف، دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات الحوار المتمدن، العدد ٤٥٢٩، ٢٠١٤/٧/٣١، جريدة النهار ، الاتحاد اللبناني ، ١٩٧٥، http://www. enamala.com

٦. ثامر نعمان مصطاف وماجد ثامر مجلي ، مشاهير مؤرخي مصر والشام والعراق في العصر العثماني ومصنفاتهم التاريخية (١٥١٧-١٩١٤)، مجلة كلية التربية، واسط، العدد ١١.

٧. جريدة الاتحاد، محمد علي باشا الكبير مؤسس مصر الحديث وأسرته العلوية، ١١ أيلول الاثنين.

٨. جريدة الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، العدد ٩٣٧٣، ٢٧ تموز ٢٠٠٤.

٩. جريدة اليوم السابع ،٢٣ آب ٢٠١٤ .

١٠. خالد بن نمال الدليمي، موقف بريطانيا من التوسع المصري في الخليج العربي (١٨١٩-١٨٤٠)، مجلة الجامعة العراقية، العدد(١/٢٧).

١١. رضوان الفقى، القناطر الخيريى فاتحة الخير على مصر، جريدة المصري اليوم، ٢٠٠٩/١٠/٩.

١٢. رياض محمود الأسطل،مدينة العريش ودورها في التصدي للحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام(١٧٩٨-١٨٠١)،مجلة جامعة الأزهر -غزة،سلسلة العلوم الأنسانية،المجلد ١٤، عدد خاص ١، ٢٠١٢.

١٣. سامي صالح الصياد، التنافس البريطاني الفرنسي على شراء أسهم مصر في قناة السويس ١٨٧٥ والموقف الدولي منه، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٥، العدد١، جامعة تكريت.

١٤. صالح رمضان محمود ، الصراع الإنكليزي الفرنسي في مصر ١٧٦٣ – ١٨٨٢، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٧ تموز، الكويت، ١٩٧٦ .

١٥. ـــــــــــــــــــــ، الصراع الانجليزي الفرنسي في مصر (١٨٦٣-١٨٨٢)، مجلة المؤرخ العربي، العدد٧، بغداد، د.ت.

١٦. ـــــــــــــــــــــ، تغلغل النفوذ الأوربي وأثره في الحياة الاجتماعية في مصر في عصر الخديوي إسماعيل ١٨٧٩ ،مجلة المؤرخ العربي ،العدد ١، بغداد، د.ت.

١٧. عباس عبد الوهاب علي آل صالح، موقف الدبلوماسية الروسية من الصراع العثماني المصري(١٨٣٩-١٨٤١)، مجلة التربية والعلم، (المجلد(١٨) ، العدد ٢ ، د.م، ٢٠١١.

١٨. عبد العزيز عبد الكريم، استدانة إسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩)، مجلة الرسالة، العدد ٥٠، ١٩٤٦ .

١٩. عبد العظيم رمضان ، حركة المد والجزر التاريخية بين طريقي السويس ورأس الرجاء الصالح، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد ٥٤، ١٩٧٨.

٢٠. عبد الوهاب محمود المصري ، تجربة محمد علي من منظور مختلف ،مجلة الفكر السياسي ،العددين ١٣ و ١٤ ،سوريا ٢٠٠١.

٢١. عطا محمد صالح زهرة،السيطرة الأجنبية والتغير ،مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣٤ ،بغداد السنة الثالثة عشر، ١٩٨٧ .

٢٢. كفاح أمة ،قناة السويس تاريخ من المغامرة، مجلة الأهرام، العدد الأول، ٥ آب ١٨٧٦

٢٣. مجلة الصباح، العدد ٢، ١٩٣٨

٢٤. مجلة تحولات، العدد٢٣، الثلاثاء حزيران، ٢٠٠٧

٢٥. مجلة درع الوطن، الخميس ٥ تشرين الثاني ٢٠١٥.

٢٦. محمد انيس ، "النشاط الاوربي في مصر وجيرانها في اواخر القرن الثامن عشر الميلادي " المجلة التاريخية المصرية ،المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ١٩٤٩.

٢٧. محمد خواجة، التدخل الأوربي في شؤون مصر المالية ، ٢٦ تشرين الثاني، ٢٠١٥، أرشيف الأهرام، ويكيبديا، الموسوعة الحرة http://hadarat.ahram.org

٢٨. محمد عبد الستار البدري، جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، العدد ١١٨٦٨، ٢٧ آيار ، ٢٠١١.

٢٩. محمد محمود السروجي ، التنافس بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد شق قناة السويس، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٤، بغداد، ١٩٧٧.

٣٠. نبيه الأصفهاني، حركة التاريخ على شاطئ القناة، مجلة السياسة الدولية، العدد٤٠، السنة الحادية عشر، القاهرة، ١٩٧٥.

٣١. هاشم التكريتي ، بريطانيا ومشروع قناة السويس(١٨٥٤– ١٨٦٩) ، مجلة الجامعة التاريخية، العدد٣، بغداد، ١٩٧٤.

٣٢. همت صلاح الدين، مصر ولع فرنسي، جريدة الأهرام اليومي، ٤ يوليو ٢٠١٤.

٣٣. وليد عبود محمد ، النشاط المصري في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن (١٨٦٩–١٨٧٣)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والأنسانية،جامعة بابل ،العدد ١٨ ، ٢٠١٤ .

٣٤. ــــــــــــــــ ومحمود عبد الواحد ومحمود، محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية والتدخل الأوربي (١٨٠٨– ١٨٧٦)، مجلة الأستاذ، (كلية التربية، إبن رشد)، العدد١١،بغداد، ١٩٩٨.

٣٥. ياسين سويد، البعد الاستراتيجي لحملة محمد علي على بلاد الشام، مجلة دراسات عربية، العدد ٣، بيروت،(١٩٨٧).

٣٦. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية (١٨٨٧–١٩٥٣)، وحدة الوثائق والبحوث التاريخية، القاهرة، ١٩٧٥.

سابعاً- – شبكة المعلومات الدولية

١. أحمد إبراهيم خضر ، حلقات من كتاب (اعترافات علماء الاجتماع، عقم النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع)،شبكة الالوكة، http:\\ www.alukah.net

٢. أحمد كوباش، ويكيبديا، الموسوعة الحرة www.facebook.com

٣. إسماعيل صديق المفتش، ويكيبديا، الموسوعة الحرة http://www.amanud.edu

٤. الموسوعة الشاملة ،ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة،www.islamport.com

٥. البنك العثماني ، ويكيبديا ، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org

٦. البنوك ،ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة ، http://www.wikipedia.com .
٧. المتحف المصري المفتوح، ويكيبديا الموسوعة الحرة http://www.Facebook.com
٨. الـوطن، ويكيبـديا، الموسـوعة الحـرة www.elwatan news.com.
www.marfa.org
٩. أميمـة حسـن، صـفحات مجهولـة مـن تـاريخ مصـر، ويكيبـديا، الموسـوعة الحـرة.
http://ar.wikipedia.org
;http://www.alzahraa.net
١٠. بورسعيد، ويكيبديا، الموسوعة الحرة http:// www.tools Flabs.org

١١. بناء دولة مصر الحديثة في مصر ، http:\\abyanonline.com
١٢. جزيرة العرب نيوز الإخبارية فيلم وثائقي عن الخيل العربية موقع الجزيرة وثائقي، منتديات الحجاز الوثائقية، ويكيبديا، الموسوعة الحرة.

١٣. حركة مصر المدنية، ويكيبديا ، الموسوعة الحرة؛http://civicegypt.org
١٤. حسام حفناوي ،الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت بين الدوافع الحقيقة والمبررات المعلنة ،شبكة الالوكة، http://www.alukah.net
١٥. دار المعارف،ويكيبديا ، الموسوعة الحرة ،

http:\\Egyptain Royalty،com.Glorious Pays
١٦. صافي ناز كاظم، مصر وكيف غدر بها، الأربعاء ٩ تشرين الثاني، ٢٠١١، ارشيف الأهرام، ويكيبديا ، الموسوعة الحرة http://www.marefa.org
١٧. علوي بن عبد القادر، الدرر السنية، موسوعة الحرة www.dorar.net
١٨. علـي محافظـة، المقاومـة الوطنيـة للحمايـة الفرنسـية علـى تـونس، ٢ حزيـران ٢٠١٠، ويكيبديا، الموسوعة الحرة http://www.Facebook.com
١٩. قناة السويس، ويكيبديا ، الموسوعة الحرة. http://www.mareo.aafrg

٢٠. قناة السويس، ويكيبديا، الموسوعة الحرة http:// www.Kenanonlin. com

٢١. قناة السويس دراسة تاريخية، ويكيبديا الموسوعة الحرة http:// .www .ar.wikipedia.org

٢٢. جمال الجمل،حكايات عن سقوط المثقفين في مصيدة السلطة ،ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، http:\\www . elbadil.com

٢٣. محمد بك قطامش ،ويكيبديا،الموسوعة الحرة،www.islamport.com

٢٤. محمد زاهد عبد الفتاح أو غدة، حدث في الثالث عشر من ربيع الآخر، الجمعة ١٤ شباط ، ٢٠١٤، ويكيبديا ، الموسوعة الحرة http://zxhidabaulfattah.blogspot.com

٢٥. مقاتل من الصحراء ،ويكيبيديا،الموسوعة الحرة ، el.comwww.moqat

٢٦. منتدى ايامنا ، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، http:\\www.ayamina.com

٢٧. موسوعة تاريخ الاقباط http//www.Coptichistory.org

٢٨. يوسف بك كتخيا، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،www.islamport.com

الملحق رقم (١)
جدول توضيحي للقناصل الفرنسيين في مصر
في القرنين الثامن عشر وحتى ثمانينات القرن التاسع عشر

ت	الاسم	المنصب	الفترة الزمنية	عهد الوالي	الصفحة
١	بنوا دي مايبه	قنصل عام	نهاية القرن ١٧	/	١٠
٢	بينو دي ميليه	قنصل عام	(١٦٩٢-١٧٠٨)	أسماعيل باشا-علي آغا-محمد باشا-ابراهيم بك-علي باشا	١١
٣	بيليرون	قنصل عام	(١٧٠٨-١٧١١)	علي باشا	١٥
٤	لي مير	قنصل عام	(١٧١١-١٧٢٢)	ابراهيم بك-أسماعيل بن ايواظ-جركس	١٨
٥	دكسبيلي	قنصل عام	/	أسماعيل بن ايواظ	١٩
٦	بينون	قنصل عام	(١٧٣٠-١٧٣٦)	ذو الفقار بك –عثمان كتخدا الأنكشارية	١٩
٧	داميرا	قنصل عام	(١٧٣٦-١٧٤٧)	عثمان كتخدا الأنكشارية –أبراهيم كخيا الأنكشارية	٢١
٨	ليريكور	قنصل عام	(١٧٤٧-١٧٥٠)	أحمد باشا	٢٢
٩	دي جوانفيل	قنصل عام	(١٧٥٢-١٧٥٨)	أبراهيم كخيا الأنكشارية	٢٤

الملحق رقم (١)
جدول توضيحي للقناصل الفرنسيين في مصر
في القرنين الثامن عشر وحتى ثمانينات القرن التاسع عشر

١٠	مارتان	القنصل في الأسكندرية	(١٧٥٥-١٧٥٨)	أبراهيم كخيا الأنكشارية	٢٤
١١	داميرا (للمرة الثانية)	قنصل عام	(١٧٥٩-١٧٧٤)	رضوان بك –علي بك الكبير –محمد أبو الذهب	٢٧
١٢	جان باتيست مير	قنصل عام	(١٧٧٤-١٧٨٩)	أسماعيل بك	٣٣
١٣	اليعازار ماغالون	قنصل عام	(١٧٨٩-١٧٩٣)	ألأميرين مراد بك وابراهيم بك	٤٧
١٤	شارل ماجلون	قنصل عام	(١٧٩٣-١٨٠٣)	الأميرين مراد بك وابراهيك بك	٣٧
١٥	ماثيو دي لسبس	قنصل عام	(١٨٠٣-١٨٠٤)	طاهر باشا –علي باشا الجزائرلي –خورشيد باشا	٥٥
١٦	دروفتي	قنصل عام	(١٨٠٤-١٨١٤) (١٨١٩-١٨٢٩)	محمد علي	٥٧
١٧	دي سان مارسيل	نائب قنصل	/	محمد علي	٧٨
١٨	ميمو	القنصل في الأسكندرية قنصل عام	(١٨٢٦-١٨٢٩) (١٨٢٩-١٨٣٧)	محمد علي	٩٣
١٩	كوشيليه	قنصل عام	(١٨٣٧-١٨٤٨)	محمد علي	١٠٠

الملحق رقم (١)
جدول توضيحي للقناصل الفرنسيين في مصر
في القرنين الثامن عشر وحتى ثمانينات القرن التاسع عشر

٢٠	فرديناند دي لسبس	نائب القنصل في الأسكندرية	(١٨٣٢-١٨٥٤)	محمد علي	١١٤
٢١	ليموين	قنصل عام	(١٨٥٠-١٨٥٤)	عباس باشا	١٢٦
٢٢	ساباتيه	قنصل عام	(١٨٥٤-١٨٦٠)	عباس باشا – سعيد باشا	١٢٦
٢٣	بيكلار	قنصل عام	(١٨٦٠-١٨٦٣)	سعيد باشا – أسماعيل باشا	١٦٢
٢٤	دي بوفال	القنصل في القاهرة	(١٨٦٣-١٨٦٥)	أسماعيل باشا	١٦٤
٢٥	تاستو	قنصل عام	(١٨٦٣-١٨٦٥)	أسماعيل باشا	١٨١
٢٦	أوترية	قنصل عام	(١٨٦٥-١٨٦٦)	أسماعيل باشا	١٩٢
٢٧	بوجاد	قنصل عام	(١٨٦٦-١٨٦٩)	أسماعيل باشا	١٩٦
٢٨	دي فيين	القنصل في القاهرة	(١٨٦٥-١٨٦٩)	أسماعيل باشا	١٩٨
٢٩	مونموران	القنصل في القاهرة	(١٨٧٠-١٨٧٣)	أسماعيل باشا	١٨٩
٣٠	تريكو	قنصل عام	(١٨٦٩-١٨٧٦)	أسماعيل باشا	٢٠٧
٣١	بيليسيه	القنصل في الأسكندرية	(١٨٧٤-١٨٧٦)	أسماعيل باشا	٢١٦
٣٢	دي ميشيل	قنصل عام	(١٨٧٦-١٨٧٩)	أسماعيل باشا	٢٢٥
٣٣	جازاي	القنصل في الأسكندرية	(١٨٧٦-١٨٧٧)	أسماعيل باشا	٢٢٧
٣٤	كازو	القنصل في القاهرة	(١٨٧٣-١٨٧٧)	أسماعيل باشا	٢٢٧

(1) إلهام محمد ذهني ، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر ، ص ٨٥–١٢٥؛ طلال المهتار،المصدر السابق،ص ١٢–١٨٩؛ الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا، مج٢، ص٢٣٦–٢٣٧.

الملحق رقم (٢)

جدول توضيحي للقروض ألأجنبية في
عهدي سعيد باشا والخديوي اسماعيل

ت	قيمة القرض	عهد الوالي	عهد القنصل	البنك المدين	سنة القرض	الفائدة	نوع القرض	الصفحة
١	/	سعيد باشا	ساباتيه	البنك الفرنسي(الكريدي موبيليه)	١٨٥٧	/	قرض عام	١٦٠
٢	/	سعيد باشا	ساباتيه	باريس	١٨٥٨	/	قرض خاص	١٦١
٣	سندات الخزانة (سندات أسمية)	سعيد باشا	ساباتيه	فرنسا	١٨٥٨	/	قرض عام	١٦٢
٤	(٢٨) مليون فرنك(يما يساوي ١١ مليون ومئتي الف جنيه	سعيد باشا	بيكلار	الكونتوار دي كونت	١٨٦٠	٦ %	قرض عام	١٦٣
٥	٣٢٤٢٨٠٠	سعيد باشا	بيكلار	مصرف فريهلنج وجوشن في لندن	١٨٦٢	/	قرض ثابت	١٦٥
مجموع الديون في عهد سعيد باشا بلغت (١١،١٦٠،٠٠٠)								
٦	(٣٣٨٧) ألف جنيه أستلم منه (٢٧٥٠) ألف جنيه فقط	أسماعيل باشا	أوتريه	بنك الأنكلو مصري	١٨٦٦	/	/	١٩٣-١٩٤
٧	(١٧) مليون فرنك	أسماعيل باشا	فرديناند دي لسبس	/	١٨٦٦	/	/	١٩٤
٨	٢،٠٨٠،٠٠٠ جنية انكليزي	أسماعيل باشا	بوجاد	البنك الأمبراطوري العثماني ألأنجلو فرنسي	١٨٦٧	/	قرض شخصي	١٩٧-١٩٨

الملحق رقم (٢)

جدول توضيحي للقروض ألأجنبية في عهدي سعيد باشا والخديوي اسماعيل[١]

٩	(١١،٨٩٠)ألف جنيه أستلم منه (٧,١٩٥) ألف جنيه فقط	أسماعيل باشا	بوجاد	أوبنهايم	١٨٦٨	/	/	١٩٩
١٠	(٢٠) مليون جنيه الديون الثابتة	أسماعيل باشا	بوجاد	بنوك باريس ولندرة	(١٨٦٣-١٨٦٨)	/	/	١٩٩
١١	(٧،١٤٣) ألف جنيه أستلم منه (٥)مليون جنيه	أسماعيل باشا	تريكو	بشفسهايم وغولدشمدت	١٨٧٠	٢٤%	قرض شخصي	٢١٣
١٢	(١٣،٠٠٠،٠٠٠) جنيه انكليزي	أسماعيل باشا	تريكو	/	١٨٧١	٨،٥%	/	/
١٣	(٣٢،٠٠٠،٠٠٠)جنيه انكليزي	أسماعيل باشا	تريكو	اوبنهايم	١٨٧٣	٢٩%	/	/
١٤	(٤٠٠) ألف جنيه	أسماعيل باشا	تريكو	بيت روتشيلد	١٨٧٨	/	قرض شخصي	٢٣٤
مجموع الديون في عهد أسماعيل باشا بلغت (٢،٠٧٤،٩٧٥) مليون جنيه								

[١] حسين كفافي، المصدر السابق، ص٨٠-٨٢؛ جون مارلو، المصدر السابق، ص١٣١-١٣٧ .

الملحق رقم (٣)

خارطة توضيحية لقناة السويس في مصر[١]



[١] شبكة المعلومات الدولية،ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة http:\\ net.aljawarh.www

Abstract

FRENCH CONSULS AND POLITICAL ROLE IN EGYPT (1805-1879)

The special place occupied by Egypt, which, through its geo-strategic, and this position has contributed actively to attract the attention of Europeans and their countries, to occupy an important place in shaping their policies and ambitions path toward Egypt in particular and the Arab world in general.

Those ambitions and aspirations did not come from a vacuum but was dictated, according to the political, economic and social conditions experienced by Egypt during the Ottoman era and since he stepped onto the feet of the Ottoman Empire the land of Egypt in 1517. Egypt to become after a while for grabs for many European countries, particularly France and Britain, which Rskhta and for a long time their feet for penetration in the public affairs of Egypt, but he notes that the concessionaire in that penetration was the share of the French government, which received the care and attention of adults than before and to Egypt Mohammed Ali Pasha, the French government has adopted in the conduct of its policy and directed the consuls who continue to have exercised a pivotal and significant role in Egypt, and they had the final say in many of the joints of the country, either political or the military and even economic.

Here comes the importance of the message and the reason for choosing this important topic, but it is "the French consuls and political role in Egypt (1805-1879)." What he has done consuls French from

political activity and senior economist in Egypt during this important period which could be argued that their role ranged between loyalty to Egypt and sincerity of the Egyptian governor Mohammed Ali Pasha, and between the exploitation of the country during the reign of his grandchildren down to try to impose influence challenge the other competitor of Britain.

Adopted researcher based on the chronology of historical events scientific method, by monitoring events and developments experienced by Egypt during the period from 1805 and even 1879 years.

This study, which is trying to bring out the real role of the French consuls in Egypt, located in the introduction and four chapters and a conclusion.

The first chapter (the political role of the consuls of the French in the eighteenth century) explained the researcher Albwakir first diplomatic representation of the French in Egypt during the first and second halves of the eighteenth century., As well as the subject of the French campaign on Egypt in 1798 and the increasing role of consuls French even come and to Egypt Mohammed Ali Pasha to power. And singled out the second chapter the subject (Muhammad Ali and consuls French and interventions European countries in Egypt from 1805 to 1848), in which the researcher touched on various topics mission comes in the forefront of the struggle of Muhammad Ali for power and position of the French - British than that, as well as the obstacles faced by the Egyptian governor far his accession to power in 1805, and it was the nature of the Egyptian-French relations and the position of the Ottoman Empire which, in addition to the relationship that was Muhammad Ali Pasha associated with the consuls of the French in their role they played in the third and fourth of the nineteenth century, the British attitude about it. And Me Chapter III study the issue of penetration European in

Egypt and the efforts of the French consul Ferdinand de wear for the establishment of the Suez Canal since the third decade of the nineteenth century until the reign of Ismail in 1863, where the researcher focusing on the extraordinary efforts undertaken by the Frenchman Ferdinand de wear for the establishment of the Suez Canal, as well as British interventions in the era of Abbas Pasha and the position of the French consuls of them during the period (1848 -1854), and then growing the French diplomatic and consular activity in Egypt, particularly in the era of Said Pasha, who ruled the country during the period (1854-1863).

The theme of the British-French conflict in the reign of Khedive Ismaeil 1863-1879 He was the fourth chapter material, as touched upon in which a researcher on the subject of board Ismail throne of Egypt and the position of the Suez Canal in 1863, as well as the growing Ismail Pasha's authority and role of the French and British consuls in Egypt years (1864-1869), in addition to the aggravation of the size of the interventions (French -albraitanih) during the reign of Ismail, that era, called the historians name "era of political and financial crises," which runs from 1870 until the end of the rule of Khedive Ismail in 1879. The study concluded the most important conclusion included the findings of a researcher through this modest study.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Babilon University

College of Education for Human Sciences



FRENCH CONSULS AND POLITICAL ROLE IN EGYPT (1805-1879)

Submitted by A thesis

DOAA ABD AL-HADI MOHAMEED

To the Council of College of Education for Human Sciences- Babil University As a part of requirements to attain The Master Degree in Modern and Contemporary History

Supervised by

D PROFESSOR. ALI HADI AL-MAHDAWEE

2016 A.D 1437 H. A